

المقاصد السنية

إلى الموارد الهنيئة

في جمع

الفوائد الفقهية

تأليف العلامة المحقق

الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد باسودان

المقدادي الكندي الشافعي الحنبري

الترقي سنة ١٢٨١ هـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

اغتنق به

د. محمد أبو بكر عبد الله باذيب

قدّم له

العلامة السيد عمر بن حامد الجيلاني



دار الفتح

للدراسات والنشر

المَقَاصِدُ السَّنِيَّةُ

إلى الموارد الهنئية

في جميع

الفوائد الفقهية

المفاهيم السننية إلى الموارد الهئية في جمع الفوائد الفقهية
تأليف : الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد باسودان
اعتنى به : د. محمد أبو بكر عبد الله بالذبيب
الطبعة الأولى : 1439 هـ - 2018 م
جميع الحقوق محفوظة باتفاق وعقد ©
قياس القطع : 17 × 24
الرقم المعياري الدولي : 1-433-23-9957-978 : ISBN
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (2017/7/3426)

دارالفتح للدراسات والنشر

هاتف : 6 4646199 (00962)
فاكس : 6 4646188 (00962)
جوال : 777925467 (00962)
ص.ب. 183479 عمان 11118 الأردن
البريد الإلكتروني : info@daralfath.com
الموقع على الشبكة الإلكترونية : www.daralfath.com

الدراسات المنشورة لا تعتبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي سابق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing from the publisher.

المقاصد السنية

إلى الموارد الهنية

في جمع

الفوائد الفقهية

تأليف العلامة المحقق

الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد باسودان

المقدادي الكندي الشافعي الحضرمي

المتوفى سنة ١٢٨١ هـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

اعتنى به

د. محمد أبو بكر عبد الله باذيب



دارالفتح

للدراسات والنشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا

ما كنا لنهتدي لولا أن

هَدانا اللَّهُ لَعَلَّاهُمْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا

ما كنا لنهتدي لولا أن

هَدانا اللَّهُ لَعَلَّاهُمْ

الحمد لله

الذي هدانا لهذا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقریظ

بقلم

فضيلة السيد العلامة عمر بن حامد الجيلاني

الحمد لله بجميع المحامد على ما يسر من ظهور هذه الفوائد جملة العوائد للقائم والقاعد، والصلاة والسلام على سيدنا محمد مرجع كل صادر ووارد وعلى آله وأصحابه الناهلين من أصفى المشارب والموارد وبعد:

فإن كتاب الفقيه التحرير الإمام العلامة الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد باسودان المسمى بالمقاصد السنية إلى الموارد الهنية في جمع الفوائد الفقهية، هو مباحث علمية لمسائل فقهية دقيقة يحتاج إليها ضرورة طالب العلم الساعي في دروب التحصيل والتحقيق يقرؤها المرة بعد المرة، لتتضح له غوامضها ويلم بشاردها وواردها ويظفر بطريفها وتليدها، ويستفيد معرفة طرق البحث باستقصاء النصوص والنظر فيها ومناقشتها مع من سبر أغوارها ليصل إلى مقام العلماء المعبرين.

وهذا الكتاب يعتبر رصداً دقيقاً لمسيرة الفقه الشافعي من بعد مرحلة تحرير شيخ المذهب عبد الكريم الرافعي ويحيى النووي رحمهما الله تعالى إلى مرحلة التحرير الأخير الذي استقرت فيه معتمدات مسائله على يد الأئمة زكريا الأنصاري والخطيب الشربيني وابن حجر الهيتمي والشمس الرملي، ومن شاركهم في حلول هذه الرتبة أو انتسب إليها رحمهم الله أجمعين.

ب _____ المقاصد السنية إلى الموارد الهنية

جعل الشيخ محمد كتاب والده الشيخ عبد الله «الموارد الهنية» أساً لكتابه وأضاف إليه من الفوائد ما جعله كتاباً حافلاً بمتزج بكتاب والده امتزاج الماء بالأعواد الخضراء المورقة الندية، وسجل في خطبته المنة لوالده وولي نعمته، فمن معينه ارتوى، ومن بحر العذب الزلال استقى ومن درره الغالية انتقى وارتقى، إن الناظر في هذا السفر النفيس يجد نفسه تنزع إلى التعرف على هذه الحقبة وما سبقها وما تلاها من تاريخ وادي الفقهاء دوعن الميمون الذي أصبح مورداً مقصوداً للرائح والغادي من حواضر حضر موت ساحلاً وداخلاً كتريم وسيون وشبام والشحر بل ومما جاورها من البلدان والوديان ومما يستوقف دارس كتاب المقاصد اكتناز الشيخ محمد في ذاكرته نصوص كتب الفقه المطولة كالتحفة والنهاية والإيعاب وفتح الجواد وغيرها وكأنها كتاب واحد أحاط به واستظهره وعرف خباياه ومدفوناته فمن ذلك ما استله مما خزنه في ذاكرته وهو يبحث الاجتهاد والتقليد وينقل عن الشيخ علي عبد الرحيم باكثر من كتابه القول الأجل مراتب العلماء الست وأما الأخيران - النظار وحملة الفقه - فالإجماع الفعلي من زمنهم إلى الآن على الأخذ بقولهم وترجيحاتهم في المنقول حسبما هو معروف في كتبهم فأخذ مما علقه في ذهنه من إحياء الموات من التحفة ما نقله ابن حجر عن شيخه زكريا من قوله: «ولا إشكال أن خرق الإجماع ولو فعلياً محرم على مفتي زماننا...» إلى غير ذلك مما يدركه الدارس للكتاب فيزداد بالشيخ إعجاباً وبراء في الفقه بحرأ عباباً.

ومما ينبغي أن نلفت نظر طالب العلم الدارس لهذا الكتاب عنايته بتحرير مسائل استعصى فهمها على كثير من طلاب العلم الذين لم يسامروا الدفاتر ولم يجتثوا على الركب متأدين أمام العلماء الأكابر منها:

١- بحثه حول المذهب القديم والمذهب الجديد للإمام الشافعي ومعنى رجوع

تقريظ بقلم السيد عمر الجيلاني ج

الشافعي عن القديم، هل هو رجوع عن جميع مسائله التي سطرها قبل استقراره في مصر أو رجوع عن المسائل التي خالفها المذهب الجديد، لقد رفع ببخته الالتباس الذي وقع في أذهان كثير من الناس وأزاح اللثام وأبطل ما يروج له من يريد إلغاء الأحكام الشرعية بأغلوطة القديم والجديد لأنه بالمذهبيين جاهل فدم وليس لديه أثره من علم.

٢- بحثه لقولهم: العامي لا مذهب له. استعرض الشيخ محمد فيه الأقوال وحررها، وبعد أن أحال على ما قدمه من قول الحبيب عبد الرحمن بن عبد الله بلفقيه: «وإن قيل: إن العامي لا مذهب له يلزمه البقاء عليه» وذكر الخلاف إذا عمل عملاً بلا تقليد ثم قال: «ويظهر من عمل وكلام الأئمة أن العامي حيث عمل عملاً معتقداً أنه حكم شرعي ووافق مذهباً معتبراً وإن لم يعرف عين قائله صنع ما لم يكن حال عمله مقلداً لغيره تقليداً صحيحاً».

هذا نموذج مما حواه هذا السفر العظيم من فرائد الفوائد تستهوي الطالب الراغب في تحقيق العلم وتحرير مسائله ينتقيها ويقتنيها ليظفر بالغنيمة والدرة اليتيمة.

لقد أحسن الشيخ المحقق الدكتور محمد بن أبي بكر بن عبد الله باذيب في عنايته بهذا الكتاب وقدم خدمة عظيمة للفقهاء الشافعي والتراث الحضرمي الذي كان له دور بارز في إظهاره والتعريف به ونشره، زاده الله من فضله ونفع به كما نفع بأصله، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قاله وكتبه

الفقيه إلى ربه الغني

عمر بن حامد بن عبد الهادي الجيلاني

مكة المكرمة ١٤٣٨/ ٢/ ٩

بين يدي الكتاب

تعد مصنفات متأخري فقهاء الشافعية الذين صنفوا في معرفة اصطلاح المذهب وقواعده وأصوله، وعرفوا بأعلامه ورجاله ومصنفاتهم فيه^(١)، من أنفع وأهم الكتب لطلاب العلم. اشتهر منها مصنفات معدودة، طار صيتها في الآفاق، أهمها على الإطلاق «الفوائد المدنية فيمن يفتي بقوله من أئمة الشافعية»، للعلامة المحقق الشيخ محمد بن سليمان الكردي (ت ١١٩٤ هـ). ثم جاء بعده الشيخ العلامة عبد الله باسودان (ت ١٢٦٦ هـ)، فابن الشيخ محمد (ت ١٢٨١ هـ)، مؤلف كتابنا هذا. تلاهم شيخ السادة بمكة، الفقيه العلامة السيد علوي بن أحمد السقاف (ت ١٣٣٥ هـ) في كتابه «الفوائد المكية لطلاب الشافعية»، فمختصره لمؤلفه نفسه المسمى «مختصر الفوائد المكية». إن كتابنا هذا «المقاصد السنية» يعد أهم بكثير من كتاب العلامة السقاف، لوفرة مادته، وغزارة معلوماته. وإن كانت شهرة ذلك فائقة بين طلاب العلم، لطبعه في حياة مؤلفه، بينما ظل كتابنا هذا حبيس الرُفوف، حتى يشر المولى الكريم ظهوره، وإبرازه لينتفع به أهل العلم وطلابه، فالحمد لله على فضله.



(١) وأما الكتب التي اختصت بشرح اصطلاحات الفقهاء واختصاراتهم في كتبهم الفقهية، فكثيرة، ولنا بصدد ذكرها وتعدادها هنا، فليعلم.

ترجمة المؤلف

العلامة الشيخ محمد بن عبد الله باسودان^(١)
(المتوفى سنة ١٢٨١ هـ)

هو الفقيه العلامة المحقق المدقق، المفتي محمد بن الشيخ الفقيه العلامة عبد الله بن أحمد بن عبد الله باسودان، الخريبي الذؤعني، المقدادي البهراني القضاعي الكندي^(٢)، الشافعي الأشعري. من بيت علم شهير، قال العلامة الحبيب أحمد بن حسن العطاس: «وَأَمَّا آل باسودان؛ فهم بيتٌ صلاح، وفروعة، وفتوة، وعلم، واهتمام بما يصلحهم، معاشهم ومعادهم»^(٣). ونسبتهم إلى الصحابي المقداد بن الأسود الكندي (ت ٣٣ هـ)، رضي الله عنه. وكان الشيخ عبد الله بن أحمد باسودان يفاخر بتلك النسبة، ومن شعره في ذلك، قوله:

أنا الكندي على رغم الحسود وبالْمَقْدَادِ قَدْ خَفَعْتُ بُرُودِي

(١) مصادر ترجمته: الحشي، عقد البواقيت: ٤١ / ٢؛ الحشي، منحة الفتاح الفاطر: ص ١١٠؛ السقاف، إدام القوت: ص ٣١٨؛ الحداد، الشامل: ص ٥٨٥؛ السقاف، تاريخ الشعراء الحضرميين: ١٩٦ / ٣؛ الزركلي، الأعلام: ٢٤٢ / ٦؛ الحشي، مصادر الفكر: ص ٢٨٧ - ٢٨٨؛ باذيب، جهود فقهاء حضرموت في خدمة المذهب الشافعي: ٩٣٨ - ٩٤٩.

(٢) وهذا هو الأشهر، وبه يعرف آل باسودان، واعتمده كافة المؤرخين الحضارمة، كالحداد في «الشامل». ينظر: العطاس، سفينة الأنساب: ص ٨٢؛ الحداد، الشامل: ص ٥٨٥؛ السقاف، تاريخ الشعراء: ٧٥ / ٣.

(٣) العطاس، سفينة الأنساب: ص ١٠٦.

وكم كانت له جولات حرب يسير والوعى مثل الوقود
وأخى سنة خير البرايا وبين المرتضى روح الخلود^(١)

المقداد صحابي قديم الإسلام، معدود في السابقين الأولين من المهاجرين،
وكان مصاهرًا للعباس بن عبد المطلب، رضي الله عنه، على ابنته ضباعة، وكان فارس
رسول الله ﷺ يوم بدر، ونسبه في قضاة، فهو، بحسب السمعاني في «الأنساب»:
المقداد بن عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة بن ثمامة بن مطرود بن عمرو بن سعد بن
دهير بن لؤي بن ثعلبة بن مالك بن الشريد بن أبي أهون بن قاس بن دريم بن القين بن
أهود بن بهراء بن عمرو بن الحاف بن قضاة^(٢).

فهو دهيري^(٣)، بهري^(٤) قضاعي. وله نسب آخران:

- ١ - نسبة قرشية؛ فقد كان ينسب إلى الأسود بن عبد يغوث بن وهب بن
عبد مناف بن زهرة، الزهري القرشي، وذلك أن أباه عمرًا، كان حليفًا للأسود، فلما
مات عمرو، حلف الأسود على زوجته، فنسب المقداد إلى الأسود، زوج أمه.
- ٢ - ونسبة كندية؛ وذلك أن أباه كان قد أسير إلى حضرموت، فمكث في كنده
زمانًا، ثم أطلق، فنزل بمكة، فقبل له الكندي. يؤيده ما جاء عنه في «معجم الصحابة»
لابن قانع، وهو قوله: «وهو رجل أصله من اليمن»^(٥).

(١) السقاف، تاريخ الشعراء: ٨٢ / ٣.

(٢) هذا النسب مطابق لما في كتاب «الثقات» لابن حبان: ٣٧١ / ٣.

(٣) الدهيري، بفتح الدال وكسر الهاء وسكون الياء تحتها نقطتان وآخره راء، اللباب، كما في
«الأنساب»: ٥ / ٤٢٩، الهامش.

(٤) بفتح الباء المنقوطة بواحدة وسكون الهاء وفتح الراء وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى بهراء
وهي قبيلة من قضاة، نزلت أكثرها بلدة حمص، بالشام. السمعاني: ٢ / ٣٧٣.

(٥) ابن قانع، معجم الصحابة: ٣ / ١٠٧.

عود إلى ترجمة المؤلف:

مولده: ولد في بلدة الخريبة سنة ١٢٠٦ هـ، ست وبعشرين وألف، وقيل: أو سنة تسع. ونشأ في حجر أبيه العلامة الفقيه، فأحسن تربيته، واجتهد في تعليمه وتهذيبه. حُبُّهُ: قال عنه تلميذه العلامة عبدروس الحبشي: «الدائب في طلب المعالي، من أثبت نفسه إلا حلول الرُتَب العوالي، فصرف نفائس أوقاته في النفاط الجواهر والآنبي، وواصل في تحصيل العلوم النافعة بين الأيام والليالي. حتى صار بوالده ومعه شمس فطره، وبذر سعده»^(١). وقال تلميذه النابغة أبو بكر بن شهاب (ت ١٣٤١ هـ) في مقدمة «فتوحات الباعث»: «... شيخنا، خاتمة المحققين في جميع العلوم، والبروز في مبادئ التدقيق في المنظوق والمفهوم، ذي التصانيف الفاتحة أفعال ما للنفائس من السعالي، والتقارير الكاشفة نقاب الخفاء عن أوجه مخدرات المعاني، الشيخ العلامة، أبي عبد الرحمن...». وقال صاحب «تاريخ الشعراء»: «العلامة الخبير، والفقيه قليل الشبه والتظير».

طلبه للعلم: قال ابن عبيد الله: «أخبرني الشيخ محمد بن سالم بأسودان: أن بعض العلويين وردوا على الشيخ عبد الله، وسألوه عن ابنه محمد. فقال لهم: لا بأس به. فاستثقلها، ونذر الاعتكاف سبع سنين لدرس العلم، في جامع الخريبة. ووفى بذلك. فبحق يحيى فيه ما قاله الشريف الرضي في نسبه لأبيه:

جَرَى ما جَرَى قَبْلِي وها أنا خَلْفُهُ أَعْدُّ لَادْرَاكِ المعَالِي وأَوْجِفُ
ولولا مُراعاة الأبوة جَرَتْه ولكن لغير العَجْز ما اتَوْقِفُ
ولكن هذا لم يتوقف! بل جازه، ولم يبق له من علم إلا حازه»^(٢).

(١) عقد البواقيت: ٧٥٩/١.

(٢) إدام القوت: ص ٣١٨.

منزله العلمية: قال تلميذه العلامة محمد بن أحمد العطاس باعلوي، العمدني (ت ١٣١٨ هـ): «كان الشيخ محمد المذكور قد تولّى التدريس في حياة والده، وكذا الإفتاء»^(١). وقال ابن عبيد الله السقاف (ت ١٣٧٥ هـ): «سمعت من والدي، وغيره عن الأجلاء الثقات: أن الشيخ محمد بأسودان كان أوسع من أبيه في الفقه، و«فتاويه» شاهدٌ عدلٌ على ذلك»^(٢).

شيوخه

١ - أجلُّهم والده الإمام الشيخ عبد الله (ت ١٢٦٦ هـ). وأخذَه وتلقَّيه عنه مما اشتهر واستفيض، وله عبارات كثيرة في الثناء على أبيه، منها قوله في مقدمة هذا الكتاب: «سبدي ووالدي وشيخي، الشيخ الإمام، الحبر الهمام، المحقق البارع المتقن، والجامع المتفطن، الفهامة المجيد، العلامة المفيد، مولانا، عين الأعيان، وحسنة الرمان، المشار إليه في البيان بالبيان». وقوله: «... أكثر ما واصلني، إن كان، فيمنه وإليه، وعنه وعليه. بل هو واسطني في كل خير حميٍّ ومعنويٍّ، دنيويٍّ وأخرويٍّ. أسأل الله تعالى أن يرزقني رضا، ويرضيه عني في دنياه وآخرته. وأن يوفّقني للقيام بالمستطاع من برٍّ، والأدب معه، وتأدية شكره. وأن يجزيه عني بأفضل ما جزى والدًا عن ولده، وشيخًا عن تلميذه ومريده، آمين اللهم آمين». ونوه به في إجازاته، كما في «عقد اليواقيت»^(٣).

وهؤلاء بقية شيوخه، بحسب تواريخ وفياتهم:

٢ - مفتي الشافعية بمكة الشيخ محمد صالح الرئيس الزمزمي الزبير المكي

(١) تاج الأعراس: ١/٦٤٧.

(٢) إدام القوت: ص ٣١٨.

(٣) عقد اليواقيت: ١/٧٦٢-٧٦٤.

شهر صفر سنة ١٢٤٤ هـ، جاء فيها أنه قرأ عليه «أوائل الأمهات» وأجازه علامة^(١).

٨ - العلامة عمر بن أبي بكر الحنبل (ت ١٢٥٥ هـ)، دفن قبون. ورد طرف من إجازته له في «عقد اليواقيت»^(٢).

٩ - العلامة عبد الله بن علي بن شهاب (ت ١٢٦٤ هـ)، لم يذكر ضمن شيوخه في «عقد اليواقيت»، ولكن استفتى أخذه عنه من تصريحه بمشيخته له، في مقدمة «شرح علي منظومته في الفرائض»، الآتي ذكرها.

١٠ - العلامة الفقيه عبد الله بن حسين بلفقيه (ت ١٢٦٦ هـ). له منه إجازة مكتوبة، ورد بعضها في «عقد اليواقيت»^(٣). وله مكانة منه توجد نسخة منها في مركز النور بترجم، تحت رقم (٢-٣ مجاميع / تصوف)، تقع في (٣ ورقات). أولها: «الحمد لله عذ أرواح أهل معرفته»، إلخ.

١١ - العلامة الشيخ بشري بن هاشم البصري، نزيل مكة (ت ١٢٦٧ هـ)، أسمع حديث الأوليّة، وقرأ عليه في «صحيح البخاري» إلى (باب الوضوء). وحضر عليه في ثلاثة كتب الشيخ الإسلام زكريا، «شرح لب الأصول»، وآخر «فتح الوهاب»، و«شرح إيساغوجي». وأجازه إجازة كتابية، مؤرخة في ١٧ محرم سنة ١٢٣٣ هـ.

١٢ - العلامة الحبيب عبد الله بن حسين بن طاهر (ت ١٢٧٢ هـ). حلاه بـ«شيخنا» في مقدمة شرحه علي منظومته «هدية الصديق»، الآتي ذكرها. ولم يرد ذكره ضمن شيوخه في «عقد اليواقيت».

(١) عقد اليواقيت: ٧٦٧-٧٦٨.

(٢) المصدر السابق: ٧٦٧/١، نقلها صاحب «فرة السطر»: ١١٦/١.

(٣) المصدر السابق: ٧٧١/١.

وأما أقرانه: فكثيرون، من أشهرهم الحبيب صالح بن عبد الله العطاس (ت ١٢٧٩ هـ). جاء في «تاج الأعراس» (مختصراً): «تبادل الأخذ مع صاحب المناقب، مطالعة ومراجعة من البداية إلى النهاية، في تحقيق المسائل، وتمييز المقاصد من الوسائل، لا سيما إبان إقامة صاحب المناقب بالحرية. ونجده لطلب العلم الشريف على والد الشيخ محمد المذكور، لأن صاحب المناقب كان نازلاً في بيت المشايخ المذكورين تلك المدة الطويلة، فهما أشبه بالتشقيفين، بل بالتوأمين. ولصاحب المناقب مع الشيخ محمد المذكور قصة عجيبة، ومكاشفة غريبة»^(١).

كما تبادل الإلباس مع تلميذه العلامة عيدروس بن عمر الحبشي، جاء في «عقد اليواقيت» قوله: «والبسني الخرقة، وأمرني باللباس»^(٢).

تلامذته: الأحذون عنه كثرة كثره، ولا شك أن المقام يضيق عن حصرهم. قال العلامة علوي بن طاهر الحداد، في سياق ترجمة والده الشيخ عبد الله: «وأكثر من أدر كناهم من أهل العلم والفضل أخذوا عنه، وعن ولده العلامة الفقيه محمد، ولو اعتنى أحد من أهل عصره بجمع تراجمهم، لافتضى ذلك مجلداً»^(٣).

فمن أشهر تلاميذه، والأخذين عنه، (مرتبين بحسب تواريخ وفياتهم):

١ - السيد الفقيه عيدروس بن علي بن شهاب (ت ١٢٦٢ هـ)^(٤).

٢ - السيد الفاضل علوي بن عمر الحداد (ت ١٢٦٦ هـ)^(٥).

(١) تاج الأعراس: ٦١١/١ - ٦١٢.

(٢) عقد اليواقيت: ٧٥٩/١ - ٧٦٠.

(٣) الشامل: ص ٥٨٥.

(٤) الجنيد، النور المزمهر: ص ٨٩ مخطوط؛ جهود فقهاء حضرموت: ٨١٥/٢.

(٥) قرّة الناظر: ١٢٢/١.

- ٣ - السيد الفاضل علي بن حسين البيض (ت ١٢٨٢ هـ)، كان قد رحل من الشحر إلى دوعن في حياة الشيخ محمد باسودان، وزاره في الخريبة، واستحازه فأحازه^(١).
- ٤ - السيد العالم النصائح عبد الله الهدار الحداد (ت ١٢٩٤ هـ)، قرأ عليه: «فتح الجواد»، و«لبّ الباب مختصر فتح الوهاب» لأبي راضي بافضل^(٢).
- ٥ - الشيخ الفقيه عبد الله بن أبي بكر بايوسف الشبامي (ت قبل ١٢٩٤ هـ) كان شريكاً للسيد عبد الله بن طه الحداد (ت ١٢٩٤ هـ) في مقروءاته عليه^(٣).
- ٦ - السيد الفاضل طاهر بن عبد الله الهدار الحداد (ت ١٣٠٠ هـ)^(٤).
- ٧ - السيد الفقيه أحمد بن عبد الله باعقيل (ت ١٣٠١ هـ)^(٥).
- ٨-١٨: السيد الفقيه الداعية محمد بن علي السقاف (ت ١٣٠١ هـ)^(٦)، له من الشيخ محمد إجازة خطبة مطولة، أشرك معه فيها أبناءه: حسن، وعلي، وسالم، والسادة: علوي بن سقاف الجفري، ومحمد بن عمر الجفري، وسقاف بن أحمد بن طه، وشيخ بن سقاف، ومحمد بن علي بن شيخ، وعبد الله بن محمد آل السقاف. والشيخ طه بن عبد القادر بارجا. ونسبها شبيهة بإجارته للعلامة عيذروس بن عمر الحبشي، فكانها واجدة، مع تغيير أسماء المجازين.
- ١٩ - السيد الفقيه عمر بن حسن الحداد (ت ١٣٠٧ هـ)، ذكر عن نفسه أنه ذهب

(١) تاريخ الشعر: ص ٩١.

(٢) الشامل: ص ٥٨٦.

(٣) الحداد، نور الأبصار: ٤٨؛ جهود فقهاء حصر موت: ٩٧٢/٢ - ٩٧٦.

(٤) قرّة الناظر: ٦٨٩/١.

(٥) الشامل: ص ٨٥٧.

(٦) البيان الجلي: ص ٧٢-٧٧.

إلى دوعن في معية صاحب الترحمة، لما جاء إلى تريم زائراً، بإشارة من شيخه الحبيب الجليل عبد الله بن حسين بن طاهر، الذي كان يحضر روحته في المسيلة كل اثنين وخميس. قال الحداد: «وبركة الحبيب عبد الله وامثال إشارته، قرأت على الشيخ عبد الله، وولده الشيخ محمد»^(١). ومن مقروءاته على الشيخ محمد بأسودان «شرح المنهج» لشيخ الإسلام زكريا^(٢).

٢٠ - السيد الفاضل محمد بن شيخ بن الشيخ بوبكر (ت ١٣٠٩هـ)، خرج من الشحر إلى وادي دوعن طالباً للعلم الشريف، فأخذ به على الشيخ العلامة وحيد العصر، الشيخ محمد بن عبد الله بأسودان رحمه الله تعالى^(٣).

٢١ - السيد الفاضل عبد القادر بن محمد بافقيه (ت بعد ١٣١٠هـ)، قرأ في الخريبة على الشيخ عبد الله بأسودان، وابنه الشيخ محمد^(٤).

٢٢ - السيد العلامة أحمد بن عبد الله البار (ت ١٣١١هـ)، أرسله والده إلى الخريبة، فقرأ بها على الشيخ عبد الله بأسودان، وابنه الشيخ محمد^(٥).

٢٣ - السيد العلامة عيدر ومن بن عمر الحبشي (ت ١٣١٤هـ)، قال: «قرأت عليه «رسالة الأوائيل لكتب الحديث»، للشيخ عبد الله بن سالم البصري. وأسمعي حديث الأولية، وهو أول حديث سمعته منه. وأجازني إجازة عامة، لفظاً وكتابة، عدة مرات. وجالسته وذاكرته، وأبسنى الخرقه، وأمرني بالباسه»^(٦). وله منه ثلاث

(١) قررة الناظر: ١/ ٦١٠.

(٢) السابق: ١/ ٦١١.

(٣) تاريخ الشحر: ص ١٧٧.

(٤) قررة الناظر: ١/ ٦٣٩؛ الشامل: ص ٨٣٦.

(٥) قررة الناظر: ١/ ٦٣٣؛ الشامل: ص ٦٠٢.

(٦) عقد اليواقيت: ١/ ٧٥٩-٧٦٠.

إجازات مكتوبة، أوردتها كاملة في ترجمته في «عقد اليواقيت»، أطولها أولها، وهي مؤرخة في ربيع الآخر سنة ١٢٦٠هـ^(١).

٢٤ - السيد الفقيه محمد بن أحمد العطاس (ت ١٣١٨هـ). قال متحدثاً عن نفسه: «أمرني الوالد صالح [أي عمه: صالح بن عبد الله، المتقدم] في حياته بالإقامة ببلد الخريبة لطلب العلم الشريف، على الشيخ الإمام عبد الله بن أحمد بأسودان» وابنه العلامة محمد بن عبد الله. فأقيمت عنده بحمد الله مدة طويلة، أحضر درسه، أنا والحبيب الكامل محمد بن سالم بن عيدروس اليار. فإذا دخلنا محاضرة الشيخ عبد الله المعروفة، أي غرفة الدرس، وهي ملائمة بالطلبة من جميع الجهات، قرأ الحبيب محمد بن سالم المذكور قدر كراس في «إحياء علوم الدين»، وبعده بأمرني الشيخ عبد الله بأن أقرأ عليه في «مختصر الأذكار» للشيخ بحرق، ثم بقية الطلبة على حسب دروسهم. ثم نخرج إلى بيت ابنه محمد كذلك، انتهى^(٢).

٢٥ - السيد الحليل طاهر بن عمر الحداد (ت ١٣١٩هـ)^(٣).

٢٦ - العلامة الفقيه المفتي عبد الرحمن بن محمد المشهور (ت ١٣٢٠هـ). رحل من تريم إلى الخريبة، سنة ١٢٩٤هـ، وقرأ بها على الشيخ محمد بأسودان^(٤).

٢٧ - السيد المنصب حسين بن عمر بن هادون العطاس (ت ١٣٢٩هـ)^(٥).

٢٨ - السيد الجليل عمر بن عبد الله العجيلاني (ت ١٣٢٩هـ). أخذ عن الشيخ

(١) عقد اليواقيت: ١/ ٧٦٠-٧٦٦.

(٢) تاج الأعراس: ١/ ٦٤٧-٦٤٨.

(٣) قرة الناظر: ١/ ٧٨؛ الشامل: ٨٦٥.

(٤) قرة الناظر: ١/ ٦٦٣.

(٥) تاج الأعراس: ٢/ ٢٨٢.

؛ حجة المؤلف العلامة الشيخ محمد بن عبد الله بأسودان. ————— ١٧

عبد الله بأسودان، وصاحبه علي إحدى بناته. كما أخذ عن الشيخ محمد^(١).

٢٩ - السيد الحليل أبو بكر بن عمر بن يحيى (ت ١٣٣١ هـ)، رحل إلى دوعن وأخذ عن الشيخ محمد بأسودان^(٢).

٣٠ - الشيخ الفقيه أحمد بن عبد الله الخطيب (ت ١٣٣١ هـ)^(٣).

٣١ - السيد المعشر عبد الرحمن محمد خرد (ت ١٣٣٢ هـ)^(٤).

٣٢ - الشيخ الفقيه البصير سالم بن عوض باذيب (ت ١٣٣٥ هـ)^(٥).

٣٣ - السيد العلامة أبو بكر ابن شهاب الدين (ت ١٣٤١ هـ). وهو ممن رحل إلى الخريبة وتفقّه على يدي الشيخ محمد بأسودان، وتخرج على يديه. ومن محبته لشيخه قام بشرح رسالته اللطيفة في علم السواريت المسمّاة "تقرير المباحث" الآتي ذكرها، بشرح موسّع أبدع فيه وتوسّع، وسمّاه "فتوحات الباعث"، وقد طبع^(٦).

٣٤ - ٣٦: السيد العلامة الرحالة علوي بن عبد الرحمن المشهور (ت ١٣٤١ هـ)، مكث بطلب العلم في الخريبة عند الشيخ محمد حوالي ست سنوات، وكان يقول: «إنني أفرد عبارة «فتح الجواد» بنفس العبارة التي كان يقرر بها شيخنا محمد بن عبد الله بأسودان، وكان شيخنا محمد المذكور يقرر أيضاً بنفس عبارة شيخه الحبيب العلامة

(١) الشامل: ص ٥٨٧.

(٢) قرّة الناظر: ٧٠٩/١.

(٣) بن حفيظ، منحة الإله: ص ٢١١.

(٤) الشامل: ص ٦٥٦؛ قرّة الناظر: ٦٨٦/١.

(٥) أخبرني بأخذه عن الشيخ محمد بأسودان، حفيده الشيخ الفاضل سالم بن أحمد بن سالم بن عوض باذيب، تزيل عدن، حفظه الله.

(٦) ينظر للتوسّع: جهود فقهاء حضرموت: ١٠٨٩/٢ - ١١٠٠.

عبد الله بن عمر بن يحيى^(١). وقد أجاز الشيخ محمد باسودان تلميذه المشهور، مع أخويه أحمد وعمر، وتاولهما إجارته التي كان يحيز بها الأخذين عنه، وهي نسخة من الإجازة التي وردت في «عقد الواقيت»، وفي «البيان الجلي»، وهي بتسامها ونصها في «لوامع النور»^(٢).

٣٧ - عبد الله بن محسن العطاس (ت ١٣٥٢ هـ)، دفين برفور. كان ممن طلب العلم في الخريبة، «وأخذ بها عن الشيخ العظيم الشأن، محمد بن عبد الله باسودان، وأقام لديه للطلب برهة من الزمان»^(٣).

ومنهم أيضاً، ممن لم تعلم تواريخ وفاتهم:

٣٨ - السيد عبد الرحمن بن محمد بن علي العطاس، من أهل حريضة^(٤).

٣٩ - السيد عبد الرحمن بن عمر بن أحمد العطاس، من أهل حريضة^(٥).

٤٠ - السيد هادون بن عمر، وليد المشهد وذفيته. «تفقه بالخريبة، من دوعن الأيمن على الشيخ محمد بن عبد الله باسودان»^(٦).

٤١ - السيد الفاضل عبد الله بن محمد العطاس، من أهل حريضة، تفقه على الشيخ محمد باسودان^(٧). هؤلاء أشهر من وقفت على أخذهم المحقق، المنصوص عليه، عن الشيخ محمد باسودان، رحم الله الجميع.

(١) لوامع النور: ٢٠٥/١.

(٢) المصدر السابق: ٢٠٦/١ - ٢١٠.

(٣) قررة الناظر: ٧٣٢/١.

(٤) تاج الأعراس: ٤/٢.

(٥) المصدر السابق: ٧/٢.

(٦) المصدر السابق: ٢٩٥/٢.

(٧) المصدر السابق: ٤٢٧/٢.

وفاته: كانت وفاته في بلدة الخريبة، في شهر شوال سنة ١٢٨١هـ حسب ما أرخها تلميذه العلامة عيروس بن عمر الحبشي في «عقد البواقيت»، رحمه الله رحمة واسعة. وترك أبناء فضلاء، وله ذرية مباركة في حضرموت والمهجر.

مؤلفاته

جاء في «الشامل» قول مؤلفه: «وله (أي الشيخ عبد الله) ولولده الشيخ محمد، مؤلفات ورسائل وفتاوى، لم يطبع شيء منها». انتهى. كتب هذا الكلام في سنة ١٣٥٨هـ، ولم يكن طبع حتى ذلك التاريخ من مؤلفات المشايخ آل باسودان شيء، سوى كتاب «ذخيرة المعاد شرح راتب الحداد» للشيخ عبد الله باسودان، سنة ١٣١٧هـ بالمطبعة الشريفة، بمصر، في هامش كتاب «عقد البواقيت الجوهرية»^(١)، ولعل مؤلف «الشامل» غفل عن ذلك، وهو معذور، رحمه الله تعالى وأجزل مثوباته، لأنه ألف كتابه وهو بعيد عن مكتبته ووطنه الأم.

وأما الشيخ محمد باسودان، فلم بطبع من مؤلفاته شيء قط قبل هذا، فيكون كتابه «المقاصد السنية» هذا أول كتاب يطبع من مؤلفاته. وإلى القارئ الكريم بيان ما خطه يراع المؤلف، وحرره قلمه، من المصنفات البهية الزهية.

أ - مؤلفاته في أصول الدين:

[١] القول المفيد في علم التوحيد: كذا سماها ناظمها في مقدمة «شرحه» عليها، وسماها صاحب «تاريخ الشعراء»: «منظومة في علم التوحيد»^(٢). أولها:

الحمد لله الذي هدانا لما به الرشون قد اتانا

(١) أضواء على حركة نشر التراث الحضرمي: ص ٦٧.

(٢) تاريخ الشعراء: ١٩٩/٣.

نسخها.

- النسخة الأولى: في مكتبة الأحقاف تحت رقم (٣٠٨٨/٥ مجاميع)، غير

مؤرخة، تقع في ورقتين، ضمن مجموعة الكتب المصادرة.

- النسخة الثانية: مصورة في مركز النور، تحت رقم (١٣ مجاميع/ عقائد).

تقع في (٣ ورقات)، غير مؤرخة. أصلها من إندونيسيا.

[٢] فتح المجيد شرح المنظومة المسماة القول المفيد في علم التوحيد: كذا جاءت

التسمية في نسخة الأحقاف. وأطلق مؤلف «تاريخ الشعراء» الاسم فعنونها به «شرح

منظومته في التوحيد»^(١). أوله بعد الديباجة: «وبعد؛ فهذا شرح لطيف مجيد، يحل

الفاظ منظومتي المسماة به القول المفيد في علم التوحيد». وخذه: علم يبحث فيه

عما يجب اعتقاده. والله أرجو أن ينفع به، آمين». فرغ من تأليفه عشية الاثنين ١٤

شعبان سنة ١٢٤٧هـ.

نسخه:

- النسخة الأولى: في مركز النور، بترميم. كتبت سنة ١٢٦١هـ لم يذكر اسم

ناسخها. تقع في (٤ ورقات). رقمها (١-٢ مجاميع، عقائد وتوحيد).

- النسخة الثانية: في الأحقاف، رقمها (٢٥٣٥/٣ مجاميع)، كتبت سنة ١٣٣٢هـ

ضمن مجموعة السيد حسن الكاف، وتوجد نسخ أخرى متفرقة.

[٣] تذكرة الإخوان في ذكر أركان الدين والإسلام والإيمان وإحسان. أوله:

«الحمد لله العظيم، الذي ليس معبود في الوجود سواه، الكريم الذي من توكل عليه

كفاه، .. إلخ.

- نسخته: منه نسخة فريدة في مركز النور بترجم، رقمها (٤٥) توحيد وعقائد)،
كتبت سنة ١٢٦٥ هـ تقع في (٩ ورقات).

ب - مؤلفاته الفقهية:

[٤] فتح القدير وإعانة الفقير شرح مختصر أبي فضل الكبير: وهو شرح متوسط
على متن «المقدمة الحضرمية». أوله: «الحمد لله الفتح العليم... وبعد؛ فإنه لما كثُر في
هذا الزمان الاعتناء بحفظ «مختصر» الشيخ الفقيه الإمام عبد الله بن عبد الرحمن بلحاج
أبي فضل الحضرمي، رحمه الله ونفع به، خطر لي أن أعلق عليه كلمات كالشرح مع
الاختصار على ما أمكن من الاختصار، فاصداً بذلك حل ألفاظه، وتسهيل نقله لحفاظه،
وسميته: «فتح القدير وإعانة الفقير شرح مختصر أبي فضل الكبير»، والله المستعان»، إلخ.
نسخه:

- النسخة الأولى: في مكتبة الأحقاف رقمها (٢٩٥٨/ مجاميع) كتبت سنة
١٢٧٧ هـ بقلم السيد شيخ بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الكاف، تقع في (٩٤
ورقة). عليها تملك بقلم السيد أحمد بن علوي السري.

- النسخة الثانية: في الأحقاف رقمها (٢٧٣٣/ ١/ مجاميع) كتبت سنة ١٢٧٧ هـ
تقع في (٧٥ ورقة). ذكرها الأستاذ الحبشي في جامع الشروح: (٣/ ١٨٠٥).
- النسخة الثالثة: في مكتبة جامع صنعاء الغربية برقم (١٢٩٤) كتب حديثة.
ذكرها الأستاذ الحبشي في «مصادره» (ص ٢٨٨).

[٥] إفادة المحب الى ترتيب ما يجب: كذا سماه المؤلف في مقدمة (الشرح).
بينما ورد اسمها في (الفهرس الشامل): إفادة من يجب، إلخ. وهي متن فقهي،

أوله: «الحمد لله هادي من يشاء من عباده إلى طاعته وإرشاده... وبعد؛ فأول واجب بالشرع على المكلف الجاهل معرفة الله تعالى»، إلخ.

نسخها:

- النسخة الأولى: بمكتبة العلامة عيذروس بن عمر الحبشي، ومنها مصورة في مركز النور برقم (١٣-٦ مجاميع / نصوف)، كتبت سنة ١٢٦٩هـ، تقع في (١٩ ورقة).
- النسخة الثانية: بمكتبة جامعة الملك سعود بالرياض رقمها (١٨٥٥) تقع في (١٤ ورقة)، قوبلت على نسخة المؤلف. [ينظر: فهرس المكتبة المركزية، ٧٣/٦، والفهرس الشامل: ١/٥٩٣ (رقم: ١٨٩٥)].

- النسخة الثالثة: بالمكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، رقمها (٩٣٥)، كما في «خزانة التراث».

[٦] الدرة الوقادة بشرح الإفادة: شرح للمثنى المقدم ذكره، فرغ من تبييضه وجسمه في ربيع الأول سنة ١٢٤٦هـ، أوله: «الحمد لله الفتح العليم، الجواد الكريم، الموفق المتفقه في الدين القويم من اختاره من العباد وأراد به الخير العظيم... وبعد؛ فهذا شرح لطيف منقول من كتب أئمتنا الفحول، على رسائلي المسماة: «إفادة المحب بترتيب ما يجب»، طلبه مني جماعة من الإخوان لغرض الإيضاح والبيان، والإعانة على تكميل البر والإحسان، أرجو الله الهداية فيه إلى أقوم سبيل، فهو حسبي ونعم الوكيل، وسميته: الدرة الوقادة بشرح الإفادة»، إلخ.

نسخه:

- النسخة الأولى: في مكتبة الأحفاف رقمها (٢٧١٥ / ١ / مجاميع)، كتبت سنة ١٢٧٨هـ تقع في (١١٠ ورقات)، وهي نسخة دوعنية كتبها محمد بن أحمد بن

سالم بن عبد الله باعيس، وقولت على الأصل. ودخلت هذه النسخة في ملك السيد حامد بن عمر بن العلامة عبد الله بن عمر بن يحيى (ت ١٢٨١هـ) الذي وشاها بفوائد فقهية عزيزة من عدة كتب بعضها مفقود اليوم، ثم انتقلت إلى حوزة أخيه العلامة أبي بكر بن عمر بن يحيى (ت ١٣٣٠هـ) كما كتب على طرفتها.

- النسخة الثانية: في مكتبة الأحقاف أيضاً برقم (٧٣١/ فقه)، كتبت سنة ١٢٨٤هـ، تقع في (١٧٢ ورقة)، وهي نسخة سقيمة كثيرة اللكنة والتصحيف. كتبها غالباً أحد طلبة العلم الجاويين كما يظهر لمتصفحها، وعليها تملك بقلم عمر بن عبود بن عبد القادر بن عبد الله بن محمد بن سعيد العمودي.

- النسخة الثالثة: في مكتبة الأحقاف، برقم (٥٥٨/ فقه)، كتبت سنة ١٢٨٤هـ تقع في (١٦١ ورقة).

- النسخة الرابعة: في مركز النور بترسيم، غير مرقمة، كتبت سنة ١٢٨٤هـ بقلم أحمد بن راشد بن عوض موسى، تقع في (١٧١ ورقة).

- النسخة الخامسة: في مكتبة خاصة ببلدنا شيام، تقع في (٢٢٦ ورقة)، كتبت سنة ١٢٨٧هـ، بقلم السيد أحمد بن علي بن إسماعيل بن يحيى المتوكل، كتبها في بندر عدن بعناية الفقيه علي الشرعبي، وتملكها بعد المتوكل المذكور جدنا الرابع الشيخ الفقيه أبو بكر ابن محمد عبود باذيب (ت ١٣١٢هـ) وبعده ابنه الجد الثالث الشيخ عمر بن أبي بكر (ت ١٣٣٤هـ)، رحمهم الله.

[٧] مرآة الناظر لخطبة الحبيب طاهر: وهو أحد شروح الخطبة العصماء التي أنشأها العلامة طاهر بن حسين بن طاهر (ت ١٢٤١هـ)، فرغ من تبييضه في ربيع الأول سنة ١٢٥٣هـ، ألفه بعد شرح والده. أوله: «الحمد لله الذي جعل المواعظ

والزجر، سبباً لامتنال التهي والأمر... أما بعده فإن سيدنا وشيخنا الوالد الإمام العلامة، المشار إليه في البيان بالبيان، الشيخ عبد الله بن أحمد بامسودان، أمتع الله به، وأمدني بمنده، قد شرح الخطبة الشهيرة - المتداولة بين العلماء والطلبة، التي ألفها سيدي وشيخي السيد الإمام الجليل العلامة الحفيل، العارف بالله الحبيب طاهر بن الحسين بن طاهر باعلوي، رحمه الله، وذيل بها خطبة العيد لخطيب الدنيا والآخرة الإمام الواعظ ابن نباتة - شرحاً مبسوطاً يعجز عن تحصيله كثير من الناس، وهي قد وضعت للتعليم والتذكير، والحث والتحذير، داعية للخواص والعوام، إلى معرفة التوحيد وأركان الإسلام، وحامية بالزجر عن ملبسة الحرام، ومقارفة الآثام. فأردت أن أضع عليها تكميمات تكون كالشرح اللطيف، والتبيين والتعريف، من غير استقصاء للمعاني، ولا ما تضمنته من مناسبات المباني، لأن الاختصار مطلوب أهل الزمان، وبه يرتوي الظمان، والله المستعان وعليه التكلان، وهو حسبي ونعم الوكيل. وقد سميت هذا الشرح: مرآة الناظر لخطبة الحبيب طاهر، إلخ.

نسخه:

- النسخة الأولى: في مكتبة الأحقاف رقمها (٢٧١٠/٦/مجاميع)، كتبت سنة ١٢٥٣هـ، تقع في (٥٩ ورقة).

- النسخة الثانية: في مكتبة خاصة بشبام، كتبت سلخ رمضان سنة ١٢٥٣هـ، تقع في (٥٤ ورقة).

[٨] رسالة في تحقيق الكلمة الواردة في خطبة الحبيب طاهر بن حسين: لم يتبين لي موضوعه، فذكرته في الفقه، تبعاً لأصله. أوله: «الحمد لله الذي أزال مشكلات الوهم، وظلمات الجهل بأنوار العلم»، إلخ.

لسخنها؛ منها نسخة فريدة في مكتبة العلامة محمد بن سالم بن حبيب، ومصورة
لدى مركز النور بتريم تحت رقم (٧٥ فقه)، تقع في (٨ ورقات)، غير مؤرخة.

[٩] المقاصد السنية إلى الموارد الهنية في جمع الفوائد الفقهية: ذكره السفاف
في «تاريخ الشعراء» (٣/١٩٥)، والحبيبي في «مصادره» (ص ٢٨٧)، وأصله
لوالده، فربه وأكملته وزاد عليه. وهو كتابنا هذا، وسيأتي الحديث عنه.

[١٠] تحصيل المقصود فيما طلب من تعريف صيغ العقود: وسماء الزركلي
تبعاً للسفاف في «تاريخ الشعراء»: «المقصود بطلب تعريف العقود»، وهو نبذة لطيفة
في ذكر صيغ عقود المعاملات المتداولة، ألفه بطلب من السيد العلامة محمد بن
حسين العطاس (ت ١٢٩٥ هـ). أوله: «الحمد لله الذي علم بالقلم، وأمر بكتابة
السجلات والمحاضر والوثائق والبصائر لإثبات الحقوق في كتابه العزيز المحكم،
... وبعد؛ فقد طلب مني السيد الشريف العلامة... محمد بن حسين بن سيدنا وشيخ
مشايخنا^(١) الإمام العارف بالله تعالى الحبيب جعفر بن محمد العطاس باعلوي
منع الله به، أن أكتب له كيفية كتابة صيغ المعاملات من البيوع والوكالات والوصايا،
وغيرها مما يحتاج إليه غالباً، من كل ما يعتبر، ليقاس على ما ذكر وما لم يذكر. فدللته
على أواخر كتاب «نور الأبصار مختصر الأنوار» للشيخ محمد بن أحمد بن عبد الله
بافضل العدني، فإن فيه المطلوب أو بغضه.

فقال لي: إني أريد شيئاً مختصراً منك في يدي، ويكون على مصطلح جهتي
وبلدي، فأجبت في ذلك طمعاً في الدعاء منه لي بالفقران وصلاح الشأن.

(١) في السحرة الحطية الثالثة: (وشبختا)، علق عليها ناسحها السيد عبد الله باحسن (ت ١٣٤٧ هـ) بأن
قوله في بعض النسخ (شيخ مشايخنا) من سبق القلم. قلت: وهذا تحكم من الناسخ، رحمه الله،
فإن الحبيب جعفر من شيوخ والد المؤلف، فلعله استجاره لابنه بعد ولادته، فيصح أن بعده من
شيوخه، أو لعله أراد المشيخة المجازية. بحكم تلمذ والده عليه. والله أعلم.

ثم وقفت على كتاب حافل لإمام الأئمة الشيخ جمال الدين السيوطي^(١)، رحمه الله، في هذا الفن فأنى فيه بالعجب العجيب، وأطرب فيه غاية الإطراب. سماه «جواهر العقود ومعين القضاة الواقعين والشهود»، وإنما ذكر فيه المعنى الذي أشار إليه سيدي الحبيب محمد المذكور، فقال: يكتب في كل بلاد على اصطلاح أهلها، إلخ.

نسخه:

- النسخة الأولى: في مكتبة الأحقاف بتريم برقم (٢٩٤١ / ١ / مجاميع)، كتبت سنة ١٢٧٤ هـ بقلم عمر بن سقاف بن محمد الجفري، وتقع في (١٥ ورقة).

- النسخة الثانية: في المكتبة نفسها رقمها (٣٠١٤ / ١ / مجاميع)، كتبت سنة ١٢٧٦ هـ وتقع في (١٤ ورقة)، بقلم السيد عبد الله بن محمد باحسن جمل الليل الشحري (ت ١٣٤٧ هـ).

- النسخة الثالثة: في المكتبة نفسها برقم (٢٩٨٩ / ٥ / مجاميع)، كتبت سنة ١٣١٥ هـ تقع في (٣٨ صفحة).

- النسخة الرابعة: في المكتبة نفسها برقم (٥٦٣ / فقه)، كتبت سنة ١٣٦١ هـ تقع في (١٦ ورقة)، وقد نسبت في الفهرس للأب وهو خطأ.

- النسخة الخامسة: في المكتبة نفسها برقم (٢٩٣٥ / ١ / مجاميع) غير مؤرخة، تقع في (١٠ ورقات).

- النسخة السادسة: في المكتبة نفسها رقم (٢٥٢٤ / ٥ / مجاميع) لم تؤرخ و لم تذكر عدد أوراقها.

(١) توفي سنة ٨٠٧ هـ.

- النسخة السابعة: بمكتبة العلامة أحمد بن حسن العطاس بحريضة، كتبت سنة ١٣١٥ هـ تقع في (١٤ ورقة)، ذكرها الأستاذ الحبشي في «فهرس المكتبات الخاصة» (ص ١٥١) برقم (٣٤١) وسماه: «تحقيق المقصود»، بينما الذي في بقية النسخ: «تحصيل المقصود». الفهرس الشامل: ٤٩٧/٢ (رقم: ٥٢٤).

- النسخة الثامنة: في مركز النور، بتريم. كتبت سنة ١٣٣٧ هـ بقلم سعد بن عبد القادر بن محمد بارجا، في (١١ ورقة). رقمها (٤-٨ مجاميع، فقه).

[١١] خلاصة الكلام من تحقق المرام بشرح نظم ذوي الأرحام: نبذة لطيفة في علم المواريث، أولها: «الحمد لله الفتاح العليم... وبعده: فهذه خلاصة الكلام من تحقق المرام بشرح نظم ذوي الأرحام، لشيخ مشايخنا العلامة المحقق علي بن عبد البر الوثائي الشافعي (ت ١٢١٢ هـ) رحمه الله، والنظم لشيخه العلامة أحمد بن أحمد السجاعي (ت ١١٩٧ هـ) في ذوي الأرحام»، إلخ.

نسخه:

- النسخة الأولى: منه نسخة في مكتبة الأحقاف بتريم، رقمها (٣٠٧٩/٢ / مجاميع)، كتبت سنة ١٢٨٠ هـ.

- النسخة الثانية: كتبت سنة ١٤٠٤ هـ بقلم الشيخ الفاضل محمد بن سالم بأسودان (ت ١٤٠٥ هـ)، تقع في (٢١ صفحة)، أصلها محفوظ لدى الشيخ الفاضل حسن بن حسين بأسندوة (ت ١٤٣٨ هـ) رحمه الله، بجدة.

[١٢] تقرير المباحث في إرث الوارث: وهي متن مختصر في علم الفرائض مشهور بين طلبة العلم، ذكره غالب مترجميه، أوله: «الحمد لله الباقي وما سواه فاني... وبعده: فهذه فوائد في علم الفرائض فيدتها وهي نافعة لمريدها، وبالله التوفيق»، إلخ.

نسخة:

النسخة الأولى: في مكتبة الأحقاف، رقمها (٢٩١٤ / ٤ / مجاميع)، كتبت سنة ١٢٧٤ هـ تقع في (١٣ ورقة).

- النسخة الثانية: في المكتبة نفسها برقم (٢٧١٥ / ٣ / مجاميع)، تقع في (١٤ ورقة) بخط السيد حامد بن عمر بن عبد الله بن عمر بن يحيى (ت ١٢٨١ هـ).

- النسخة الثالثة: في المكتبة نفسها برقم (٣٠٢٦ / ٢ / مجاميع)، تقع في (١٦ ورقة).

- النسخة الرابعة: في المكتبة نفسها برقم (٣٠٣٣ / ٣ / مجاميع)، تقع في (١٥ ورقة).

- النسخة الخامسة: في المكتبة نفسها برقم (٢٧١٠ / ١٠ / مجاميع)، تقع في (١٥ ورقة).

شروحه:

١- فتوحات الباعث: للعلامة أبي بكر ابن شهاب الدين (ت ١٣٤٢ هـ).

٢- و«شرح» للعلامة السيد سالم بن محمد الحبشي (ت ١٣٣٠ هـ).

[١٣] القلائد الدرية شرح القروض المقدرة الكتابية: كتاب نادر، لم يذكره أحد من مترجميه، شرح فيه منظومة العلامة عبد الله بن علي بن شهاب (ت ١٢٦٤ هـ) المقدم ذكرها في ترجمة ناظمها. أوله بعد البسملة: «الحمد لله مالك الأملاك والممالك... وبعد؛ فهذه كلمات قليلة، مقولات جليلة، تحل ألفاظ منظومة السيد العلامة الجليل، الحبر الفهامة الحفيل، شيخنا عفيف الدين، مفيد الطالبين بالتفصيل والتبيين، الحبيب البقية، عبد الله بن علي بن عبد الله بن شهاب الدين باعلوي، أمتع الله

به، ونفع بعلمه، آمين. واقتصر على بيان الحكم المقصود من النظم من غير إطالة بالكلام على معاني الألفاظ وما يشتمل عليه من حيث الدليل والاستنباط، إلخ.

نسخه:

منه نسخة فريدة في مكتبة الأحقاف برقم (٢٨٠٠ / ٥ / مجاميع) كتبت سنة ١٢٥٨ هـ تقع في (٢٣ ورقة).

[١٤] نبذة في العهدة: وهي، كما يبدو لي، مستنّاة من «فتاويه»، كما يعلم من ديباجتها، أولها بعد البسملة: «باب في مسائل العهدة من «فتاوى الشيخ العلامة سيدنا الشيخ محمد بن عبد الله ياسودان»، نفع الله به، آمين. مسألة: ما قولكم في شخص ادعى على آخر، إلخ.

نسخها:

منها نسخة فريدة في مكتبة الأحقاف برقم (٢٩٨٩ / ٤ / مجاميع)، تقع في (٩ ورقات)، غير مؤرخة.

[١٥] مسألة تولي القضاء ومسائل في الميراث: أولها حديث من البخاري (باب متى يستوجب الرجل القضاء).

نسختها: ضمتها ناسخها الشيخ علي سالم بكير إلى مركز النور، وهي في (١١ ورقة)، غير مؤرخة.

[١٦] فتاوى: للمترجم فتاوى كثيرة. ذكرها صاحب «الشعراء» ١٩٩/٣. أشاد بذكرها ونوه بها كل من ترجم له، لكنها لم تجمع في كتاب حسب علمي، وتوجد أوراق منها مفرقة في عدة مواضع، ومنها مسألة العهدة المتقدمة.

نسخها: لديّ مجموعة أوراق عتيقة (٣٩ ورقة، مصورة) لا يعلم أولها من آخرها، فيها مسائل وإجابات عنها، بعضها بقلمه، وفيها فتاوى لوالده.

كما عثرتُ له على «فتاوى حول تعدد الجمعة»، كتبت سنة ١٢٧٤هـ، تقع في (٤ صفحات) بقلم الشيخ عمر بن عبد الله بن أحمد دحمان بن محمد بن عوض المعجم باديب، الشبامي، ملحقة بنسخة بقلمه من «بشرى الكريم» لباعشن.

وفي مركز النور، برقم ٢-٣ مجاميع، فقه: «فتاوى»، للمؤلف. تشتملان على مسألتين: إحداهما في الصلاة، والأخرى في الوديعة.

وفي المركز المذكور أيضاً «مجموع فتاوى الشيخ محمد باسودان»، برقم (٩٢ فقه)، يقع في (٤٩ ورقة)، صوّدت من مكتبة السادة آل البار بالقريين.

[١٧] إبطال الحكم على الفقيه عمر بن محمد باجنيد: وهو في فضية فقهية، أوله: «الحمد لله الذي جعل العلم نوراً».

نسخته: توجد نسخته الأصلية في مكتبة السيد عمر السري، بتريم. ومنه مصورة لديّ مركز النور، رقمها (٢-٥ مجاميع / الحديث)، في (١١ ورقة)، بحظ المؤلف نفسه.

* ومما يلحق بالفقه:

تقديمه لكتاب «إسعاف النجيب بشرح المنهج القريب مختصر عمدة ابن النقيب»^(١)، ومتن «المنهج القريب»، تأليف عالم حضرمي مغمور، هو الشيخ

(١) توجد نسخته الفريدة الوحيدة في مكتبة السادة آل الحبشي - الغرقة، لكنها ناقصة من آخرها، تقع في (٢٢٧ ورقة)، مزج المتن بالشرح، وميّز المتن باللون الأحمر، صورها مركز النور، بتريم.

عبد الله بن محمد منقوش العزفي. والشرح للعلامة المحقق الشيخ الفقيه سعيد باعشن (ت ١٢٧٠ هـ). وكان الذي سمي الشرح بهذا الاسم، هو مترجمنا الجليل، الشيخ العلامة محمد باسودان، وهو الذي كتب ديباجته وعزف به.

قال الشيخ محمد باسودان، بعد البسملة: «الحمد لله الهادي من أراد من العباد، إلى سلوك طريق السعادة والرشاد، وفقه في دينه من أراد له الخير العظيم وألزمه اتقوى خير زاد، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم التناد. وبعد؛ فهذا شرح عظيم، وجمع فخير، ألفه الشيخ العلامة المحقق المتقن سعيد بن محمد باعشن الذوعني رحمه الله، وجعله شرحاً على مختصر «عمدة ابن النقيب». المسمى «المنهج القريب» للعلامة المدقق الشيخ عبد الله بن محمد منقوش الحضرمي، رحمه الله.

وقد كانت الإشارة للماتن والشارح من سيدنا السيد الجليل العارف، معدن الأسرار والمطائف، الحبيب عبد الله بن حسن الحداد، علوي، عم بنفعه العباد. ومات الشارح، رحمه الله، وقد بلغ في شرحه إلى كتاب البيوع، والحاصل منه نافع للطالب الراغب، ربنا يوفق من أهل العلم ليكمل الشرح ليتم الانتفاع، إنه أكرم كريم، وأرحم رحيم. وينبغي تسمية هذا الشرح: إسعاف النقيب بشرح المنهج القريب مختصر عمدة ابن النقيب، نفع الله بالأصل والاختصار، والشرح المذكور، نفعاً تاماً للكبار والصغار، والعبيد والأحرار.

ج - مؤلفاته في السيرة النبوية:

[١٨] منظومة في الشمائل المحمدية: نسبها له السقاف في «تاريخ الشعراء»

(١٩٩/٣).

د - مؤلفاته في فن التاريخ:

[١٩] الدر المزهري شرح قصيدة مدهر: ويسمى أيضاً «النور المزهري». وهو كتاب اشترك في تأليفه مع معاصره السيد العلامة أحمد بن علي الجنيد باعلوي التريمي (ت ١٢٧٥ هـ). وموضوعه أنساب الأسر الشهيرة من السادة بني علوي. سكان حضرموت. وعن هذا الكتاب، أنقل ما كتبه الأستاذ عبد القادر الجنيد. قال رحمه الله، في سياق ترجمته للعلامة الحبيب أحمد الجنيد:

«هي قصيدة نظمها السيد عبد الله بن جعفر مدهر، جامعة لأنساب قبائل السادة العلويين. ونظراً لأن النظم ضيق، فما استطاع الناظم السيد عبد الله، المذكور، إلا أن يرمز إلى كل قبيلة بلقبها، ويذكر الأصل الذي تفرعت منه تلك القبيلة. فاحتاجت تلك القصيدة إلى شرح تام، يبين الفروع من كل قبيلة، ويذكر المشاهير منهم، ومواطنهم، ومن هاجر منهم.

وقد بدأ في شرح القصيدة المذكورة، العلامة الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد باسودان الدوعني، ثم لما وصل إلى ذكر قبائل السادة العلويين، أرسل ذلك الشرح إلى المترجم له [الجنيد]، وطلب منه أن يقوم هو بشرح ذلك، لما هو معروف به من النمكن، وسعة الباع، وكثرة الاطلاع في علم الأنساب. فشرح تلك القصيدة، شرحاً موفقياً بالمراد. ولما وصل إلى آخر الأبيات، وهي أبيات الدعاء من تلك القصيدة المذكورة، أعادها إلى الشيخ محمد بن عبد الله باسودان، وطلب منه أن يكمل الشرح ويختتمه كما بدأه، فكملة الشيخ محمد المذكورة^(١).

نسخ هذا الكتاب:

- النسخة الأولى: في مكتبة الأحقاف بتريم، رقمها (١٧٩/٢ مجاميع)،

باعتوان «النور المزهري»، تقع في (١٠٤ ورقات)، غير مؤرخة.

- النسخة الثانية: في المكتبة السابقة أيضاً، برقم (٢٠٥١ تاريخ)، باعتوان «الدر المزهري»، غير مؤرخة، تقع في (١٠٥ ورقات)، ضمن مجموعة الحسيني.

هـ - مؤلفاته في علم النحو:

[٢٠] إعانة الإخوان: وهي رسالة لطيفة في علم النحو - شقيقت تارة بالاسم الأول، وتارة بـ «نبذة في علم النحو».

نسخها:

- النسخة الأولى: منها نسخة في مكتبة الأحقاف بتريم، رقمها (٢٨٢٦/١ / مجاميع)، تقع في (٩ ورقات)، كتبت سنة ١٢٧٩ هـ، في حياته، وهي ضمن مجموعة آل بن سهل.

- النسخة الثانية: في مكتبة الأحقاف أيضاً، برقم (٢٨٨٨/١ / مجاميع)، تقع في (٤ ورقات)، كتبت سنة ١٢٦٥ هـ، ضمن مجموعة آل الجنيد.

- النسخة الثالثة: وقفت عليها ضمن أوراق وكناشات بقلم تلميذ مؤلفها، الشيخ الفقيه عبد الله بن أبي بكر بابوسف الشبامي، رحمه الله.

و - مؤلفاته في التصوف والأخلاق:

[٢١] عطية الشفيق وبلغه الطريق شرح هدية الصديق: أوله: «الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، وأنزل الفرقان. وبعد؛ فقد تكررت الإشارة من جماعة من سادات العلويين الأعيان، بشرح «هدية الصديق للأخ والرفيق»، التي نظمها سيدنا وشيخنا، إمام العلم والعمل، الجامع لعلم الظاهر والباطن بلا نزاع ولا جدل، الشيخ

القدوة، الحبيب عبد الله بن حسين بن طاهر باعلوي، رحمه الله، ونفعنا به. ولم تبرز الهمة لهذه الخدمة، حتى جاء الأمر من سيدي فخر الدين، العارف المكين، أبي بكر بن عبد الله بن الحبيب طالب العطاس، سقانا الله وإياه بكأس الإيناس، آمين. فلم أقدر على الامتناع، حسب المستطاع، والله المعين والكفيل، وهو حسنا ونعم الوكيل. وسميته «عطية الشفيق وبلغة الطريق بشرح هدية الصديق»، إلخ.

نسخته: وقفت على نسخة فريدة من هذا الشرح النافع، في مجلد لطيف يقع في (١٢٥ ورقة). تم الفراغ من كتابة هذه النسخة، بعد الظهر من يوم الاثنين ١٢ ربيع الأول سنة ١٢٧١ هـ نقلاً عن نسخة الشارح. وقد لاحظت وجود سقط وضياح لبعض الكرايس من وسط الكتاب. كتب بجانب العنوان بخط دقيق: «اللهم اغفر لعبدك الفقير إليك حامد بن محسن بن حامد العطاس». فلعله الناسخ.

وقد صورته مركز النور، بترميم، ورقم حفظه (١٧ تصوف).

[٢٢] إعانة النبيه شرح وصية الحبيب عبد الله بن حسين بلفقيه (ت ١٢٦٦ هـ): وضعه على القصيدة التي تخميسها: «فجد يا صاح واعمل بالوصية». أوله: «الحمد لله الذي جعل النصيحة في الدين، والتواصي بالحق بين المؤمنين، حقاً لازماً للمسترشدين»، إلخ.

نسخته: توجد في مركز النور نسخة فريدة، رقمها (١-٢ مجاميع / تصوف). بقلم العلامة رضوان بن أحمد بارضوان، كتبها سنة ١٢٥٦ هـ تقع في (١١٠ ورقات).

[٢٣] شرح الورد اللطيف، ويسمى «الزهر القطيف شرح الورد اللطيف»: أوله: «الحمد لله الذي اطمأنت القلوب بذكره»، إلخ.

نسخته:

- النسخة الأولى: في مكتبة الأحقاف بترميم، رقمها (٣٠٥٣ / ١ مجاميع). تقع

في (١٣ ورقة)، كتبت سنة ١٢٤٩هـ، وهي ضمن مجموعة آل الجعيد.

- النسخة الثانية: في مركز النور بتريم، رقمها (٢٥-٢ مجاميع / تصوف).

كتبت سنة ١٣٣٥هـ، بقلم عبد السلام بن سالم بن عبود، تقع في (٣٨ ورقة).

تنبيه: نُسب هذا الكتاب لباسودان الأب، في نسخة أخرى في الأحقاف،

رقمها (٦/٣٠٣٩ مجاميع)، ضمن مجموعة عينات. كتبت سنة ١١٧١هـ، وهو

خطاً واضح، ولعل صوابه: ١٢٧١هـ.

[٢٤] شرح قصيدة أخبار عن نهج مكة، يا هبوب الشمال، لباصخرمة

(ت ٩٥٢هـ):

أوله: «فقد حصلت الإشارة، من سيدنا وحبيبنا... الإمام عبد الله بن حسين بن

ظاهر، بواسطة السيد الأبرار الأديب محسن بن حسين العطاس»، إلخ.

نسخته: منه نسخة فريدة في مكتبة آل عبيد ببلدة الحامي، ومنها مصورة في

مركز النور، تحت رقم (١/١ المجاميع / أدب). تقع في (٦٠ ورقة)، كتبت سنة

١٢٩١هـ.

[٢٥] وصايا وإجازات: ذكرها السقاف في «تاريخ الشعراء» (٣/١٩٩).

وقد عثرت على عدد من الإجازات بخطه.

هذا ما وقفت عليه، وانتهى إليه علمي، من مؤلفات الشيخ محمد باسودان،

رحمه الله تعالى رحمة واسعة، ووفقنا لخدمته ونشر علومه.

هذا الكتاب

سماه مؤلفه «المقاصد الشنية إلى الموارد الهنية في جمع الفوائد الفقهية»، كذا جاء في مقدمته، وعلى طرز أكثر النسخ الخطية. وبهذا الاسم نفسه ذكره السقاف في «تاريخ الشعراء» (٣/ ١٩٥)، والحبشي في «مصادره» (ص ٢٨٧).

زمن تأليف الكتاب: من خلال مقدمة الكتاب وخاتمته، يتضح أن الشيخ محمد أنف كتابه هذا في حياة والده الشيخ عبد الله، أي قبل سنة ١٢٦٦ هـ. ثم ظفرت بنص يكشف أنه ألّفه قبل سنة ١٢٥٠ هـ فقد ذكر العلامة السيد عبد الرحمن بن سليمان الأهدل، ودعاه بقوله: «منع الله به»، مما يدل على أنه كان لا يزال في الحياة وقت تأليف الكتاب واختصاره، فيكون عمر المؤلف حينها يناهز الأربعين، إذ كان مولده، كما تقدم، سنة ١٢٠٩ هـ.

بنى المؤلف كتابه على كتاب لوالده اسمه «الموارد الهنية في جمع الفوائد الفقهية»، وهو مفقود، لم يصل إلى أيدينا. قال المؤلف مبيناً منهجه في كتابه هذا، بعد أن ذكر كتاب والده: «فحذفت منها عبارات يسيرة، وجمعت إليها مسائل كثيرة، وفوائد عديدة، وفوائد مفيدة، يحتاج إليها كل طالب، ويتعين الوقوف عليها لكل عالم راغب، ثم لما مزجتها بتلك الفوائد وصارت كالشيء الواحد، رتبها على مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة،...

- أما المقدمة: ففي تعريف الدين والشريعة وكذلك الملة ومعناها.

- وأما الباب الأول: ففيه ثلاثة فصول:

الأول: في اختلاف الأئمة وأنه من الله تعالى رحمة بهذه الأمة.

الثاني: في التقليد وما فيه من رتبتي التحقيق والتشديد، وفي ضمنه حكم التلقيق وما فيه من التسديد والتخريق.

الثالث: في طلب الخروج من الخلاف لأهل الإنصاف والاتصاف.

- وأما الباب الثاني: ففيه ثلاثة فصول أيضاً:

الأول: في الكلام على كتب مذهب إمامنا الشافعي رضي الله عنه، لا سيما كتب إمامي المذهب وشيخيه النووي فالرافعي.

الثاني: في الكلام على كتب محققي المتأخرين الشيخ ابن حجر والشيخ الجمال ابن الرملي وأضرابهما.

الثالث: في مصطلح المذكورين في كتبهم.

- وأما الباب الثالث: ففيه ثلاثة فصول أيضاً:

الأول: في عمل القاضي في أحكامه.

الثاني: في عمل المفتي في إفتائه.

الثالث: في عمل العامل لنفسه.

- وأما الخاتمة: ففيها إشارة تامة إلى عمل الخاصة والعامة، وتبيين الأفضل

للإنسان الاشتغال به من العلوم والأعمال في سائر الأزمان والأحوال.

مصادر المؤلف:

أولاً، مصادر الأصل:

اعتمد الشيخ عبد الله ياسودان، والد المؤلف، في كتابه «الموارد الروية»، الذي هو أصل هذا الكتاب «المقاصد السنية»، على أربعة كتب، هي:

- ١ - كتاب «الفوائد المدنية فيمن يفتنى بقوله من السادة الشافعية»، لشيخ مشايخه، الشيخ العلامة، إمام المحققين، جمال الدين، محمد بن سليمان الكردي المدني.
- ٢ - كتاب «العقد الفريد في أحكام التقليد»، للعلامة علي السهمودي.
- ٣ - كتاب «فتح المجيد بأحكام التقليد»، للعلامة علي بن الجمال المكي.
- ٤ - كتاب «توجيه الاغتراف من بحر الاختلاف»، للعلامة علي بن عبد الرحيم بن قاضي باكير.

ثانياً، مصادر كتابنا هذا، مرتبة على الفنون:

[أ] فمن كتب الفقه وأصوله:

- ١ - «جزيل المواهب في أصول المذاهب»، للمحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ). وهو رسالة لطيفة، طبعت مرات.
- ٢ - «لب الأصول»، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ). مطبوع.
- ٣ - «تحفة المحتاج»، للشيخ أحمد بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤ هـ). مطبوع، وعليه حواش متعددة طبع بعضها.
- ٤ - «فتح الجواد بشرح الإرشاد»، للشيخ أحمد بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤ هـ). مطبوع.
- ٥ - «الإيعاب شرح العباب»، للشيخ أحمد بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤ هـ). مخطوط، لم يطبع بعد.
- ٦ - «الميزان الخضرية»، للشيخ عبد الوهاب الشعراني (ت ٩٧٣ هـ). مطبوع.
- ٧ - «فتح المعين بشرح قرّة العين»، للملياري (ت ٩٨٧ هـ). مطبوع، وعليه شروح وحواش متعددة.

٨ - «نهاية المحتاج شرح المنهاج»، للشيخ محمد بن أحمد الرملي (ت ١٠٠٤ هـ). مطبوع، وعليه حواشي متعددة طبع بعضها.

٩ - «شرح عماد الرضا في بيان آداب القضا لشيخ الإسلام زكريا»، شرحه الشيخ محمد عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١ هـ). مطبوع.

١٠ - «مختصر فتاوى ابن حجر الهيتمي». للشيخ عبد الله بازعة الدوعني (ت حوالي ١٠٤١ هـ). مخطوط، لم يطبع بعد.

١١ - «القول الأجمل في شهادة الأمل فالأمل»، للشيخ علي بن قاضي باكثير (ت ١١٥٤ هـ). مخطوط.

١٢ - «تذكرة الإخوان، في بيان مصطلحات المذهب الشافعي»، للشيخ إبراهيم العليجي القلھاني، من فقهاء القرن الثاني عشر الهجري. طبع ضمن مجلة علمية في كردستان. عندي مستلة منها.

١٣ - «حاشية العشاري على المنهج القويم»، للشيخ حسين بن علي العشاري البغدادي الشافعي (ت ١١٩٥ هـ). مخطوطة، لم تطبع بعد.

١٤ - «تعريف النبط والانتباه»، للشيخ عبد الله باسودان (ت ١٢٦٦ هـ). والد المؤلف. مخطوط، لم يطبع بعد.

١٥ - «فتاوى لشيخه مفتي زبيد»، السيد عبد الرحمن بن سليمان الأهدل (ت ١٢٥٠ هـ). فتاوى المذكور لم تطبع بعد.

[ب] ومن كتب أصول الدين:

١ - «شرح أبيات العقيدة»، للسيد العلامة عبد الرحمن بن عبد الله بلفقيه (ت ١١٦٢ هـ). مطبوعة ضمن «الأعمال الكاملة للعلامة بلفقيه».

[ج] ومن كتب التراجم:

١ - «غاية القصد والمراد في مناقب الإمام الحداد»، تأليف السيد محمد بن زين بن سميط (ت ١١٧٢هـ)، مطبوع في مجلدين.

[د] مصادر شفهية وكتابية:

٢ - نقل فائدة فقهية سماعاً عن والده، رحمه الله.

٣ - نقل من خط شيخ والده السيد حامد بن عمر حامد باعلوي النريسي (ت ١٢٠٩هـ).

٤ - نقل عن خط شيخه العلامة السيد عمر بن عبد الرحمن البار الجلاجلي (ت ١٢١٢هـ).

هذه أهم المؤلفات التي نجرم الرجوع المباشر إليها، بخلاف بقية الكتب التي وردت في سياق الكتاب، فإنها غالباً مصادر منقول عنها بالواسطة.



أهمية هذا الكتاب ومزاياه

يُعد كتاب باسودان، في نظري خصوصاً، أهم وأشمل كتاب في قواعد الشافعية وضبط مصطلحاتهم الفقهية، التي يلزم معرفتها ويحتاج إليها كل طالب علم ومتفقه على المذهب الشافعي.

٢ - نقل المؤلف عن كتب ومصنفات فقدت اليوم، ولا وجود لها، ونقله عنها كان عن نظر مباشر، وهذا من الأهمية بمكان.

٣ - كما أن تأخر زمن المؤلف وأخذه عن علماء الحرمين وحضر موت، أثرى كتابه بما لم يوجد في غيره، فمصنفات الكردي والسقاف نقلت عن بعض المصادر بالواسطة، بينما كتاب باسودان ينقل مباشرة بدون واسطة.

٤ - طول باع المؤلف في علم الفقه وتدريسه لطلاب العلم، مما أكسبه خبرة طويلة ومعرفة بما يحتاجه المتفقهون في هذا الباب.

٥ - ثناء المؤرخين على علم المؤلف وفقهه، حتى أن العلامة عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف (ت ١٣٧٥ هـ) قال عنه بعد أن ترجم له ولوالده الإمام الكبير: «وهو أفقه من أبيه».

وصف النسخ الخطية

نسني بفضل الله الوقوف على ثلاث نسخ خطية نامة، تمت المقابلة عليها عام ٢٠١٣ م، ثم عثرت على أوراق متفرقة من أصل المؤلف، وأعدت مقابلة النص عليها، وهذا وصف النسخ الثلاث الأصول^(١):

النسخة الأولى (أ): في مكتبة الأحفاف برقم (٧/٢٩٣٩ مجاميع)، ضمن مجموعة آل الكاف، تقع في (٧٥ ورقة، ١٥٠ صفحة)، فرغ منها ناسخها يوم الاثنين ١٠ جمادى الأولى سنة ١٢٨٤ هـ، وسطورها تتراوح بين (٢٣ و ٢٥ سطراً). وعنوان هذه النسخة كتب بغير خط كاتب النسخة، محوفاً ومصحفاً على النحو التالي: «كتاب موارد النية في جمع فوائد الفقيه (١)». للشيخ محمد [أفحم اسم (محمد) بخط مغاير] عبد الله بن أحمد باسودان، رحمه الله وإياتا والمسلمين». وكتب إلى جوار العنوان بخط حديث: «صوابه: السقايد السنية، للشيخ محمد بن عبد الله باسودان».

النسخة الثانية (ب): في المكتبة السابقة، رقمها (١/٢٥٣٥ مجاميع)، ضمن مجموعة السيد حسن بن عبد الله الكاف، تقع في (٧٦ ورقة)، فرغ منها ناسخها في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٢٨٧ هـ، وهي بقلم مبارك بن عوض بن علي بن صنديد، وسطورها تبلغ (١٩ سطراً) في كل صفحة غالباً. وجاء العنوان على الورقة

(١) في مكتبة الأحفاف نسخة رقمها (٣/٣٠٨٨ مجاميع) تقع في (٦ ورقات ١١)، كذا في فهرس المكتبة، ولم أقف عليها، ويبدو أنها مجرد فوائد مأخوذة من الكتاب، أو هو جزء نسخة ناقصة.

الأولى هكذا: «كتاب المقاصد السنية إلى الموارد الهنية في جمع الفوائد الفقهية، تأليف البحر العلامة، الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد ياسودان، الحضرمي، نفع الله به»، وتحتة تملك نصه: «في مجاز الفقير إلى الله، أحمد بن ٩٩ المحضار، تاريخ ٢٥ جماد أول سنة ١٣١٢هـ. وتحتة مباشرة: «انتقل إلى ملك سعيد محمد جابر الأحمدى»^(١).

النسخة الثالثة (ج): من مكتبة خاصة في حضرموت، تقع في (٩٩ ورقة)، ينقصها ورقة من أولها فقط، فرغ منها ناسخها يوم الأحد ٢١ ربيع الأول سنة ١٢٩٨هـ، وهي بقلم السيد محمد بن شيخ بن محمد بن أحمد بن سهل حمل الليل باعلوي، وسطورها تبلغ (٢٥ سطراً) غالباً.

النسخة الرابعة: وهي أوراق متفرقة تصل إلى حوالي (٧٠ صفحة) - وجهاً - ، وخط بعضها شبيه بخط الشيخ محمد ياسودان. فلها سميتها (النسخة الأم). ساعدني في جمعها وترتيبها الأخوان السيد حسن مكنون السقاف، والسيد علي بن عبد الله الجبلاني. عند ريارني لمكتبة جامع الخيرية في محرم سنة ١٤٣٦هـ.

وعنوانها: «كتاب المقاصد السنية إلى الموارد الهنية في جمع الفوائد الفقهية، جمع سيدي جمال الدين، وعمدة المحققين، الشيخ الإمام، محمد بن سيدي الشيخ الإمام، بركة الأنام، عبد الله بن أحمد ياسودان، أمتع الله بحياته، آمين. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم». فهذا دليل على أنها مكتوبة في حياة المؤلف، بل لا أشك أن بعض المواضع كتبت بخطه، رحمه الله.

(١) كان الشيخ سعيد الأحمدى، يتردد على المكلا، وكان شيخنا العلامة عبد الله الناهبي، من مجالسهم، وانتفع به. كما كان يختلف إلى حيدرآباد الهند، وهو الذي حمل السيد (شيخ) المديح من ريدة العلي، إلى حيدرآباد، فاشتهر هناك بالسيد عبد الله مديح، ثم كان من كبار المصححين في دائرة المعارف العثمانية. ينظر: إسهامات علماء حضرموت في نشر الإسلام وعلومه في الهند: ص ١٨١.

نسخة خامسة: في مركز النور بتريم، أصلها من المكلا، تقع في (٧٢ ورقة)، مجهولة النسخ وسنة النسخ، رقمها (٧ فقه)، كما في فهارس المركز المذكور. علمت بها بعد مراسلتهم لمعرفة ما يوجد لديهم من مؤلفات الشيخ محمد، المؤلف. نسخة سادسة: في المركز المذكور، بعنوان «بقية كلام وجواب على سؤال» وهو خاتمة هذا الكتاب. محفوظ تحت رقم (٢٩ تصوف)، تقع في (٧ ورقات)، كتبت سنة ١٣٠٤ هـ. وأصله في مكتبة آل الحبشي، بالغرفة.

منهجي في تحقيق نص الكتاب:

- ١ - قمت بنسخه وصفه على الحاسوب.
- ٢ - خرجت الآيات القرآنية، وعزوت الأحاديث النبوية الشريفة.
- ٣ - عزوت نصوص الكتاب إلى مصادر الأصلية، ووثقت النصوص بوضع الإحالة بين قوسين هكذا: [١٥٥/٢]. قبل النص مباشرة. حتى لا أثقل الهوامش بالتوثيق، وأفردت الهوامش لفروق النسخ، وتراجع الأعلام.
- ٤ - وضعت أرقام صفحات النسخ الثلاث بين معكوفين، هكذا: [ب/٢٥]، تسهلاً على من رغب في الوقوف على الأصول الخطية.
- ٥ - تجاهلت ذكر الفروق غير العلمية في النسخ الثلاث، كتقديم بعض القاب الأعلام أو أوصافهم، مثل: الشيخ الإمام، أو: الإمام الشيخ، ونحوها مما لا يعود على القارئ بفائدة تذكر.
- ٦ - لم أنخذ أيًا من النسخ الثلاث أصلاً، وذلك لأنه لا مزية لإحداهن على الأخريات، وإن كنت أميل إلى تفضيل النسخة (ب)، مع أنني أميل إلى جعل (ب)

هي الأصل، لأنها أحود النسخ الثلاث وأقلهن تصحيفاً وتحريفاً، وإن كانت النسخة (أ) أقدم.

٧ - أعدت مقابلة الكتاب بعد عنوري على أوراق النسخة الأم التي سبق وصفها. وأثبت الفروق بينها وبين النسخ الأخرى.

٨ - كما تجاهلت ذكر الاختلافات التي تعد من أخطاء السامع عادة، ما لم يكن الاختلاف مفيداً، كأن يزيد العبارة إيضاحاً، أو يفيد معنى آخر محتملاً، كالفرق بين كلمتي: الحاصل، أو: الحامل. فلكل كلمة منهما مفهوم غير مفهوم الأخرى في السياق نفسه.

٩ - وضعت النصوص الساقطة من بعض النسخ بين قوسين معكوفين، ونهيت على ذلك في الهامش. سواء الساقطة من أصول الكتاب، أو من بعض نسخه، بعد مراجعة مصادر المؤلف.

١٠ - أثبت رسم الكلمات التي اتفقت نسختان عليها، وذكرت رسم النسخة الثالثة المخالفة في الهامش، وكذلك إذا وجد اختلاف بين نسخ الكتاب ونسخ المصادر الأصلية.

عُرِفَت بالأعلام النوارذ ذكرهم في الكتاب باختصار شديد، فأذكر اسم العلم وشهرته وتاريخ وفاته وأهم مصدر أو مرجع ترجم له. ولا أتوسع إلا في ترجمة الأعلام غير المشهورين أو الذين لم يترجم لهم في المراجع الشهيرة.

١٢ - الأعلام الذين يذكرون ضمن بعض النصوص، أترجم منهم من عُرِيَ له قول في مسألة، أما المذكورون عرضاً في السياق فلا أترجم لهم غالباً.

والله المسؤول، أن يتقبل مني هذا العمل، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم.

مقرباً إلى جنات النعيم، وأن يغفر لي ولوالدي وأولادي ويبارك فيهم، ويستبهم لنا
 حسناً، وأن يرزقنا سعادة الدارين، بجاء سيد الكونين، وشفيع الثقلين، صلى الله عليه
 وآله وصحبه وسلم. والحمد لله رب العالمين.

كتبه

محمد باذيب، في مدينة جدة، حرمها الله

صبيحة الخميس الثاني من ربيع الأول سنة ١٤٣٨ هـ

نماذج من النسخ المعتمدة
في التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم ^{جعل} الحمد لله الذي جعل هذا صلا يمكننا فيه وعنه كثيرة منتشرة
 أو يسر بذلك سلوك منهاج شريعته السماوية عليه الفياض
 وجعلها بمن الضيق والعرج مطهرة أحده على إرادته
 الباهرة وانعاماته الباطنة والظاهرة ^{وأشهد}
 أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ^{أعلنا} ما نحن آمنون به
 وأرغاما لمن كفر ^{وأشهد} أن محمدا عبده ورسوله
 المبعوث رحمة للعالمين في الدنيا والآخرة صلى الله عليه وسلم عليه
 وعلى آله وعترته الطاهرة وعلى صحابه وأئمة الهدى
 وعلمه الطاهر ^{وأشهد} وسلاما دايمين ما اجتهد مجتهدا وقلة
 مقلد بشر وطه المقبرة وما حكم حاكم وصح حكمه
 وفرضه وما افتت مفت وأظهر الصواب وبين الجواب
 وحرره وما عمل قوم أوصيف وأخذ بالعزيمة والتشديد
 أو الرخصة والتخفيف وما أسر عمله أو أظهره
 أما بعد فإن سيدي ووالدي وبني النجاة الإمام
 الحبيب الهمام المحقق البارع المتقن والجامع مع المتقن
 الفهامة المجيد العلامة المقيده مولانا عيسى الأعيان
 وحسنه الزمان المشا راليه في البيان بالبيان محمد
 بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بأسود
 المقدادي شبا الشافعي مذهبا العلوي طريقة
 ومشرقا متبع الله بحياته ونفقنا بعلمه وامداداته
 آمين قد ألف رساله جامعة ضمنها قوايد مبسوطه
 نافعه وسماها بالموارد الهنية في جمع القوايد الفقهية
 لخصها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 وبه نستعين الحمد لله الذي جعل أصل الدين
 أصلاً مكيماً فروجه كثيرة ومشركه وسير يذكرك
 سلوك منهاج شريعته السويحة وملكته الفصيحة
 وجعلها عناً الضيق والخارج مطهرة أحمدته على
 أفادته الباهرة وانعاماته الباطنة والظاهرة
 وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له
 أعلم ما آمن به وأمر بما لم ينكح به وأشهد
 أن محمداً عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين
 في الدنيا والآخرة صلى الله وسلم عليه وعلى آله
 وعترته الطاهرة وعلى أصحابه أئمة الدين وخبر
 الزاهرة صلاة وسلاماً دائماً ما اجتهدت في
 أو قلد مقلد بشر وطه المعتبر وما حكم حاكم وصح
 حكمه وقرره وما افتتاهفت وأظهر الصواب
 وبين الجواب وحرره وما عمل قوماً أضعيف وأخذ
 بالعزيمة والتشديد أو أكرخصه والتحقق وما أسر
 عمله وأظهره إماماً بعد فان سيدى ورا كدى
 رضى كفى إماماً من الخبر الهام المحقق البارغ
 المتقن والجامع المتقن الفهامة المجيد العلامة

المفيد

كتاب المقاصد السنية إلى المزارع
 الهنية في جمع الفوائد الفقهية جمع
 سيدي جمال الدين وعمدة المحققين
 الشيخ الإمام محمد بن سيدي الشيخ
 الإمام بركات الأناضول عبد الله
 بن أحمد بن سودان
 أتمتع الشكرية
 آمين
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

المقاصد السنية

إلى الموارد الهنية

في جمع

الفوائد الفقهية

تأليف العلامة الخفّاق

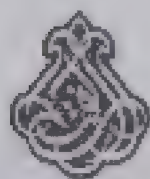
الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد باسودان

المقدادي الكندي الشافعي الحضرمي

المؤلف سنة ١٢٨١ هـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

اعتق به

د. محمد أبو بكر عبد الله باذيب



دار الفتح

للدراسات والبحوث

وبه نستعين

الحمد لله الذي جعل أضلّ الذين أضلّ مكيّناً، فروغه كثيرة متشيرة،
ويشر بذلك سلوكك منهاج شريعته السمحاء، وملّته الفيحاء، وجعلها عن الضيق
والحرج مظهره. أحمدّه على إفادته الباهرة، وإنعامه الباطنة والظاهرة.

وأشهد أن لا إله إلا الله وخده لا شريك له، إغلاماً لمن آمن به، وإرغاماً
لمن كفره. وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، المبعوث رحمة للعالمين في الدنيا
والآخرة، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وعترته الطاهرة، وعلى أصحابه أئمة
الدين ونجومه الزاهرة، صلاة وسلاماً دائمين ما اجتهد مجتهد أو قلّد مقلد
بشروطه المعتمدة. وما حكم حاكم وصحح حكمه وقرّره، وما أفتى مفت وأظهر
الضوابط وبين الجواب وحرّره، وما عمل قوي أو ضعيف وأخذ بالعزيمة
والتشديد، أو الرخصة والتخفيف، وما أسر عمله أو أظهره.

أما بعد؛

فإن سيدي ووالدي وشيخي، الشيخ الإمام، الحبر الهمام، المحقق
البارع المتقن، والجامع المتقن، الفهامة المجيد، العلامة المفيد، مولانا، عيسى
الأعيان، وحسنة الزمان، المشار إليه في البيان بالبنان، عبد الله بن أحمد بن
عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن [بن محمد] ^(١) بأسودان ^(٢)، السقدي نسيباً،
الشافعي مذهباً، العلوي طريقة ومشرى، متع الله بحياته، ونفعنا بعلومه وإمداداته،

(١) زيادة من النسخة الأم، لم ترد في النسخ الثلاث.

(٢) توفي بالخربة سنة ١٢٦٦ هـ. ينظر: جهود فقهاء حضرموت: ٨٣٦/٢.

أمين؛ قد ألف رسالة جامعة، ضمنها فوائد مبسوطاً نافعة، وسمّاها بـ «الموارد
الهنية في جمع الفوائد الفقهية» / لخصها / من^(١)؛

١٢/١
ج ١٢

[مصادر كتاب «الموارد الهنية»، (أصل كتابنا هذا)]:

[١] كتاب «الفوائد المدنية فيمن يُقتل بقوله من الشادة»^(٢) الشافعية،
لشيخ مشايخه^(٣)، الشيخ العلامة، إمام المحققين، جمال الدين، محمد بن
سليمان الكردي المدني^(٤).

[٢] وكتاب «العقد الفريد في أحكام التقليد»، للشيخ العلامة نور
الدين السنهوري^(٥).

[٣] وكتاب «فتح المجيد بأحكام التقليد»، أيضاً، للشيخ العلامة، علي بن
أبي بكر ابن الجمال الأنصاري^(٦).

(١) من هنا تبدى النسخة الثالثة (ج).

(٢) عنوان النسخ المطبوعة من كتاب الكردي: «أئمة الشافعية»، وليس «السادة».

(٣) يروي الشيخ عبد الله جاسودان عن بعض الأحاديث عن الشيخ الكردي، كالتوجيه الأهل
(ت ١٢٥٠هـ)، وزين العابدين جمل الليل (ت ١٢٣٥هـ).

(٤) توفي بالمدينة المنورة سنة ١١٩٤هـ. ينظر عنه: تحفة المحبين: ص ٩٦ المرادي، سنن
الدور: ١/١١١؛ فهرس المهارس: ١/٤٨٣؛ معجم المطبوعات: ٢/١١٥٥؛ الأعلام: ٦/١٥٢.
وكتابه هذا، طبعته أولاً المكتبة التجارية الكبرى، بالقاهرة، بهامش كتاب «قوة
العين بفتاوى علماء الحرمين». ثم صدر عن دار الفاروق بحمص، سنة ٢٠٠٨م، ثم عن دار
الجفان والجاني بالاشتراك مع مكتبة نور الصباح التركية سنة ٢٠١١م (وهذه الطبعة عمدي
في العزو)، ثم نشرته دار البشائر الإسلامية محققاً في رسالة ماجستير.

(٥) الحسني المصري ثم المدني (ت ٩١١هـ). ينظر عنه: الضوء اللامع: ٥/٢٤٥؛ التحفة
المنقطة: ٣/٢٢٧؛ النور السافر: ص ٩٤؛ الأعلام: ٤/٣٠٧. وكتابه هذا، صدر عن دار
المتاهج، جدة، سنة ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

(٦) المصري ثم المكي (ت ١٠٧٢هـ). ينظر عنه: خبايا الزوايا: ص ٢٩٧ (خ)؛ خلاصة الأثر: =

[٤] وكتاب «توجيه الاعتراف من بحر الاختلاف»، للعلامة التخريري،

الشيخ علي بن عبد الرّحيم بن قاضي باكثر^(١)، رحمه الله، وغيرها.

فحذفت منها عبارات يسيرة، وجمعت إليها مسائل كثيرة، وفوائد عديدة،

وفوائد مفيدة، يحتاج إليها كل طالب /، ويتعين الوقوف عليها لكل عالم راغب. ١٣/ب

ثم لما مرّجتها بتلك الفوائد، وصارت كالشيء الواحد، رتبها على مقدمة

وثلاثة أبواب وخاتمة، ليتم بها النفع للقارئ والسامع، ويسهل أخذ المطلوب

منها للمراجع.



- أما المقدمة؛ ففي تعريف الدين، والشريعة، وكذلك الملة؛ ومعناها.

- وأما الباب الأول ففيه ثلاثة فصول:

الأول: في اختلاف الأئمة، وآله من الله تعالى رحمة بهذه الأمة.

الثاني: في التقليد، وما فيه من رتبتي التحقيق والتشديد، وفي ضمنه^(٢)

حكم التلقيق، وما فيه من التشديد^(٣) والتخريق.

الثالث: في طلب الخروج من الخلاف لأهل الإنصاف والاتصاف.

= ١٢٨/٢؛ فوائد الأرنؤال: ٥/٢٩٥؛ الأعلام: ٤/٢٦٧. وكتابه هذا طبع بتحقيق عبد الرحمن

الفرني، وصدر عن المكتبة الأسدية، بمكة، ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م.

(١) توفي بحضر موت سنة ١١٤٥هـ. ينظر عنه: البان المشير: ص ٩١-١١١؛ إدام القوت:

ص ٦٥٣؛ الأعلام: ٥/١١٣؛ جهود فقهاء حضر موت: ١/٧١٨-٧٢٧. وكتابه هذا لم نجد

له أثرًا. وأقدم من نقل عنه هو العلامة الكردني في «الفوائد المدنية»، المتقدم ذكره.

(٢) في (ج): «صحة».

(٣) في (أ): «بالسين، المهملة: التشديد».

- وأما الباب الثاني ففيه ثلاثة فصول أيضاً:

الأول: في الكلام على كتب مذهب إمامنا الشافعي، رضي الله عنه، لا سيما كتب إمامي المذهب وشيخيه، النووي، فالرافعي^(١).

الثاني: في الكلام على كتب محققي المتأخرين، الشيخ ابن حجر^(٢)، والشيخ جمال [أبي] الرملي^(٣)، وأضرابهما.

الثالث: في مضطجع المذكورين في كتبهم.

- وأما الباب الثالث ففيه ثلاثة فصول أيضاً:

الأول في عمل القاضي في أحكامه.

الثاني: في عمل المفتي في إفتائه.

الثالث: في عمل العامل لنفسه.

- وأما الخاتمة/ : ففيها إشارة تامة، إلى عمل الخاصة والعامة، وتبيين الأفضل للإنسان الاشتغال به من العلوم والأعمال، في سائر الأزمان والأحوال.

(١) في (ج): «شيخه الرافعي والنووي». أما الرافعي، فهو أبو القاسم، عبد الكريم بن محمد الفزوي (ت ٦٢٣هـ). ينظر عنه: طبقات الشافعية للسبكي: ١١٩/٥، الأعلام: ٥٥/٤. وأما النووي؛ فهو محيي الدين، أبو كريب، يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ). ينظر عنه: طبقات الشافعية للسبكي: ١٦٥/٥، الأعلام: ١٥٠/٨، المنهل العذب الروي للسخاوي؛ والمنهج السوي للسيوطي.

(٢) هو أحمد بن محمد الهيثمي المكي (ت ٩٧٣هـ). ينظر عنه: النور السافر: ص ٢٧٨، الأعلام: ٢٢٣٤/١، وفائس الدرر لتلميذه السبكي، مطبوع. وكتبت عنه أبحاث طبع بعضها.

(٣) لم ترد في (ج).

(٤) هو محمد بن أحمد الرملي (ت ١٠٠٤هـ). ينظر عنه: خلاصة الأثر: ٣/٣٤٢، الأعلام: ٨/٦، والباحث فيصل الخطيب الأحسائي، كتاب عن حياته، صدر حديثاً، فيه تحقيقات وقوائد.

«المقاصد السنية
إلى الموارد الهنية
في جمع الفوائد الفقهية»

أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَ بِهَا الطَّالِبِينَ، وَيَرْضَى بِهَا عَنِّي يَوْمَ الدِّينِ /

[تنبيهات]

[التنبيه الأول: في عدم تمييز الأصل عن الزيادة]

واعلم؛ أنني لم أميز ما أفاده سيدي، متع الله به، عما أفدت، ولا ما نقل عما نقلت، لأن أكثر ما وصلني - إن كان - فممنه وإليه، وعنه وعليه. بل هو واسطتي في كل خير حسني ومعنوي، دنيوي وآخروي. أسأل الله تعالى أن يرزقني رضا، ويرضيه عني في دنياه وآخراته. وأن يوفقني للقيام بالمستطاع من برّه، والأدب معه، وتأدية شكره. وأن يجزيه عني بأفضل ما جزئ والداه عن ولده، وشيخاً عن تلميذه ومريده، آمين اللهم آمين.

[التنبيه الثاني: منهجية النقل والعزو في الكتاب]

واعلم أيضاً؛ أنني لم أتصرف غالباً في العبارات المنقولة من الكتب المذكورة آنفاً وغيرها، وذلك لما ذكره بعض الأدباء^(١)، قال: «إذا حكيت كلاماً من أحد، كان بالفاء، فجعلت بذله واوًا، لم تكن من الصادقين. فإن قلت: «الخبر على المعنى»، وعزف السامع/ أنك نقلت على المعنى، فتكون صادقاً» (١/١٤)

(١) «وهو السيد محمد كبريت المدني». اهـ. نقلاً عن هامش (١).

أب/ ١٥ من حيث إخبارك/ عن المعنى عند السامع، ولا تسمى صادقاً من حيث نقلك لما نقلته. فإنك ما نقلت عين لفظ من نقلت عنه. ولا تسمى كاذباً. فإنك قد عرفت السامع أنك نقلت على المعنى، فأنت مخبر للسامع عن فهمك، لا عمن تحكي عنه، انتهى.

هذا، وإن كان العبرة عند الفقهاء على تأدية المعنى دون اللفظ، عكس المحدثين، لكن بركة العلم في عزو الأقوال والفوائد إلى قائلها، كما ذكره النووي والسيوطي^(١). لأن ذلك من أداء الأمانة، وتجنب الخيانة. وهو بلفظ القائل أولي وأخري، وعليه الغمضة فيما روى ويرى^(٢).

[التنبيه الثالث: في الاعتذار عن التكرار]

واعلم ثانياً أنه وقع في غصون هذه الرسالة أشياء مكررة، والحامل على ذلك: [محبته جمع كل ما نقل على حديثه]^(٣)، وكل منقول برأيه،

* والعدر عند خيار الناس مقبول *

وعلى الله الاعتماد، ومنه الإغانة على كل مراد^(٤)، وهو حسبي ونعم الوكيل.

(١) هو عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ). ينظر عنه: الكواكب السائرة: ١/ ٢٢٦، الأعلام: ٣/ ٣٠٢.

(٢) كما في (أ) و(ب)، وفي (ج): «ويرى».

(٣) تحرفت هذه العبارة في (ج) إلى «محل كل نقل على حديثه»، والمثبت من النسختين (أ) و(ب).

(٤) في (ج): «المراد».

المقدمة

[في تعريف الدين والشرعة والملة]

«الدين» لغة، يقال لمعان: فطلق على: التوحيد، وعلى الإسلام، وعلى الطاعة، والملة، وعلى الجزاء والحساب، وعلى القهر والغلبة، وعلى الحكم. واسم لجميع ما يتعبد الله به، وعلى غير ذلك.

وعرفاً: هو «وضع إلهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود إلى

ما هو خير لهم بالذات». قال الشيخ ابن حجر في «التحفة» / : «وقد يفسر بما (١) / ١٦

شرع من الأحكام / وتساويه الملة ما صدقاً^(٢)، كالشرعة. لأنها من [حيث أنها (ب) / ١٦

تُدان]^(٣)، أي: يخضع لها، تسمى ديناً. ومن حيث أنها يجتمع عليها وعلى

أحكامها، تسمى ملة. ومن حيث أنها تقصد لإنقاذ النفوس من مهلكاتها، تسمى

شرعة. انتهى.

وقال تلميذه عبد الرؤوف^(٣): «الأربعة متحدة بالذات، متعددة / بالاعتبارات» (ج) / ١٤

(أ) / ١٥

/ انتهى.

(١) الماصدق: هو الأفراد التي يتحقق فيها معنى الكلّي. ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة:

٢ / ١٢٨، المعجم الوسيط: ١ / ٥١١.

(٢) في (ج): «من حيث ذاتها».

(٣) هو عبد الرؤوف بن يحيى الواعظ المكي الشافعي (ت ٩٨٤ هـ). ينظر عنه: السنا الباهر: ص

وقال [الجمال] ^(١) الرمازي في «النهاية» بعد ذكر التعريف الأول [٣٢/١]:
«وقيل: الطريقة المخصوصة المشروعة ببيان النبي ﷺ المستعملة على الأصول،
والفروع، والأخلاق، والآداب. سميت من حيث انقياد الخلق لها ديناً، ومن حيث
إظهار الشارع إياها، شريعاً وشريعة. ومن حيث إملأ الشارع إياها، ملة»، انتهى.

[أقسام الأحكام الشرعية]:

فإذا كان الدين هو: ما شرعه الله من الأحكام؛ فاعلم أن الأحكام الشرعية
خمس أقسام: إيجاب، وندب، وتحريم، وكراهة، وإباحة، كما هو مقرر.

قال العلامة الشيخ التحرير، علي بن عبد الرحيم باكثير، في كتابه «توجيه
الاغتراف من بحر الاختلاف»، بعد ذكره بعض ما تقدم: «ثم إن موضوع هذا
الوضع، هو: أفعال جنس المكلفين، من حيث حكم الله فيها. من أمر بها، أو
نهى عنها، أو تخير فيها» / إلى أن قال: «وأنت خير بأن من الأفعال، مثلاً، ما
يكون مجتمعا فيه على حكم منها لا خلاف. ومنها ما قيل فيه بحكمين فقط. أو
ثلاثة فقط. أو أربعة فقط. أو بالخمس كلها.

فأما المجموع عليه من الأحكام الخمسة [١] «كلها» فالأمر فيه واضح.

وأما ما اختلف فيه بين العلماء المعتبرين؛ فيجب اعتقاد أن كل قول
لا يخالف الكتاب والسنة أو الإجماع، بشرطه، فهو من الشريعة. لأنه لا يعد

(١) لم ترد في (ج).

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

قولا فيها^{١١} حتى يكون قائله أهلاً. وهذا القول صحيح. لأن الأمة مجمعة على جوار الاجتهاد في الدين لمن كملت فيه آلة الاجتهاد. وقد كان جماعة من الصحابة يفتون بحضرة النبي ﷺ / في حياته، فيقرهم على ذلك. وأجمعت^{١٢} (١٦/١) الأمة عليه وهي لا تحتج على خطأ، فثبت بذلك أن كل قول قال به معتبر ولم يخالف شيئاً مما مر، فهو معدود من الشريعة داخل فيها، فاحفظ ذلك، والله أعلم، انتهى.

وقال السيد الإمام محمد كبريت المدني^{١٣}، في بعض كتبه: «روى الطبراني مرفوعاً: «إِنَّ الشَّرِيعَةَ جَاءَتْ عَلَى ثَلَاثِمِئَةٍ وَسِتِّينَ طَرِيقَةً»^{١٤}! فلا ينبغي لأحد أن يردّ على من يجادلُه إلا من نظر في هذه الطرائق كلها، ولم يجد كلام خصمه موافقاً لطريقة واحدة منها، ولا يقوم الدين إلا بالاتفاق عليه»، انتهى.

وقال الشيخ الإمام الحكي، عبد الوهاب الشعراني^{١٥}، في كتابه «الميزان الصغير»، المسمى بـ«الميزان الحضري»^{١٦}، ما نصّه: «وسمعتُ / شيخنا شيخ (ج/٥)

(١) في (ج): «منها».

(٢) في (ج): «اجتمعت».

(٣) توفي بالحدبة المنورة سنة ١٠٧٠ هـ. ينظر: خلاصة الأثر ٢٨/٤: الأعلام: ٢٤٠/٦.

(٤) لم أجده له تخريجاً فيما بين يدي من مصادر.

(٥) توفي سنة ٩٧٣ هـ. ينظر عنه: المنا الباهر: ص ٤٩٢: الأعلام: ١٨١/٤.

(٦) عنوانه تاماً «الميزان الحضري المدخل لجمع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية»، وفي بعض النسخ «الميزان الشعراوية»، فرغ من تأليفه سنة ٩٦٣ هـ. توجد نسخة المؤلف، كتبها بخطه سنة ٩٦٦ هـ في المكتبة الوطنية، فبنا، تحت رقم (١٧٩٣). تقع في (٣٦٠ ورقة). وطبع لأول مرة بمصر سنة ١٢٧٦ هـ ثم في بولاق، سنة ١٣٠٠ هـ على هامش كتاب «رحمة الأمة للعشائري». ينظر: اكتفاء القسوس: ص ١٥٩، ٤٩٩.

معجم المطبوعات: ٢/ ٨٨٢، ١١٣٣.

الإسلام زكويًا^(١)، رحمه الله، يقول مراراً: «ما ثم قول من أقوال الأئمة، إلا وهو مستند إلى أصل من أصول الشريعة لمن تأمله. إما إلى آية، أو حديث، أو أثر، أو قياس صحيح على أصل صحيح، لكن من أقوالهم ما هو مأخوذ من ضريح السنة، أو الأثر، مثلاً. ومنه ما هو مأخوذ من المأخوذ، أو المفهوم»، انتهى.

فمن أقوالهم ما هو قريب وأقرب، وبعيد وأبعد. ومرجع الأقوال كلها إلى الشريعة لأنها مقتبسة من شعاع أنوارها، وما ثم فرع يتفرع من غير أصل، كما مرّ تقريره في خطبة هذا «الميزان». وإنما الإنسان كلما بعد عن نور الشريعة، يظن أن مذهب من بعد عن مذرك مذهب خارج عن شور الشريعة، وهذا سبب تضعيف^(٢) كلام العلماء بعضهم بعضاً، إلى عصرنا هذا.

فإن بيتنا الآن وبين حضرة التشريع من العلماء نخو خمسة عشر ذوّراً، وابن اب/١٩ من يخرق بصره هذه الأدوار كلها حتى يشهد اتصال / كلام رسول الله ﷺ!

وسمعت سيدي علياً الخواص^(٣)، رحمه الله، يقول: «ما أمر العلماء الطالب والمريد / بالتزام مذهب واحد، أو شيخ واحد، إلا تقريباً للطريق عليه، حتى يصل إلى عين الشريعة، ويدخل حضرة الحق سبحانه وتعالى، التي هي حضرة التشريع، ويتملى برؤية أهلها في أقرب زمان، لا تعصباً لحظوظ نفوسهم، فإن حُكم من سلك^(٤) من عدة مذاهب، أو على عدة أشياخ في آن واحد كالذي

(١) شيخ الإسلام، زكريا بن محمد الأنصاري الشيكاني المضري (ت ٩٢٦ هـ). ينظر عنه: الضوء اللامع: ٣/ ٢٣٤؛ النور السافر: ص ١٧٢؛ الكواكب السائرة: ١/ ١٩٦؛ الأعلام: ٣/ ٤٧.
(٢) في (ب): «بضعف».

(٣) توفي سنة ٩٣٩ هـ. ينظر عنه: الطبقات الكبرى: ٢/ ١٣٠؛ شذرات الذهب: ٨/ ٢٣٣.

(٤) في (أ): «يسلك»، وضرب على الياء، وهي بالياء في (ب)، وبدون ياء في (ج).

سافر إلى بلد بعيد، وضار يلتفت، فيمشي يمنة ويسرة في غالب الطريق، فهذا رؤيا مات ولم يصل إلى مقصده»، انتهى^(١).

ثم قال: «وكان الشيخ محيي الدين^(٢) يقول: لولا ارتباط العلماء كلهم بعين الشريعة، ما صح لأحد أن يفضل ما أجمل في كلام من قبله. فما فضل عالم ما أجمل في كلام من قبله إلا للنور المتصل منه إلى الشارع ﷺ. فالمنة في ذلك حقيقة لرَسُولِ الله ﷺ صاحب الشرع. فلو قدر أن أحدا تعدى إلى الواسطة، لانقطعت وُضْعته، ولا اهتدى لإيضاح مشكل، ولا تفصيل مجمل. وتأمل؛ لولا أن رَسُولَ الله ﷺ فصل بشريعته ما أجمل في القرآن، لبقى القرآن على إجماله، ولولا بيان المجتهدين / ما أجمل في السنة، لبقيت السنة على [ب/ ١٨٠] إجمالها، وهكذا إلى عصرنا هذا».

قال: «ولولا أن حقيقة الإجمال سارية في العالم كله، ما شرحت الكتب، ولا ترجمته من لسان إلى لسان. ولا وضع العلماء على الشروح حواشي كالشروح».

قال: «ودليلنا في كل ذلك، قوله تعالى لرَسُولِ الله ﷺ: ﴿لَشِبَّانَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، إذ البيان وقع بعبارة أخرى. فلو كانت الأمة تستقل بالبيان، واستخراج المجمل من القرآن، لكان رَسُولُ الله ﷺ اكتفى بالتبليغ من غير بيان». انتهى^(٣).

(١) كُدرت «انتهى» مرتين في (أ). والمتبني هنا هو كلام الخواص، أما كلام الشعراني فمستمر.

(٢) لعل المقصود بالشيخ محيي الدين، ابن عربي الحائمي. وهو: محمد بن علي الحائمي الطائي الأندلسي (ت ٦٣٨ هـ). ينظر عنه: الأعلام: ٦/ ٢٨١.

(٣) أي: كلام الشعراني، رحمه الله.

نعم: لا يحب عليه عليه السلام إبانة جميع الأحكام، وإنما عليه إبانة الأصول التي فيها الدلالة على الوقوع، كما حقق ذلك شيخنا ^(١) العلامة السيد عبد الرحمن بن سليمان مقبول الأهدل ^(٢)، في بغض جواباته.

وفيه، أغني «الميزان»، من هذا القبيل شيء كثير.



وقال إمامنا الشافعي، رحمه الله: «جميع ما يتكلّم به علماء الأمة شرح للسنة والسنة شرح للقرآن». وقال سيدي الإمام، شيخ مشايخنا، السيد الجامع ^(٣)، عبد الرحمن بن عبد الله بلفقيه العلوي ^(٤)، في خطبة كتابه «فتح بصائر المسترشدين شرح دوائر الدين» ^(٥): «فإن القرآن حبل الله تعالى، المتصل باب ^(٦) الوحي، الحق الدائم الغض في كل زمان / فهو لكل شيء تبيان، وفيه تفصيل كل علم، وتاصيل كل حكم بأوضح بزهان. والسنة الكريمة له أتم شرح وبيان. فأغنى الله به هذه الأمة الأحمدية، مع تبين السنة المحمدية له، وفهم العلماء فيه، وإرشادهم به إليه، عن بغث الرسل، و[عن] تنزيل ثانٍ ^(٧)، إلى آخر ما قاله.

(١) (ج): «شيخنا».

(٢) من شيوخ المؤلف. توفي بزييد سنة ١٢٥٠ هـ. ينظر عنه: حقائق الزهر: ص ٧٢؛ نيل الوطر:

٢/ ٣٠؛ نشر إنشاء الحسن: ١/ ٣٣١؛ فهرس الفهارس: ١/ ٢٥٠؛ الأعلام: ٣/ ٣٠٧.

(٣) «الجامع»: لم ترد في (ب).

(٤) توفي بتريم سنة ١١٦٢ هـ. ينظر عنه: رفع الأستار: ص ١٧٠؛ عقد اليواقيت: ٢/ ٨٥٢؛ جهود

فقهاء حضر موت: ١/ ٧٢٨.

(٥) ويسمى أيضاً: «كتاب النوائير، أو: فتح بصائر الإخوان في شرح دوائر الإسلام والإيمان

والإحسان». مطبوع ضمن «مجموع الأعمال الكاملة للعلامة عبد الرحمن بلفقيه»:

١/ ٣٨٩-٤٢٨.

(٦) «مجموع الأعمال الكاملة»: ١/ ٣٩٥.

والقول فيه واسع، فلا حاجة للإطالة، فالأخذ بالإجمال أحسن، والاقتصار
على المقصود بالاختصار أكمل وأسهل. شعر:
فلا يبلغ المقصود في طول عمره إلّا لذي يطلب التفضيل في كل جملة^(١)



(١) في هذا الموضع: «بلغ»، من هامش النسخة (ب).

الباب الأول

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول

في اختلاف الأئمة، وأنه من الله رحمة بهذه الأمة

قال رسول الله ﷺ: «اختلف أمتي رحمة»، أخرجه الشيخ نصر الدين المقدسي في كتاب «الحجة»^(١)، وأورده الحلبي^(٢)، والقاضي حسين^(٣)، وإمام الحرمين^(٤)، وغيرهم^(٥)، ذكر ذلك في «الجامع الصغير»^(٦).

(١) توفي المقدسي سنة ٤٩٠ هـ واسم كتابه «الحجة على تارك الحجّة»، طبع «مختصره» محققاً في دار أصول الفقه، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٥ م. ولم أجد الحديث فيه. قال المناوي في «فيض القدير» (١/ ٢٧٤): «عزاه له الزركشي في «الأحاديث المشتهرة» [ص ٦٤]، ولم يذكر مسنده، ولا صحابته، وتبعه المؤلف [السيوطي] عليه». انتهى.

(٢) هو الحسين بن الحسن الحلبي (ت ٤٠٣ هـ). ذكر المناوي في «فيض القدير» (١/ ٢٧٤): أنه أخرجه في «كتاب الشهادات» من «تعليقه». ووجدت إمام الحرمين عزاه للحلبي في «نهاية المطلب» (١٢/ ١٥٧)، ونقل عنه تفسيراً للحديث.

(٣) هو حسين بن محمد المروذي. الشهير بالقاضي عند الإطلاق (ت ٤٦٢ هـ). والذي عراه الحديث إليه هو السيوطي في «الجامع الصغير».

(٤) هو عبد الملك بن يوسف الجويني. توفي سنة ٤٧٨ هـ. والحديث أورده في «العياني» (ص ٨٩)، و«نهاية المطلب» (١٢/ ١٥٧).

(٥) منهم الديلمي في «مسند الفردوس» (٤/ ٤٤٧، رقم ٦٧٩٩) بلفظ: «واختلف أصحابي لكم رحمة». قال الغماري في «العداوي» (١/ ٢٣٢): «فهو مع كونه بلفظ (الصحابة) لا بلفظ (الأمة)، باطل، مختلف، مصنوع، مركب، ركيك، لا يحل ذكره إلا على سبيل البيان لوضعه».

(٦) كتاب «الجامع الصغير» في حديث البشير النذير، كتاب شهير للسيوطي (ت ٩١١ هـ). وفي ثبوت الحديث كلام طويل. وتردد السيوطي في الجزم به، فقال: «العله خُرج في بعض الكتب التي لم تصل إلينا»! عَقِبَ الزرقاني عليه في «شرح على السوط» (٤/ ٣١٤) بقوله: «لأنه =

وقال الإمام الحافظ السيوطي في كتاب «حزب المذهب في اختلاف
 (ج/١) المذاهب» [ص ١٩]: «روى البيهقي في «المدخل» [ص ١٦٢] / بسنده إلى
 ابن عباس، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «مهما أوتيتُم من كتاب الله
 فاعمل به لا غدر لأحد في تركه. فإن لم يكن في كتاب الله فسنة مني ماضية.
 (ب/١١٢) فإن لم تكن سنة مني فما / قال أصحابي. إن أصحابي بمنزلة النجوم في السماء،
 فأبدا أخذتم به اهتديتم، واختلف أصحابي لكم رحمة». في هذا الحديث فوائد:
 إخباره ﷺ باختلاف المذاهب بعده في الفروع وذلك من معجزاته ﷺ لأنه من
 (١٩/١) الإخبار بالمغيبات /، ورضاه بذلك، وتقريره عليه، ومدحه له، حيث جعله رحمة.
 والتخيير للمكلف في الأخذ بأيها شاء، من غير تعيين لأحدها.

ويستنبط منه: أن كل المجتهدين على هدى، وكلهم على حق، فلا لوم
 على أحد منهم، ولا ينسب لأحد منهم تخطئة، لقوله ﷺ: «فأبدا أخذتم به
 اهتديتم»، فلو كان المصيب واحداً والباقي خطأ لم تحصل الهداية بالأخذ
 بالخطأ، ولذلك سر لطيف سنذكره قريباً». انتهى.

وقال في «الكتاب» المذكور أيضاً، مبيناً للسر الذي أشار إليه [ص ٢٥]:
 «اعلم، أن اختلاف المذاهب في هذه الملة نعمة كبيرة، وفضيلة عظيمة، وله
 سر لطيف، أدركه العالمون، وعمي عنه الجاهلون. حتى سمعت بعض الجهال
 يقول: النبي ﷺ جاء بشرع واحد، فمن أين مذاهب أربعة! ومن العجب أيضاً:

= عزاء لجمع من الأجلة، ذكروه في كتبهم بلا إسناد ولا نسبة لمخرج، كإمام الحزميني». ونقل
 المناوي (١/ ٢٧٤) عن السبكي قوله: «ليس بمغزوف عند المحققين. ولم أقف له على سند
 صحيح، ولا ضعيف، ولا موضوع». قال العلامة الغماري في «المداوي» (١/ ٢٣٢): «من
 اعتمد على ذكرهم إياه، لا ينبغي أن يعتبر بهم، فإنهم قوم صناعتهم الفقه، إلى آخر ما أطال
 به.

الفصل الأول في اختلاف الأئمة، وأنه من الله رحمة هذه الأمة ٧٩

من يأخذ في تفضيل المذاهب على بعض، تفضيلاً يؤدي إلى تنقيص المفضل عليه وسقوطه / ، وربما أدى إلى الخصام بين السفهاء وصارت عصبية وحمية (ب/ ١٣) الجاهلية. والعلماء متزعمون عن ذلك. وقد وقع الاختلاف في الفروع بين الصحابة، رضي الله عنهم، وهم خير الأمة، فصا خصم أحد منهم أحداً، ولا عادي أحد منهم أحداً، ولا نسب أحد أحد إلى خطأ ولا قصور^(١).

والسر الذي أشرت إليه، قد استنبطته من حديث ورد: «أن اختلاف هذه الأمة رحمة» من الله لها، وكان اختلاف الأمم السابقة عذاباً، وهلاكاً هذا أو معناه. ولم يحضرني الآن لفظ الحديث. فعرف بذلك: أن اختلاف المذاهب في هذه الأمة خصيصة فاضلة لهذه الأمة. وتوسيع في هذه الشريعة السمحة السهلة، فكانت الأنبياء / قبل النبي ﷺ يبعث أحدهم بشرع واحد، وحكم (ج/ ١٨) واحد، حتى أنه من ضيق شريعتهم لم يكن فيها تخيير في كثير من الفروع التي شرع فيها التخيير في شريعتنا. كتحم القصاص في شريعة اليهود / . وتحثم (أ/ ١١) الدية في شريعة النصارى. ومن ضيقها: أنها لم يجتمع فيها النسخ والمنسوخ، كما وقع في شريعتنا، ولذا أنكر اليهود النسخ، واستعظموا نسخ القبلة. ومن ضيقها أيضاً: أن كتابهم لم يكن يقرأ إلا على حرف واحد، كما ورد بكل ذلك أحاديث.

وهذه الشريعة سمحة سهلة / ، لا حرج فيها، كما قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اب/ ١٤﴾ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وقال الله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. وقال ﷺ: «بعثت بالحنيفية السمحة»^(٢). فمن سعتها:

(١) في (ب): «ولا إلى قصور».

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده»: ٣٦ / ٦٢٣، رقم ٢٢٢٩١، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

أن كتابها أنزل على سبعة أحرف يقرأ بأوجه متعددة، والكل كلام الله تعالى. ووقع فيها الناسخ والمنسوخ ليعمل بهما معاً في هذه الملة.

وفي الجملة: فكانه عمل فيها بالشرعين معاً ووقع فيها التخيير بين أمرين شرع كل منهما في ملة كالقصاص والدية فكانها جمعت الشرعين زادت حسناً بشرع ثالث وهو التخيير الذي لم يكن في أحد الشرعين^(١).

ومن ذلك: مشروعية الاختلاف بينهم في الفروع فكانت المذاهب على اختلافها كشرائع متعددة، كل مأمور بها في هذه الشريعة. فصارت هذه الشريعة كأنها عدة شرائع بعث النبي ﷺ بجميعها. وفي ذلك توسعة زائدة، لها أسرار، لقدّر النبي ﷺ. وخصوصية له على سائر الأنبياء، حيث بعث كل منهم بحكم واحد، وبعث هو ﷺ في الأمر الواحد بأحكام متنوعة، يحكم بكل منها، وينفذ ويصوب قائلاً، ويؤجر عليه، ويهدي به. وهذا معنى لطيف، فتح الله تعالى به،
[٢٥] يستحسنه كل من له ذوق، أو إدراك لأسرار الشريعة / المطهرة، انتهى كلام [الشيخ] ^(٢) السيوطي، من كتاب «جزيل الموابب في اختلاف المذاهب»^(٣).



وقال الإمام العارف المكين، الشيخ عبد الوهاب الشعراوي، في كتابه «الميزان الصغير» المسمى / «الميزان الخضرية»، في أثناء كلامه ما نصّه: «فإن من المعلوم أن جميع أقوال الأئمة ومقلديهم تابعة لآيات الشريعة وأخبارها،
[٢٩] بحكم المطابقة / فما صرحت الشريعة فيه بالتشديد شددوا في فعله أو تركه.

(١) في هامش (١): «أحد الشرعيين». أي: أنها وردت كذا في بعض نسخ الأصل المنسوخ منه.
(٢) زيادة من (أ) فقط.

(٣) وفي بعض عبارات المطبوع من كتاب السيوطي اختلاف عما هنا.

وما صرحت فيه بالتخفيف خففوا فيه. وما احتملت صحة الحكم فيه، كان المجتهدون على قسمين: مخفف، ومشدد. بحسب ما ظهر لهم من المدارك، ولسان العرب. كما يعرف ذلك من سبر مذاهبهم، فإن شدد أحدهم في حكم فهو مخفف في حكم آخر، وبالعكس. كما سيأتي بيانه إن شاء الله قريباً. انتهى.

وقال فيه أيضاً بعد كلام نقله من «قواعد الزركشي»^(١) في (الرخصة)

[١٢٠/١]، ما نصه: «وفي كلام الإمام الشافعي^(٢)، رضي الله تعالى عنه: «إذا

ضاق الأمر اتسع». ومفهوم القاعدة: أنه إذا اتسع الأمر ضاق». اهـ. ويوضحه

قول شيخنا سيدي علي الخواص: أنه لو غرض عليه حال من عجز عن العمل

بالعزيمة التي قال هو بها، لأفتاه بالرخصة التي قال بها غيره، وأقره عليه. بل

كانت هي مذهبه. لأن الأئمة المجتهدين / رضي الله عنهم، لا يخفى عليهم ما (ب) (١٦)

انطوت عليه الشريعة المطهرة من طلب التخفيف عن الأمة في الكتاب والسنة.

فمن الكتاب قوله عز وجل: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ يَخُصَّ الْفَسَادَ﴾

الفساد [البقرة: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الْبَنَىٰ مِنْ حَرَجٍ﴾

[الحج: ٧٨]، وقوله تعالى: ﴿لَا يَكْفُفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله

تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَءَرٌ وَفٍ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣].

ومن السنة: قوله ﷺ: «[إِنَّ] الدِّينَ يَسْرٌ، وَلَنْ يَشَادَ هَذَا الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا

غلبه»^(٣). وقوله ﷺ بخفض صوت لمن بايعه على السمع والطاعة: «فيما

(١) الزركشي، هو محمد بن عبد الله بن بهادر (ت ٧٩٤هـ)، وعنوان كتابه في القواعد المشهور

في القواعد الفقهية، مطبوع في ٣ مجلدات.

(٢) ذكر الزركشي: أن هذه القاعدة وردت في ثلاثة مواضع من كلام الإمام الشافعي، رحمه الله.

ينظر: المشور: ١/١٢٠، وما بعدها.

(٣) أخرجه البخاري، من حديث أبي هريرة: ١/١٦، رقم ٣٩.

استطعت^(١). وقوله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(٢). وقوله ﷺ: «يُسْرُوا وَلَا تَعْسِرُوا»^(٣). وقوله ﷺ: /: «اِخْتَلَفَ أَمْتِي رَحْمَةً»^(٤)، أي: توسعتهم على الأمة رحمة بهم. وليس المراد: اختلاف في أصل^(٥) الدين، لأن الله تعالى يقول: ﴿أَنْ أَقْسِمُوا الَّذِينَ وَلَا تَفْرَقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، انتهى.

وفي «منظومة الزبد» [ص ١١] لابن رسلان:

والشافعي ومالك والنعمان وأحمد ابن حنبل وشفيان
وغيرهم من سائر الأئمة على هدي والاختلاف رحمة

وقال الشيخ العلامة علي بن عبد الزحيم بن قاضي باكير في «كتابه» المذكور: «كل حكم مختلف فيه، فله عند الله جهتان، أو ثلاث، أو أربع، أو خمس، لا أكثر. / بحسب ما ثبت من الاختلاف. فيعلم منه: أن الأمر الواحد (ج ١١٠) / قد يكون في الشريعة جائزاً في حق شخص، حراماً في حق آخر، مندوباً في حق ثالث، مكروهاً في حق رابع، مباحاً في حق خامس، وهو في نفسه شيء واحد، واختلف حكمه باختلاف المجتهدين في حكمه.

فإن الله تعالى ألهم كل مجتهد أصولاً ودلائل وقواعد ومدارك كلييات وجزئيات، وأراه أنها الحق، وتعبده بها، هو ومن قلده. فأخذ كل بما ألهمه الله

(١) متفق عليه من حديث ابن عمر: البخاري: ٩/ ٩٦، رقم ١٧٢٠٢، مسلم: ٣/ ١٤٩٠، رقم ١٨٦٧.

(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة: البخاري: ٩/ ١١٧، رقم ١٧٢٨٨، مسلم: ٢/ ٩٧٥، رقم ١٣٣٧.

(٣) متفق عليه، البخاري: ١/ ٢٧، رقم ١٦٩، مسلم: ٣/ ١٣٥٨، رقم ١٧٣٢.

(٤) سبق تخريجه، ص ٧٧.

(٥) في (ج): «أمر».

تعالى في ذلك. وكلّ منهم على هدى من ربهم. فهذه الأشياء - أعني: الأصول، وما ذكر معها - هي الصوحيّة للذهب كلّ إلى ما رآه من الأحكام، واعتقاده أن ذلك حكم الله تعالى لا غير، في حكم المجتهد ومقلّده.

وباعتبارها؛ امتاز كلّ إمام بمذهبه، وخطأ بعضهم بغضاً، وحصل التجاذب والخلاف بين الصحابة ومن بعدهم. فكلّ منهم يتبع الدليل الذي ألهمه الله إياه، وينظر عليه، لما أوقفه في قلبه أنه الحقّ عنده. فإن رجع إليه صاحبه فذاك. وإن لم يرجع إليه؛ تقرر الخلاف، وحصلت التوسعة، انتهى.

وقال الشيخ المحقق، محمد بن سليمان الكردي، في كتابه «الفوائد المدية» [ص ٢٢٢-٢٢٥]: «وكلّهم آخذون بما يظهر لهم من الأدلة الشرعية.

وفد حكى عبد الوارث بن شعيب^(١)، قال: قدمت مكة فوجدت بها أبا حنيفة، وابن أبي ليلى، وشبرمة. فقلت لأبي حنيفة: ما تقول في رجل باع / بيعاً ١١٨ / وشرط / شرطاً؟ فقال: البيع باطل، والشرط باطل. ثم أتيت ابن أبي ليلى ١١٩ / فسألته، فقال: البيع جائز، والشرط باطل. ثم أتيت ابن شبرمة فسألته، فقال: البيع جائز، والشرط جائز. فقلت: سبحان الله! ثلاثة من فقهاء العراق، اختلفوا في مسألة واحدة هذا الاختلاف!

فأتيت أبا حنيفة فأخبرته، فقال: لا أدري ما قالاه أخبرني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن النبي ﷺ نهى عن بيع وشرط. البيع باطل، والشرط باطل. ثم أتيت ابن أبي ليلى، فقال: لا أدري ما قالاه. حدثني هشام بن عروة عن

(١) توفي سنة ١٨٠ هـ، حديثه عند الستة ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٨ / ٣٠٠.

(٢) سقط من (أ).

عائشة رضي الله تعالى عنها، قالت: أمرني رسول الله ﷺ أن أشتري بريدة، وذكر الحديث المتضمن للإذن في شرائها، واشترائط الولاء لهم. ثم أبطل النبي ﷺ الشرط / وأمضى البيع. فالبيع جائز، والشرط باطل.

ثم أتيت شبرمة، فأخبرته. فقال: لا أدري ما قالوا. وروى حديث جابر: أنه باع النبي ﷺ جملة، وشرط ظهره إلى المدينة. قال: فالبيع جائز، والشرط جائز!!

فأخذ كل إمام بظاهر حديث، وبهذا السبب وقع اختلاف عظيم بين الأئمة رضي الله عنهم. وقد توسط إمامنا الشافعي رضي الله عنه، في المسألة، ١٩ فلم يجر^(١) شيئاً من هذه الأحاديث / على إطلاقه. بل جمع بين الأحاديث، وفصل تفصيلاً حسناً. وملخص ما ذكر أئمتنا الشافعية في المسألة: أن الشرط في البيع ينقسم أربعة أقسام^(٢). ثم ساق^(٣) الأقسام إلى آخرها. إلى أن قال [ص ٣٣٨]: «وبه يظهر سر حديث «اختلاف أمتي رحمة»^(٤).

وقد رأيت في «العقد الفريد في أحكام التقليد» للسيد التمهودي، في (التكميل) الذي جعله في (استحباب الخروج من الخلاف وما يعتبر فيه)، نقلاً عن بعض فقهاء غرناطة [ص ١٧٩]: «أن جمهور مسائل الفقه مختلف فيها، اختلافاً معتداً به، والمجمع عليه قليل»، إلى آخر ما قاله.

(١) خير عبد الوارث بن سعيد، أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط»: ٤ / ٣٣٥، برقم ٤٣٦١.

(٢) في مطبوعة «الفوائد»: «يجوز».

(٣) انتهى كلام الكردي، الفوائد المدنية: ص ٣٣٥.

(٤) أي: الكردي.

(٥) تقدم تخريج الحديث. ص ٧٧.

مصدر الأفعال في اختلاف الألف، وأنه من الله رحمة بهذه الأمة ٨٥

وفيه أيضاً [ص ١٨٢]: أجاب ابن عرفة^(١): «بأن مرادهم من كون المختلف

فيه من المشابهات: هو المختلف [فيه]^(٢) المتساوي الأقوال / ، أو متقاربها، وليس أكثر مسائل الفقه هكذا، بل الموصوف بذلك أقلها»، إلى آخر ما قاله^(٣)، [انتهى]^(٤).

تتبع

اعلم أن الشخص إما أن يكون: مجتهداً، أو غير مجتهد.

فإن كان مجتهداً: واجتهد، وظهر له الحكم؛ لم يقلد غيره اتفاقاً، كما

صرحوا به.

قال العلامة الشيخ، علي بن عبد الرحيم باكثير: «وإن قلنا: إن قول غيره

من الشريعة، لأنه ثبت بالدليل الصحيح: أن كل مجتهد مكلف بحكم اجتهاده.

كما تقدم. وإن كان لم يظهر له شيء؛ فقد قيل: إنه يقلد غيره، وقيل: يقلد الأعلم

/ منه، لا غير. وقيل: في غير القضاء والإفتاء. وقيل: بل وفيهما، إن ضاق عليه الجهد

الوقت عن الاجتهاد.

فحيث منعاه، فوجهه: أنه كامل الألة، بصدد أن يظهر له خلاف ما ظهر

للاخر، وأن يرجع الكل إلى قوله. أو يظهر له دليل من كتاب أو سنة أو إجماع،

أو غير ذلك من المرجحات، موافقة لذلك أو مخالفة له، فلم يرخص له في ترك

(١) هو محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي (ت ٨٠٣ هـ). ينظر عنه: الضوء

اللامع ٩ / ٢٤٠: نيل الانتهاج، ص ٢٧٤: الأعلام: ٧ / ٤٣.

(٢) زيادة من النسخة الأم، ومن «العقد الفريد»، و«الفوائد المدنية».

(٣) أي: المسمهودي، والكلام للكردي.

(٤) زيادة من (ج)، والنص في «الفوائد المدنية» (ص ٣٣٨).

الاجتهاد. وحيث جعلنا له التقليد، عند عدم ظهور الحكم له، على خلاف من
 اج ١١٢ أراد تقليده، فلما ثبت أن كلاً من / الأئمة على هدى، وكل إمام انتهى نظره إليه،
 وقف به الاجتهاد عليه، فهو مهتد.

فأما المانع: فمحجزه الدليل عن مجاوزة اجتهاده إلى اجتهاد غيره.
 وأما المحجور: فأداه اجتهاده إلى الأخذ بقول غيره، مطلقاً ومقيداً، كما مر
 آنفاً.

فالمانع، وإن اعتقد أن مخالفه على هدى من ربه، في الجملة؛ رأى الدليل
 الخاص قد أوجب عليه عدم تقليده غيره، مطلقاً ومقيداً، انتهى كلامه بالكثير.
 وإن كان الشخص غير مجتهد؛ فسيأتي حكمه في (الفصل الثاني).

[تعريف المجتهد^(١)]

ونذكر هنا شرط المجتهد المطلق، مع الاختصار والإجمال. فنقول:
 «المجتهد»: «هو العارف بأحكام القرآن، والسنة، والقياس، وأنواعها».

أ- (٢١) فمن أنواع القرآن: العام، والخاص، والمجمل، والمبين^(٢)، والمقيّد،
 والنص، والظاهر، والناسخ والمنسوخ.

ب- (٢٥) ومن أنواع السنة: المتواتر، والآحاد، والمتصل، وغيره.

ومن أنواع القياس: الأولي، والمساوي، والأذون.

(١) العنوان من هامش النسخة (أ).

(٢) ساقطة من (ب).

وخال الرواة: قوّة وضعفاً.

ولسان العرب: لغة، ونحواً، وصرفاً، وبلاغةً.

وأقوال العلماء: إجماعاً واختلافاً^(١).

قال شيخ الإسلام زكريّا الأنصاري، في كتابه «لب الأصول»، بعد ذكر تعريف المجتهد، ما نصّه [ص ١٤٨]: «وَدُونَهُ (مجتهد المذهب)، وهو: المتمكّن من تخريج الوجوه على نصوص إمامه، ودُونَهُ (مجتهد الفقيه)، وهو: المتمكّن من ترجيح قول على آخر»، انتهى.



[قف، وجود المجتهد في العصر وعدمه]^(٢):

وقال القفال^(٣): «مجتهد الفتوى، قسمان: الأول: من جمع شروطه، وهذا لا يوجد. والثاني: من انتحل مذهباً من المذاهب الأربعة، ويعرف قواعده، ويصير حاذقاً فيه، بحيث لا يشكّ عنه شيء من أصوله. وهذا أعزّ من الكبريت الأحمر»^(٤).

(١) في (ج): «وتفصيلاً».

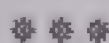
(٢) هذا العنوان من هامش النسخة (أ).

(٣) هو أبو بكر، عبيد الله بن أحمد القفال المروزي (ت ٤١٧ هـ). ينظر عنه: طبقات الشافعية للسبكي: ٧٥/٥.

(٤) عبارة القفال نقلها مختصرة ابن أبي اللّثم في «أدب القضاء» (١/ ٢٧٩-٢٨٠). وهذا نصّها: «المسؤول قسمان: أحدهما من جمع شرائط الاجتهاد، فيفشي ويفني باجتهاده، وهذا لا يوجد. والثاني: من ينتحل مذهب واحد من الأئمة، إما الشافعي، أو أبي حنيفة، رضي الله عنهما، أو غيرهما. وعرف مذهب إمامه، وصار حاذقاً فيه، بحيث لا يشكّ عنه شيء من أصول مذهبه، ومنصور حياته. فإذا مثل عن حادثة إن عرف لصاحبه نصّاً أحاب عليه، وإن لم تكن =

انتهى. قال ابن أبي الذم^(١): «إِذَا كَانَ هَذَا قَوْلُ الْقَفَالِ، مَعَ جَلَالَةِ قَدْرِهِ، وَكَوْنِ تَلَامِيذِهِ وَعِلْمَانِهِ أَصْحَابَ وَجْهِهِ فِي الْمَذْهَبِ، وَمِنْ جَمَلَةِ عُلَمَائِهِ: الْقَاضِي حُسَيْنٌ، وَالْقُورَانِيُّ، وَوَالِدُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، وَالْمُسْعُودِيُّ، وَالصَّبْدَلَانِيُّ، وَالسَّجِيُّ، وَغَيْرِهِمْ، فَكَيْفَ بَعْلَمَاءُ عَضْرُنَا! وَيَمُوتُ الْقَفَالُ، وَيَمُوتُ أَصْحَابُ أَبِي حَامِدٍ، انْقَطَعَ الْاجْتِهَادُ، وَنَخْرِيخُ الْوُجُوهِ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَإِنَّمَا هُمْ نَقْلٌ وَحِفْظٌ. وَأَمَّا فِي هَذَا الزَّمَانِ فَقَدْ خَلَّتِ الدُّنْيَا مِنْهُمْ»^(٢)، انتهى.

قال السيد الإمام عبد الرحمن بن سليمان الأهدل، منع الله به^(٣)، بعد نقله كلام القفال، وكلام ابن أبي الذم، في جواب سؤاله: «وَإِذَا كَانَ هَذَا قَوْلُ الْإِمَامِ ابْنِ أَبِي الذَّمِّ، فَكَيْفَ لَوْ رَأَى عَضْرُنَا هَذَا؟ وَاللَّهِ الْمُسْتَعَانُ»، [انتهى]^(٤).



[ج/١٣] وقال الشيخ / ابن حجر في «التحفة» [١٠ / ١٠٩]: «قال ابن دقيق العيد / لا يخلو العصر عن مجتهد، إلا إذا نداغى الزمان وقربت الساعة. وأما قول الغزالي كالقفال: «إِنَّ الْعَصْرَ خَلَا عَنِ الْمَجْتَهِدِ الْمُسْتَقِلِّ» فالظاهر أن المراد: مجتهد قائم بالقضاء، لرغبة العلماء عنه. وكيف يمكن القضاء على الأعضاء

= المسألة منصوصة، له أن يجتهد فيها على مذهبه، ويخرجها على أصول صاحبه. ويفتي بما أدنى إليه اجتهاده، وهذا أيضاً، أعز من الكبريت الأحمر، انتهى.

(١) هو إبراهيم بن عبد الله الهمداني الحموي الشافعي (ت ٦٤٢ هـ). ينظر عنه: شذرات الذهب: ٢١٣/٥، الأعلام: ٤٩/١.

(٢) ابن أبي الذم، أدب القضاء: ١/ ٢٨٠-٢٨٤. وفي العبارة اختصاراً غير مخل.

(٣) من هذه العبارة، نستفيد أن المؤلف كتب كتابه هذا في حياة السيد الأهدل، أي قبل سنة ١٢٥٠ هـ أي وهو في العقد الرابع من عمره رحمه الله.

(٤) مزیلة من (ج).

نقص الأول: في اختلاف الأئمة، وأنه من الله رحمة بهذه الأمة — ٨٩ —

بحلّوها عنه، والفقهاء أنفسهم كان يقول لسانه في مسائل الضبارة: «تسألني عن مذهب الشافعي أم عثا عندي؟». وقال هو وآخرون، منهم تلميذه القاضي: «لنا مقلدون للشافعي، بل وافق رأينا رأيه». قال ابن الرفعة: «لا يختلف اثنان، أن ابن عبد السلام، وتلميذه ابن دقيق العيد، بلغا رتبة الاجتهاد».

وقال ابن الصلاح^(١): «إمام الحرمين، والغزالي، والشيروازي، من الأئمة المجتهدين في المذهب»، انتهى، ووافقه الشيخان. فأقاما، كالغزالي، احتمالات الإمام وجوهاً. وخالف في ذلك / ابن الرفعة، فقال في موضع من «المطلب»^(٢): «ابن ١٢٣» «احتمالات الإمام لا تعدّ وجوهاً»، وفي موضع آخر منه: «الغزالي ليس من أصحاب الوجوه، بل ولا إمامه»!

[قف! جواز تجزؤ الاجتهاد]:^(٣)

والذي^(٤) يشجّه أن هؤلاء - وإن ثبت لهم اجتهاد - فالمراد به: التأهل مطلقاً، أو في بعض المسائل. إذ الأصحّ جواز تجزئته. أما حقيقته بالفعل، في سائر الأبواب؛ فلم يحفظ ذلك عن قريب من عصر الشافعي إلى الآن. كيف، وهو متوقّف على تأسيس قواعد أصولية، وحديثية، وغيرهما، يخرج عليها استنباطاته وتفروعاته.

وهذا التأسيس، هو الذي أعجز الناس عن بلوغ حقيقة مرتبة الاجتهاد المطلق، ولا يغني عنه بلوغ الدرجة الوسطى، فيما سبق. فإن أدون أصحابنا،

(١) هو عثمان بن عبد الرحمن، الشهرزوري الكردي الشرخاني (ت ٦٤٣ هـ). ينظر عنه: وفيات الأعيان: ١/ ٣١٢، الأعلام: ٤/ ٢٠٨.

(٢) هو كتاب «المطلب العالي شرح وجيز الغزالي»، مخطوط، لم يطبع بعد.

(٣) العنوان المجاني من هامش النسخة (أ).

(٤) لا يزال الكلام لابن حجر في «التحفة».

ومن بعدهم، بلغ ذلك، ولم تحصل له مرتبة الاجتهاد المذهبي، فضلاً عن الاجتهاد النسبي، فضلاً عن الاجتهاد المطلق، انتهى كلام ابن حجر^(١).

وفي «مختصر فتاويه» لأبي زرعة^(٢)، ما نصه: «سأله: قال الشيخان: ١١٧/١ «الناس كالمجموعين اليوم على أنه لا مجتهد» / هل لهما مستند في ذلك؟ مع ما يلزم عليه من تعطيل فرض الكفاية وتأنيب الناس؟

أجاب: سيفهما إلى ذلك الفخر الرازي، وغيره. وقد قال النووي كابن الصلاح: «ومن دفر طويل، يزيد على ثلاثمائة سنة، غلب المجتهد المستقل» ١٢٤/١ وظاهر / كلام الأصحاب: أن فرض الكفاية لا يتأذى بأصحاب الوجوه. لكن ١١٥/١ قال / ابن الصلاح: «ويظهر تأذي الفرض به في الفتوى».

وإذا تأملت جميع تلك الأعمار، لم تجدهم جمعوا تلك الشروط، فلا إثم عليهم، إذ لا يخاطب بها إلا من اجتمعت فيه تلك الشروط. لأن أصحابنا، وغيرهم، بذلوا جهدهم فوق ما يطاق، كما يعلم من تأمل أخبارهم. ومع ذلك، فلم يظفروا بمرتبة الاجتهاد المطلق من كل الوجوه. أي: ولا ينافيه قول كثيرين من أصحابنا: «تبغنا الشافعي دون غيره»، لأننا وجدنا قوله أرجح، لا أنا قلدناه، أي: في كل ما ذهب إليه، بل وافق اجتهادنا اجتهاده في كثير من المسائل^(٣)، انتهى.

وقال العلامة الشيخ علي بن عبد الرحيم بالكثير، في كتابه «القول الأجمل

(١) الهيثمي. تحفة المحتاج: ١٠٩ / ١٠.

(٢) المقصود هو كتاب «السمط الحاوي للمهم من الفتاوى»، لعبد الله بن أحمد بازعة الدوعني، اختصر فيه «الفتاوى الكبرى» لابن حجر بنظر: جهود فقهاء حضر موت: ١ / ٦١٠، وما بعدها.

(٣) أصل المسألة في «الفتاوى الكبرى» (٤ / ٣٠٢ - ٣٠٣).

في العطل بشهادة الأمثل فالأمثل^(١) في سياق كلام من مطلوبه: «وقد قالوا: إن العلماء مراتب:

الأولى: مجتهد مستقل، كالأربعة وأضرابهم.

والثاني: مطلق متيسر، كالمرزني.

والثالث: أصحاب الوجوه، كالقفال وأبي حامد.

الرابع: مجتهد الفتوى، كالرافعي والنووي.

والخامس: نظار في ترجيح ما اختلف فيه الشيوخ وأضرابهم، كالإسنوي وأضرابه.

والسادس: حملة فقه. ومراتبهم مختلفة، فالأغلو من منهم يلتحقون بأهل المرتبة الخامسة.

وقد نصوا على: أن المراتب / الأربع الأولى يجوز تقليدهم. وأما الأخيرتان، ١٢٥/١
فالإجماع الفعلي، من زمنهم إلى الآن، على الأخذ بقولهم وترجيحاتهم / في ٢١٨/١
المنقول، حسب المعروف في كتبهم^(٢) انتهى.

وقال الشيخ ابن حجر، في (إحياء الموات) من «التحفة»، في أثناء كلام ذكر فيه الإجماع الفعلي، ما نصه [٢١٧ / ٦]: «قال شيخنا^(٣): «إنه^(٤) في الحقيقة كلام أئمتنا. ولا إشكال أن خرق الإجماع، ولو فعلياً، محرم على مفتي زماننا وحاكمه،

(١) محطوط، لم يطمع بعد. ينظر: جهود فقهاء حضرموت: ١/ ٧١٩-٧٢٠.

(٢) هو الشيخ زكريا الأنصاري. وكلامه في «فتاويه»: ص ٢٧.

(٣) أي: الإجماع الفعلي.

لانتفاء الاجتهاد عنهما، فإن فرض وجود مجتهد؛ فظاهر كلامهم: أنه يحرم خرق الإجماع الفعلي، كالتقولي، وهو الوجه^(١١)، انتهى^(١٢). وإنما ينتج ذلك في إجماع فعلي علم صدوره عن مجتهد عضو، فلا عبرة بإجماع غيرهم. وإنما ذكرت هذا لأن الأذرع^(١٣) وغيره، كثيراً ما يعترضون الشيوخ والأصحاب بأن: الإجماع الفعلي على خلاف ما ذكرناه. فإذا علمت ضابطه الذي ذكرته؛ لم يرد عليهم الاعتراض بذلك، لأنه لا يعلم: أن ذلك إجماع مجتهدى عضو أو لا. نعم؛ [ما] ثبت فيه أن العادة نفعه، وجزت أعضاؤ المجتهدين عليه، مع علمهم به، وعدم إنكارهم له، يُعطى حكم فعلهم، كما هو ظاهر، فتأمل، انتهى كلام «التحفة».



وفي «الفوائد المدنية» ما نصّه [ص ٤٥]: «ولقد كنت في مزية من قول الشافعي (ج ١٦٥) / السبكي^(١٤): إن والده التقي السبكي^(١٥) كان أعلم من النووي، وأن النووي كان أب/ ١٢٦ أورغ من والده. إلى أن وقف على قوله: «إن والده التقي سئل: أهو أعلم أم شيخه ابن الرفعة؟ فقال التقي [السبكي]^(١٦): ابن الرفعة^(١٧) [كان] أعلم مني. قال

(١) في (ب): «الأوجه»، وبقيّة النسخ مع الأم كما أثبت.

(٢) أي كلام الشيخ زكريّا الأنصاري.

(٣) أحمد بن حمدان (ت ٧٨٣هـ)، فقيه شافعي، ولد بأذرع الشام، وتفقه بالقاهرة، وولي نيابة القضاء بحلب ومات بها. ينظر عنه: الدور الكامنة: ١/ ١٢٥، الأعلام: ١/ ١١٩.

(٤) عبد البوهاب بن علي (ت ٧٧١هـ)، ينظر عنه: الدور الكامنة: ٢/ ٤٢٥، الأعلام: ٤/ ١٨٥.

(٥) علي بن عبد الكافي، أبو الحسن، الأنصاري الخزرجي (ت ٧٥٦هـ). ينظر عنه: طبقات الشافعية، لابنه: ٦/ ١٤٦ - ٢٢٦، الأعلام: ٤/ ٣٠٢.

(٦) سقطت من (أ)، وهي مثبتة في بقية النسخ والأم.

(٧) أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، محتسب القاهرة (ت ٧١٠هـ)، ينظر عنه: الدور الكامنة: ١/ ٢٨٤، الأعلام: ١/ ٢٢٢.

(٨) سقطت من (ب)، وهي مثبتة في بقية النسخ والأم.

تصل الأولى في اختلاف الأئمة، وأنه من الله رحمة بهذه الأمة ٩٣

التاج السبكي: لم يرد والذي بذلك التواضع، وإنما هو الواقع. فإن ابن الرفعة كان أعلم من والذي، انتهى بالمعنى، لعدم وجود عبارته الآن عندي، فعذرته^(١) حيث لا.

ولا ينافي القول بأعلمية السبكي اشتهاز كتب النووي، والعمل بقوله، فإن

118 ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء. قال ابن حجر في «تحفته»: «وكشفت لبعض الضالحين عن النووي بعد موته: أنه وقع له حظ وافر من تجلي الله عليه برضاء وعطفه، فسأل عود بعضه على كتبه، فعاد، فعمّ النفع بها شرقاً وغرباً، للشافعية وغيرهم، كما هو مشاهد»، انتهى [«التحفة»: ١/ ٣٧].

وقد وصف التقي السبكي^(٢) بالمجتهد المطلق.

ثم ذكر كلاماً عن السيد السجودي في وصف السبكي، إلى أن قال بعده [«العقد» ص ٧٥-٧٦]: «ومع هذا كله، رأيت بخط الحافظ السخاوي، ما ملخصه: «ولم يلها - أي: دار الحديث الأشرفية - من زسن الواقف: أورغ من الشيخ، كما صرح به السبكي. مع ادعائه ما أظن أن والده لا يوافق»^(٣). حيث قال التاج في ترجمة أبيه [«الطبقات»: ١٠/ ١٦٩]: «وولي بعد وفاة المرزي^(٤)، شيخه^(٥)، دار الحديث الأشرفية. والذي نراه: أنه ما دخلها أعلم منه، ولا أحفظ من المرزي^(٦)، ولا أورغ من النووي وابن الصلاح»، انتهى كلامه^(٧).

(١) الكلام للكردي، رحمه الله.

(٢) الواسف هو ابن حجر، والكلام للكردي.

(٣) السخاوي، المنهل العذب الروي: ص ٩٥.

(٤) هو يوسف بن عبد الرحمن المرزي، القضاعي الكلبي (ت ٧٤٢هـ)، ولد بعلب، وتوفي في دمشق. ونسبه إلى (المزة) من أحياء دمشق. ينظر عنه: الدرر الكامنة: ٤/ ٤٥٧؛ الأعلام: ٨/ ٢٣٧.

(٥) في (ج): «مشيخة».

(٦) في جميع نسخ الأصل: «المرزي». في الموضعين. وهو تحريف واضح.

(٧) أي: كلام التاج السبكي.

وقد ذكر الإسنوي ما يفيد أن النووي أجل من ابن الرفعة، فإنه قال في مقدمة «المهمات» في (الفصل الأول)، في الكلام على احتمالات الإمام، أنكون أو جهأ، أم لا؟ وحكى كلام الغزالي، [ثم الرافعي] «ثم النووي في ذلك. وأن كلاً منهما عذها أو جهأ، وأن كلاً منهم أجل ممن جاء بعده. ثم نقل عن ابن الرفعة التصريح بخلافه، وتعقبه بقوله [١١٢/١]: «والذي ذكره مردوداً، بما سبق، من نقل جماعة كل منهم أجل منه»، انتهى^(١).

وأجد في نفسي^(٢) أيضاً لا تسمح بكون الرافعي أعرف بالحديث من النووي، مع أنه قد نقله الحافظ الزين العراقي عن شيخه الحافظ أبي سعيد العلاني، قال: «سمعتُه يقول: إن الرافعي أعرف بالحديث من الشيخ محيي الدين»، فتوقف في ذلك، فقال لي: هذه «أماله» تدل على ذلك، وعلى معرفته بمصطلحات أهله. وكذلك / «شرح مسند الشافعي» له. ولكل من العلماء ١٢٠/١
قضد ونية، على حسب ما وفق له، وألهم، انتهى^(٣). وقال الحافظ السخاوي ١١٦/١
[ص ٩٥-٩٦]: «ولقد سألت شيخنا - يعني: الحافظ ابن حجر، وناهيك به نقداً للرجال - عن التفضيل بين الشيخ والرافعي في الحديث بخصوصه، فما سمح لي بالجواب إلا بتكليف، مع كونه لم يزد على أن قال: «وجد للرافعي على طريقة أهل الفن عدة تصانيف: «تاريخ قزوين»، و«الأمال»، و«شرح المسند»، ولكن الأدب عدم التعرض لهذا، أو نحوه»، انتهى ما أردت نقله من كلام الحافظ السخاوي.

(١) ما بين المعكوفين لم يرد في (ج).

(٢) كلام الإسنوي هذا، نقله السخاوي في «المهمل العذب» (ص ٩٥).

(٣) المتحدث هو الكردي في «الفوائد» (ص ٤٧).

(٤) العبارة نقلها السخاوي، في «المهمل العذب» (ص ٦٤-٦٥). عن مقدمة الحافظ العراقي لكتابه «تخريج أحاديث الأحياء الكبير».

وقد رأيت^(١) في (باب^(٢) الاستنحاء) من «المطلب» لابن الرقعة/ ما - ١٢٨
نصه: «والنوراني أقعد منه، أي: من الرافعي، بالحديث»، إلخ^(٣).

وبالجملة؛ فقد قلّد النوراني الصفة في أعناق الفقهاء، حيث ذكر في تصانيفه
الفقهية من خراج الحديث، وهل هو صحيح أو حسن أو ضعيف؟ وتبعه على
ذلك من جاء بعده من الفقهاء، مع أنه شيء لم يسبق إليه.

قال الزين العراقي في خطبة «تخريجه الأكبر لأحاديث إحياء الغزالي»^(٤)،
ما نصّه^(٥): «عادة المتقدمين السكوت على ما أوردوه من الأحاديث في تصانيفهم،
من غير بيان لمن أخرج ذلك الحديث من أئمة الحديث، ومن غير بيان للتصحيح
من الضعيف إلا نادراً. وإن كان من أئمة الحديث، ولكنهم مشوا على عادة من
تقدمهم من الفقهاء. حتى جاء الشيخ محيي الدين النوراني، فصار يسلك في
تصانيفه الفقهية الكلام على الحديث، وبيان من خرجه، وبيان صحته من ضعفه.
وهذا أمر مهم مفيد. فجزاه الله خيراً، لأنه تحمّل عن ناظر كتابه التطلّب
لذلك في كتب الحديث، والمتقدمون يحيلون كل علم على كتبه، حتى لا يغفل

(١) القائل هو الكردي في «الفوائد المدنية» (ص ٤٨).

(٢) مزيدة من النسخة (ج).

(٣) كذا وردت في (ب). وفي (ج): «إلى آخره».

(٤) للحافظ العراقي (ت ٨٠٦ هـ) كتابان في تخريج أحاديث «الإحياء»، أولهما: التخريج الكبير، في
أربعة مجلدات كبار، صنفه سنة ٧٥١ هـ، وتعلّق الوقوف فيه على بعض الأحاديث، ثم ظفر بكثير
مما عرّب عنه، واختصره في سنة ٧٦٠ هـ في التخريج الصغير، الذي سماه «المغني عن حمل
الأسفار بالأسفار» في تخريج ما في الإحياء من الأخبار. أفاده صاحب «كشف الظنون» (١/ ٢٤).

(٥) عبارة الحافظ العراقي أوردتها السخاوي في «المنهل العذب» (ص ٦٤-٦٥)؛ ونقلها المازني في
«مقدمة كتابه» فيض القدير شرح الجامع الصغير» (١/ ٢١)؛ والكردي في «الفوائد» (ص ٤٨-٤٩).

الناس [عن] النظر في كل علم من كتب أهله، ومطائنه. وهذا الإمام أبو القاسم
الرافعي؛ يمشي على طريقة الفقهاء، مع شدة علمه بالحديث^(١)، إلى آخر ما
قاله الحافظ العراقي، والأمر كما قال. انتهى^(٢).

وقال سيدنا الشيخ النكبي، عبد الله بن علوي الحداد^(٣)، باعلوي: «ما
جاء في الشافعية بعد النووي مثله. يعني: في أئمة المذهب، ويشير إلى تصنيفه،
اب/٢٩ وورعه^(٤)، انتهى من (الباب السادس) /، في «المناقب الكبرى»^(٥) للسيد
الجليل محمد بن زين بن شميظ^(٦) باعلوي، رضي الله عنه.



-
- (١) مزينة من (ج).
 - (٢) انتهت عبارة العراقي، عن «المتنيل العذب» (ص ٦٤).
 - (٣) أي: كلام الكردي، الفوائد: ص ٤٩.
 - (٤) المتوفى سنة ١١٣٢ هـ. ينظر: المرادي، سلك الدرر: ٩١ / ٣؛ الأعلام: ١٠٤ / ٤.
 - (٥) قال ذلك سنة ١١١٨ هـ. ينظر: غاية القصد: ١٧٢ / ٢.
 - (٦) واسمها «غاية القصد والمراد في مناقب القطب الحداد»، مطبوعة في مجلدين.
 - (٧) المتوفى بشيخام حضر موت سنة ١١٧١ هـ. ينظر: عقد الياقوت: ٨٦٠ / ٢، وما بعدها. ومناقبه
مفردة في مجلد كبير، يسمى «مجمع البحرين».

الفصل الثاني: في التقليد^(١)

أج (١٧)

وما فيه من مرتبتي التخفيف / والتشديد

اعلم، أنه قد مر: أن الشخص إما أن يكون: مجتهداً، أو غير مجتهد.

[١] فالأول: قد مر بيان حكمه في (الفصل قبل هذا).

[٢] وأما الثاني: أي: غير المجتهد؛ فيلزمه في غير العقائد التقليدي. قال

[الشيخ]^(٢) العلامة علي بن أبي بكر ابن الجمال، في كتابه «فتح المجيد» [صر

١٢٣-١٢٤]: «يجب التقليد. أي: التزام مذهب معين، على كل من لم يبلغ رتبة

الاجتهاد المطلق»، انتهى.

وقال شيخ مشايخنا السيد الإمام [الحبيب]^(٣) الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله

بلفقيه باعلوي، نفع الله به، في «شرح عقيدته»^(٤) [مجموع بلفقيه، ١/ ٢٩١-٢٩٢]:

«يجب على كل مكلف تعلم ما يحتاج إليه في غالب الأحوال، من الفروع التي

لا يندر وقوعها، ويلزم العاجز عن الاجتهاد التقليد في ذلك، فيأثم بترك تعلم ما

فذر عليه، ولو سقراً أطاقه بما يُعتبر في الحجج، ويأثم بترك التقليد أيضاً، وإن قيل:

إن العاسي لا مذهب له، فإن معناه: لا مذهب له يلزمه البقاء عليه.

(١) في هذا الموضع (بلغ) في النسخة (أ).

(٢) زيادة من النسخة (ب).

(٣) زيادة من (ج).

(٤) المسماة «القصيدة الفريدة في خلاصة العقيدة»، مطبوعة مع شرحها ضمن «مجموع الأعمال الكاملة».

وأما إذا عمل بلا تقليد، ووافق مذهبا معبرا، فقال جمع: لا تصح عبادته ولا معاملته مطلقاً. وقال آخرون: تصح مطلقاً. وفضل بعضهم فقال: تصح المعاملة دون العبادة، لعدم الجزم بالنية. ويظهر من عمل وكلام أئمة أن العامي حيث
 ١١٣/١ عمل معتقداً أنه حكم شرعي، ووافق مذهبا/ معبرا، وإن لم يعرف عين قائله،
 ١٢٦/١ صح. ما لم يكن حالة عمله مقلداً لغيره تقليداً صحيحاً، والله أعلم، انتهى^(١).



[قف على تعريف التقليد]:^(٢)

والتقليد: أخذ قول الغير من غير معرفة دليله. ومعنى الأخذ به: التزام
 موجه.

ويشترط لصحة التقليد شروط:

[١ - أول شروط التقليد]

الأول: أن لا يقلد غير الأئمة الأربعة في القضاء والإفتاء. وهذا صريح
 عبارة الشيخ ابن حجر في «التحفة» في (شرح الخطبة)، وفي (القضاء).

قال الشيخ محمد بن سليمان الكردي [ص ٣٣٠]: «وما سبق ذكره عن
 «التحفة»، من جواز تقليد غير الأئمة الأربعة، ممن يجوز تقليده بالنسبة للعمل
 لا للقضاء والإفتاء، كما هو مذكور في مواضع منها». ثم ساق عبارتها من
 (كتاب القضاء) [١٠/ ١١٠].

(١) أي: كلام بلفظه. وهو في شرح البيت رقم (٤٨).

(٢) هذا العنوان مأخوذ من هامش النسختين (أ) و(ج).

ثم ذكر أص [٣٣٣] عن كتاب «كف الزعاع»^(١) لابن حجر ما نصه [ص ١٤٤]: «وقد ذكر الأئمة أنه لا يجوز لمفت ولا لقاض تقليد غير الأئمة الأربعة. قالوا: لا لنقصهم، لأن الصحابة وتابعيهم سادات الأئمة، وإنما هو لارتفاع الثقة بشروط مذهبهم وتحقيقاتها»^(٢) وصورتها. فإنها أقوال في جزئيات متعددة، ولم يعلم لهم قواعد يرجع إليها، ولا شروط وتقييدات يعول عليها. فارتفعت الثقة بها، لأنها / لم تحزر وتدوّن، بخلاف المذاهب الأربعة، إلى آخره [ص ١٤٨] ما قاله ابن حجر، فراجع من كتابه المذكور إن أردته، انتهى [الفوائد: ص ٣٣٣].

[تقليد غير الأربعة في حق النفس]:

وأما تقليد غير الأربعة في عمل الإنسان في حق نفسه: فجائز تقليد من حفظ مذهبه / في تلك المسألة، ودوّن حتى عرفت شروطه وشأئره معتبراته. [اب ١١٣]

قال الكردي في «الفوائد المدنية» [ص ٣٣١]: «ولبعضهم:

وجاز تقليد لغير الأربعة في حق نفسه ففي هذا سعة

لا في قضاء مع إفتاء ذكر هذا عن السيكي الإمام المشنهر انتهى.

وكيف لا يجوز تقليدهم! وهم مجتهدون كالأئمة الأربعة، بل قد يكون فيهم من هو أفقه من بعض الأربعة، ومن ثمة قال الشافعي: «الليث أفقه من مالك، ولكن ضيعة أصحابه»^(٣). انتهى.

(١) من مؤلفات ابن حجر الهيتمي، طبع مرات متعددة.

(٢) في (ج): «تحقيقاتهم».

(٣) أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في كتابه «طبقات المحدثين بأصبهان» (١ / ٤٠٦)، قال: «حدثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن عن الربيع عن الشافعي قال: «كان الليث بن سعد أفقه من مالك بن أنس، إلا أنه ضيعة أصحابه».

وسياتي في (الفصل الثالث) من (الباب الثالث)، خصوصاً حكم جواز تقليد القول والوجه والضعيف، ما يرد قول الشيخ ابن حجر في «فتح الجواد» في بحث جواز الجمع للمريض (١/١٩٥): «وواضح أنه يتعين على من أراد فعله؛ تقليد الإمام أحمد، دون المختارين، لأنهم لا يقلّدون، ودون القول الغير المشهور، لأن ما ضعفة المجتهدين»^(١) من أقواله لا يقلّد فيه». انتهى.

وسمعتُ سيدي الوالد يقول: «لما قرأت عبارة «الفتح» هذه على شيخنا السيد الإمام عمر بن عبد الرحمن البار باعلوي^(٢)، قال: «وأي فائدة لذكر اختيارات الأئمة إذا لم يصح تقليدُهم فيها».

وقال الشيخ ابن حجر في (كتاب الاعتكاف) من «التحفة» مع المتن [٣/٤٦٧]: «وقيل: يكفي المروء بلا لبث، كالوقوف بعرفة»، قال المصنف: «ويسنّ للمساكن فيه الاعتكاف، تحصيلاً له على هذا القول»، انتهى. وإنما يتجده لمن قلّد قائله، وقلنا بحلّ تقليد أصحاب الوجوه، وإلا كان متلبساً بعبادة فاسدة، وهو حرام»، انتهى.

قال العلامة حسين بن علي العشاري^(٣) في «حاشيته على شرح بافضل

(١) في (ج): «المجتهد»، بالإنفراد.

(٢) توفي بحاجل، قرب القفّة، على ساحل البحر الأحمر، سنة ١٢١٢ هـ. عقد اليوافيت: ٥٢٦/١. وللشيخ عبد الله باسم دان (والد المؤلف) كتاب كبير شرح فيه فصيحة شيخه عمر البار في سلسلة الطريق اسمه «فيض الأمراء» مخطوط في مجلدين.

(٣) بغدادي، شافعي، توفي سنة ١١٩٥ هـ عن ٤٥ سنة، تفتّه بعد الله السويدي (ت ١١٧٤ هـ)، وابنه عبد الرحمن (ت ١٢٠٠ هـ). له حاشية على «جمع الحوامع»، وعلى «المنهاج القويم» وهو جد المفسر أبي الشاء الألويسي لأمة. ينظر: المنك الأدف: ص ٨٦؛ ملكة العود: ١/٢٢٠؛ الأعلام: ٢/٢٤٨؛ هدية العارفين: ١/٣٢٨.

لا ين حجر^(١) في (الاعتكاف): «بشرط أن يقلد القائل به، وقلنا بحل تقليد أصحاب الوجوه، وهو الصحيح، كما قدمناه في (شرح الخطبة). ونص عليه الشيرازي. وإلا؛ كان متلبساً بعبادة فاسدة، وهو حرام. فإن قلت: تقدم هناك جواز العمل لنفسه بمقابل الأظهر والمشهور، ومقتضى ذلك: أنه لا يحتاج إلى التقليد، وتقدم /: أن الأوجه كذلك، فيقتضي أن لا يحتاج هنا / إلى التقليد.

[١٩٨/أ]
[ج/١٩٩]

قلت: نعم، بناء على قول الشيرازي. وأما قول الشيخ في «التحفة»: «لا يجوز العمل بمقابل الأصح والصحيح في الأوجه»، فيحتاج إلى التقليد على أن في التقليد هنا خلافاً، فالأحوط أن لا ينوي هنا الاعتكاف، وإذا نوى فالأحوط أن يقلد، انتهى كلام العشاري^(٢).

وفي (الفضاء) من «التحفة» بعد كلام نقله عن الهروي^(٣) [١٠١/١١٠-١١١]: «وقضية: جواز تقليد المفضل من أصحاب الأوجه مع وجود أفضل منه، لكن في «الروضة» [١١١/١١] (ملخصاً): «ليس لمقت وعامل على مذهبه، على مسألة ذات قولين أو وجهين؛ أن يعتمد أحدهما بلا نظر فيه، بل يبحث عن أرجحهما، نحو تأخره إن كانا لواحد»، انتهى. ونقل ابن الصلاح فيه الإجماع، لكن حملة بعضهم على المفتي / والفاضل، لما مر من جواز تقليد غير الأئمة (ب) [١٣٣] الأربعة بشرطه.

(١) منها نسخة خطية في مكتبة الأحقاف بترجم، كتبت سنة ١٢٢٤ هـ رقمها (٦٨٢ هـ)، تقع في (٢١٩ ورقة).

(٢) حاشية العشاري، (نسخة الأحقاف)، الورقة ١٩٦/ب.

(٣) هو أبو سعد الهروي، محمد بن أحمد (ت حوالي ٥٠٠ هـ)، تخرج بأبي عاصم العبادي، وله «الإشراف على أدب القضاء وغوامض الحكومات»، شرح فيه كتاب شيخه العبادي «أدب القضاء». يُنظر: طبقات الشافعية للسبكي: ٣٦٥/٥.

وفيه نظر، لأنه صرح بمساواة العامل للمفتي في ذلك، فالوجه حسنة على عامل مناهل للنظر في الدليل، وعلم الراجح من غيره، فلا يناهي ما مر عن الهروي، وما يأتي في «فتاوى السبكي»، لا عامي^(١) لا يتأهل لذلك، انتهى.

[٢ - ثاني شروط التقليد]

الثاني: أن لا يكون ذلك المقلد فيه - مما ينقض فيه قضاء القاضي / (٢٥٥)

قال العلامة ابن الجمال في «كتابه» المذكور [فتح المجيد: ص ١٥١]: «وهو أربعة: ما خالف النص، أو الإجماع، أو القواعد، أو القياس الجلي»، انتهى. وفي مواضع من «التحفة»: أن ما ينقض فيه قضاء القاضي لا يجوز تقليده.

[٣ - ثالث شروط التقليد]

الثالث: أن لا يتبع الرخص.

قال الشيخ ابن حجر في «التحفة» [٤٧/١]: «بأن يأخذ من كل مذهب بالأسهل منه، لا بحلال رتبة التكليف من عتقه حيثنذ، ومن ثم كان الأوجه أنه يفسق به. وزعم أنه ينبغي تخصيصه بمن يتبع بغير تقليد يعتد به، ليس في محله، لأن هذا [ليس]^(٢) من محل الخلاف، بل يفسق قطعاً كما هو ظاهر»، انتهى.

وقال العلامة الشيخ علي ابن الجمال في كتابه «فتح المجيد» المذكور [ص ١٥١]: «لا يتبع الرخص، بأن يأخذ من كل مذهب ما يُعدُّ الأهون عليه،

(١) في النسخة (ب): «لأنه عامي». وفي النسخة (ج): «لأنه عامي لا يتأهل»، إلخ.

(٢) سقطت من (ج).

الفصل الثاني: في التقليد وما فيه من مرتبة التخصيص والتشديد. ١٠٣

لا ما ينطق عليه ضابط الرخص عند الأصوليين؟ وإلا أتم. بل في «الروضة»
عن حكاية الحنّاط^(١)، وغيره، عن أبي إسحاق^(٢) أنه فسق. وعن [ابن] أبي
/ هُريرة^(٣): «أنه لا فسق».

[٣٤/ب]

ثم أطل النقل في نصوص الخلاف، إلى أن قال [ص ١٦٠]: «والحاصل:
أن في تفسير من تبع الرخص، بحيث تنحل رتبة التكليف من عنقه خلافاً /،
استوجه في «التحفة» القول به. وجرى عليه شيخنا العلامة إبراهيم اللقاني
المالكي^(٤)، في شرح عقيدته «جوهرة التوحيد»^(٥). فقال [٩٠٤/٢]: «والحق
فسق فاعله، وفاقاً لأبي إسحاق المروزي، وخلافاً لابن أبي هُريرة»، انتهى. مع
أنه لا يخلو من إشكال، تقدّمت الإشارة إليه. ثم رأيت ابن قاسم [في «حاشيته»:
٤٧/١]. والجمال الرملي [«النهاية» ٤٧/١] استوجها عدم فسقه، انتهى^(٦).

[٤ - رابع شروط التقليد]

الرابع: أن لا يلتق بين قولين يتولد منهما حقيقة مركبة لا يقول بها كل
منهما.

- (١) الحسين بن محمد الحماطي الطبري (ت بعد ٤٠٠هـ). ينظر عنه: طبقات السبكي. ٣٦٧/٤.
(٢) هو المروزي، إبراهيم بن أحمد (ت ٣٤٠هـ)، شارح «مختصر المروني».
(٣) مزينة من (ب).

- (٤) الحسن بن الحسين، بغدادي (ت ٣٤٥هـ). ينظر عنه: طبقات السبكي. ٢٥٦/٣.
(٥) إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني (ت ١٠٤١هـ). ينظر عنه: خلاصة الأثر: ٦/١.
(٦) منظومة شهيرة في العقائد. لناظمها عليها ثلاثة شروح: كبير «عمدة المريد»، ووسط «تلخيص
التحريد لعمدة المريدة»، ألفه سنة ١٠٣٥هـ، وصغير «هاية المريد». ينظر: كشف الظنون:
١/ ٦٢٠. والكلام على شروحيها الأخرى وحواشيها مما يطول ذكره.

- (٧) أي: كلام ابن الجمال.

قال الشيخ علي بن الجصالي في كتابه «فتح المعجده» [ص ١٦١] المذكور / :
 «كمن توضأ ومسّ بلا شهوة، تقليداً لمالك، ولم يدلك، تقليداً للشافعي، ثم
 صلي فصلاته باطلة باتفاقهما. لاتفاقهما على بطلان طهارته، المترتبة هي
 عليها. ومن فروع ذلك، كما قاله الإسوي^(١) [«التمهيد» ص ٥٢٨] : «إذا نكح
 بلا ولي، تقليداً لأبي حنيفة، أو بلا شهود تقليداً لمالك، ووطئ لا بحد، ولو
 نكح بلا ولي ولا شهود؛ أيضاً حد، كما قاله الرافعي. لأن الإمامين قد اتفقا على
 البطلان، انتهى. وخالف في ذلك صاحب «العباب»^(٢) [١٨٤٩/٥]، فجري
 على عدم وجوب الحد في هذه الصورة. والله أعلم، انتهى.

أ- ١٣٥ وقال الشيخ مخدوم/ عبد العزيز بن زين المليباري في كتابه «فتح
 النعمين» في (القضاء)، ما نصه [ص ٦١٤] : «وأن لا يلفق بين قولين يتولّد منهما
 حقيقة مركبة، لا يقول بها كل منهما. وفي «فتاوى شيخنا»، يعني: ابن حجر
 [٧٦/٤] : «من قلّد إماماً في مسألة لزمه أن يجري على قضية مذهبه في تلك
 المسألة، وجميع ما يتعلق بها»^(٣). فيلزم من انحرف عن عين الكعبة، وصلى إلى
 جهتها، مقلداً لأبي حنيفة، مثلاً؛ أن ينسخ في وضوئه من الرأس قدر الناصية.
 وأن لا يسيل من بدنه بعد الوضوء دم، وما أشبه ذلك. وإلا كانت باطلة باتفاق

(١) عبد الرحيم بن الحسن القرشي الأموي (ت ٧٧٢هـ). ينظر عنه: طبقات ابن قاضي شهبة
 ٩٨/٣.

(٢) هو أحمد بن عمر المرشد المرادي الزبيدي (ت ٩٣٠هـ) ينظر عنه: النور السافر؛ ص ١٩٥.

(٣) عبارته في «الفتاوى» [٧٦/٤] : «إذ يلزم من قلّد إماماً في مسألة، أن يعرف جميع ما يتعلق
 بتلك المسألة في مذهب ذلك الإمام، ولا يجوز له التلخيص»

المذهبيين، فليستظن لذلك، انتهى. ووافقه العلامة عبد الله بامخرمة العدني^(١) وزاد، فقال: «بل صرح بهذا الشرط الذي ذكرنا غير واحد من المحققين من أهل الأصول والفقه، منهم ابن دقيق العيد، والمبكي. ونقله الإسوي في «التمهيد» عن العراقي». قلت^(٢): بل نقله الرافعي في «الغريز» عن القاضي حسين، انتهى.

وقال شيخنا^(٣) المحقق ابن زياد^(٤)، رحمه الله تعالى، في «فتاويه»^(٥) / ١: «إن الذي فهمناه من أمثلتهم: أن التركيب القادح إنما يمتنع إذا كان في قضية واحدة. فمن أمثلتهم: إذا توضأ ولمس، تقليداً لأبي حنيفة، واقتصد تقليداً^(٦) للشافعي، ثم صلى؛ فصلاته باطلة. لاتفاق الإمامين على بطلان طهارته. وكذلك إذا توضأ ومس بلا شهوة، تقليداً للإمام مالك، ولم يذلك تقليداً للشافعي، ثم صلى؛ فصلاته باطلة، لاتفاق الإمامين على بطلان طهارته.

بخلاف ما إذا كان التركيب من قضيتين؛ فالذي يظهر أن ذلك غير قادح في التقليد. كما إذا توضأ ومسح بعض رأسه، ثم صلى إلى الجهة تقليداً لأبي حنيفة، فالذي يظهر: صحة صلاته، لأن الإمامين لم يتفقا على بطلان طهارته. فإن

(١) العدني، هو عبد الله بن أحمد (ت ٩٠٣ هـ)، وهو أيضاً (الحد)، تميز آل عن حفيده عبد الله بن عمر (ت ٩٧٢ هـ). ينظر عن (الحد): الضوء اللامع: ١٨/٥؛ فلاة النحر: ٦/٥٢٧؛ جهود فقهاء حضرموت: ٤١٥/١.

(٢) القائل: هو المليباري.

(٣) لا يزال سياق الكلام للمليباري.

(٤) عبد الرحمن بن عبد الكريم المفصلي الريدي (ت ٩٧٥ هـ). ينظر عنه: النور السافر: ص ٤١٠.

(٥) فتاوى ابن زياد، تسمى «الأنوار المشرقة في الفتاوى المحققة». مخطوطة، لها نسخ متعددة. لم تطبع حتى الآن. وقام عدد من طلاب الدراسات العليا في أكثر من جامعة في اليمن وخارجها بتحقيقها، ولم تصدر بعد. ينظر مصادر الفكر: ١/ ٢٧١-٢٧٢.

الخلاف فيها بحالته. لا يقال: اتفقنا على بطلان صلاته. لأننا نقول: هذا الاتفاق نشأ من التركيب في قضيتين. والذي فهمناه: أنه غير قادح في التقليد. ومثله: ما إذا قلد الإمام أحمد، رضي الله عنه، في أن العورة الشورتان^(١)، وكان ترك المضمضة والاسنشق والتسمية، الذي يقول الإمام أحمد بوجوب ذلك. فالذي يظهر: صحة صلاته إذا قلده في قدر العورة، لأنهما لم يتفقا على بطلان طهارته التي هي قضية واحدة، ولا يقدح في ذلك اتفاقهما على بطلان صلاته، فإنه تركيب من قضيتين، وهو غير قادح في التقليد، كما أفهمه تمثيلهم. وقد رأيت في «فتاوى البلقيني»^(٢) ما يقتضي: أن التركيب بين قضيتين غير قادح. انتهى ملخصاً، انتهى [١٣] كلام «فتح المعين».



أب/ ١٣٧ ومياتي آخر ما نقل الآن عن «فتح المجيد» / لابن الجمال، ما يزيد ما ذكر، بزيادة بسيط / وإيضاح. فنقول: قال الشيخ الغلامه علي ابن الجمال في «كتابه» المذكور ص ١٦٣: «ثم هذا التلفيق، هل هو باطل بالإجماع قطعاً؟ أو بالإجماع المستدل به على بطلانه؟ فيه خلاف».

عبارة «التحفة» في (القضاء) صريحة في الأول، فإنه بعد نقل كلام المحقق ابن الهمام السابق، قال [«التحفة»: ١٠/ ١١٢]: «وظاهره: جواز التلفيق. وهو خلاف الإجماع، فتعطف له، ولا تغتر بمن أخذ بظاهر كلام هذا المخالف

(١) كذا في الأم. وهو الصواب بخوبى. وفي بقية النسخ: «السوائين».

(٢) البلقيني، هو سراج الدين، أبو حفص، عمر بن رسلان (ت ٨٠٥ هـ). و«فتاواه» جمعها إنه علم الدين صالح (ت ٨٦٨ هـ). وسماها «التجريد والاهتمام بجمع فتاوى شيخ الإسلام». صدرت لها طبعتان.

(٣) مزيدة من النسخة الأم.

للإجماع، كما تقرّر». وعبارة بغض «فتاويه»، أعني: صاحب «التحفة»، على ما نقل عنها، ولم أزه^(١)، بعد أن حكى الإجماع على منع التلفيق: «وزعم الكمال ابن الهمام»^(٢) جواز نحو ذلك، ضعيف، وإن برهن عليه، انتهى.

وعبارة «مبتدأ التحرير»^(٣) للمحقق المشار إليه، بعد أن نقل جواز التلفيق / : آج^(٤) ١٢٢ أوقفه متأخر^(٥) / قال شارحاً كلامه، العلامة ابن أمير الحاج^(٦)، ومولانا السيد بادشاه^(٧)، رحمه الله تعالى: «هو العلامة القرافي»^(٨). بأن لا يترتب عليه ما يمتنع، فمن قلّد الشافعي في عدم الدّلك، ومالك في عدم نقض النفس بلا شهوة، وصلى؛ إن كانت صلاته بذلك صحيحة، وإلا بطلت عندهما^(٩). محتملة

(١) لأنه مفعول بالمعنى، أفاده محقق كتاب «فتح المجيد» (ص ١٦٣، هامش ٧). ينظر: الفتاوى الفقهية الكبرى: ٣١٦/٤.

(٢) هو محمد بن عبد الواحد السواسي ثم الإسكندري. الحنفي (ت ٨٦١ هـ). ينظر عنه: الضوء اللامع: ١٢٧/٨، الأعلام: ٢٥٥/٦.

(٣) كذا في الأم و(ب) و(ج). وفي (أ): «مذ التجريد»! وكذلك في بعض نسخ «فتح المجيد»، وأثبت محققه في المطبوع: «وعبارة التحرير». فقطع. وكتاب «التحرير» لاس الهمام، كتاب شهير في أصول الفقه، طبع لأول مرة في تكهون بالهند، سنة ١٢٩٢ هـ. معجم المطبوعات: ٢٧٩/١. ثم تعددت طبعاته بعد ذلك، منها طبعة البابي الحلبي. سنة ١٣٥١ هـ.

(٤) ابن الهمام، التحرير: ص ٥٥٢.

(٥) هو محمد بن محمد، حنبي حنفي (ت ٨٧٩ هـ). ينظر عنه: الضوء اللامع: ٢١٠/٩، الأعلام: ٤٩/٧.

(٦) هو محمد أمين بن محسود البخاري المعروف بأمير بادشاه (ت نحو ٩٧٢ هـ)، فقيه حنفي، من أهل بخاري، كان تزيلاً بمكة. ينظر عنه: الأعلام: ٤١/٦.

(٧) في (أ) و(ج): «العراقي»، والمثبت من (ب)، وهو الصواب. والقرافي المقصود بالذكر هنا، هو شهاب الدين، أحمد بن إدريس الصنهاجي (ت ٦٨٤ هـ). ينظر: الأعلام: ٩٤/١. والمسألة في «تنقيح الفصول» (ص ٤٣٢).

(٨) ينظر: ابن أمير الحاج، التقرير والتحرير: ٣/٣٥١-٣٥٢ وابن بادشاه، تفسير التحرير: ٢٥٤/٤.

لأن يكون قاتلاً بالتلفيق، ومحملة لأن يكون قاله على سبيل النقل عن غيره، وليس مرفياً له. بدليل: لما نقل (ترد ذلك عن الإمام^(١) إجماع المحققين على منع العوام من تقليد أعيان / الصحابة، ومنع تقليد غير الأئمة الأربعة^(٢)، إلى آخر ما قاله^(٣)، ثم نقل نصوصاً في هذا السياق، فراجعها إن أردتها.

وهي «الفوائد المدنية» [ص ٣٢٠]، نقلاً عن «فتاويه» / «أعني: ابن حجر، بعد كلام طويل ما معناه (الفتاوى: ٣١٦/٤): «الصحیح: حوار الانتفال إلى أي مذهب من المذاهب المعتمدة، ولو بمجرد الشك في ما لم يتبع الرخص، بل، وإن تتبعها على ما مر، فله وإن أفتى بحكم أن يتقلد إلى خلافه، بأن يقلد القائل به، ويفتي به، ما لم يترب على ذلك تلفيق التقليد، المستلزم بطلان تلك الصورة بإجماع السذيين، بل وإن لزم عليه ذلك، على ما اختاره محقق الحنفية الكمال ابن الهمام، وأطال في الاستدلال له»، وأطال ابن حجر الكلام في ذلك في «فتاويه» [٣١٦/٤-٣٢٠]، انتهى.

وقال الشيخ ابن الجمال في «كتابه» المذكور [ص ١٧٠]: «إذا تأملت كلام مولانا السيد بادشاه، وكلام العلامة زين الدين [بن نجيم]^(٤) مع كلام «التحفة» بعد^(٥) (الفضاء) و«النكاح»، و«فتاوى» صاحبها المذكورات، سيما الأخيرة، وكلامه في «كف الزعاع عن محرمات اللغو والسماع»، حيث ذكر التلفيق اتفاقاً، ولم ينقل الإجماع. فظهر لك أن في التلفيق طريقين:

(١) المقصود به: إمام الحرمين، ينظر: البرهان: ٧٤٤/٢.

(٢) أي: ابن الجمال.

(٣) الشئ من مطبوعة «فتح السجدة» (ص ١٧٠)، وترك الموضوع بياضاً في (أ). وفي الأم (ب) و(ج) «نحو» والمقصود به: زين الدين بن إبراهيم، حنفي مصري (ت ٩٧٠ هـ). ينظر منه: شذرات الذهب: ٣٥٨/٨؛ الأعلام: ٦٤/٣.

(٤) في مطبوعة «فتح السجدة» «في»، والثبت من جميع نسخ الكتاب.

[١] طريقة حاكبة للإجماع: وإياها^{١١} اعتمد في «التحفة» في (القضاء)، حيث به بالأمر بالنظر لما قاله الكمال، وأنه خلاف الإجماع، وحذر منه. حيث قال [١١٢/١٠]: «ولا يغتر بمن أخذ بظاهر كلامه هذا المخالف للإجماع، وبغض الفتاوى، حيث زعمه»، وجعله ضعيفاً وإن برهن عليه / (١٣٩/١٠)

[٢] وطريقة حاكبة للاتفاق، ساكتة عن حكاية الإجماع، ولا يلزم من حكايتها الاتفاق الإجماع، كما هو ظاهر، واقتصر عليه في «التحفة» في (النكاح) [٢٤٠/٧] وفي «كشف الرعاع» [ص ١٤٣].

وحكى^{١٢} الطريقين في بغض الفتاوى [٣١٦/٤]. وهي الأخيرة نصاً^{١٣}، حيث جواز^{١٤} الإفتاء به على مختار الكمال، لا يقال: ما حكاة في الفتوى المذكورة إنما هو / على صيغة / التبري، وليس مؤصفاً له. لأننا نقول: ولئن سلمنا ذلك، فلا ينافي ما نقول، لأنه لو كانت المسألة إجماعية قطعاً، لما ساء لابن الهمام خرق الإجماع، ولما ساء للعلامة ابن حجر. رحمه الله تعالى، أن يفني - مع التصريح منه بأن هذا مفرغ على الصحيح، بأن للمفتي المقلد لمذهب الشافعي، مثلاً، وإن أفني بحكم في مذهب، كأن أفني بجواز مسح بعض الرأس مع بقية المعصيرات، كالتبعية والترتيب؛ أن ينتقل إلى مذهب غيره، كالإمام أبي حنيفة، ويفني من أفتاه أولاً - قبل عمله بذلك على مذهب الشافعي - بعدم وجوب التبية والترتيب، وإن لزم على ذلك التلقيق. كعدم مسح ربيع الرأس، بناء على قول ابن الهمام، كما هو صريح صنيعة السائر لك، إذا تأملت. بل ربما يفهم صنيعة في

(١) كذا في مطبوعة «فتح المجيد» (ص ١٧٠)، وفي جميع نسخ الكتاب: «أياها»!

(٢) في «فتح المجيد» عبارة قبل هذه، حذفها المؤلف من سياق الكلام.

(٣) كذا في مطبوعة «فتح المجيد»، وفي جميع نسخ الأصل مع الأم: «أيضاً».

(٤) كذا في مطبوعة «فتح المجيد»، وفي جميع نسخ الأصل مع الأم: «يجوز».

جواب الفتيا المذكورة: أن هناك قائلًا آخر بالجواز^(١)، إذ لو لم يكن ذلك، لكان ابن الهمام حارقًا للإجماع في محضاره هذا، فلا يقلد فيه. ويدل على وجود القائل غير^(٢)ه: حكايته الطريقين في الفتيا الأخيرة، بل صنيعة فيها / يدل على قوة القائلة بالاتفاق، دون المحاكية للإجماع، حيث قدّمها، وحكى الثانية بـ «قيل».

فإن قلت: الطريقة المحاكية للإجماع معها زيادة علم، وزيادة الثقة مقبولة، كما هو مقرر، فلا تنافيها المحاكية للاتفاق.

قلت: سلمنا ذلك مع عدم المعارض، لكن لما قام المعارض كانت المحاكية للاتفاق أثبت. لإفهامها^(٣) الخلاف. والمعارض هو ما تقدم من قول العلامة [زين الدين بن نجيم]^(٤)، ومولانا السيد بادشاه، رحمه الله، بجواز التلقيق.

الأول: نقلاً عن مذهبهم، وظاهرة: اتفاق أئمتهم عليه / (١٣١)

والثاني: من نفيه الإجماع على منعه.

وبهذا يعلم [الجواب]^(٥) عما يرد على قولنا السابق: «أن صنيع الفتيا المذكورة يفهم قائلًا بالجواز غير ابن الهمام»: من أنه لا يجوز تقليد القول به، أعني: التلقيق. مع عدم القائل به، وإن كان ظاهراً. ومقتضى التعبير يفهم وجوده

(١) في (أ) و(ج) «بالجواز»، والمثبت من الأم و(ب) ومطبوعة «فتح المجيد» (ص ١٧٢).
 (٢) كذا في مطبوعة «فتح المجيد»، والذي في نسخ الأصل مع الأم، ووافقها بعض نسخ «فتح المجيد»: «لأنها فيها».
 (٣) في الأصول مع الأم: «نجم»، فقط، والمثبت من مطبوعة «فتح المجيد» (ص ١٧٣).
 (٤) مزیلة من مطبوعة «فتح المجيد»، ولم ترد في جميع الأصول مع الأم.

[بل لا يد من تحقق وجوده]^{١١١} مع بقية المقترحات. ووجه علم الجواب من ذلك: أنَّ القائل قد علم بنقل هذا الثقة عن مذهبه: الجواز [فليناقل ذلك]^{١١٢}.

إبراز ابن الجمال دقة فهم الشيخ ابن حجر:

وبذلك يُعلم تحقيق العلامة الأوحّد، الشيخ شهاب الدين ابن حجر، رحمه الله تعالى، وسعة اطلاعه. حيث جرى على كلٍّ منهما في بعض كلامه، وجمع بينهما في بعض منه. ودقة ورعه، وهو أنه لما ترجّحت له الطريقة القائلة به، ذكر أنه يجوز للمفتي أن يفتي بخلاف مذهبه، ويقبل من يقول بخلاف الأول.

ويفتي به على مختار الكمال. ولما ترجّحت له الطريقة / القائلة بمنعه إجماعاً، (ابن ١٥١) جزم بها في أعظم مصنفاته الفقهية، وحذر من خلافها، وأنه خلاف الإجماع. ولما لم / يترجّح له شيءٌ منهما؛ حكاهما، مقدّماً الأولى الحاكية للاتفاق. (ابن ١٥٢)

فإن قلت: كلامهم مصرّح بأنه متى اختلف كلام مصنف في فتاواه وتصنيفه، فما في التصنيف مقدّم، لأنه أشدّ تحريراً، ونصّ على ذلك [السبكي، وأفتى به]^{١١٣} مولانا السيد عمر، رحمه الله تعالى.

قلت: هو لا ينافي وجود القائل بذلك مع تسليم ما ذكره، فتأمل. وحيث قد يكون الإجماع المحكي في الطريقة الثانية محمّولاً على الإجماع المذهبي، أو

(١) ما بين المعكوفين مزيد من مطبوعة «فتح المجيد»، ولم ترد في جميع الأصول مع الأم، ووافقتها بعض نسخ «فتح المجيد» كما ذكر محققه (ص ١٧٣، هامش ١٧).

(٢) مزيدة من مطبوعة «فتح المجيد»، ولم ترد في جميع الأصول مع الأم.

(٣) ما بين المعكوفين مزيد من مطبوعة «فتح المجيد». ولم ترد في جميع الأصول مع الأم، ووافقتها بعض نسخ «فتح المجيد» كما ذكر محققه (ص ١٧٥، هامش ١).

إجماع الأغلب. ومثل هذا له نظائر موجودة في كلامهم، فمنها: قول العلامة ابن حجر في «التحفة» [٤٦/١-٤٧]: «نقل القرافي الإجماع على تحييد المقلد في قولي إمامه، عن إجماع أئمة مذهبه / . إذ مقتضى مذهبا منع ذلك في القضاء والإفتاء، دون العمل للنفس». وإذا حمّله على ذلك، لأن مقتضى المذهب يخالفه، فيمكن حمل الإجماع على منع التلفيق، على ما ذكرته للمعارض المذكور. إذ صريح كلام ابن نجيم، والسيد بادشاه، عن أئمتهم يخالفه...^(١) ومنها: حمّله، أعني ابن حجر، الإجماع على منع تقليد غير الأربعة، على ما إذا احتل فيه شرط من الشروط التي ذكرها، وسباني تامة إن شاء الله تعالى»^(٢).



[قف على جمل الإجماع]:^(٣)

قلت^(٤) وفي «الفوائد المدنية» في الكلام على «التحفة»، ما نصّه [ص ١٩٠]: «وقع لابن حجر في «التحفة» مسائل، أيضاً، حكى فيها الإجماع، مع كونها تحتاج إلى التأويل»، انتهى. فربما كان حكاية الإجماع هنا من تلك المحتاجة إلى التأويل.



(١) توجد هنا، في هذا الموضع، عبارة أغفلها المؤلف، ولم ينقلها من «فتح المسجد» (ص ١٧٥-١٧٦).

(٢) انتهى كلام الجمال: ص ١٧٠-١٧٦.

(٣) عنوان كتب باللون الأحمر على هامش النسخة الأم.

(٤) القائل: هو مؤلف الكتاب.

إخلاصة حكم مسألة التلقين:

[ثم قال ابن الجمل، رحمه الله تعالى:]^(١) [ص ١٧٦]: «والحاصل»^(٢) أن نعلم أن مذهبنا منع التلقين، اتفاقاً من أئمتنا، قطعاً. وأما غيره؛ فقد علمت من النقول التي ذكرتها لك ما فيه [كفاية]^(٣)، والله أعلم. هذا كله إذا كان التلقين في قضية واحدة، أي: حكم واحد. أما إذا كان في قضيتين - أي: حكمين - كشافعي يترضا على مقتضى مذهبه، بأن مسح بعض رأسه، وأراد أن يقلد الإمام أبا حنيفة، رحمه الله تعالى، في استقبال الجهة، فهل يمنع، أيضاً، عندما، اتفاقاً؟ أو: لا؟

أفتى الإمام العلامة الفقيه، وجيه الدين عبد الرحمن ابن زياد، رحمه الله تعالى، بالثاني، وهو الجواز. واستدل لذلك بما هو مبين في «فتاويه»، ثم قال: «وقد رأيت «فتاوى البلقيني» ما يقتضي: أن التركيب من قضيتين غير قادح في التقليد.

ففي «فتاويه» في (الخلع)، ما نقطه: «مسألة»: الخلع / العاري عن لفظ ١٧٥
الطلاق وتتيه /، هل هو طلاق ينقص العدد؟ أو فسخ، ويصح مع الأجنبي، ولا ١٧٦
تعود الصفة إذا تزوجها ثانياً؟

أجاب: ليس بطلاق، ولا ينقص عدد الطلاق، بل هو فسخ، لأمر بسطتها في «الفوائد المختصة»^(٤). وهذا هو المتصور في الخلاف. ولا أرى صحته مع الأجنبي، لأن هذا فسخ يقع بتراضي الزوجين على وجه مخصوص، فلا يتعدى

(١) ما بين المعكوفين مرید من حاشية النسخة الأم. ولم يرد في بقية النسخ.

(٢) من هنا يعود النقل عن ابن الجمل.

(٣) مزیلة من مطبوعة كتاب ابن الجمل: ص ١٧٧، ولم ترد في نسخ كتابها هذا.

(٤) هي المسألة رقم ٥٨٤ (ط. دار أروقة): ٣٤١ / ٢، ورقم ٥٨٥ (ط. السهاج): ص ٦٩٣.

(٥) تمام اسم الكتاب «الفوائد المختصة على الراجعي والروضة»، في مجلدين. ذكره الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٣٠١ / ٢).

إلى الأجنبي. ولا تعود الصفة إذا تزوجها. وما يقال [من] أنه [تركيب] ^(١) من مذهبيين؛ مردودٌ بأمور، ليس هذا موضع بسطها.

- وفيها أيضاً ^(٢): «رجلٌ طلق زوجته طلفتين، ثم خالعهما بعد ذلك بلفظ الخلع، عارياً عن لفظ الطلاق وتبته [ما حكمه] ^(٣)؟»

أجاب: لا يكون طلاقاً، ولا ينقص العدد، وهذا الذي [نصروه جماعةٌ ورخصوه] ^(٤)، وإن كان خلاف الجديد ^(٥). وأفتيت به للخلاص من الحلف ^(٦) بالطلاق «أنه لا يفعل كذا»، واضطر إلى [فعله] ^(٧). فإذا خالغ زوجته على الوجه المذكور تخلص من الحلف. وهذا وإن كان على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، إلا أن الصفة [لا] ^(٨) تعود إذا تزوجها. والذي أفتيت به: أن الصفة لا تعود، ليتخلص ^(٩) مما حلف.

وقول من قال: إن الإمام أحمد لم يقل هذا، مردودٌ. وكون الخلع فسخاً

(١) في جميع النسخ بما فيها الأم، مركب، والتصويب من مطبوعتي «فتاوى البلقيني».

(٢) وهي المسألة رقم ٥٩٣ (ط. أروقة: ٣٤٨/٢، ورقم ٥٩٤ (ط. المنهاج): ص ٦٩٩.

(٣) مزيد من طبعتي «الفتاوى».

(٤) الذي في النسخ الثلاث والنسخة الأم: «نصروه جماعة من وجوه». وفي مطبوعة «فتح المجيد»: «نصرة جماعة من وجوه»، والمثبت من مطبوعتي «الفتاوى».

(٥) ينظر للمزيد: نهاية المطالب: ٢٩٢/١٣، البيان: ١٥/١٠، الروضة: ٣٥٣/٧.

(٦) في «فتح المجيد»: «ممن حلف».

(٧) كذا في النسخ الثلاث والنسخة الأم و«فتح المجيد». والذي في مطبوعتي «الفتاوى»: «عمله».

(٨) «لا»، لم ترد في النسخ الأربع و«فتح المجيد»، ولكنها مثبتة في مطبوعتي «الفتاوى»، ولا بد منها لاستقامة الكلام، لأن البلقيني أفتى بموافقة مذهب الإمام أحمد بعدم عود الصفة. لا بخلافه، فتأمل.

(٩) في النسخ الثلاث والأم: «يتخلص»، والمثبت من «الفتاوى».

ظاهر من القرأتين، ومفتضى السنة، وعليه جمع كثير من [الفقهاء] ^(١).

ثم قال ^(٢): «وقول البلقيني: «وما يقال: إن ذلك مركب من مذهبين»، وأنه بينه في غير هذا الموضع، ثم أقف على ذلك. ووجهه فيما يظهر لي: أنها لم يأت منه بالخلع المذكور، فقد اتفق المذهبان على البيونة. سواء قلنا: إنه طلاق، أو فسح، وهي قاطعة لحكم التعليق المذكور [منه الحلف] ^(٣). وإذا عقد بها بعد ذلك [ثانياً] ^(٤)، ثم فعل المحلوف عليه؛ فسذهب الحالف ^(٥) / : أنه ^(٦) لا يعود الجنت / . وهي واقعة أخرى، ولا ارتباط لها بالأولى عند الحلف ^(٧). اب ^(٨) لأن هذا عقد جديد، بعد اتفاق المذهبين على البيونة.

فإن قلت: هل هذا نظير ما لو ترضأ شافعي، ثم من فرجه، تقليداً للقاتل بعدم النقص، ثم افتصد. وأراد أن يصلي. لأن القصد عند الشافعي غير ناقض للوضوء، وقد صرحوا بأن ذلك لا يصح، لأنه تركب من مذهبين!

قلنا: هذه عبادة، واحدة، اتفق المذهبان على بطلانها، وعدم انعقاد الصلاة بعدها. وهي قضية واحدة / . وإنما يكون نظيرها: لو اتفقا على الطهارة ^(٩) / . عقب التمس. وقد علمت أنهما لم يتفقا عليها ^(١٠) بعد التمس. بل الشافعي

(١) كذا في النسخ الأربع ومطبعة «فتح المجيد»، وفي مطبعتي «الفتاوى» «العلماء».

(٢) أي: ابن زياد.

(٣) اختللت نسخ «فتح المجيد»، فعضها كما هو مثبت، موافقاً لنسخ الكتاب. وفي بعضها: «من الحالف». وبعض: «عند الحلف»، أو: «عند الحالف».

(٤) زيادة من «فتح المجيد».

(٥) كذا في جميع النسخ، وفي بعض نسخ ابن الجمال: «المخالف» وأثبت في أصل المطبوع

(٦) كذا في الأصول، وعند ابن الجمال: «المحالف».

(٧) ابن الجمال: «على بقائها».

قائل بطلانها. بخلاف مسألة الخلع، فإنه لما وجد الخلع اتفق المذهبان على البيوتنة، فلا يكون من التركيب الفادح في شيء، فتأملته فإنه مهم، انتهى.

قلت^(١): ومما يؤيده في محمله، ما يأتي عن القاضي الطبري^(٢)، حيث قلّد الإمام أحمد في الصلاة مع الذرق، ومعلوم أن وضوؤه كان على مذهب الإمام الشافعي. وتقرير «الخادم»^(٣) وغيره له، ولم يتحقق وضوؤه على مذهب الإمام أحمد. فعلم أن أئمة المذهب قائلون به، واحتمال أن وضوؤه كان على مذهب الإمام أحمد لا ينافي [ما قلناه]^(٤)، لأن الأصل عدمه، ولذا قلنا: «في الجملة».

وعبارة مولانا وشيخنا السيد عمر، رحمه الله تعالى، / بعد أن سئل^(٥) عن حنبلي متوضئ، أكل لحم جزور، مقلداً للشافعي في عدم النقض به. فأصاب بغض بدنه أو ملبوسه شيء من أبوال ما يؤكل لحمه، بما هو طاهر في مذهب دون مذهب الشافعي. هل تسرع له الصلاة والحالة ما ذكر؟ أو يجب عليه اجتناب كل نجس عند من أراد / تقليده؟ وهل يجب أن تكون الصلاة جائزة على مذهب الشافعي في الأركان والشروط، أم لا؟

(١) القائل هو ابن الجمل: ص ١٨١.

(٢) المتصور به: أبو الطيب، ظاهر من عبد الله الطبري (ت ٤٥٠ هـ). له مؤلفات في المذهب، منها: «شرح مختصر العزني»، و«المجزّد»، و«التعليق». ينظر عنه: طبقات الشافعية للسبكي: ١٢/٥.

(٣) عنوان كتاب تمامه «خادم الراعي والروضة في القروع»، للركشي، محمد بن بهادر (ت ٧١٩ هـ)، في ١٤ مجلداً. شرح فيه مشكلات «الروضة»، و«فتح العزيز»، وهو على أسلوب «التوسط» للأذري. ينظر: كشف الظنون: ١/٦٩٨.

(٤) لم ترد في السخ الأربع، وأثبت من مطبوعة ابن الجمل.

(٥) الذي في مطبوعة ابن الجمل «فتح المجيد» (ص ١٨١): «وقد سئل مولانا وشيخنا السيد عمر، رحمه الله تعالى، عن حنبلي، الخ».

ما نصّها. بعد^{١١} تعرّضه لكلام ابن حجر في أول «شرح المنهاج»، وكلام ابن زياد، والذي سقناه الآن، ما نصّها (ص ٨٩ (ملفوظاً): «فإن فرغنا على الأول؛ كان قضية إطلاقه منع التعليل في مسألة السؤال، فإنه لم يقيده بكونه يرجع إلى قضية أو قضيتين، يعني: حكم أو حكمين. وإن فرغنا على الثاني؛ اقتضى^{١٢} جواز التعليل في مسألة السؤال، لأن التركيب يرجع فيها إلى حكمين:

[١] عدم^{١٣} التّمسّ بأكل لحم الجوّار، الرّاجع إلى طهارة الحدث.

[٢] وطهارة ما يؤكل لحمة، الرّاجع إلى طهارة الخبث، وهو شرط مغاير للذي قبله في الحقيقة والحكم، وإن شارك في اللفظ.

ولكل من المقاتلين وجهة. وكفى بكلّ من القائلين قدوة. والأول أوفق بمشارب الخاصة، والثاني أوفق بمشارب العمامة، والله أعلم». انتهى المراد من كلام ابن الجمال، وهو مع طوله حسن مقصود.



و[ما]^{١٤} سبق عن «فتح المعين» من النقل عن ابن حجر، و«فتاوى ابن

زياد»، يشير إلى [ما]^{١٥} قرّره / السيد عمر البصري^{١٦}، مما سيأتي عنه في (ج ١ ص ١٢٧)

(١) ابن الجمال، ص ١٨٢؛ فأجاب بعده: إلخ. وفي العبارة اختلاف يسير في الفاظ لا تؤثر على المضمون، أعرضت عن التنبيه عليها.

(٢) في (ب) «إن اقتضى». والبسّ من بقية النسخ، ومن مطبوعة «الفتاوى».

(٣) في النسخ الثلاث: «وعدم»، بإضافة واو. وهي تقتضي تعبيراً في السابق. وقد تبعت مطبوعة ابن الجمال، ووضعت أرقاماً تيسيراً للفهم.

(٤) سقطت من (أ).

(٥) سقطت من (أ).

(٦) عمر بن عبد الرّزيم البصري المكي الشافعي (ت ١٠٣٧ هـ). ينظر عنه عقد الجواهر والدور:

٢/ ٥٠٥ خلاصة الأثر: ٣/ ٢١١.

أما (الفصل الثاني) من (الباب / الثاني). مما حاصله: أن الشخص إذا لم يبلغ رتبة الترجيح، فله الأخذ بما شاء من قوليهما، أعني: ابن حجر، وابن زياد، ومثلهما أضر بهما كالحمال الرملّي، وعبد الله بن عمر مخزومة^(١)، كما سيأتي مبسوطاً.

[٥ - خامس شروط التقليد]

الخامس: أن لا يعمل بقول في مسألة، ثم بضده في عينها. قال ابن الجمل في «كتابه» المذكور (ص ١٨٣): «وهذا مختلف فيه»^(٢)، ثم نقل نصوصاً وأطال فيه جداً.

وقال ابن حجر في «التخفة» في (شرح الخطبة)، بعد كلام يتعلق بتتبع الرخص ما نصّه [٤٧/١]: «ولا ينافي ذلك قول ابن الحاجب^(٣) كالأمدي^(٤) من عمل في مسألة / بقول إمام لا يجوز له العمل فيها بقول غيره، اتفاقاً، لتعين عمله على ما إذا بقي من آثار العمل الأول ما يلزم عليه مع الثاني تركّب حقيقة لا بقول بها كل من الإمامين، كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس، ومالك في طهارة الكلب، في صلاة واحدة، ثم رأيت الشبكي في (الصلاة) من «فتاويه»

(١) توفي سنة ٩٧٢ هـ. ينظر عنه النور السافر: ص ٣٧٨؛ الأعلام: ٤/ ١١٠؛ جهود فقهاء حضرموت: ١/ ٥٠٨.

(٢) نص عبارته: «وهذا الشرط مختلف فيه عندنا».

(٣) هو أبو عمر، جمال الدين، عثمان بن عمر (ت ٦٤٦ هـ)، فقيه مالكي لغوي. كردي الأصل، ولد في إسماء بصعيد مصر، ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق ومات بالإسكندرية. ينظر عنه: وفيات الأعيان: ١/ ٣١٤؛ الأعلام: ٤/ ٢١١.

(٤) هو سيف الدين، أبو الحسن، علي بن محمد بن سالم التغلبي (ت ٦٣١ هـ)، شافعي، أصولي، متكلم. ولد في آمد بديار بكر، وتعلم في بغداد والشام والقاهرة، ومات بدمشق. ينظر عنه: وفيات الأعيان: ١/ ٣٢٩؛ طبقات الشافعية للسبكي: ٥/ ١٢٩؛ الأعلام: ٤/ ٣٣٢.

ذكر نحو ذلك، مع زيادة فيه، وتبعه عليه جمع. فقالوا: إنما يمتنع تقليد الغير بعد العمل في تلك الحادثة نفسها، لا مثلها. أي: خلافاً للجلال المحلي^(١). كان أفتى بيسئولة زوجته في نحو تعليق، فنكح أختها. ثم أفتى من حنفي بأن لا يسئولة! وأراد أن يرجع للأولى ويعرض عن الثانية من [غير]^(٢) إبانها.

وكان أخذ بشقعة الجوار تقليداً لأبي حنيفة، ثم استحق عليه، فأراد تقليد الشافعي في تركها، فامتنع فيها. لأن كلاً من الإمامين لا يقول به حيتذ، فأعلم ذلك فإنه مهم، ولا تغتر بمن أخذ بظاهر / ما مر، انتهى.

[٤٧ - ٤٨]

ولا نتوهم من مثاله أن هذا الشرط هو شرط التلقيح المذكور، بل هما شرطان.

قال في «التحفة» في (القضاء) ما نصه [١١٢/١٠]: «ويشترط أيضاً: أن لا يلفق بين قولين يتولد منهما حقيقة لا يقول بها كل منهما، وأن لا يعمل بقول في مسألة ثم يضده في غيرها، كما مر بسط ذلك في (شرح الخطبة)، مع بيان حكاية الأمدي الاتفاق على المنع بعد العمل. ونقل غير واحد عن ابن الحاجب مثله: فيه / تجوز. وإن جريت عليه ثم. فإنه إنما نقل ذلك في عامي لم يلتزم مذهباً. احـ/ ١٢٨

قال: «فإن التزم معيناً فخلافاً»، وصرح بالخلاف مطلقاً الفرافي / . ١٣٧/١

في: ولعل المراد بالاتفاق: اتفاق الأصوليين، [لا]^(٣) الفقهاء. فقد جوز ابن عبد السلام^(٤) الانتقال، عمل بالأول أم لا. وأطلق الأئمة جواز الانتقال. وقد

(١) هو محمد بن أحمد المحلي الفاهري (ت ٨٦٤هـ). ينظر عنه: الضوء اللامع: ٧/ ١٣٩، الأعلام: ٥/ ٣٣٣.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) سقطت من (أ).

(٤) عبد العزيز بن عبد السلام الشلمي الدمشقي (ت ٦٦٠هـ). ينظر عنه: طبقات السبكي: ٨٠/ ٥ - ١٠٧؛ الأعلام: ٤/ ٢١.

أحمد الإسنوي من «المحسوس» وتبعوه: أن إطلاقات الألقاب إذا تناولت شيئاً، وصرح بعضهم بما يخالف فيه؛ فالمعتمد الأخذ فيه بإطلاقهم^(١)، انتهى^(٢).

وقال العلامة الشيخ علي ابن الجمال في كتابه «فتح المجيد» المذكور، بعد ذكره نحوه ما سبق (ص ١٨٥): «وحصل العلامة السيد نور الدين السمعوني الذي حكاه الأمدني وابن الحاجب علي اتفاق الأصوليين لا الفقهاء».

ثم قال [«العقد الفريد»: ص ١٢٩]: «إن كان المراد من منع الرجوع: حيث غُمل في غير تلك المسألة الواقعة المتفضية، لا ما يحدث بعدها من جنسها؛ فهو ظاهر».

مثاله: حنفي طوّل بشفعة الجوار، وسَلَّمها للطالب، عملاً بعقيدته، ثم (ب/٥٩) عُنْ / له تقليد الشافعي حتى ينزع ذلك العقار^(٣) ممّن تسلّمه أولاً، فليس له ذلك. كما أنه لا يحاطب بعد تقليد الشافعي إعادة ما مضى من عباداته، التي يقول الشافعي بطلانها، لمضيتها على الضحة أولاً في اعتقاده. فإن ذلك حكمه فيما مضى.

وإنما استفاد^(٤) بما تجدد من التقليد؛ كون ما يعتقده الإمام الثاني حكمه في المستقبل^(٥). فلو شرى هذا الحنفي بعد ذلك عقاراً من آخر، وقَلد الشافعي في عدم القول بشفعة الجوار؛ فلا يستغنى ما سبق من أن يقلّده في ذلك. فله أن يمتنع من تسليم العقار الثاني. فإن قال الأمدني وابن الحاجب بالمنع في مثل

(١) أي: كلام صاحب «التحفة» (١٠/١١٢-١١٣).

(٢) في (ج): «ينزع منه ذلك العقار»، إلخ.

(٣) في الأم فقط: «استفاده»، بهاء الضمير.

(٤) بالباء، كما في الأم و(ج) ومطبوعة «العقد» ص ١٢٩. وفي (أ) و(ب): بالياء.

هذا، وعموماً^(١) ذلك في جميع صور ما وقع به العمل أولاً؛ فهو غير مسلم. ودعوى الاتفاق عليه ممنوعة/ ففي «الخادم»: «أن الإمام الطرطوسي^(٢) حكى: أنه أقيمت صلاة، وهم القاضي الطبري بالتكبير، إذ طائر ذرق عليه. فقال: أنا حنيلي؛ ثم أحرم، ودخل في الصلاة»، انتهى. قلت^(٣): «ومعلوم أنه إنما كان شافعيًا، يتجنب الصلاة بدرق الطير، فلا يمنعُه سبقُ عمله بمذهبه من تقليد المخالف عند الحاجة».

وفي «الخادم» أيضاً، في الكلام على الاقتداء بالمخالف: «أن القاضي أبا العاصم العامري الحنفي^(٤)، كان يفتي على باب مسجد القفال، والمؤذن يؤذن للمغرب، فترك، ودخل المسجد، فلما رآه القفال، أمر المؤذن أن يشي الإقامة، وقدم القاضي، فتقدم وجهه بالشملة مع القراءة، وأتى بشعار الشافعية في صلاته»، انتهى.

قلت: ومعلوم أن القاضي أبا العاصم إنما كان يصلي قبل ذلك بشعار مذهبه، فلم يمنعُه سبقُ عمله بمذهبه من ذلك أيضاً^(٥)، ثم ذكر^(٦) صوراً غير ما سبق. ثم قال^(٧): «بعد كلام طويل [ص ١٩٩]: «وقد علمت الحكم في مذهبنا».

(١) في جميع النسخ (وعموا) بميم واحدة، والتصويب من مطبوعة «العقد الفريد» للسمهودي.

(٢) بالسين في كافة النسخ، وفي مطبوعة «العقد الفريد» بالشين، المعجمة.

(٣) القائل هو السمهودي.

(٤) هو أبو الفتح، محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي عاصم البخاري الصفاري.

السروزي، توفي بخوارزم سنة ٥٥٧ هـ. ينظر عنه: طبقات الحنفية: ١١٩/٢.

(٥) انتهى هنا كلام السمهودي: ص ١٣٠.

(٦) أي: ابن الجمال.

(٧) أي: ابن الجمال.

وهو أن الممنوع إنما هو عينها، لا نظيرها، ولو من جنسها. على ما جرى عليه
المسكن. بل وغيرها^(١) أيضاً على مقتضى كلام غيره من أئمة المذهب. وعلمت
أن الممتنع الأخذ بإطلاقهم كما قدمته، وأن مجانبه ما لم يحصل^(٢) التلغيق
الممتنع، والله سبحانه أعلم. انتهى كلام ابن الجمل.

[٦ - سادس شروط التقليد]

وزاد بعضهم شرطاً سادساً: وهو اعتقاد أرجحية مقلده، أو مساواته لغيره.
ورده ابن حجر في «التحفة» قال [١١٠/١٠]: «لكن المشهور الذي رجحاه: جواز
تقليد المفضل مع وجود / الفاضل، ولا ينافي ذلك كونه عامياً جاهلاً بالأدلة،
لأن الاعتقاد لا يتوقف على الدليل، لحصوله بالتسامع ونحوه»^(٣)، انتهى.

[٧ - سابع شروط التقليد]

وزاد بعضهم شرطاً سابعاً: وهو: حياة مقلده وقت التقليد. ورده السيد نور
الدين السمهودي في كتابه «العقد الفريد» المذكور، قال: «المسألة الرابعة: يجوز
تقليد الميت من المجتهدين، على الصحيح الذي اتفق الشيخان الرافعي والنووي^(٤)،
رحمهما الله. وغيرهما من الأئمة على اعتماده. وإليه يشير قول الشافعي، رحمه الله

(١) كذا في «فتح المجيد» (ص ١٩٩). والذي في الأصول مع الأم، وتوافقها بعض نسخ «فتح
المجيد»: «وعينها». والمثبت أوفق في السياق.

(٢) كذا في مطبوعة كتاب ابن الجمل بإتفاق النسخ. ووقع في جميع نسخ كتابنا: «يجعل»،
ولعل الأصوب والأنسب للسياق ما أثبت. لأن تولد الساخ على الخطأ أمر شائع، ورسم
الكلمتين متقارب، والله أعلم.

(٣) تحفة المحتاج: ١١٠/١٠.

(٤) الشرح الكبير: ١٢/٤٢٠ الروضة: ٩٩/١١.

تعالى: «المذاهب لا تموت بموت أربابها، ولا تحقد / بقصد أصحابها»^(١)، انتهى^(٢). (ج) ١٥١
ويشعر منها مسائل وأبحاث، يعرفها الواقف على ذلك الكتاب.

والحاصل: أنا إذا قلنا بجواز تقليد الميت، فما حكم إفتاء المقلد؟ وهل
فرق بين مجتهد المذهب القادر على التفرع والتزجيج، وبين غيره؟

المقرر - على ما فيه - أنه يحوز / الإفتاء لمجتهد المذهب وغيره ممن قام (ج) ٣٠
مذهبه، ونقله وفهمه في الواضحات والمشكلات، بل يحوز [ذلك] حتى للعامة
الإفتاء في مسائل صارت كال معلومة علماً قطعياً عن ذلك المذهب، كوجوب النية
في الرضوء، والفتاحة^(٣) في الصلاة، وغير ذلك عند الشافعي، انتهى ملخصاً.
وسبأتي لهذا مزيد إيضاح في (الفصل الثاني) من (الباب الثالث)، في
حكم المفتي، وما يتعلق به.

تتم

[في معنى قولهم: «العامي لا مذهب له»]

قد مر أول الفصل، عن شيخ مشايخنا، السيد الجليل، عبد الرحمن بن
عبد الله بلفظه، التفصيل في حكم عبادة العامي ومعاملته إذا لم يقلد.

(١) هذا القول أورده إمام الحرمين في «البرهان» (١/ ٤٥٦)، وهو أقدم مصدر وردت فيه العبارة.

(٢) العقد الفريد: ص ٧٤.

(٣) زيادة من (ج).

(٤) في (ج): «والنية». بدل «الفتاحة».

- سؤال: قولهم «العامي لا مذهب له»، ما معناه؟ ومن قال ذلك؟

جوابه: قال الشيخ ابن حجر في «التحفة» في (فضل ولاية النكاح)، بعد ذكره خلافاً في احتياح / المطلق ثلاثاً لمحلل، ما نصه [٢٣٩/٧]: «وبني بعضهم هذا الخلاف على أن العامي: هل له مذهب معين، كما هو الأصح عند الفقهاء»^(١) أو: لا مذهب له، كما هو المستقول عن عامة الأصحاب، وما إلى ذلك المصنف^(٢).

إلى أن قال [٢٤٠/٧]: «والذي يتجه: أن معنى ذلك: أن المراد به لا مذهب له: أنه لا يلزمه / التزام مذهب معين، وبالله مذهب»: أنه يلزمه [ذلك]^(٣). وهذا هو الأصح، انتهى.

وقال في (التركاذ) [٣٣٠/٣]: «زعم أن العامي لا مذهب له، معنى: بل يلزمه تقليد مذهب معين، وذلك إنما كان قبل تدوين المذاهب واستقرارها»، انتهى.

وقال في (الفضاء) [١١٠/١٠]: «قال الهروي: مذهب أصحابنا: أن العامي لا مذهب له، أي: معين يلزمه البقاء عليه»، انتهى.



وقال الشيخ علي ابن الجمال، في «فتح المجيد» المذكور [ص ١٢٣-١٢٥]:
«يجب التقليد، أي: التزام مذهب معين، على كل من لم يبلغ رتبة الاجتهاد»

- (١) حكاها عنه القاضي حسين في «العليلة» (١/١٣٧). والفقهاء هو عبد الله بن أحمد المزوزي، الشهير بالفقهاء الصغير (ت ٤١٧ هـ). ينظر عنه: طبقات السكي، ٣/١٩٨، الأعلام، ٤/٦٦.
- (٢) هو الإمام النووي. مصنف «المهناج». وتنظر المسألة في: المجموع، ١/٥٥؛ و: روضة الطالبين، ١١/١٠٤، ١١٧.
- (٣) زيادة من مطبوعة «التحفة».

المطلق. وعلى هذا حمل في «التحفة» في (النكاح) (٢٤٠/٧) استوجابها قول من قال: «إن العامي له مذهب معين»، وهو الأصح عند الفقهاء، وحمل الحقل عن عامة الأصحاب، الذي مال إليه الإمام النووي، رحمه الله تعالى: أنه لا مذهب له؛ على أنه: لا يلزمه التزام مذهب معين، انتهى. قال [«التحفة» (٢٤٠/٧): «والأصح: أنه يلزمه ذلك».

وعدم لزومه تقليد مذهب^(١) معتبر إنما كان قبل تدوين^(٢) المذاهب واستقرارها، كما في «التحفة» أيضاً، في (باب الزكاة) (٣١). وقد اتفقوا على: أنه لا يحوز للعامي تعاضل فعل إلا إن قلّد القائل بحله، انتهى^(٣).

وقال الشيخ علي بن عبد الرحيم بالكثير، في «كتابه» المذكور: «إذا فهمت ذلك: علمت أن كل الأئمة / على هدي من ربهم، وأن كل ما قالوه فهو شريعة^(٤) صحيحة. وحينئذ: فمن كان من أهل الاجتهاد، فهو تابع لاجتهاده. ومن لم يكن منه /، وجب عليه تقليد مجتهد فيما عرض له، فأبى مجتهد قلده كفاة^(٥).

- وهل يلزمه التزام مذهب معين؟

- فيه وجهان: فمن قال: يلزمه ذلك، فملحظه السياسة الدينية، لأن من لا يتقيد بمذهب، لا يؤمن عليه تتبع الرخص المؤذي إلى انحلال رتبة

(١) في النسخ الثلاث: «التقليد للمذهب». والنصوب من النسخة الأم. ومن مطبوعة «فتح المجيد».

(٢) في النسختين (أ) و(ب): «تدوين». والمثبت من (ج).

(٣) تحفة المحتاج: ٣/ ٢٣٠-٢٣١.

(٤) أي: كلام ابن الجمل.

التكليف من عنقه. ومن لم يلزمه ذلك؛ فالكل - أقوال الأئمة المعشرين - حق. ولا معنى للمنع عن الحق. ومن هذا النحو قولهم: «العامي لا مذهب له»، أو: «له مذهب».

فإن قلنا: «له مذهب» أفيناؤه، وعاملناؤه بأحكامه في الإنكار عليه، في ما حرّمه إمامه، وعدمه في ما حلّله، وغير ذلك. أو قلنا: «لا مذهب له»؛ لم نُكر عليه إلا ما أجمع على تحريمه، ونحو ذلك. لأن ما كان فيه خلافٌ بتحليلٍ وتحريمٍ، مثلاً، فالعامي فيه في فتحة، وليس معاملتنا له بأحد القولين أولى من الآخر. نعم؛ ما اقتضى إهماله فيه؛ مفسدة دينية، فلنا كفه عنه. لا لكون الكف يلزمه أضالّة. بل لهذا العارض، كما هو مقرّر في محله، والله أعلم، انتهى.

وقال أيضاً في «الكتاب» المذكور، عن «فتاوى الأشعر^(١)»: «ذكر الكرماني^(٢) أن العامي الضرف الذي لا يتأهل للترجيح وعدمه، لا يصح انتسابه إلى مذهب معين، وإن ذكره بلسانه، أي: لا يشترط اعتقاد الرجحان في المذهب الذي يراد دخوله، أو لمساواة لغيره، وذلك في حقه متعذر، لفقد الأدلة^(٣)». فافتضى جواز إفنائه بأي مذهب كان.

(١) هو محمد بن أبي بكر الأشعر البجلي النهمي (ت ٩٩٦ هـ). ينظر عنه: البدر الطالع: ١٤٦/٢، الأعلام: ٥٩/٦. وفتاواه محفوظة، اختصرها مفتي تريم، عبد الرحمن المشهور، في كتابه «بغية المسترشدين».

(٢) كما رُسمت في النسخة الأم، ونُكتب في هامشها: «العلامة الكرماني». ورُسمت الكلمة معدلة إلى «الكرماني»، في النسخ الثلاث. وأرى: أن المثبت هنا هو الصواب. لأن النص منقول عن الأشعر، وهو من فقهاء الشافعية بنهامة اليمن، والكرماني: هو محمد بن أبي الغيث الكرماني (ت ٨٥٧ هـ)، فقيه بجلي نهمي. له: «فتاوى»، منها نسخة في جامع صنعاء رقمها (٥١١)، كتبت سنة ٨٩٧ هـ. ينظر عنه: السخاوي، الضوء: ٢٧٨/٨، الحبشي، مصادر الفكر: ٢٥٤/١.

(٣) في (أ): «الأدلة». وقد أضيفت الدال بقلم مغاير.

قلت^(١): محلته في عامي لم يغلب علي ظنه ولو بالتسامع، ومشاهدة ميل أكثر الخلق إلى ذلك الإمام. والأصح: تقليده إياه لغلبة الظن بأرجحية مذهبه، كما ثبت علي ذلك الأصححي في «الفتاوى»^(٢)، فحينئذ جميع العوام المنتسبين إلى مذهب الشافعي نسبتهم إليه صحيحة، والتزامهم حاصل، لأنه يغلب علي ظنهم أن حجته^(٣) بما مر / ، انتهى كلام الأشعر.

[ج ١٢٢]

وذكر ابن حجر في «التحفة» نحو ما نقل عن الأصححي.

وسئل العلامة الفقيه [الشيخ]^(٤) عبد الله بن سليمان الجرهزي^(٥): «لو أن الإمام نوى الإمامة بشخص معين، يعلم بطلان صلاته، لإخلاله بالنية أو الكبيرة، أو بطلانها في الأثناء لإخلاله ببعض الأركان؟

فأجاب بقوله: «هذه صفة صلاة عوام الزمان، فعلى أضل المذهب: من اشتراط النية بمعتبراتها، لا يصح للإمام ما ذكر، وتبطل به صلاته، كما لو قال: إماماً وليس عنده أحد، ولا نظر لكون الملائكة تصلي خلفاً».

إلى أن قال: «أما على المختار: من أنه تكفي المقارنة العرفية؛ فتصح له نية الإمامة، فإن فرض أن شخصاً غلب علي الظن عدم وجود شيء مما ذكر، فلنا فيه

(١) القائل هو الأشعر.

(٢) هو علي بن أحمد الأصححي اليمني (ت ٧١٣ هـ) ينظر عنه: العقود النورية ٢/ ١: ٢٩٢؛ طبقات الشافعية لابن شهيد ٢/ ١٨٤، و«فتاواه» لا تزال مخطوطة، ينظر: مصادر الفكر ١/ ٢٣٢.

(٣) في (ب): «أرجحيته».

(٤) مزينة من (ب). وفي (ج): «الإمام العلامة».

(٥) في (أ) و(ج): «الجرهزي». والصواب ما في (ب): «الجرهزي». وهو: من فقهاء ربيع، وتولى إفتاءها (ت ١٢٠١ هـ). ينظر عنه: ترحمني له في مقدمة «حاشيته على المنهاج القويم»، طبعة دار المنهاج.

مسلك آخر، وهو: أنه عامي، والعامي لا مذهب له. ومن ثم قال ابن ظهير، لما ذكر أن العبرة بعقيدة الإمام أو المقتدي، وبين الخلاف: «وهذا الخلاف كذا في (اب/ ٥٤) المجتهدين /، فأما عوام الناس فليشوا المقصودين من هذا الخلاف، فإنهم لا مذهب لهم يعولون عليه، وإنما فرضهم التقليد، وانتسابهم إلى المذاهب محض نعصب، فهذا»^(١) تصح قدوة كل منهم بأي إمام كان، انتهى.

[٤٣/٨] ثم ذكر عن «حاشية فتح الجواد»^(٢) للشيخ ابن حجر ما به يعلم / صحة صلاتهم. ثم قال: «والحاصل: أن الذي اعتقده صحة صلاتهم إذا وافقت مذهباً، وإن لم يقوا، وهذا هو الواقع. بل قال بعض المحققين: إذا وافق مذهب بعض العلماء وإن لم يقلده. ويؤيده ظاهر قولهم: التقليد لا بد من فساد، ولا عبرة باللفظ. وهذا»^(٣) شيء يتعذر - أو يتعسر - من العوام وجوده، ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. وصح خير: «بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ»^(٤)، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل. وبهذا أدين الله سبحانه وتعالى، ولا أحكم على صلاة أحد بالتفلات، إلا أن أجمع على بطلانها، والله أعلم.

فائدة

[في مذهب مهدي آخر الزمان]

مثل سيدنا وشيخ مشايخنا، السيد الإمام الشيخ [الحبيب]^(٥) عبد الرحمن بن

(١) في (ج): «فلا تصح».

(٢) مطبوعة مع «فتح الجواد»، الصادر عن مطبعة البابي الحلبي.

(٣) تقرأ في جميع النسخ: «فناء». ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) أخرجه أحمد (٣٦/ ٦٢٣)، رقم (٢٢٢٩١)، وضعف. ولعل مراد الحرّيزي بقوله: «وفد

ضغ»، أي: صغ العمل به، لا صحته من حيث الصاعقة الحديثة، والله أعلم.

(٥) مزبدة من (ج).

عبد الله بلنقيه باعلوي، عن الإمام المهدي الموعود بخروجه آخر الزمان، هل هو من المجتهدين؟ أو مقلد لبعض المذاهب؟ وهل يجب تقليده دون غيره من المذاهب؟ أو مع التحخير بينه وبين بقية المذاهب؟ إلى آخر السؤال.

فأجاب بجواب أطال فيه، قال في أثنائه: «وجميع ما ذكرنا، يُعلم أن الإمام

المهدي ليس مقلداً، بل مجتهداً وزيادة /، وأنه يجب اتباعه، ولا يجوز تقليد غيره (ب/ ١٥٥)

مع وجوده. وحكمه في ذلك / حكم رسول الله عيسى ابن مريم عليه السلام عند (ج/ ١٣٣)

نزوله، فإنه يجب الإيمان به واتباعه. وعيسى عليه السلام إنما يحكم بشريعة

نبينا محمد ﷺ، حيثُ، فيرتفع حيثُ الاختلاف، ويظهر المحق من المتخالفين

بخروج الإمام المهدي، ونزول المسيح عيسى ابن مريم عليه السلام. وليس

اتباعهما تقليداً، بل نصاً. ولذلك يلزم المجتهد اتباعهما فضلاً عن غيره، والله

سبحانه أعلم» انتهى / المقصود من السؤال والجواب، والله أعلم.

(١٥٥/١)



الفصل الثالث

في حكم استحباب الخروج من الخلاف للمستحلي بحلية الإنصاف

اعلم أن العلماء متفقون على أن الخروج من الخلاف مستحب، قاله في «الروضة». قال الشيخ العلامة علي بن عبد الرحيم با كثير في «كتابه» المذكور: «والمراد أنه إذا كان في الأمر المراد إيقاعه، مثلاً، خلاف في شيء من متعلقاته، من شرط أو ركن أو واجب أو مندوب، أو غير ذلك مما يتفرع إليه من الأحكام؛ فإنه يستحب أن بجريه العامل على الوجه الأكمل المتفق عليه.

مثاله: حنفي يتوضأ من الماء الكثير الظهور بالاتفاق، مع النية، والترتيب، والذلك، والبسطة، والسواك، والمضمضة، ومسح كل الرأس، وغير ذلك من كل ما قيل بوجوبه، ولم يعتقد هو وجوبه؛ كالنية، والترتيب، ومسح كل الرأس، إلى غير ذلك. فإن ذلك فضيلة؛ لأن وقوع / المطلوب على وجه متفق عليه، (ب/ ١٥٦) أكمل من وقوعه على وجه مختلف فيه، كما يعلم مما يأتي.

إذا علمت ذلك؛ فقد قال السيوطي في «الأشباه والنظائر» [ص ١٣٧]: «شكك بعض المحققين على قولنا: بأفضلية الخروج من الخلاف. فقال: الأولوية والأفضلية إنما تكون حيث سنة ثابتة. وإذا اختلفت الأمة على قولين: قول بالجل، وقول بالحزمة، واحتاط المستبري لدينه، وجرى على الترك، حذراً من ورطات الحزمة؛ لا يكون فعل ذلك سنة. لأن القول بأن هذا تعلق به الثواب

من غير عقاب على الترك، لم يقل به أحد. فالأمة لا نزاع بين قائل بالإباحة، وقائل بالتحريم، فمن / أين الأفضلية؟^(١)

وأجاب السبكي: «أن الأفضلية ليست بثبوت سنة خاصة فيه، بل لعدم الاحتياط والاستبراء للذين، وهو مطلوب شرعي مطلقاً. فكان القول: بأن الخروج أحد ١٢٨ من الخلاف أفضل؛ ثابت من حيث العموم، واعتماداً من الورع المطلوب / شرعاً».



وبقوله الشنهودي في آخر «العقد»، ثم قال [ص ١٧٦]: «قلت: ومن هذا النقط ما نقله الرزائي^(٢) عن شيخه ابن عرفة^(٣) أنه وردت عليه أسئلة من بعض فقهاء غرناطة، فذكر من جملة قول السائل: إن الغزالي، وابن رشد، وجماعة جعلوا من الورع الخروج من الخلاف، بناء على أن الفروع المختلف فيها من المشابهات التي ورد الحث على اتقانها، وذلك يشكل علي من أوجه:

أحدها: أن الورع في ذلك، إما أن يكون لتوقع العقاب، أو لثبوت الثواب، أو لا. فإن لم يكن / شيء من ذلك فليس بورع، وإن كان لشيء من ذلك فهو غير متوقع. أما على القول بتصويب المجتهدين فواضح. وأما على القول الآخر: فالإجماع على عدم تأييم المخطئ في الفروع الاجتهادية، فلا يتوقع العقاب. وأيضاً: فالثواب غير ثابت، لأن المخطئ مأجور كالمصيب، وإن كان المصيب أكثر أجراً فالمخطئ غير متعين، ولعل الخطأ فيما أخذ به المتورع، فإذا لا توقع عقاب، ولا فوات ثواب، فلا موضع للورع.

(١) هو أبو الفاسم بن أحمد بن محمد البلوي القيرواني المالكي (ت ٨٤٤هـ). ينظر عنه: السخاوي، الضوء اللامع: ١١ / ١٣٣، و ١٨٩: الأعلام: ٥ / ١٧٢.

(٢) تقدم.

الفصل الثالث: في حكم استحباب الخروج من الخلاف للمحل علة الإصدار ١٣٣

الثاني: أن الخروج من الخلاف في بعض مسائل الخلاف لا يتصور. كما إذا اختلف بالحل والحرم، فإن المتوزع إن انكف عن المختلف فيه؛ فهو رجوع إلى مذهب المحرم، إذ لم ينكف عنه إلا خوف الإثم. وإن فرض أنه لم ينكف^(١)؛ فليس كفه بوزع، كمن انكف غافلاً عن التحريم والتجليل. وإن أقدم / (١١٦) على الفعل فهو رجوع إلى مذهب المحلل^(٢).

ثم أورد بعد ذلك عدة إشكالات، سيأتي إن شاء الله بعضها.

«وأجاب»^(٣) ابن عرفة عن الأول: بمنع كون الورع غير ملزوم للثواب. قوله: «المخطئ مأجور»، والمصيب أكثر أجراً، فلا فوت للثواب». قلنا: الكلام في العمل بمذلول اجتهادهما، لا في اجتهادهما، وما ذكرناه إنما هو في اجتهادهما لا في مدلوله. ودليل ملزوميته للثواب واضح. أما في المفعولات: فكمنع كل الرأس في الوضوء، والذلك والنية له. فيحصل بذلك من الثواب ما لا يحصل بدونه. وفي المتروكات: / كشراب النبيذ، بالخوف من الوقوع في إثم محرم لذاته شرعاً. على أن المصيب واحد. أو خوف الوقوع فيما هو محرم، بالنسبة إلى اجتهاد شرعي، بناء على أن كل مجتهد مصيب، فيحصل من الثواب ما لا يحصل / بدونه.

وعن الثاني: بمنع كون الكف عن الفعل في المختلف فيه بالحل والحرم، رجوعاً إلى القول بمذهب المحرم. إذ القول بالتخريم أخص من الكف. إذ هو المجموع المركب من الكف، مع اعتقاد الذم على الفعل. فالكف أعم، ولا

(١) في (ب): «وإن لم ينكف».

(٢) السهودي، العقد الفريد: ص ١٧٦-١٧٨.

(٣) يعود النقل من هذا الموضع عن «العقد الفريد» (ص ١٧٩).

يلزم من القول بالأعم القول بالأخص، ولا الرجوع إليه. أي: فالكف لخوف الإثم [الكافي] ^(١) في حصول الثواب، لا يستلزم اعتقاد حصول الإثم عند الفعل المتضمن للقول بالتحريم ^(٢)، انتهى المراد منه والله أعلم ^(٣)، انتهى ^(٤).

[شروط الخروج من الخلاف]

ولاستحباب الخروج من الخلاف شروط، عدّها الكردي ثلاثة، وبالكثير أربعة.

[أولاً: شروط الكردي]:

فالأول: أعني الكردي، في «الفوائد المدنية» [ص ٢٣٧]: «اعلم أن أئمتنا الشافعية قد ذكروا المطلب الخروج من الخلاف ثلاثة شروط، كما بينته في كتابي «كاشف الشام / عن حكم التجرد قبل الميقات بلا إخراج» ^(١). ومما ذكرته فيه [ص ٢٨٥-٢٨٦] عبارة العلامة السيوطي في كتابه «الأشباه والنظائر الفقهية» [ص ١٣٧]، وهي:

«تنبيه: لمراعاة الخلاف شروط:

أحدها: أن لا يقع في خلاف آخر. ومن ثمّ كان فضل الوتر أفضل من وضله. ولم يراع خلاف أبي حنيفة؛ لأن من العلماء من لا يجيز الوضل.

(١) زيادة من مطبوعة «العقد الفريد» (ص ١٨٠).

(٢) السهمودي، العقد الفريد: ص ١٧٩-١٨٠.

(٣) أي النقل عن كتاب بالكثير، المذكور في أول الفصل الثالث.

(٤) منه نسخة خطية في مكتبة الأحقاف، بترميم. صدر في مجلد متوسط عن دار الفتح، ١٤٣٨ هـ /

٢٠١٧ م، بتحقيق فيصل بن عبد الله الخطيب الأحسائي.

الفصل الثالث في حكم استحباب الخروج من الخلاف للمنحلي بحيلة الإيضاح ١٣٥

الثاني: أن لا يخالف سنة ثابتة؛ ومن ثمَّ سُئِلَ رَفَعُ / اليدين في الصلاة، ولم (ص ١٥٩) يقال برأي من قال بإبطال الصلاة من الحنفية، لأنه ثابتٌ عن النبي ﷺ من رواية خمسين صحابياً.

الثالث: أن يقوَّى مُدْرَكُهُ^(١)، إلى آخر ما ذكره السيوطي (ص ١٣٧).

وهذه الشروطُ مذكورةٌ في كلام ابن حجر والجمال الرملي، في مواضع من كتبهما، كما تبيهُتُ على ذلك في كتابي المذكور^(٢)، انتهى.

[ثانياً: شروط العلامة علي بالكثير]:

وقال الثاني: أعني بالكثير، في «كتابه» المذكور:

«الأول: أن لا يخالف سنة ثابتة، كما قال في «المجموع»: «لا حرمة لخلاف بخالف ما ثبت في السنة، أي الحديث الصحيح»^(٣)، انتهى نقله السهودي في «العقد» (ص ١٤٨) ثم قال في موضع آخر من «العقد»: «سنة ثابتة في المذهب». وعبارة السيوطي في «الأشباه» (ص ١٣٧): «ثابتة»، فقط. وذلك كرفع اليدين في التكبير؛ فإن أبا حنيفة لا يراه من السنن، وهو أخذ الروايات عن مالك، وهو عند الشافعي سنة، للاتفاق على صحة الأحاديث، وكثرتها فيه، وثبوت / ذلك عن النبي ﷺ من رواية [نحو]^(٤) خمسين / صحابياً.

[١٣٨/١]

[٤٨/١]

(١) انتهى كلام الكردني في «القولائد» (ص ٢٣٧)، و«كشف اللثام» (ص ٢٨٦).

(٢) هذا النص لم ينقله السهودي مباشرة عن «المجموع»، بل عن «المهمات». ينظر العقد القريدي ص ١٤٨. ونصُّ عبارة «المجموع» (باب استقبال القبلة) (٣/ ١٩٦): «هذا كان الخلاف مخالفاً سنة صحيحته، كما في هذه المسألة، فلا حرمة له، ولا يستحب الخروج منه لأن صاحبه لم يبلغه هذه السنة، وإن بلغته وخالفها، فهو محجوج بها، والله أعلم».

(٣) سقط من (ج).

الثاني: قال في «الأنباء والنظائر» [ص ١٣٧] «أن يقوى مدرسته» بحيث لا يعد هفوة، ومن ثم كان الصوم في السفر أفضل لمن قوي عليه، ولم يبال بقول داود لا يصح. وقد قال إمام الحرمين في هذه المسألة: «إن المحققين لا يقيمون لخلاف أهل الظاهر وزناً»، انتهى. وذكر في «العقد» [ص ١٦٦] ما لفظه: «وإن صاحب «المهمات» يده على اعتبار أمر آخر، وهو: [أن يكون]»^(١) مأخذ الخلاف قوياً، فإن ضعف لم يستحب الخروج منه، قاله ابن عبد السلام، والنووي في «مجموعه»، حيث قال: «لا حرمة لخلاف يخالف ما ثبت في السنة، أي: الحديث الصحيح»، انتهى.

قلت: وما نقله عن «المجموع» ظاهر في أن المراد من ضعف المأخذ: أن يكون بحيث ينقض الحكم في مثله، وهو مشجع. وكلام ابن عبد السلام مصرح به^(٢). ثم نقل عن ابن عبد السلام [٣٦٩/١] ما لفظه: «والظاهر: أن مأخذ الخلاف إن كان في غاية البعد عن الصواب والضعف؛ فلا نظر إليه، ولا التفات. إذا كان ما اعتمد عليه نصبه دليلاً شرعياً، لا سيما إن كان مما ينقض الحكم بمثله، وإن تقاربت^(٣) الأدلة بحيث لا يعد قول المخالف كل البعد، فهذا مما يستحب الخروج من الخلاف فيه، حذراً من كون الأصوب قول الخصم، والشرع يحتاط لكل الواجبات والمندوبات، كما يحتاط لكل المحرمات والمكروهات»، انتهى.

وعبارة «التحفة» في (باب صلاة النفل) [٢٤٢/٢]: «وقد قال بعض

(١) سقط من (ج).

(٢) انتهت عبارة «العقد» (ص ١٦٦).

(٣) في (أ): «تفاوتت»، وكذلك اختلفت نسخ «العقد» (ص ١٦٧).

الفصل الثالث: في حكم استحباب الخروج من الخلاف للمتعلّي بحيلة الإنصاف - ١٣٧
المحققين: لا يترك الراجح عند معتقده لمراعاة مرجوح في^(١) مذهبه أو غيره،
إلا إن قوي مدرّكه، بأن يقف الذهن عنده، لا بأن تنهض حجّته، انتهى.

وقرّر في «النخفة» / في (شرح الخطبة) [٥١ / ١]: أن ما خالف الصحيح
لا تُسرّ مراعاته. وأجاب عن تصريحهم^(٢) بنُدب مراعاة خلاف الصحيح
في مسائل بأجوبة، وتناقشه ابن قاسم في بعضها، وأجاب بجواب آخر، ومال
كلاهما معاً إلى عدم مراعاة خلاف الصحيح، والله أعلم.

وقول السيوطي: «أن لا يعدّ هفوة»، وقول السمهودي: «أن يكون بحيث
يفضّل الحكم بمثليه»؛ يقتضي: اشتراط شدّة الضعف في عدم مراعاة القول.
وقول / ابن حجر [٢٤٢ / ٢]: «أن يقف الذهن عنده، لا بأن تنهض حجّته»؛^(٣)
قد يفهم منه: الاكتفاء بمجرد الضعف، وإن لم يشتدّ، وحينئذٍ فما كان خلاف
الصحيح فواضح أنه لا تُسرّ مراعاته، وما كان خلاف الأصحّ تُسرّ، والله أعلم.
وقد بين السمهودي في «العقد» مراد ابن عبد السلام فقال [ص ١٧١]:
«وأما قول ابن عبد السلام: «والظاهر أن مأخذ الخلاف»، إلى آخره. فقد عبّر
عنه غيره: «بأن استحباب / الخروج من الخلاف مشروط بأن يكون مأخذ أحد
الخلاف قوياً، إذ المرعي الدليل لا القائل». قال [المرجع السابق]: «وهذا يتأتّى
إدراكه لمن تمكّن من النظر في الأدلة، وعلم طرق ترجيحها، أو بالتقليد لمن
حالّه كذلك، ويحتاج لذلك فيما إذا اجتمع في المسألة خلافتان، ولم يكن بُدّ
من ارتكاب أحدهما»، انتهى.

(١) اضطربت العبارة هنا، ففي (ب): «من خرج من مذهبه». وفي (ج): «مرجوح من مذهبه».

والصواب إن شاء الله ما أتت، بعد الرجوع إلى «النخفة».

(٢) في (ب): «تصريحهم».

الثالث: قال في «الأشباه والنظائر» [ص ١٣٧]: «أن لا تُوقع مراعاته في خلاف آخر، ومن ثم كان فصل الوتر أفضل من وضله / ، ولم يراع خلاف أبي حنيفة، لأن من العلماء من لا يجيز الوصل»، انتهى.

وسباني تحقيق ما إذا تعارض خلافان، والله أعلم.

الرابع: قال السهمودي [ص ١٦٩]: «قال القاضي حسين، أوائل (باب صلاة المسافر): «إنه إنما يصار إلى الاحتياط عند الشافعي - يعني: في الخروج من الخلاف - إذا لم يكن فيه ارتكاب محظور، أو مكروه». [أي^(١)]: مذهبي». ثم قال [ص ١٧٤]: «وفي «الخادم»: أنه لو فاتته صلاة الظهر، مثلاً، سهواً، والعصر عمدًا؛ فهل يتعين تقديم العصر لفوات^(٢) / بغير عذر؛ فيجب فعلها على الفور؟ أو [فعل^(٣)] الظهر، للخروج من خلاف أبي حنيفة، رحمه الله، في وجوب الترتيب؟ فيه [نظر^(٤)]»، انتهى.

قلت: يتعين الأول، لما يلزم على الخروج من الخلاف من ارتكاب محظور مذهبي، وهو: تأخير ما وجب فعله فوراً. وهذا مقتضى ما أسلفنا عن القاضي [الحسين]، انتهى^(٥). قال «العقد الفريد»: ص ١٦٩: «وما قاله، يعني: القاضي^(٦) حسين، «في المكروه، نظير ما سبق عن النووي: من اعتبار

(١) سقط من (ج).

(٢) في (ج): «لفواتها».

(٣) عبارة «العقد الفريد»: «تقديم الظهر».

(٤) زيادة من «العقد الفريد» (ص ١٧٤). لم ترد في أي من نسخ كتابنا هذا.

(٥) السهمودي، العقد الفريد: ص ١٧٤.

(٦) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

فصل الثالث في حكم استحباب الخروج من الخلاف المتعملي عليه المضاف — ١٣٩
عدم الإخلال بسنة ثابتة في المذهب. لكن اقتضاء^(١) ما في «فتاوى السبكي»
[١٣٨/١] [من] تزجيج الخروج من الخلاف: [عدم] نطالان العبادة، عند
اجتناب مكروه مذهبي فيها^(٢)، انتهى^(٣).

وسياتي ذلك إن شاء الله تعالى، انتهى.



(١) في مطبوعة «العقد الفريد» (ص ١٦٩): «اقتضاء».
(٢) الزيادات التي بين الأقواس المعكوفة زيادة من مطبوعة «العقد الفريد» للسهمودي. وعبارة
بعض نسخه موافق لأصل كتابنا هذا. لكن الكلام بها أوضح وأفصح، والله أعلم.
(٣) انتهت عبارة السهمودي.

تميم [في تعيين وقت أفضلية الخروج من الخلاف]

قال الشيخ علي بن عبد الرحمن باكتير، في "كتابه" المذكور ما نصه:
«قال ابن عبد السلام في «فوائده الكبرى» [١/ ٢١٥]: «أطلق الأصحاب^(١) أن
«الخروج من الخلاف حيث وقع، أفضل من التورط فيه»؛ وليس الأمر على ما
أطلقه، بل الخلاف على أقسام:

الأول: أن يكون بين التحريم والجواز؛ فالاجتناب أفضل.

الثاني: أن يكون بين الإيجاب والاستحباب؛ فالفعل أفضل.

الثالث: أن يكون في المشروعية^(٢)؛ فالفعل أفضل. كقراءة البسملة في
الفاحشة، فإنها مكروهة / عند مالك، وواجبة عند الشافعي. ورفع اليدين في
التكبيرات، فإن أما حصة لا يراه من الشئ، وهو أحد الروايات عن مالك، وهو
عند الشافعي سنة. وكذلك / صلاة الكسوف على الهيئة / المنقولة؛ فإنها سنة
عند الشافعي، وأبو حنيفة لا يراها. وكذا المشي أمام الجنازة؛ مختلف فيه بين
العلماء، فلا [يترك^(٣)] المشي أمامها لاختلافهم، انتهى.

ثم نقل^(٤) عن السيد السني قيوماً في بعضها، وإشكالات بأجوبتها
في البعض. وقد مرَّ أن من شروط سنة الخروج من الخلاف: أن لا يقع في

(١) قد العبرة في نسخ الكتاب، والذي في مطبعة كتاب «الفوائد» (١/ ٢١٥): «بعض أكثر
أصحاب الشافعي». وفي العبارة فروق أخرى، لا تؤثر على المعنى المقصود، تركت النسبة
عليها.

(٢) هذا القسم الثالث، لم يذكر في مطبعة «الفوائد» التي رجعت إليها.

(٣) نسخ في (ج)، وهي في غية النسخ والأمر: «ترك»، والمنسوخ من مطبعة «الفوائد».

(٤) أي: باكتير.

الفصل الثالث: في حكم استحباب الخروج من الخلاف إلى أصل الحق ١٤١
 خلاف آخر. قال العلامة العشاري في "حاشية شرح مختصر بافضل لابن
 حجر" ما نصه: "والخروج من الخلاف سنة، ما لم يقع في خلاف مذهب، أو
 غيره. كأن راعى شافعي^(١) أباحنيفة في عزم إظهار البسمة في الصلاة، فقد
 وقع في خلاف مذهب، أعني: سنة إظهارها، فلا يسر. بل يسر الجري على
 مذهبه، لأن الخلاف المذهبي أولى بالمراعاة، ولو قولاً ضعيفاً في المذهب،
 لأنه أقرب إلى الصواب من مذهب المخالف في عقيدته. وكأن راعاه في القصر
 في السفر الطويل المعاصي به؛ فقد وقع في خلاف مذهب أيضاً، من حرمة هذا
 القصر، ويظان الصلاة به. لأن شرطه عند إمامه: أن يكون السفر مباحاً، كما
 يأتي. فتحرم المراعاة المذكورة، وتبطل بها الصلاة، إلا إن كانت على سبيل
 التقليد، فتصح بشرطه المتقدم، انتهى.

[١-] فائدة

[في أن مراعاة الخلاف في مذهبنا أولى من مراعاة مذهب الغير]

وقال باكثير في "كتابه" المذكور: "قال في "الفتاوى": "إذا وقع الخلاف
 في مذهبنا مع مذهب الغير، ولم يمكن جمعهما، فمراعاة خلاف مذهبنا - إذا لم
 يسقط دليله - أولى. وذلك كصلاة العشر أول/ وقتها، انتهى.

(٥٢/١)
 (١٦٤)

أي: فإن أباحنيفة يقول: لا يدخل وقت العشر إلا بمصير ظل كل شيء
 مثليه، وفي مذهبنا قول: أن وقت العشر يخرج بمصير ظل الشيء مثليه، وقوفاً
 مع بيان جبريل عليه السلام، الذي صححه الحاكم وحسنه الترمذي^(٢)، فمراعاة
 هذا أولى لذلك.

(١) كذا في الأم على التنكير، وفي غيرها: "الشافعي" بالتعريف.
 (٢) سنن الترمذي: ١/ ٢١٧، برقم ١٤٤٩ والمستدرک: ١/ ٢٩٣، رقم ٧١١.

وكلام «القلائد» هنا بينهم: أنه إذا كان القول الذي في مذهبنا متماشياً، بحيث يستحب الخروج منه لو انفرد؛ كانت مراعاته أولى من الخلاف الأجنبي. وإن كان دليل الأجنبي أقوى، وهو غير بعيد؛ لأن نسبته إلى مذهبنا الذي التزمناه يجبر ضعفه بالنسبة إلى الخلاف الأجنبي، فلا مزية لأحدهما حينئذ. والبقاء على المذهب الأصل، فتأمل، انتهى.

[٢-] فائدة أخرى

[في تعذر الورع على الحاكم في مسائل الخلاف]

قال الشريف السمهودي في كتابه / «العقد الفريد» في أحكام التقليد [ص ١٧٦]: «قال ابن عبد السلام في «قواعده» [٣١ / ٢]: يتعذر الورع على الحاكم في مسائل الخلاف، كما إذا كان ليتيم على يتيم حق مختلف في وجوبه، فلا يمكن انصالح هنا. إذ لا تجوز المسامحة بمال أحدهما. وعلى الحاكم التورط في الخلاف، وكذا حكم الأب والوصي»، انتهى.



الباب الثاني

وفيه ثلاثة فصول



الفصل الأول

الكلام على مذهب إمام الأئمة، وسلطان الأمة، إمامنا ومتبوعنا

أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، رحمه الله تعالى، وعلى كتب مذهبه

(ب/٢٥٥)

لا سيما كتب إمامي المذهب / وشيخي الرافعي والنووي

رحمهما الله تعالى

اعلم أن ما قاله الإمام الشافعي، رحمه الله تعالى، ينقسم إلى قديم، وجديد. [٥٣/١]

[١] والقديم: ما قاله الشافعي في بغداد، أو بعد خروجه منها قبل دخول

مصر. قال في «الفوائد المدنية» [ص ٣٣٩]: «وأشهر رواته أربعة: أحمد ابن حنبل، والزعفراني، وأبو ثور، والكرابيستي، ومنه «كتاب الحج»».

[٢] والجديد: ما قاله أو أفنى به بمصر^(١)، قال في «فتح السعيد» [ص

١٣٢-١٣٣]: «ومنه: «المختصر»، و«البوطي»، و«الأم»، و«الإملاء»، انتهى.

وقال في «الفوائد المدنية» [ص ٣٣٩]: «وأشهر رواته سبعة: المزني، والبطي، والربيع النمرادي، والربيع الجيزي، وخرملة، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وعبد الله ابن الزبير المكي. وبعض هؤلاء أشد صحة [نه] من بعض».

ثم حيث توافق القديم والجديد فالأمر ظاهر. وإن تعرض للمسألة [في]^(٢)

الجديد دون القديم: فظاهر [أيضاً]^(٣) أنه المذهب، وإن انعكس الأمر، كما نقل

(١) في هامش (ب): «بعد دخوله مصر»، وأشار في هامش الأم إلى أنه كذلك في نسخة.

(٢) سقطت من (ج).

(٣) زيادة من (ب) والأم.

في مسائل، منها: استحباب الغسل للحجامة، وللخروج من الحمام.

قال النووي في أول «شرح المذهب» المسمى بـ«المجموع» [١/٦٨]:
«يكون الفتوى عليه، ويكون مذهب الشافعي». وقال الإسنوي في (القضاء) من
«المهمات» عنه، ما نصه، ومنها نقلت [٩/٢٢٤-٢٢٥]: «فيه نظراً، فإن ظاهر كلام
الشافعي الرجوع عن كل ما قاله في القديم، إلا إن ينص على وفقه في الجديد.

فإنه، رضي الله عنه، غسل تلك الكتب، ثم قال: ليس في حل من روى
ابن ١٦٦/٢ عني القديم. كذا ذكر الشيخ تاج الدين الكندي، المعروف / بالفركاح^(١)، في
كراسة صنفها في الرد على من زعم أنه يُفتى بالقديم في مسائل، انتهى ما
أردت قوله من «المهمات».

ونقل عن الإمام أنه قال: «لا يحلُّ عدُّ القديم من المذهب». وقال
الماوردي^(٢) في أثناء (كتاب الصداق) [٩/٤٥٣]: «غير الشافعي كتبه القديمة
(١) ١٥١ في الجديد، إلا الصداق، فإنه ضرب على مواضع / منه وزاد مواضع»، انتهى.

لكن الذي جرى عليه غير واحد من المتأخرين، كالشيخ ابن حجر
والزملي، وغيرهما، هو: ما قاله الإمام النووي، فيجب المصير إليه. وكان
وجهه، وإن لم أقف^(٣) على من تبعه عليه، أنه لا يلزم من رجوع الشافعي عن
القديم، من حيث الإجمال، رجوعه عنه في كل فرد من المسائل. فالرجوع عنه

(١) كذا في السخ كنها، وفي مطبوعة «الفوائد» (ص ٣٣٩): «المعروف بابن الفركاح». وهو:
عبد الرحمن بن إبراهيم الفزازي، المصري ثم الدمشقي (ت ٦٩٠ هـ). ينظر عنه: طبقات
السبكي: ٥/٦٠، الأعلام: ٣/٢٩٣.

(٢) هو علي بن محمد الماوردي (ت ٤٥٠ هـ). ينظر عنه: طبقات السبكي: ٣/٣٠٣، الأعلام:
٤/٣٢٧.

(٣) في (أ): «وإن لم يوافق عليه»، إلخ.

إنما هو من حيث المعظم، أو فيما نصّ على الرجوع فيه، بخلاف ما لم يتعرّض
لذكره في الجديد.

وقد [ذكره الإسوي نفسه]^(١) في «المهملات» بعد ما سبق عنه: «أن الجديد
إذا وافق القديم، هل يكون منسوباً إلى الجديد فقط؟ أو إليهما؟» قال [٢٢٥/٩]:
«ظاهر كلام الأصحاب قاطبة: أن ذلك منسوب إليهما، حتى يقال: لم يزل رأي
الشافعي على ذلك، قديماً وجديداً»، قال: «وفيه بحث، مستنده ما تقدّم»، انتهى.
فهذا يدل على أن الأصحاب لم يقطعوا النظر عن القديم من كل وجه.

وفدرايت^(٢) في أوائل «التوسط» والفتح بين الروضة والشرح^(٣) للأذرعي،
رحمه الله تعالى، ما نصّه، ومنه نقلت: «حكى عن الإمام النووي، رحمه الله
تعالى، أنه همّ قبل وفاته بقليل، بغسل «الروضة»، كما غسل نحو ألف كراسة
من تعليقاته. فقيل له: قد سارت بها الركبان! فقال: في نفسي منها أشياء، أو كما
قال، ولم يتفق له مراجعتها وتحريرها، بل هجمت عليه المنية قبل إدراك الخمسين،
فرضي الله عنه، وعن جميع عباد الله الصالحين»، انتهى ما أردت نقله من
«التوسط» /، ومن المعلوم: أن الإمام النووي لم يرجع عن كل مسألة مذكورة - ١٦٧ -
في «الروضة»، وإنما / أراد: بغض المواضع منها.

وكذلك القول في أن القول القديم يوافق مالكاً، فالمراد منه: أنه يوافقه في
أكثر المسائل. وفي «شرح الغياب» لابن حجر: نقل عن «المجموع» [٢٢٨/١]:

(١) في (ج) مذكر الإمام الإسوي في «الفتح» والمثبت من بقية النسخ وموافق للام.

(٢) القائل: الكردي.

(٣) مخطوط لم يطبع بعد. له نسخة في الظاهرية رقمها (٣٥٦/٥٠)، وأخرى برقم (٢٢٩٣)،
٣٥٦ فقه شافعي). وثالثة في المكتبة الأزهرية، رقمها (٧٣٨ [٥٦٤٥])، ورابعة فيها أيضاً،
رقمها (١٧٥٧ [٢٠٦١٣]).

«أن موافقة القديم مذهب مالك أكثرني لا كلي، بخلاف لمن علق فيه» انتهى.
والمراد: موافقة اجتهاده اجتهاد مالك. لا أنه قلده فيه. نظير موافقة كل من
مالك والشافعي مذهب زيد بن ثابت الصحابي، رضي الله عنه، في (الغرائض).
كما أوضحته في كتابي «كاشف اللثام» [ص ١٨٤]. وقلت فيه نص الشافعي في
«الأم» على ذلك. وفي قصة مالك والشافعي مع بائع القسري ما يرشدك إلى
صحة ما ذكرت، من أن رجوع الشافعي عن القديم أكثرني لا كلي.

وإن خالف الجديد القديم؛ فالعمل على / الجديد، الرجوع صاحب
المذهب عن القديم، إلا في مسائل، سيأتي التنبيه عليها، إن شاء الله تعالى.
فلا يجوز الإفتاء، ولا الحكم بالقديم. وأما تقليده للعمل به، وما ألحق به، من
الفتوى به مع بيان حاله، فهل يمتنع أيضاً، أو لا؟ فيه خلاف.

وذكر الإسوي في «المهمات»: «أن محل الخلاف: إن لم يشر الشافعي
إلى الرجوع عنه، وإنما نص في القديم على شيء، ونص في الجديد على
خلافه. وعبارة «مهماته» ٢٢٥/٩١: «فإن أشار للرجوع، فلا يعمل بالقديم،
وليس من مذهب الشافعي في شيء، بل نسبته إليه كنسبة أقوال الغير».

كما قال في مسألة صوم أيام التشريق [«الأم»: ٤٨٦/٣]: «وقد قال قوم:
يصوم المتمتع أيام التشريق، وقد كنت أراه». وكذا ما ذكره في القديم: من أن
مستح الخف لا يتأقش. فإن الشيخ أباحامد حكى في «التعليق» عن الزعفراني:
«أن الشافعي رجع عنه قبل خروجه إلى مصر، فلم تصر / المسألة على قولين».

(١) عبارة «المجموع» في (باب الأنية): «فرغ: أعلم أن القول القديم ليس يلزم أن يكون كالمذهب
مالك، بل هو قول مجتهد، قد يوافق مالكاً وقد يخالفه. قال الفقهاء في التلخيص: «أكثر القديم قد يوافق مالكاً». وإنما ذكرت هذا الفرع، لأني رأيت من يغلط في هذا بما لا
أوثر نشره، والله أعلم» انتهى.

وإن نصَّ عليَّ خلافه في الجديد، ولم يصرح بالرجوع عن القديم؛ ففيه خلافٌ للأصحاب. حكاه الإمام^(١) في (باب العقلة)^(٢). والفوراني في كتابه المسمى به المعتمد^(٣)، في (باب الاختلاف بين الإمام والمأفوم)، وكذا الرافعي في «الشرح الكبير» [٤/٤١١]. والراجح عند الإمام أنه رجوع. قال في (باب العقلة) [١٦/٥٣٤-٥٣٥]: «قد ذكرت مراراً أنه لا يحلُّ عند القول القديم من مذهب الشافعي مع رجوعه عنه». وقد حكى [القاضي]^(٤) «الصيدلاني في ذلك خلافاً للأصحاب. وبالجمله؛ فمن قال شيئاً، ثم قال بخلافه؛ فلا وجه لمقلده إلا العمل بالمتأخر»^(٥)، انتهى.

وذكر أيضاً عند الكلام على [سبق الحدث]^(٦) [٢/١٩٦، ٣/٢٥٩]: «أنَّ الشافعي إذا نصَّ في القديم على شيء، وجزم بخلافه في الجديد، فمذهبه الجديد. وليس القديم معدوداً من المذهب. لكن أئمة المذهب يعتادون توجيه الأقوال القديمة. واختار النووي في «شرح المهذب» [١/٦٧] ما رآه الإمام، ونسب خلافه إلى الغلط. والذي اختاره هو الظاهر، وإن كان الأول ظاهر كلام [الشيخ]^(٧) أبي حامد، والبندنجي، وابن الصباغ، وغيرهم. حيث ذكروا القول المتقدم قريباً: من عدم تأقيت المسح، وادَّعوا أن المسألة ليست على قولين. لرجوع الشافعي عنه قبل خروجه إلى مضر. فدلَّ: أن القول إذا لم يصرح بالرجوع عنه يكون له الآن في تلك المسئلة قولان، وإنما رجعنا الأول لأمر».

(١) يعني به: إمام الحرمين، في «نهاية المطلب».

(٢) الجويني، نهاية المطلب، ١٦/٥٣٤-٥٣٥.

(٣) سقط من (ج)، والمثبت من بقية النسخ مع الأم ومطبوعة «الفوائد» (ص ٣٤٢).

(٤) كذا في الأصول كلها، مع الأم. والذي في مطبوعة «الفوائد» (ص ٣٤٣) «على ما سبق

الحديث عنه».

(٥) زيادة من الأم و(ج).

(ج ١ ص ١١٩) وذكر / الإسني تلك الأمور في «المهمات»، فراجعها منه إن أردتها.

ورأيت^(١) في «العقد الفريد في أحكام التقليد» للسيد السهمودي، نفعنا الله به، بعد كلام ذكره، ما نظمه [ص ١٢٢]: «نقل أبو القاسم البرزلي، عن فتوى شيخه ابن عرفة: أنه روى بسند صحيح، عن الشيخ الصالح الفقيه الأصولي المدرّس المصنّي /، أحد قضاة تونس، أبي محمد، عبد الحميد ابن أبي الدنيا. وقال: «هو أحد شيوخ شيوخنا». أنه قال [فتاوى البرزلي]: ١/ ١٠٤: سألت الفقيه العالم عز الدين بن عبد السلام، هل يجوز الأخذ بالقول الأول الذي رجع عنه الإمام المقلد أم لا؟ فقال لي: ذلك جائز». انتهى.

قلت: ووجهه: أن الرجوع عنه إنما هو لأزحية الثاني عليه، وتكون الأول مرجوعاً، لا يمنع من جواز تفليده عنده. والرجوع لا يرفع الخلاف السابق، كما هو في أوائل «الخادم»، ولذا لو حكم القاضي باجتهاده ثم غير اجتهاده، فإنه لا ينقض الأول. وحكى الأصوليون، في إجماع أهل العصر بعد اختلافهم. قولين في ارتفاع الخلاف. فما لم يقع فيه إجماع أولي. فتوجه من هذا: الجواز عنده مطلقاً في مسألة القولين. وإن لم يكن هناك ترجيح فالمعتمد [من أنه إذا وجد قولين لإمامه، ولم يكن من أهل الترجيح، لا يجوز أن يفتي بأحدهما إذا لم يرجحه المعتمدون من أئمة المذهب]^(٢)، انتهى كلام السهمودي.

(١) لا يزال الكلام للكردي.

(٢) ما بين المعكوفين لم يرد في مطبوعة «العقد الفريد» للسهمودي (ص ١٢٢) وهو ثابت نقلاً عنه في أصول كتابنا هذا، وفي مطبوعة «الفوائد» (ص ٣٤٤).

وعبارة "الخادم" للزركشي، ومنها نقلت ما نصه: "الثاني. أي: من فساد ما كثر والاعتراض به على "الشرح" و"الروضة": أن يقل عن بعض الأصحاب أشياء، ويحكي غيره عنه الرجوع، فيضُّ ارتفاع الخلاف بذلك. كما في مسألة الحضري^(١) في الماء المستعمل، وأبي إسحاق المروزي^(٢) في نية الصوم، وغيرها. وهذا غير وارد، فإنه على تقدير ثبوت الرجوع لا يرفع الخلاف السابق. ولهذا: إن القاضي إذا حكم باجتهاده ثم تعيّر اجتهاده، فإنه لا ينقض الحكم الأول، بل يعمل بسقنضه الثاني ولو ارتفع الخلاف السابق لنقض.

وقد حكى الأصوليون، في إجماع أهل العصر بعد اختلافهم قولين: ارتفاع الخلاف. وقد قال الرافعي آخر كلامه على الترتيب في الموضوع، في مسألة الشاك: "إنه لا يجب / الترتيب في وضوءه على وجه، وكان القفال يقول بهذا الوجه. ثم رجع إلى الأول وهو المذهب"، انتهى.

فأثبت الخلاف، مع نقله الرجوع. وحكى في (كتاب صلاة الجماعة)، يساً إذا نص المجتهد على قول ثم نص على خلافه، فهل يكون الآخر رجوعاً عن الأول؟ / وجهان، انتهت عبارة "خادم الزركشي" بحزونها.

قال ابن الجمل الأنصاري في رسائله "فتح المجيد بأحكام التقليد"، ما نصه
أمر ١٣٨. لا وفاد العلامة ابن حجر، رحمه الله تعالى، في بعض "فتاويه" [٣١٨/٤]:

(١) هو محمد بن أحمد المروزي (ت حوالي ٤٦٠ هـ)، أبو عبد الله الحضري، نسبة إلى الحضرة حل من حدوده، كان إمام مرو وشيخها. ينظر عنه: طبقات المكي ١٠٠/٣.

(٢) هو إبراهيم بن أحمد المروزي، أبو إسحاق (ت ٣٤٠ هـ)، تلميذ ابن سريج، توفي بمصر. ينظر عنه: طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب: ١٠٥/١.

أن جمعاً من أصحابنا قاتلون بمقالة العر [هذه] ^(١)، فاستفدته، انتهى ما نقله ابن الجمال.

لكن رأيت في أوائل (كتاب اللباس والزينة) من «شرح مسلم» للإمام النووي ما نصه، ومنه نقلت [٢٩/١٤١]: «والصحيح عند أصحابنا وغيرهم من الأصوليين: أن المجتهد إذا قال قولاً ثم رجع عنه، لا يبقى قولاً له، ولا ينسب إليه. قالوا: وإنما يذكر القديم وينسب إلى الشافعي مجازاً، أو باسم ما كان عليه، لا أنه قول له الآن». انتهى ما أردت نقله من «شرح مسلم».

وسبق عن «المهمات»: أن النووي اختاره في «المجموع»، ونسب خلافه إلى الغلط، فليكن هو المعتمد.

وذكر ابن حجر ^(٢) في «فهرسة مشايخه» [ص ٢٧٧]: «أن الشافعي صنف في الجراف كتابه القديم، ثم رحل إلى مكة، ثم عاد إليه قريب آخر القرن، ثم بادر بالرحلة إلى مصر سنة ١٩٩، مئة وتسعة وتسعين. وصنف كتبه الجديدة في أربع سنين. وهو شيء بحير الفكر! فإن سعة مذهبه، وما اشتمل عليه مما تحيل العادة وجوده في هذه المدة البسيرة والإفناء على الجديد، إلا في قريب من ثلاثين مسألة، فالفتوى فيها على القديم، وهي معروفة في محالها من كتب الفقه. وجميع مؤلفاته: مئة وثلاثة عشر». إلى آخر ما ذكره ابن حجر في «فهرسته» [ص ٢٧٧ - ٢٧٨]، وقد نقلت هذا ملخصاً منها.

وفي «القوائد» للشلمي [ص ١١٨]: «صنف الشافعي في الفقه، دون الأصول، مئة وعشرين كتاباً، وفتح مسائله أضعاف أضعافها». قال [ص ١١٧ - ١١٨]: «والشافعي

(١) لم ترد في (أ).

(٢) هو الفقيه الهيثمي، صاحب «تحفة المحتاج».

أول من صنف في الأصول، كما جزم به أرباب التاريخ. وروى [الحافظ] (١): أنه أول من صنف في التفليس، وفي الحجر. ولم يصنف قبله في السبب والبرمي. كما أن الإمام أبا حنيفة أول من صنف في الفقه، والإمام مالك أول من صنف في السنن وجمع إليها مسائل الفتوى (٢)، انتهى.

وأفاد الغزالي: أن راوي «الأمة» هو البويطي، ذكر ذلك في «الإحياء»، فقال في (أركان الصحة والصدقة)، وهو في الكتاب [الثاني] (٣) المعفود للعدا، في كلام يتعلق بالبويطي (٢/١٨٨): «وصنف كتاب «الأمة»، الذي ينسب الآن للربيع ابن سليمان /، ويعرف به، وإنما صنفه البويطي، ولم يذكر نفسه فيه، فراد (١) الربيع فيه وتصرف، فأظهره»، انتهى كلام الغزالي.

وقال الشيخ أبو حامد عن «الأمة»: إن الشافعي صنفها بمصر، وهي غير «الإمامة». ومن الكتب الجديدة المبسوطة: «تصنيف حرمة» ابن يحيى المصري، صاحب الشافعي، رضي الله عنه. وله أيضاً: «المختصر» المعروف، ومن الكتب الجديدة: «مختصر البويطي»، و«مختصر المرني» المشهور المعروف، ومنها: كتاب «النهاية الاختصار»، مجلد واحد.



إذا تقرّر ذلك؛ فقول ابن حجر السابق [ص ٢٧٧]: «إلا في قريب من ثلاثين مسألة، فالفتوى فيها على القديم»، هو كذلك في «الروضة». وعبارتها (١١/١١٣): «واعلم أنه متى كان قولان: قديم وجديد، فالعمل على الجديد، إلا في نحو عشرين أو ثلاثين مسألة، وقد أوضحناها مفضلة في أول «شرح

(١) كذا في (ب)، وفي (أ) و(ج): «الحفاظ»، وفي مطبعة «الفرانكدة للمسلمي»: «الحياء»!!

(٢) سقطت من (أ).

المهذب» (١/ ٦٦-٦٧)، مع ما يتعلق بها ويترتب عليها، انتهت عبارة «الروضة»، من «الفوائد المدنية» (ص ٣٤٧)، نقلناه مع طوله لأنه من غرضنا. ثم قال (في الس/ ١٦): «الفوائد»: ص ٣٤٧: «والذي ذكره / النووي في «شرح المهذب» المذكور: تسع عشر مسألة، يقتضى بها على القديم»، انتهى. ثم ساقها الكردي مسألة مسألة [ص ٣٤٧-٣٦٣]. ويتعقب كل مسألة بنقول عن آئمة المذهب، أنها منصوصة للشافعي في الجديد، فمن أراد ذلك فليراجعه.

ثم قال في آخر كلامه [ص ٣٦٣]: «وهذه المسألة آخر المسائل التسعة عشر المذكورة في «المجموع». وقد علمت مما قررته: أنه ليس فيها واحد إلا والفنوي فيها على الجديد، لكنه قد يكون موافقاً للقديم، وقد يخالفه». ثم ذكر عن «مهمات الإسنوي»: سبب نسبة هذه المسائل إلى القول القديم، وغير ذلك، مما يدل على كثرة اطلاعه، وسعة علمه، رحمه الله ورضي عنه.

وفي (شرح الخطبة) من «التحفة» عند ذكر القديم والجديد، ما نصه (١/ ٥٤): «والعمل عليه، أي الجديد، إلا في [نحو] عشرين مسألة، وعبر بعضهم: بنيف وثلثين مسألة. [يأتي] بيان كثير منها، وأنه لنحو صحة الحديث عملاً بما تواتر عن وصية الشافعي: أنه إذا صبح الحديث من غير معارض فهو مذهبه، ولو نص فيه على ما لم ينص عليه في الجديد وجب اعتماذه، لأنه لم يثبت رجوعه عن هذا بخصوصه».



وفي ترجمة الشافعي في «مجمع الأحياء»^(٢) للسيد محمّد بن الحسن

(١) مزيدة من (ب).

(٢) تمام العنوان «مجمع الأحياء وتذكرة أولي الألباب»، وهو مختصر لكتاب «حلية الأولياء» لأبي نعيم الأصبهاني، طبع في سنة مجلدات، في دار المنهاج.

«الواسطي»^(١)، وهي ترجمة واسعة، قال في أثنائها [٢٥٧/٣]: «ومن مصنفات الشافعي في الأصول والفروع، التي لم يسبق إليها كثيرة. وهي كثيرة مشهورة، كـ «الأم» / في أحاديثها نحو خمسة عشر مجلداً، وجامعي المزي «الكبير» و«الصغير». و«مختصر الربيع»، و«التبويطي»، و«كتاب حزملة»، و«كتاب الحجّة»، وهو القديم / (٢٩١/٧).

و«الرسالة الحديدية»، و«القديمة»، و«الأفالي»، و«الإملاء»، وغيرها. ذلك مما هو معروف، وقد جمعها البيهقي في «مناقب الشافعي» [٢٤٦/١-٢٥٩].

قال القاضي الإمام أبو محمد، الحسين بن محمد المروزي في خطبة «تغليقه» [ص ١١٠]: «قيل: إن الإمام الشافعي، رحمه الله، صنف / مئة وثلاثة عشر كتاباً في التفسير، والفقه، والأدب»^(٢). وغير ذلك. وأما حسنها فأمرٌ يدرك بمطالعته، فلا يماري فيه موافق ولا مخالف.

وأما كتب أصحابه التي [هي] «شروح لنصوصه»، ومخرجة على أصوله، مشهورة من قواعده، فلا يحضرها إلا الله تعالى، مع عظم فوائدها، وكبر حجمها، وحسن ترتيبها ونظمها. كـ «تعليق الشيخ أبي حامد الإسفرايني»، وصاحبه: القاضي أبي الطيب الطبري، والماوردي صاحب «الحاوي». و«نهاية المطالب» لإمام الحرمين، وغيره مما هو معروف، انتهى المقصود.

ونحوه في «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي [٥٢-٥٣].

(١) الحسيني الشافعي (ت ٧٧٦هـ) ينظر عنه الدرر الكامنة: ٣/ ٤٢٠، الأعلام: ٨٧/ ٦.

ومقدمة كتابه «مجمع الأحباب».

(٢) نص عبارة «مجمع الأحباب» [٢٥٧/٣]: «وقيل: إنه صنف مئة وثلاثة عشر كتاباً، في علم القرآن، وفي علم الأخبار، وفي علم الشريعة».

(٣) مزودة من (ب).

وذكر الجمال الإسوي، رحمه الله تعالى، في (الفصل الثالث) من (مقدمة) كتابه المسمى بـ «المهمات» (١/ ١١٣-١٣١): كتب الشافعي، وكتب الشيخين، وعادة من كتب الأصحاب الفقهية، وخصوصاً المتقدمين، بأسمائهم وأسماء مؤلفيها. وهي التي وقف عليها وحصل الاستمداد على كتابه المذكور منها. ونقل بالمباشرة لا بالإشارة^(١) عنها. وقد خطر لي إيراد ذلك هنا، وفي إيراده فائدة أي فائدة، ولكن لما كانت تلك الكتب هي التي أطلع عليها شخص واحد، وهو الإمام الإسوي، فكيف بمن لم يكن عنده، ولم يطلع عليه في بلده، فضلاً عن جهته، فضلاً عما في سائر الجهات، فضلاً عما لم يكن في زمانه، بل وجدت^(٢) بعده، بما لا يعلمها إلا الله. وفي كتب التاريخ والصفقات ما يُبهر / العفول. فقد تبلغ شيوخ بعض المتون ما يريد على الألف، فذلك تركناه، والله أعلم.

ورأيت بخط بعضهم ما نصه: «فائدة: كتب الإمام الشافعي، رضي الله عنه، أربعة: أحدها: «الأم»، الثاني: «مختصر المزني»، والثالث: «البوطي»، والرابع: «الإملاء». اختصر الجميع إمام الحرمين أبو محمد الجويني في كتاب سماه «النهاية»، واختصر العزالي «النهاية» في كتاب سماه «اليسيط»، واختصر «اليسيط» في كتاب سماه «الوميط»، ثم اختصره في كتاب سماه «الوجيز»، ثم اختصر «الوجيز» في كتاب سماه «الخلاصة»، ثم اختصر «الخلاصة» الإمام الرافعي في كتاب سماه «المحرر»، ثم اختصره الإمام النووي في كتاب سماه «المنهاج»، ثم اختصره شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في كتاب سماه

(١) في (ب): «لا بالوسائط».

(٢) في (ب): «وجد وحدث».

«المنهج»، انتهى ما وجدته. وقد سمعت عن بعض علماء مصر: أنه اختصر «المنهج» في كتاب سماه «المنهج». وفي حاشية العلامة السجيري على «فتح الروباب شرح منهج الطلاب» ما نصه: «قوله: «اختصرت فيه منهاج الطالبين»، وهو مختصر السحرز، وهو من الوجيز، وهو من «الوسيط»، وهو من «البسيط»، وهو من «النهاية»، وهو من «الأم»، انتهى المراد.

وفي «التحفة» في ذكر «السحرز»، ما نصه [١/ ٣٥]: «وسببه مختصراً؛ لقلة لقطه، لا لكونه ملخصاً من كتاب بعينه». انتهى. وهو مخالف لما سلف!

إقف على اعتماد كلام الشيخين^(١):

واعلم أنا الآن نتكلم على كتب إمامي المذهب، الشيخين الرافعي والنووي، لأن الكتب المتقدمة عليها لا يعتد بشيء منها إلا بعد الفحص والتحري حتى يغلب على الظن أنه المذهب، كما سيأتي هذا وغيره عن «التحفة» وغيرها، مما يعلم به قبول وترجيح كلام / الشيخين /، وعلو شأنهما.

[ب/ ٧٥]

١٩٣/٩١

قال إمام المحققين الشيخ [الخبير]^(٢) محمد بن سليمان الكردي المدني، في كتابه «الفوائد المدنية» المذكور، بعد كلام ذكره، ما نصه [ص ٣٨]: «وانما حصرت ذلك في كلام الرافعي والنووي، لما تقرر عند أكثر محققي المتأخرين: أنه لا يجوز العدول عن كلامهما. وقد قال ابن حجر في «حاشيته على رسالة

(١) من هامش النسخة (أ).

(٢) سقط من (ج).

العلامة عبد الله باقرشير^(١)، فيما يتعلق بالحيفض، ما نصّه [«الفتاوى» ١/ ١١٣]:
«والفقه منه مشكّل ومنه غير مشكّل، وعناية العلماء الآن: أن يفهموا سحر كلام
الشيخين، ويقرّرونه على وجهه، مع اعترافهم أن فيه مشكلات تحتاج إلى
تمخّلات، حتى يقرّب فهمها، ويوضح علمها. ومن ثمة اعترضوا على معطليهما
والمعترضين عليهما، ولم يلتفتوا إليهم، وإن جلت مراتبهم، وكذلك الشيخان
مع الأصحاب، فإنهما ينقلان عنهما غرائب، يقرّان أكثرها»، إلى آخر ما قاله.



وفي «تحفة ابن حجر»، في شرح قول «المنهاج» في (الخطبة): «من
أولي الرغبات»، ما نصّه [١/ ٣٨-٣٩]: «نسيّة: ما أفهمه كلامه، من جواز النقل
من الكتب المعتمدة، ونسبة ما فيها لمؤلفيها، مجتمع عليه، وإن لم يتصل سند
الناقل بمؤلفيها. نعم: النقل من نسخة كتاب لا يجوز، إلا إن وثق بصحتها، أو
تعددت تعدداً يغلب على الظن صحتها، أو رأى لفظاً منتظماً، وهو خير فطن
(ب/ ١٦) يدرك السقط والتحريف. فإن انتفى ذلك؛ قال: وجدّ / كذا، أو نحوه.

وما أفهمه كلام المصنّف: من جواز اعتماد المفتي ما رآه في كتاب معتمد،
فيه تفصيل لا بد منه، ودلّ عليه كلام «المجموع» وغيره، وهو: أن الكتب المتقدمة
[على الشيخين]^(٢) لا يعتمد شيء منها إلا بعد مزيد الفحص والتحري، حتى

(١) هي لبنة تضمنت إشكالات في مسائل الحيفض من «شرح المذهب» وغيره. جمعها العلامة
عبد الله بن محمد باقرشير (ت ٩٥٨ هـ)، وبعث بها إلى الشيخ ابن حجر في مكة، فوصلته
أواخر شوال سنة ٩٥٣ هـ. فشرح ابن حجر لشرحها والإجابة عما أشكل من مسائلها، وهي
مطبوعة مع الشرح ضمن «الفتاوى الفقهية الكبرى» (١/ ٨٣-١٢٢). ينظر: جهود فقهاء
حضر موت: ١/ ٤٩٥-٤٩٧.

(٢) سقط من (ج).

بعلت على الضم / أنه المذهب، ولا يغني بتتابع كتب متعددة على حكم واحد، فإن هذه الكثرة قد تنتهي / إلى واحد.

[ج/ ٤٧]

الآن ترى أن أصحاب القفال، والشيخ أبي حامد، مع كثرتهم، لا يفرغون ويؤصلون إلا على طريقته غالباً، وإن خالف سائر الأصحاب، ممن سبوا كتبهم. هذا كله في حكم لم يتعرض له الشيخان أو أحدهما. وإلا فالذي أطبق عليه محققو المتأخرين، ولم يزل مشايحننا يؤصون به، وينقلون عن مشايخهم، وهم على قبلهم، وهكذا أن المعتمد ما اتفقا عليه، أي ما لم يجمع متعقبو كلامهما على أنه سهو، وأنى به!

الآن ترى أنهم كأدوا يجمعون عليه في إيجابهما النفقة بفرض القاضي، ومع ذلك بالغت في الرد عليهم، كبعض المحققين في «شرح الإرشاد». فإن اختلفا بالمصنف؛ فإن وجد للرافعي ترجيحاً دونه؛ فهو. وقد بينت سبب إثارهما وإن خالف الأكثرين في خطبة «شرح الغياب» بما لا يستغنى عن مراجعته، انتهى ما أردت نقله من «تحفة ابن حجر».

وقول «التحفة» [٣٩/١]: «دل عليه كلام المجموع»، أي: حيث قال [٧/١] (ملخصاً): «لا يجوز لمفت على مذهب الشافعي، رضي الله عنه، أن يفني بمصنف أو بمصنفين، أو نحوهما من كتب المتقدمين، لكثرة الاختلاف في الجزم والترجيح، وقد يجزم نحو عشرة من المصنفين بالشئ، وهو شاذ مخالف للمصنوع وما عليه الجمهور»^(١)، انتهى. وفي «شرح الغياب» لابن

(١) نص عبارة «المجموع»: «قلت لا يجوز لمفت على مذهب الشافعي، إذا اعتد النقل، أو كلفي بمصنف ومصنفين ونحوهما، من كتب المتقدمين، وأكثر المتأخرين، لكثرة الاختلاف بينهم في الجزم والترجيح. لأن هذا المفتي المذكور إنما ينقل مذهب الشافعي ولا يحصل =

حجراً: «قد أجمع المحققون على أن المفتى به ما ذكرناه، فالتوحي، وعلى أنه لا
يعتبر بمن تعرض عليهما بنص «الأم»، أو كلام الأكثرين، أو نحو ذلك، لأنهما
أعلمان بالنصوص وكلام الأضحاب من المعترض عليهما، فلم يخالفاه إلا
لموجب، علمه من علمه، وجهله من جهله، ومما يدل على صحة ذلك: أنهما
صرحا بكراهة ارتفاع المأموم على الإمام، وعمما ذلك، ولم يقتداه بمسجد ولا
غيره، فجاء بعض المتأخرين واعتراض عليهما: بأنه نص في «الأم» على أن محل
كراهة ذلك: في غير ذلك. وتبعه كثيرون، وملئت إلى موافقتهم زمناً طويلاً، حتى
رأيت للشافعي، رضي الله عنه، نصاً آخر، مصرحاً بكراهة العلو في المسجد،
فإنه كره صلاة الإمام داخل الكعبة والمأموم خارجها، وعلمه بعلوه عليه.

فانظر كيف علما أنه له نصين: أحدهما بأحدهما لموافقته من أن ارتفاع أحدهما
على الآخر يخل تمام المتابعة المطلوب بين الإمام والمأموم، وتركنا النص الآخر
للمخالفة / لقياس المذكور، لا عبثاً، إذ مزيد ورعهما، وشدة تحريمهما في الدين.
قاضي بذلك، ولو أمعن تفهيش كتب الشافعي والأضحاب، لظهر أنهما لم يخالفا
نصاً له، إلا لما هو أرجح منه، إلى آخر ما قاله في «الإيغاب».

ورأيت^(١) في بعض «فتاوى الشيخ ابن حجر»^(٢) ما نصه: «سؤال: كيف

له وثوق بأن ما في المصنفين المذكورين، ونحوهما هو مذهب الشافعي، أو المرجح منه، لما
فيهما من الاختلاف. وهذا مما لا يشكك فيه من له أدنى أسي بالمذهب، بل قد يجزم نحو
عشرة من المصنفين بشيء، وهو شاذ بالنسبة إلى المرجح في المذهب، ومخالف لما عليه
الجمهور، وربما خالف نص الشافعي، أو خصوصاً له. وسبني في هذا الشرح، أن شاء الله
تعالى أمثلة ذلك، وأرجو إن تم هذا الكتاب أنه يستغني به عن كل مصنف، ويعلم به مذهب
الشافعي علماً قطعياً، إن شاء الله تعالى».

(١) القائل: هو الكردي.

(٢) بحث طويلاً في «فتاوى ابن حجر»، عن هذا النص، فلم أعثر عليه.

خالف الشيخان والأصحاب نص الشافعي، رضي الله عنه. مع أنه في حقهم كنصر الشارع في حق المجتهد؟ ولم يؤل أهل العصر ومن قبلهم على كلام الشيخين ثم النووي؟

الجواب: أما عن الأول: فذلك إنما هو في حق العوام كما صرحوا به، أما المتبحر في المذهب كأصحاب الوجوه فله رتبة الاجتهاد المقيّد.

ومن شأن هذا: أنه إذا رأى نصاً خرج عن قاعدة الإمام رده إليها إن أمكن، وإلا عمل بمقتضاها دونه، لا يقال: لعلمهم لم يزوه، فإن حينئذ لا يفيّد على أنه شهادة نفي، بل الظاهر: أنهم اطلعوا عليها، وصرفوها عن ظاهرها بالدليل، ولا يخرجون / بذلك عن متابعة الشافعي، بل ما فعلوه هو على متابعتهم. فإنه، رضي الله عنه، نهى مقلديه، أي: المجتهدين، عن محض اتباعه من غير نظر في الدليل. وكما أن الشافعي لم يخرج عن متابعتهم بتأويل أحاديث أو ردها لأحاديث آخر، فكذلك الأصحاب مع الشافعي.

وأما الثاني: فالشيخان لما اجتهدا في تحرير المذهب غاية الاجتهاد / ، (١٧٩) مع حسن النية، وإخلاص الطوية، الموجب لاعتقاد: أنهما لم يخالفا نصاً إلا بموجب، من نحو ضعفه، أو تفرّعه على ضعيف، كانت عناءات العلماء العاملين، ومن سبقنا وسبق مشايخنا من الأئمة المحققين، متوجهة إلى تلقي ما صحّحاه، فالنووي، بالقبول، ومن ثمة كان بعض مشايخنا لا يجيز أحداً بالإفتاء إلا شرط عليه أن لا يخرج عما صحّحاه، فالنووي، ويقول: إن مشايخه شرطوا عليه ذلك، وكذا مشايخهم، وهلم، والله أعلم، انتهى كلام ابن حجر.

(١) اختلفت النسخ في رسم هذه الكلمة، فكتبت اختصاراً في (ب) هكذا «ح» حرفاً حاماً معزلاً، وهو اختصار لكلمة «حينئذ»، يستخدمه كثير من النسخ.

وفي «فتاوى الشهاب الرملي» الشافعية^(١)، في جواب سؤال، ما نصه^(٢) :
 «من المعلوم أن الشيخين قد اجتهدا في تحرير المذهب عاية الاجتهاد، ولهذا
 كانت عنايات وإشارات من سبقنا من الأئمة المحققين متوجهة إلى ما عليه
 الشيخان، والأخذ بما صححاه بالقبول والإذعان، مؤيدين ذلك بالدلائل
 والبرهان. وإذا انفرد أحدهما عن الآخر؛ فالعمل بما عليه الإمام النووي، وما
 ذلك إلا لحسن النية، وإخلاص الطوية.

- وقد اعترض على الشيخين وغيرهما، بالمخالفة لنص الشافعي، وقد
 كثر التلويح بهذا. حتى قيل: إن أصحاب الشافعي مع الشافعي، كالشافعي ونحوه
 من المجتهدين مع نصوص الشارع، فلا يسوغ الاجتهاد عند القدرة على النص.

(أ) / وأجيب : بأن هذا ضعيف؛ فإن هذه رتبة العوام. أما المتبحر في
 المذهب؛ فله رتبة / الاجتهاد المقتد، كما هو شأن أصحاب الوجوه الذين لهم
 أهلية التخريع والترجيح.

(ب) / وترك / الشيخين لذلك النص المذكور؛ لكونه ضعيفاً، أو مفرعاً على
 ضعيف، وقد ترك الأصحاب نصوصه الضريحة لخروجها على خلاف قاعدته،
 فأولوها. كما في مسألة: من أقر بخريته ثم اشتراها، لمن يكون إرثه؟ فلا ينبغي

(١) كذا رسمت في (ب) و(ج)، وترك محلها بياضاً في (أ).

(٢) وحديث السؤال والجواب المذكوران هنا بلفظ مغاير لا بالحرف، في «فتاوى الشهاب
 الرملي» (٤/٢٦٢)، وعبارته فيها: «سئل عما إذا خالف نص الشافعي الجديد ما عليه
 الشيخان. فما المعمول به؟ إن قلتم النص، فما بال علماء عصرنا يتكزون على من خالف
 كلام الشيخين، أو ما عليه الشيخان؟ فقد صرحوا بأن نص الإمام، في حق المقلد كالذليل
 القاطع، وكيف يتركان كلام الأصحاب؟» وسائر الجواب كما أورده الكردي على
 تفاوت في العبارة.

الإنكار على الأصحاب في مخالفة النصوص. ولا يقال: لم يطلعوا عليها، فإنها شهادة نفي. بل الظاهر: أنهم اطلعوا عليها وصرقوها عن ظاهرها بالدليل، ولا يخرجون [بذلك] ^(١) عن متابعة الإمام الشافعي، كما أن المجتهد صرف نص الشارع [إلى خلافه] ^(٢) لدليل، ولا يخرج عن متابعته، وفي هذا القدر كفاية لمن أنصف، انتهى كلام الشهاب الرملي.

والحاصل: أن هذا في كلام كثير من متأجري أصحابنا، أكثر من أن يحصر، كما يعلمه من سير كلامهم، انتهى كلام «الفوائد المدنية» [ص ٤٤].



ثم نقل نقولاً سبق بعضها قبل (الفصل الثاني) من (الباب الأول)، وذكر في البعض الآخر ما ملخصه: «وقد أعرضوا عن الالتفات إلى من يعترض على الشيخين، بأن الأكثرين، أو نص الشافعي على خلافه».

ثم بعد ما ذكر مباحث الرعي مع النووي، وما حصل له بسبب اعتراضه على النووي، قال [«الفوائد» ص ٥١]: «وإذا تأملت في كلامهم؛ رأيت أكثر المتأخرين لا يلتفتون لاعتراضات نحو الإسوي على الشيخين». إلى أن قال: «فلأعن الحافظ السخاوي عن شيخه الحافظ ابن حجر [«الفوائد» ص ٥١-٥٢]: «وفي التعقبات لابن العماد» ^(٣) على الجمال الإسوي بركة ظاهرة للشيخين».

(١) سقط من (ج).

(٢) سقط من (ج).

(٣) هو أحمد بن عماد الأفهسي القاهري (ت ٨١٨ هـ). ينظر عنه: الضوء اللامع: ٢ / ٤٧، و: ١١ / ١٨٥، الأعلام: ١ / ١٨٤، واسم كتابه تماماً: «التعقبات على المهمات». قال عنه السخاوي: «كتب على المهمات لشيخه الإسوي كتاباً حافلاً، فيه تعقبات نفيسة... أكثر فيه من تخطئه، وربما أقدح في بعض ذلك، ونسبه لسوء الفهم، وفساد التصور. مع قوله إنه قرأ».

انتهى. وأكثر تلك الاعتراضات من الإسوي، من جهة أنه يرى أن ما قاله الأكثر،
 أو نص عليه الشافعي /، لا عدول عنه وقد علمت [أن] "الأثر ليس كذلك"،
 انتهى من «الفوائد المدنية».



الأثر على مصنفه ولكن قد سمعت بعض الفضلاء يقرؤ حسن مقصده في ذلك، لتخصه
 انصات الناس إلى سماع ما رأى أن غيره خطأ، لأنه لو أورد الكلام ساذجاً بذونه لم يستفوا
 إليه لكون الإسوي أجل عندهم وأعلم، وأما شيخنا، فقال: إن في ذلك أدل دليل على بركة
 الشيخين، والجزاء من جنس العمل! نقل هذا الشوكاني في «البدر الطالع». والكتاب منه
 نسخ في المطهرية (مكتبة الأسد)، واحدة برقم (٥١ / ٣٩٤)؛ وأخرى برقم (٣٩٣) فقه
 شافعي؛ وثالثة برقم (٣٩٥) فقه شافعي؛ ورابعة برقم (٣٩٦) فقه شافعي. وبعضها مصور في
 معهد المخطوطات بالكويت، تحت الأرقام: (٥٣٨، و: ٥٣٩ و: ١٢٢ م.ك. و: ٣٢٢ م.ك.).
 فائدة: ومن تعلقت «المهمات» أيضاً: [٢] عمرو بن محمد بن مغيرة، المشهور بالقي
 (ت ٨٨٧هـ)، فقيه بدائي. له: «مختصر مهمات المهمات»، المختصر فيه «المهمات» للإسوي.
 منه نسخة في مكتبة جامع صنعاء، رقمها (١٢٦٧)، وأخرى في مكتبة الأوقاف بالموصل، تقع
 في (١٢٢ ورقة) وله أيضاً: «التكليات الواردة على مواضع من المهمات»، [٣] محمد
 البلقيني، المصري الشافعي (ت ٨٩٠هـ)، له: «المحاكمات بين المهمات والتعقبات»،
 ذكره السخاوي قاتلاً (٩ / ١٠٠) «وقف على ما كتبه منه شيخنا، واستحسنه، وحققه على
 إكماله». وذكره البغدادى في «هدية العارفين» (٢ / ٥٩).

(١) زيادة لا بد منها.

تميم [في ترتيب مصنفات الإمام النووي]

قال الشيخ المحقق، محمد بن سليمان الكزدي، رحمه الله، في «الفوائد المديّة» (ص ٥٥): «إذا تقرر أنه لا عنوان عما اعتمدته الشيخان، فالنويّ، فاعلم: أن المقدم من كتب النووي ما هو متبع فيه لكلام الأصحاب. قال ابن حجر في «التحفة» [٣٩/١]: «كـ» التحقيق، «فـ» السجّو، «قـ» التقيح. ثم ما هو مختصر فيه كـ» الروضة، «وـ» المنهاج، «/ ونحو» فتاواه، «فـ» شرح مسلم، «سـ» «وأنصح» التبه. «وانكته» من أوائل تأليفه، فهي متأخرة عما ذكر. وهذا تقريب، وإلا فالواجب في الحقيقة عند تعارض هذه الكتب كلام معندي المتأخرين، وإبلاغ ما رُحِّقوه منها، انتهى كلام / «التحفة».

وفي «حاشية الإيضاح» لابن حجر، عند قول «الإيضاح»: «وفصّلت به أن ينبغي به صاحبه عن استفتاء غيره»، ما نصّه (ص ٩-١١): «قد يشكّل عليه قوله في «مجموعه» [٤٧/١]: «لا يجوز للمصنف على مذهب الشافعي أن يكتب بمصنّف أو بمصنّفين أو نحوهما من كتب المتقدمين، لكثرة الخلاف في الجزم والتّرجيح، وقد يجزم نحو عشرين من المصنّفين بالشّيء وهو شاذّ، مخالف للمنفوس وما عليه الجمهور»، انتهى. والعامل لنفسه كالمقتي فيما ذكر، ولا إشكال، كما أشار إليه بقوله: «من كتب المتقدمين»، بخلاف من علم أنه لا ينشئ في كتبه إلا على المعتمد في المذهب، كالمصنّف وأمثاله، فيجوز اعتماد ما في كتبه.

نعم: الحق أنه لا بد من نوع تفتيش، فإن كتب المصنّف نفسه كثيرة الاختلاف

فيما بينها فلا يجوز لأحد أن يعتمد ما يراه في بعضها، حتى ينظر في بقية في كتبه
أو أكثرها، أو يعلم أن ذلك المحل قد أقره عليه شارحه / أو المتكلم عليه، الذي
عادته حكاية الاختلاف بين كتبه، وبيان المعتمد من غيره.

- فإن قلت: إذا خالف المتأخرون أو أكثرهم الشيوخ أو المصنف،
فيؤخذ بماذا؟

- قلت: الذي أثرناه عن مشايخنا عن مشايخهم، وهكذا، أن المعتمد ما
عليه الشيوخ، أو المصنف، إلا ما اتفق المتأخرون قاطبة على أنه سهو أو غلط،
وما سواه لا عبرة بمن خالف فيه.

- فإن قلت: إذا اختلفت كتب المصنف، ما الذي يعتمد عليه منها؟

- قلت: أما المتأخر فلا يتقيد بشيء، وأما غيره فيعتمد المتأخر منها، الذي
تبعه فيه لكلام الأصحاب أكثر، كالمجموع، والتحقيق، والتنقيح، والروضة،
فالمنهاج. وما اتفق عليه / الأكثر من كتبه مقدم على [ما اتفق عليه الأقل منها غالباً،
وما كان في بابه مقدم على] ما في غيره غالباً، انتهى كلام «الحاشية» بحروفه.
وتقديمه «التحقيق» على «المجموع» كما صنعه في «التحفة»، أولى من
عكسه، الذي في «الحاشية»، لتأخر تأليفه على «المجموع».



وفي «شرح الإيضاح»^{٢١} للمجمل الرملي: «العمل على ما قاله الشيخان،

(١) ما بين المعكوفين مزيد من (ب).

(٢) واسم «الفرز البهية شرح المناسك الروية»، كما في «حلاصة الآثار» (٣/٣٤٣)، وهدية
العارفين: ٢٩٢/١. توجد منه نسختان في مصر. ينظر: ترجمة العلامة الرملي، لفصل
الخطيب: ص ١٢٩.

والأفعلى ما قاله النووي، والأفعلى ما عليه غافة المتأخرين. وحيث تناقض كلام المصنف، فالعمل على ما هو متبع فيه لكلام الأصحاب، كـ «المجتموع»، و«النفيع»، ثم «الزوضة»، ثم «المنهاج». وما اتفق عليه الأكثر من كتبه مقدّم على ما اتفق عليه الأقل منها. وما كان في باب مقدّم على ما في غيره غالباً، انتهى بحروفه. وذكر ابن علان في «شرح الإيضاح»^(١) نحوه، ونحو ما في «الحاشية» لابن حجر، مع نوع اختصار، وتقديم وتأخير.

فإن لم يكن للشيخين في المسألة نقل، أفنى بما يظهر له ترجيحُه من أقوال

للشافعي / معتمدة في المذهب /، أو وجوه للأصحاب، يخبر جونها على قواعد^(٢) الإمام، معتمدة أيضاً. ثم إن وجد ذلك في الكتب المتقدمة على الشيخين، فلا بد من مزيد الفحص والتحري، حتى يغلب على الظن أنه المذهب، كما قدمنا لك ذلك عن «النخبة» وغيرها، انتهى كلام «الفوائد المدنية»^(٣)، وبه الغنية.



(١) اسمه «فتح الفتاح في شرح الإيضاح». بنظر: إيضاح المكنون: ٤ / ١٦٨. مخطوط.

(٢) الكردي، الفوائد المدنية: ص ٥٥ - ٥٧.

الفصل الثاني في الكلام على كتب محققي المتأخرين

مثل الشيخ الإمام العلامة، شهاب الدين ابن حجر، و[الشيخ]^(١) الإمام العلامة [شمس الدين]^(٢) ابن الرمل، وأضرابهما، كشبههما شيخ الإسلام زكريا، والخطيب الشربيني^(٣)، والعلامة ابن زياد الربيعي، والعلامة عبد الله بن عمر مخزومة الحضرمي ثم العذني، وغيرهم من المتأخرين، من محرري المذهب ومحققيه. ويأتي في الفصل بعده، تعريف المتقدمين والمتأخرين، إن شاء الله تعالى.

فنقول:

قال الشيخ المحقق باكثير في كتابه «توجيه الاعتراف»، المذكور، ما نصه: «بشيء ما وقع للإمامين / الرافعي والنووي، رضي الله عنهما، من الحظوة وعلو الشأن، وتنقي مرجحاتهما بالقبول، إلى غير ذلك مما هو معلوم في شأنهما؛ ما وقع للإمامين الجليلين الشهيدين، الشيخ العلامة شهاب الدين ابن حجر الهيتمي، والإمام المجدد شمس الدين محمد الرمل، فإنهما صاروا عند المتأخرين علمي هدى، وإمامي حق، إلى أقوالهما يسارع العلماء بالقبول، ويقدمونهما على من ياربهما من الأكابر والفحول».

(١) مزيد من الأم.

(٢) سقط من (ب)، وهو في الثلاث مع الأم.

(٣) هو محمد بن أحمد الشربيني (ت ٩٧٧ هـ). ينظر عنه شذرات الذهب: ٨ / ٣٨٤، الأعلام: ٦ / ٦.

و[فد] ^{١١} سئل السيد [الإمام] ^{١٢} العلامة الجامع، عُمر بن عبد الرحيم البصري، تلميذ الشيخ ابن حجر، نفع الله بهم أجمعين: عما إذا اختلف الرملي وابن حجر، أو غيرهما مثلاً؟

فأجاب بحواب أطال فيه اص ١٦٤-١٦٥، حاصله: أن العامل إن كان من أهل النظر في المأخذ والأدلة، فليردّ مما ورد فيه الشيخان المذكوران أو غيرهما / . وإن كان ممن لا قدرة له على ذلك؛ تخير في الأخذ بأيهما شاء، وكثيراً ما بحري على لسان بغض مشايخنا حين يُسأل عن ذلك: «من شاء قرأ لقالون، ومن شاء قرأ لورثي»، والمعنى: فليختر العمل بأيهما أراد، انتهى، المراد منه.



[الموازنة بين ابن حجر وابن زياد وبالمخرمة:]

قال شيخنا ^{١٣} العلامة عبد الرحمن العبدروس ^{١٤}، نفع الله به: «ورأيت اح ٥٢ الأئمة مختلفين في وضع الأجوبة، فسيدي الشيخ ابن حجر / ، رضي الله عنه، غواص على المعنى الجامع والفرق. والشيخ عبد الله بن عمر مخرمة في «الهجرانية» ^{١٥} كثير الاستيفاء لمواد المسألة، وإيضاح شواهدها. والشيخ

(١) سقطت من (ب).

(٢) مزبلة من (ج)، لم ترد في بقية النسخ ولا الأم.

(٣) القائل: هو بالكثير، في «توجيه الاغتراف»، مقدم الذكر.

(٤) هو عبد الرحمن بن محمد العبدروس، باعلوي، التريمي (ت ١١١٣ هـ). ينظر عنه: شرح العينية: ص ٢٦٩؛ جهود فقهاء حضرموت: ١/٦٩١.

(٥) وتعرف به الفتاوى الصعري، ينظر عنها: جهود فقهاء حضرموت: ١/٥١٣-٥١٥.

ابن زياد كثير التحقيق لعين ما أخذ المسألة، ولا تظن أن ذلك قصاره، بل ذلك استدلالٌ بحري على جزيء مع استيفاء المواد كلها، على حسب الغرض الإلهي. ويستفي لمثلنا (يضاح الألفاظ، والتوقيف للمسائل^(١)) على قول الأئمة، فقيه من التحقيق وكفاية السائل عن التسوف إلى جواب آخر، إلى آخر كلامه، نفع الله به.

[فائدة: سبب ظهور الشمس الرملي واشتباره]:

ومن فوائد شيخنا العلامة عبد الله بن أبي بكر قنري باشعيب^(٢)، رحمه الله، ما المظنه: «من المعلوم: أن غالب العمل اليوم بمصر، وعمل بعض علماء الحرمين /، على مرجح الشمس الرملي عند الاختلاف مع العلم بأن^(٣) الشيخ ابن حجر أجل، كما أفادناه الشيوخ.

الذي أفاده شيخنا الإمام، شهاب الدين، أحمد البهجوري^(٤): أنما ذلك بسبب جلالة والده الشهاب الرملي^(٥)، وإمامته، فسرت الشهرة منه إلى ابنه محمده، ولشهرته عمل! كما ذكرُوا أن الليث لم يحفظوا فقهه ويدونوه، وكان بجيزة مصر، ومالك كان بالمدينة، محل الواردين والصادرين.

(١) في (أ): «التوفيق للمسائل».

(٢) توفي سنة ١١١٨ هـ. ينظر عنه: مقدمة كتابه «اللباب الصادرة على أغصان سورة الفاتحة».

الصادر عن دار المنهاج، جدة، بعنايتي.

(٣) لم أقف على ترجمته. والبهجوري: بفتح أوله وضم الجيم وراء، نسبة إلى (بهجورة)، قرية بالصعيد. قاله السيوطي في «لب الباب» (ص ٤٧).

(٤) هو أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي (ت ٩٥٧ هـ). ينظر عنه: السنا الباهرة: ص ٤١١.

الأعلام: ١/ ١٢٠.

وأفادنا الأخ الفاضل، عبد الوهاب بن زياد، الشافعي المكي، تفضل الله عليه: أن السب في اختيار أهل مصر لأشباع الرملي: خلافة / تلامذته. إذ فيهم من أحلوا مصر: كأحمد بن قاسم^(١)، وأبي بكر السنواني^(٢)، ونظرانهم من صبارة الفقه ونقاده، من بدانيه أو يساويه أو يفوقه في بعض الفنون. وما يصدر منه كان مغرض من نقدهم. بخلاف الشيخ ابن حجر، وإن كان عند أحلائه، لكن لم يحتج له بمكة ما احتج للرملي بمصر. وهذا كلام نفيس جداً، أخذ بمجامع القلوب، انتهى كلام شيخنا عبد الله، رحمه الله [نعالي].

ووقفت على كلام بخط شيخنا، السيد العلامة، عبد الرحمن العيدروس، قدس الله روحه، لخصت منه قولني في «المنظومة التي في الاجتهاد والتقليد»^(٣)، الملخصة من «الشمط [المنظوم]»^(٤)، المذكور سابقاً:

وشاع ترجيح مقال ابن حجر في يمن وفي الحجاز فاستهز
وفي الاختلاف كتب في الرُّوح الأخذ بالتحفة ثم الفتح
فأضله لا شرحه العباس إد راح فيه الجشع والإيعاب

[انتهى كلام بالكثير^(٥)].

(١) هو أحمد بن قاسم الصباغ العبادي البصري (ت ٩٩٢ هـ) وفيل: ٩٤، وفيل: ١٩٥. ينظر عنه تراجم

الأعيان: ١/ ٦٢-٦٤، السبايا: ص ٦٦٠، مشوارات الذهب: ٨/ ٥٠٥، الأعلام: ١/ ١٩٨.

(٢) هو أبو بكر بن إسماعيل (ت ١٠١٩ هـ). ينظر عنه خلاصة الأثر: ١/ ٧٩، الأعلام: ٢/ ٦٣.

(٣) ينظر عنها: البيان المشير: ص ١٠٦؛ جهود فقهاء حضرموت: ١/ ٧٢٥.

(٤) لم ترد في (ج)، وهي ثابتة في بقية النسخ مع الألف. وسماها صاحب «البيان» (ص ١٠١):

«السلك المنظوم». وتعام اسمها: ... في فرائد العفهوم من حديث أصحابي كالبحر».

ينظر: جهود فقهاء حضرموت: ١/ ٧٢٥.

(٥) صيغ الكردي في «الفوائد» (ص ٦٢)، أنه لم يسب هذه الآيات الثلاثة لكثير، وأورد محلها:

قلت^(١): ورأيت تمام هذا «النظم»^(٢)، فيسعي أن تلحقه، إذ فيه تلخيص باقي كلام شيخه العبدروس، كما يأتي عن «الفوائد المدنية» (ص ٦٢)، وهو:

وحيث كان الشيخ زكريا خائف ذا أو خائف الرمثا
أو الخطيب قدّم الشيخ أبو يحیی الفضل كل هذا يجب
محمّد الرمثي بكافي ابن حجر فاحتر إذا تخالفا سلا غرر
وإن بك الشيخ أو الخطيب^(٣) مع واحد فكلّهم مصيب
ولا ترجح بابن قاسم أحد كما سيرة أكابر عمدة

انتهى. وهو بمعنى ما يأتي عن العبدروس في «نقل الفوائد». وإنما قوله:
«قدّم الشيخ»، إلى آخر البيت، لم يظهر، فيحتاج إلى نظر.

وقال شيخ مشايخي^(٤)، الشيخ الإمام المحقق، عليّ / بن عبد البر الوتائي^(٥)
المصري^(٦)، في منسكه المسمّى «عمدة الأبرار»^(٧) ما نصه: «والمعتمد: ما اتفق

أيّاماً أخرى أقل منها حمدة، والصفها ببقية الآيات التي تأتي بعد هذه.

- (١) القائل: هو الشيخ باسودان المؤلف، إما الأب، أو الابن.
- (٢) ينظر عنها: المنار المشير ص ١٠٦: جهود فقهاء حضر موت: ١/ ٧٢٥.
- (٣) في مطبوعة «الفوائد المدنية» (ص ٦٢)، وإن بدا الشيخ أو الخطيب.
- (٤) الكلام للمؤلف، الشيخ باسودان.
- (٥) الحسيني الأزهرى (ت ١٢١٢ هـ). ينظر عنه: عقد البواقي: عدة مواضع؛ فهرس الفهارس: ٢/ ٤٣٢؛ معجم السطوحات: ١/ ١٦٠؛ الأعلام: ٤/ ٢٩٨.
- (٦) اسمه «في أحكام الحج والاعتماد» كذا في الفهارس والمراجع، وفي مقدمة الشارح: «عمدة الأبرار» فيما يتعلق بالحج والاعتماد. منه عدة نسخ خطية. وطبع بمكة المكرمة سنة ١٣٠٥ هـ كما في معجم الخطوط: ١/ ١٦٠. وعليه شرح للفقيه سعيد باعشن (ت ١٢٧٠ هـ) اسمه «

عليه الشرحان، أي: الشمس الرملي، والشهاب ابن حجر، إن لم يجمع متعقبو كلامهما على أنه سهو، ثم ما رجحه الرملي في «النهاية»، ثم ما رجحه ابن حجر في «التحفة»، وإن خالف الأكثرين، ثم ما اعتمده المتأخرون.

فإن لم يوجد لهم ترجيح فلا بد من مزيد فحص، حتى يغلب على الظن أنه المذهب، وبعضهم قدم ابن حجر على الرملي، وبعضهم بالتخير بينهما وبين ترجيح المتأخرين، انتهى.

[قف! على اعتماد أهل حضر موت]^(١)

وفي «الفوائد المدنية» ما نصه (ص ٥٩): «واختلفوا في الترجيح بين قوليهما، أغني: ابن حجر والرملي، عند المخالف^(٢). فذهب أهل حضر موت، والشام، والأكراد، وداغستان، وأكثر أهل اليمن، وغير ذلك من البلدان، إلى أن المعتمد: ما قاله ابن حجر، وإنما قيدت بأكثر أهل اليمن؛ لأنني وجدت في كلام بعضهم ترجيح مقالة^(٣) الرملي في مواضع كثيرة.

[قف! على اعتماد ما في «التحفة»]^(٤)

وقد رأيت^(٥) نقلاً عن العلامة السيد عبد الرحمن بن محمد العيدروس،

«الطاف الستار» منه نسخة في مكة المكرمة، وأخرى في الرياض، جهود فقهاء حضر موت: ٨٩١/٢ - ٨٩٢.

(١) العنوان الجاني كتب باللون الأحمر على حاشية النسخة الأم.

(٢) في (ج): «تخالفهما».

(٣) في (ب): «ما قاله»، والمثبت من بقية النسخ مع الأم، ومطبوعة «الفوائد».

(٤) مكتوب باللون الأحمر على حاشية النسخة الأم.

(٥) القائل هو الكردي.

ما نصه: «الواجب علی الشخص الغير العارف بمراتب التوجيه والتعليل؛ أنه إن أراد الفتيا؛ فعلیه إذا اختلفت كتب ابن حجر بـ «التحفة». كما جرى علیه أكابر من المحققين / بل سائر مشايخنا، لا سيما الوالد السيد محمد بن عبد الرحمن بن (ج ١) محمد العيدروس، والجمال محمد بن أبي بكر شليه^(١)، والشيخ عفيف الدين، عبد الله بن أبي بكر الخطيب^(٢)، عن مشايخهم ومن يليهم. أي: سواء اختلفت سائر كتبه، وخالفه الشيخ زكريا، والزملي، والشريني، أم لا. لما فيها من الإحاطة بالنصوص، مع مزيد التحرير، وكثرة قرائنها^(٣) علی الشيخ /

أقول^(٤) / : والذي يتعين اعتماده بعدها، حيث لم يوجد نص فيها: «فتح (ج ١) الجواد» له، ثم «الإمداد»، لا «شرح العباب». لأن الشيخ قصد فيه الجمع، اللهم إلا أن وجدت المسألة فيه فقط، وذلك كله بالفطر اليماني والحجازي. وأما من بلغ رتبة معرفة الوجه والدليل والتعليل؛ فهو عند ما ظهر له من الترجيحات، وإذا اجتمع شيخ الإسلام، وابن حجر، والسمن الرملي، والشريني؛ فاعتمادهم للذي الرتبة أولى. لأن زكريا، نفع الله به، كان في الغاية من الاطلاع على النقول، وابن حجر بمعرفة في المذكور، واعتماد ما عليه السبحان، والجمال الرملي بالتحري في النقل، وتقرير كتبه من علماء الأمة أهل مصر، ومثله الشريني، لكنه كثير أما يقلد شيخ الإسلام، ومثله الشهاب الرملي. ولا يحذر من موافقة ابن قاسم لأحد الشيخين، أعني: ابن حجر والرملي، كما حقق ذلك من ستر كلامهم في كتبهم.

(١) كذا في كافة الأصول، ووقع في مطبوعة «الفوائد» «الشلي» خلافاً لأصلها الخطي، كما أنه باسره. وهو لقب أجداد آل الشلي في الأصل، ثم عدل عنه. ينظر المعجم اللطيف: ص ١١٠.

(٢) من فقهاء تريم (ت ١٠٩٨ هـ) ينظر عنه: عقد اليواقيت: ١٧٦/٢، جهود فقهاء حضرموت:

٦٧٣/١.

(٣) في (ج): «قراءتها».

(٤) القائل: هو العيدروس.

قال السيد عمر المصري (فتاواه: ص ١٦٥، بسعته: ١) «إن من اختلف عليه ابن حجر والرملي، فليعتمد أيهما شاء»، نقله عنه ثقات الناس. وسواء كان شيخ الإسلام، والشريني، أو أحدهما، في جانب أحدهما، أم لا؛ تأمله ترشد. كما وجدته منقولاً من خط المحقق^(١) علي بن عبد الرحيم باكثير^(٢)، انتهى ما رأيته^(٣) من خط السيد عبد الرحمن العبدروس.

وليعضهم:

* وشاع تقديم كلام ابن حجر *

الآيات السابقة.

«وذهب^(١) أهل مصر، أو أكثرهم، إلى أن القول ما قاله جمال الرملي، حتى اشتهر عنهم: «أنهم أخذت عليهم العهود أن لا يفتوا إلا بقول الرملي». وقد رأيت في «نتائج الفكر»^(٢) / في أهل القرن الحادي عشر^(٣)، في ترجمة جمال الرملي شيئاً من ذلك [١٢٧/٢].

(١) هاهنا لغة إلى أن وصف باكثير بالمحقق، صدر من قبل شيخه وأستاذه العلامة العبدروس، وهذا من تمام الإنصاف والاعتراف بالفضل لأهلنا، رحمهم الله.

(٢) إلى هنا تنتهي عبارة «الفوائد» (ص ٦٠ - ٦٢). مع حذف بعض العبارات من أثناء السياق.

(٣) هذه العبارة غريبة، وهي ليست من كلام الكردي، وأرى أنها مقحمة. فالنقل السابق هو نقل باكثير عن خط شيخه العبدروس، فكيف يقال بعده: إنه نقل عن خط العبدروس، إلا إذا كان قد دخل كلام في كلام، ولم يميز الناقل أو الناسخ بينهما، فليتأمل، والله أعلم.

(٤) عاد النقل هنا عن «الفوائد» (ص ٦٣).

(٥) كذا في النسخ كلها مع الأم، والذي في مطبوعة الفوائد «السفر». وهو الصواب، فإن اسم الكتاب تاماً مفوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر.

(٦) تأليف مصطفى فتح الله الحموي، دفين اليمن، سنة ١٢٢٣ هـ طبع حديثاً في ستة مجلدات.

وإنما قلت: «أو أكثرهم» لأنى رأيت في «تاريخ العصامي»^(١) ما معناه، ولم يحضرني الآن نقطة: أن العلامة الشيخ علي الشيرازي^(٢)، التصير، كان أولاً بضائع «تحفة ابن حجر»، إلى أن رأى / الجمال الرملي في النوم، يقول (١٨٧) له: أخي كلامي يا علي، أحسنى الله قلبك. فاشتغل من حينئذ «النهاية» / الجمال الرملي^(٣). وله، رحمه الله تعالى، عليها «حاشية»^(٤) جمع فيها فأوعى، مع أنه من المضرتين! ورأيت في كلام الشهاب القليوبي^(٥) في مواضع، ترجيح مقالة ابن حجر على كلام شيخه الجمال الرملي، وهو من المضرتين أيضاً.

إفسو رأي الشمس الرملي في الحرمين:

وأما أهل الحرمين؛ فكان، في الأزمنة السابقة، القول عندهم ما قاله ابن حجر. ثم صارت السادة المصريون يترددون إلى الحرمين في مجاوراتهم بهما، ويقررون لهم في دروسهم معتمد الجمال الرملي، إلى أن فشى قوله فيهما، حتى صار من له إحاطة بقول الجمال الرملي وابن حجر من أهل الحرمين،

(١) لعل المقصود به: مسقط النجوم العراقي في آباء الأوائل والثوالي، تأليف عبد الملك بن

عصام الدين، المكي (ت ١١١١ هـ)، مطبوع في ٤ مجلدات.

(٢) هو علي بن علي الشيرازي، فقيه شافعي أزهري (ت ١٠٨٧ هـ)، ينظر عنه: عقد الحواري:

٢/ ٨٢٣؛ خلاصة الأثر: ٣/ ١٧٤-١٧٧؛ الأعلام: ٤/ ٣١٤.

(٣) هذه القصة ما وجدتها في «تاريخ العصامي»، بل في «خلاصة الأثر» (٣/ ١٧٦).

(٤) هذه الحاشية وضعها المحي (٣/ ١٧٦) بأنها في ست مجلدات ضحام. وقد طبعت في

ثمانية أجزاء، بهامش «النهاية»، ومعها «حاشية الرشيدى». بولاق، ١٢٩٢ هـ. معجم

المطبوعات: ١/ ٩٥٢.

(٥) هو أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي (ت ١٠٦٩ هـ)، ينظر عنه: خلاصة الأثر: ١/ ١٧٥؛

الأعلام: ١/ ٩٢، والإحالة على: حاشيته على شرح المنهاج للمحلي: ١/ ٢٦، ٣٠/ ١،

١/ ٣٧، ١/ ٧٦، ١/ ١٠٣، ١/ ٢٢٤، ١/ ٢٩١، ٢/ ٣٤١، ٣/ ١٣٢، ٣/ ٢٩٠، وغيرها.

يقرّر قوليهما من غير ترجيح بينهما. ثم آل الأمر إلى أن صار شيخنا المرحوم الشيخ سعيد سنبل المكي^(١)، ومن نحوا نحوه، يقرّرون: أنه لا يجوز للمفتي أن يفني بما يخالفهما، بل بما يخالف «التحفة» و«النهاية»، وإن وافق بقية كتبهما.

وفي ظني: ألي سمعته يقول: «إن بعض الأئمة من الزماعة، تنبع كلام «التحفة» و«النهاية»، فوجد ما فيهما: عمدة مذهب الشافعي وزيدته».

وقد سمعته يقول: «إن بعض المشايخ كان يقرّر للمطلبة عدم جواز الإفتاء بما يخالف / «التحفة» و«النهاية». قال: واتفق أنه في بعض تقريره خالف «التحفة» و«النهاية»، فخالفه تلاميذه في ذلك. فقال لهم: تخالفوني وأنا شيخكم؟ فقالوا: نحن لم نخالفك، وإنما أنت خالفك قولك، لأنك قرّرت لنا عدم جواز الإفتاء بما يخالف «التحفة» و«النهاية»، وأنت الآن قد خالفتهما في تقريرك، فنحن أخذنا بقولك الأول».

ورأيت نقلاً عن العلامة الشيخ محمد صالح المنطقي^(٢)، نحو ما نجاه شيخنا الشيخ سعيد سنبل، وقد أفنى شيخنا الشيخ سعيد المذكور غير مرة بذلك.

(١) هو محمد سعيد بن محمد سنبل، فقيه المزوءة (ت ١١٧٥ هـ). ينظر عنه: مختصر بشر

النور: ص ١٤٤٢ فهرس الفهارس: ١/٦٦٦، الأعلام: ٦/١٤٠.

(٢) فقيه شافعي، من بني المتفق من العراق. سكن أجداده في كُفْرَار من بلاد الشحوح. في عُمان. وسكن هو مسقط ودرس بها أخذ بالمكاتبة عن الإمام عبد الله الحداد، ولقي ابنه زين العابدين في (الصبر - رأس الخيمة). ومات في بلدة يقال لها (كمزار) سنة ١١٤٥ هـ. وله بها مسجد ومدرسة. من شعره: مرثية في الإمام الحداد، وأخرى في سلطان عمان سيف بن سلطان اليعربي (ت ١١٣١ هـ). من تلاميذه: عبد الواحد الزوافي. ينظر: السلمي، تحفة الأعيان: ٢/١٠١: الحداد، المواهب والمسنن: الفصل الثالث، العصفور، فتاوى علماء الأحساء: ٢/٧٦٨، الهامش ٢.

ولرب كتب الشيخ ابن حجر: أولاً «التحفة»، ثم «فتح الجواهر»، ثم «الإعداد»، ثم «الفتاوى» و«شرح العباب»، لكن يقدم عليهما «شرح مختصر بافضل». فعلمت بذلك أنه لا يجوز الإفتاء بقول الكل مطلقاً.

ومع ذلك لا يجوز للمفتي أن يفني حتى يأخذ العلم بالتعلم من أهله المتقين. وأما مجرد الكتب من غير أخذ فلا. لقوله ﷺ: «إنما العلم بالتعلم»^(١). ومع ذلك لا بد له من فهم ثاقب، ورأي صائب، لقوله ﷺ: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»^(٢). أي: يفهمه. وقال تعالى: ﴿فَتَلَوُاْ هَٰذَا الَّذِي كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، فمن لم يتعلم لا يعلم، ومن لم يعلم يجب عليه أن يسأل، ولهذا قال ﷺ: «شفاء العي السؤال»^(٣).

وأما الأقوال الضعيفة / فيجوز^(٤) العمل بها في حق النفس لا في حق الغير، ولا يجوز الإفتاء ولا الحكم بها. و«القول الضعيف»: شامل لـ «خلاف الأصح»، و«خلاف المعتمد»، و«خلاف الأوجه»، و«خلاف المنهج». وأما «خلاف الصحيح»: فالغالب أنه فاسد، لا يجوز الأخذ به، انتهى^(٥).

وفي جواب آخر له، أيضاً، نقل الاتفاق على ذلك، فعبارته: «اعلم أن أئمة المذهب قد اتفقوا على أن المعول عليه، والمأخوذ به: كلام الشيخ ابن حجر والزملي، في «التحفة» و«النهاية». إذا اتفقا. فإن اختلفا فيجوز للمفتي الأخذ بأحدهما على سبيل التخيير، إلا إن كان فيه أهلية / الشرح، وظهر له ١٧٨/١

(١) أخرجه البخاري تعليقاً في (كتاب بدء الوحي): ١ / ٢٧.

(٢) متفق عليه. صحيح البخاري: ١ / ٢٥، رقم ٧١ صحيح مسلم: ٢ / ٧١٩، رقم ١٠٣٧.

(٣) أخرجه ابن ماجة: ١ / ١٨٩، رقم ٥٧٢.

(٤) كذا في سائر النسخ مع الأم، ومطبعة الفوائد. وفي النسخة (ج): «فيجب».

(٥) أي: جواب محمد سعيد سنبل.

ثم جيع أخذهما بطريق من الطرق، كأن كان عليه أكثر الأصحاب، أو الأحاديث صحيحة تدل عليه، أو نحو ذلك من المرجحات، فلا يقضي إلا به، وإن لم يظهر له شيء؛ فيتخير.

وكلام شيخ الإسلام ركنها في «منهجه» لا يخرج عن كلامهما، فيقضي به من لا أهلية فيه للترجيح، ولكن لا يقضي بما رآه من فسخ النكاح بالعبية.

و«فتح الجواد» و«الإمداد» يعول / عليهما في الفتوى، لمن لا أهلية فيه (١) للترجيح، لأنهما غالباً موافقان للزملي. والحواشي للمتأخرين غالباً موافقة للزملي، فالفتوى بهما معتبرة. فإن خالفوا «النهضة» و«النهاية»، فلا يعول عليهم. وأخذ أهل الحواشي: الزيادي^(١)، ثم ابن قاسم، ثم غميرة^(٢)، ثم بقيتهم.

لكن لا يؤخذ بما خالفوا فيه أصول المذهب؛ كقولهم: لو نقلت صخرة من أرض عرفات إلى غيرها يصح الوقوف عليها، والأمر ليس كذلك^(٣).

ومعلوم أن كتب الشيخ ابن حجر إذا اختلفت، فالمعول عليه «النهضة»، ثم «فتح الجواد»، ثم «الإمداد»، ثم «الفتاوى» و«شرح العباب».

والحاصل في ذلك كله أنه لا بد من أخذ، أولاً، عن العلماء المعروفين بالنفخ وأخذهم، / ، ثم فهم ثاقب، ورأي صائب، إلى آخر ما قاله الشيخ^(٤).

(١) هو علي بن يحيى الزياتي المصري (ت ١٠٢٤ هـ). ينظر عنه خلاصة الأثر ١٩٥/٣، الأعلام: ٣٢/٥.

(٢) هو أحمد بن أبي المصري، الشهير بغميرة (ت ٩٥٧ هـ). ينظر عنه: الكواكب السائرة: ١١٩/٢، الأعلام: ١٠٣/١.

(٣) هذه المسألة نقلت عن الزياتي، ونقلها القليوبي عن شيخه. ينظر: حاشية الحويمي على شرح المنهج ١٣٠/٢، والمزيد: سلم المتعلم المحتاج ص ٢٨.

(٤) أي: محمد سعيد سنبل، شيخ الكردي. القوائد: ص ٦٧-٦٨.

والحاصل؛ أنه قد تكرر منه نحو هذا، وقوله: «الترجيح يكون بموافقة الجمهور»؛ محله - كما علمت مما قررناه سابقاً - عند اتحاد المذكور، وإلا فالترجيح به، لا بالكثرة. وقد يتوهم متوهم من كلامه: أن من فيه أهلية الترجيح لا يجوز له العدول عن كلام «التحفة» و«النهاية». وليس مراداً لمانهت عليه سابقاً، انتهى المقصود من «الفوائد المدنية» [ص ٦٤ - ٦٨].

[مناقشة بعض الأقوال الضعيفة:]

ثم ذكر بعد ذلك / وجه القائل بصحة الوقوف على الصخرة المنقولة من عرفات، لكنه اعتمد ما قاله شيخه من عدم الصحة^(١). ثم قال: «هذا» والذي يراه الفقير: أنه لا شبهة في جواز الإفتاء بما في «التحفة» و«النهاية»، لمن لم يكن فيه أهلية ترجيح. ما لم يكن ما في «التحفة» و«النهاية» من قبيل الشهوة، كما قدمنا. على قياس ما ذكره أئمتنا المتأخرون في كلام الرافعي والنووي.

وقد قدمت جملة من كلامهم في ذلك. أو من قبيل الضعيف الظاهر [الضعف]^(٢) في المذهب، على قياس ما ذكره الشيخ سعيد في حق «شرح المنهج» من عدم حواز الإفتاء بمسألة فسخ النكاح بغية الزوج وانقطاع خبره، انتهى.

[التنويه بمباحث «الفوائد المدنية» للكردي:]

ثم أطال النقل، وأشبع الفضل، فيما يتعلق بتلك الكتب، لا سيما «التحفة» وكذا «النهاية». فإنه ذكر مخالفة ابن حجر للنووي، وكذا نسبة الشهوة إليه.

(١) الفوائد: ص ٦٩ - ٧٠.

(٢) سقطت من (أ)، والمثبت من بقية النسخ مع الأم ومطبوعة «الفوائد» (ص ٧٠).

الفصل الثاني: في الكلام على كتب محققي المتأخرين ————— ١٨٣

وذكر مواضع من «التحفة» قال [ص ٩٢-١٠١]: «لا يظهر لمن سبرها وجه ما فيها». ومواضع قال [ص ١٠١-١٣٨]: «نقلها عن غيره واعترضها، أو حملها على غير ظاهرها، والتحقيق خلاف ذلك». ومسائل ظاهرها مشكل، نولا التأويل [ص ١٧٢-١٧٤]، وترجيح شيء ثم ترجيح خلافه [ص ١٤١-١٦٢]. ومواضع في «التحفة» و«النهاية» يظهر أنها ضعيفة [ص ١٦٤]. [ومسائل في / «النهاية» (ج ٥) نورد بها عن «التحفة» ضعيفة^(١) أيضاً [ص ٢١٣-٢٣٣]. وأن شرح «الإيضاح» للزملي مقدّم / على «نهايته».

[ب/ ١٩١]

إلى غير ذلك مما لا يخلو عنه بشر، فينبغي لكل فقيه نبيه الوقوف عليه. وذكر سيدي الوالد في «رسائله» [شبا^(٢)] من ذلك فحذفته^(٣)، والله أعلم.

ثم ذكر ما قاله شيخه الشيخ سعيد، من عدم جواز الإفتاء والحكم بما يخالف «التحفة» و«النهاية». وردّه بأنه يجوز إذا كان الخلافان متكافئين أو متقاربين، كما يأتي ذلك في (تتميم) / هذا (الفضل)، إن شاء الله. وسبأتي أيضاً زيادة إيضاح (ج ١٨) وبيان لما ذكره في مسألة فتخ النكاح بالغيبه ونحوها، والأقوال الضعيفة، في (الفضل الثالث) من (الباب الثالث)، من جواز العمل بها.

ثم قال في «الفوائد المدنية» [ص ٢٨٤]، نقلاً عن «فتاوى السيد عمر البصري»^(١) ما نصّه [ص ١٦٤]:

(١) ما بين المعكوفين سقط من (أ)، وهو مثبت في بقية النسخ والأهم، ومطبوعة «الفوائد».

(٢) سقطت من (أ).

(٣) الكلام هنا للوالف الشيخ محمد باسودان.

«ما قولكم في المسائل التي يختلف فيها الترجيح بين الشهاب ابن حجر
والشمس الزملي، فما المعول عليه من الشرحيين؟»

الجواب عنها: أن ذلك يختلف باختلاف المفتين، فإن كان المفتي من
أهل الترجيح، والقدرة على التصحيح، أفتى بما ترجح عنده بمقتضى أصول
المذهب وقواعده، فيعترف من البحر الذي اعترف منه السيدان الجليلان
المشار إليهما، وغبزهما من الفحول. وإن لم يكن كذلك؛ كما هو الغالب في
هذه الأعصار المناخرة، فهو زار لا غير، فينخير في روايته أيهما شاء، أو جميعاً،
أو بأيتهما من ترجيحات أجلاء المناخرين، مع تنبيه المستفتي على جلالة كل
من المرححين، وجواز العمل بترجيحه، وتأمله للاقتداء به. نعم؛ يظهر حيث
كان المستفتي يحتاج إلى مثل هذا التنبيه، أن الأولي بالمفتي، وذكر السيد عمر
ما سنذكره في أواخر هذا الجواب.

ثم قال [البصري]: ص ١٦٥: «وهذا الذي تقرر في التحرير على النمط
المشروح، هو الذي نعتق وندين الله تعالى به. وكان بعض مشايخنا يغمده الله
تعالى [برحمته]، يجري على لسانه عند مزور / اختلاف المتأخرين في الترجيح
في مجلس الدرس، وسؤال بعض الحاضرين عن العمل بأي الرأيين: «من شاء
قرأ لقالون، ومن شاء قرأ لوزش»، وأما التزام واحد على التعيين في جميع
المواد، وتضعيف مقابله فالحامل عليه محض التقليد، انتهى ما أردت^(١) نقله
[٨١/١] / من «فتاوى السيد عمر» بحروفيه.

(١) القائل هو الكردي، الفوائد المدنية: ص ٢٨٥.

ولقد رأيت^{١١} عن العلامة [الحبيب السيد]^{١٢} عبد الرحمن بن عبد الله العلوي، في آخر جواب طویل له: «إذا اختلف ابن حجر والزملي، وغيرهما من أمثالهما، فالقادر على النظر والرجوع بذكره، أما غيره، فيأخذ بالكثرة، إلا إن كانوا يرجعون إلى أصل واحد، ويختار / بين المتقاربين، كإبن حجر والزملي، خصوصاً في العقل. كما حرره السيد عمر بن عبد الرحيم البصري في «فتوى» له، والله أعلم»، انتهى.

فأقول قوله: «وغيرهما من أمثالهما»، إلى آخره، وذكره على سبيل التمثيل للمتقاربين: ابن حجر، والزملي، انتهى من «الفوائد المدنية» [ص ٢٨٥-٢٨٦].

[نصوص نادرة عن علماء حضرموت:]

وسمعت سيدي وشيخي العلامة^{١٣} علوي بن سقاف العلوي^{١٤} يقول: «سمعت سيدي الوالد^{١٥}، مراراً، يحكي عن شيخه، علامة الدنيا في عصره، قال^{١٦}: «سألت شيخي عبد الرحمن بلفقيه: عما إذا اختلف ابن حجر ومعاصروه؟ فقال: اعزل الحظ والطمع، وقلد من شئت فإنهم أكفاء»، انتهى.

(١) القائل هو الكردي، الفوائد المدنية: ص ٢٨٥.

(٢) زيادة من (ج). ولم يرد الوصفان في النسخة الأم.

(٣) في (أب): شيخي السيد العلامة، والمثبت من نسخة النسخ مع الأم.

(١٤) هو علوي بن سقاف بن محمد الصافي السقاف، (ت ١٢٣٨ هـ)، مولده ووفاته في ميونة. توفي الفناء كآبه وأحواله. وليس المراد علوي بن سقاف الحضري (ت ١٢٧٣ هـ)، فهو من معاصري المؤلف، لا من نبوخذ. كما أن والده سقاف الحضري توفي سنة ١٢٥٦ هـ ولم يدرك الوجبة بلفقيه، فتعين أن يكون السقاف، والله أعلم.

(١٥) هو فاضي ميون، سقاف بن محمد السقاف (ت ١١٩٥ هـ). ينظر: التلخيص الشافي:

ص ٤٦.

(١٦) القائل هو عبد الرحمن بلفقيه (ت ١١٦٢ هـ).

ورأيت نقلاً عن شيخ والدي، السيد الجليل، الشيخ حامد بن عمر حامد علوي^(١)، نفع الله به ما نصّه: «اعتمد سلفنا العلويين في الفقه: على ما قاله الشيخ ابن حجر، وليس ذلك لكثرة علمه، فإن الشيخ عبد الله باعخرمة أوسع علماً منه، ولكن ابن حجر له إدراك قوي أحسن منه، بل ومن غيره من الفقهاء المصنفين، فلذا اعتمدنا بشرهم»، انتهى.



والمقرّر عند المحققين: أن من قوي مدرّكه هو المقدم.

قال في «الفوائد المدنية» في أثناء نقل عن «شرح العباب» لابن حجر، (ب/١٩٣) ما نصّه [ص ٢٠٨]: «فإن قلت: يؤيد / أولئك، أن الرافعي إذا جزم بنحو، قد يعترض عليه النووي بمخالفة الأكثرين، كما في مسألة التّخفيف! /»

قلت: ذلك إنما وقع، كما يعلم من استقرأ كلامهما، حيث خالف الرافعي كلام الأكثرين، لا المذكور. فحينئذ يعترض عليه بمخالفته لكلامهم، لأن مخالفته إنما تُشرع^(٢) لمدرّك، كما مرّ. على أنه إذا خالف المدرّك، اعترضه، وإن لم يخالف كلام الأكثرين. فعلمنا أن منشأ الاعتراض: مخالفة المدرّك، لا مخالفة كلام الأكثرين. ومن ثمة قال بعض الأئمة: ما قوي مدرّكه هو المتقدم عند المحققين، وإن لم يقل به إلا واحد. ومن ثمة، وافق الأصحاب على كثرتهم الشافعي، رضي الله عنه، في مسائل انفرد بها عن أكثر الأئمة، نظراً إلى قوة مدرّكه، انتهى كلام «شرح العباب»، انتهى [«الفوائد» ص ٢٠٨].

(١) إمام مسجد باعلوي بتريم (ت ١٢٠٩ هـ). أخذ عنه باسودان (الأب)، وترجم له في كتابه

«فيض الأسرار» (مخطوط). وينظر عنه: عقد البواقيت: ٢ / ٨٣٥.

(٢) كذا في النسخ الثلاث، وفي مطبوعة «الفوائد» (ص ٢٠٨): استوع.

[جمع المؤلف، باسودان، بين كلام من تقدم:]

فما ذكره سيدنا حامدٌ، من الترجيح بقوة المذكور، موافق لما ذكر عن «شرح
الغياث»، وما سبق عن الشيخ محمد بن سليمان في تخصيصه كلام شيخه سعيد
سنبل، من قوله: «وقوله: الترجيح يكون بموافق الجمهور»؛ محله، كما علمته
مما قرأنا سابقاً: عند اتحاد المذكور. وإلا؛ فالترجيح به، لا بالكثرة، انتهى.

وما ذكره السيد الإمام عبد الرحمن بن عبد الله بلفظه، من الأخذ بالكثرة،
موافق لما مرّ عن الشيخ سعيد سنبل. نكتة كلام سيدي عبد الرحمن واقع في
غير الأهل للترجيح / ، بقية: «أن لا يرجعوا، أي الكثرة، إلى أصل واحد». ١٦٠
وكلام سنبل: في طرق الترجيح للمرجح. فاعرف هذا وتأمله، تعرف الفرق بين
الكلامين، والله أعلم.

تتميم [في العمل بأقوال شيخ الإسلام زكريا وتلاميذه كالخطيب الشرييني وابن حجر والرملي]

في «القوائد المدتية» بعد كلام يتعلق بالإمامين: شيخ الإسلام زكريا،
والخطيب الشرييني، وجلالة قدرهما، وكيف لا يجوز الإفتاء بقولهما وهما
إماما المذهب! ما نطه [ص ٢٨٩]: «على أن الشيخ ابن حجر يوافق / شيخ
الإسلام في أكثر المسائل. والرملي يوافق والده في أكثر المسائل، بل جل
مخالفاته للتحفة يوافق فيها والده. والخطيب الشرييني لا يكاد يخرج عن كلام
شيخه شيخ الإسلام / والشهاب الرملي، لكن موافقته للشهاب أكثر من موافقته
لشيخ الإسلام.

[المفاضلة بين «التحفة» و«المغني» و«النهاية»]:

ولما سئل العلامة السيد عمر البصري، عن «المغني» للخطيب، و«التحفة»
لابن حجر، و«النهاية» للجمال الرملي، يعني: في توافق عباراتها، هل ذلك من
وقع الحافر على الحافر؟ أو استمداد بعضهم من بعض!

أجاب السيد عمر، رحمه الله تعالى، بقوله: «شرح الخطيب الشرييني مجموع
من خلاصة شروح «المنهاج»، مع توشيح به فوائده من تصانيف شيخ الإسلام زكريا،
وهو متقدم على «التحفة»، وصاحبه في مرتبة مشايخ شيخ الإسلام ابن حجر، لأنه
أقدم منه طبقة».

قلت: وفي الكلام قبل هذا، ذكر عن السيد عمر: أنه من مشايخه.

ثم قال السيد [الفوائد: ص ٢٩٠]: «وأما شرح شيخنا الجمال الرملي، فالذي ظهر لهذا الفقير من شبره: أنه في الربع الأول يماشي الشيخ الخطيب الشربيني، ويوشح من «التحفة»، ومن فوائد والده، وغير ذلك. وفي الثلاثة الأرباع يماشي «التحفة» ويوشح من غيرها». انتهى ما أردت نقله من «فتاوى السيد عمر البصري».

وأقول^(١): إن ابن حجر يستمد كثيراً في «التحفة» من «حاشية شيخه ابن عبد الحق» على «شرح المنهاج» للجلال المحلي. والخطيب في «المعني» يستمد كثيراً من كلام شيخه الشهاب الرملي، ومن «شرح ابن شهبة الكبير» على «المنهاج» كما يقتضي بذلك السبر.

وهذا لا يغير في وجه ما سبق عن السيد عمر البصري، لأن ابن شهبة من جملة شراح «المنهاج»، وأيضاً فقد قال في حُطَّبة «شرح» / : «استخرت الله تعالى في النظر فيما يتيسر لي من شروح «المنهاج»، وأن أنقي من محاسنها أحسنها فوائد، لحل / الفاظ الكتاب كافية، ولا يراد ما فيه من الكتب التي هي أنفُس من الجواهر واقية. مشيراً إلى ما يرد على الكتاب، منبهاً على ما هو أقرب إلى الصواب»، إلى آخر ما قاله ابن شهبة. فشرحه حاول شروح «المنهاج».

والجمال الرملي، كما قال السيد عمر، لكنه يستمد كثيراً من «شرح الإرشاد الكبير» لابن حجر أيضاً. فهؤلاء الأئمة يستمد بعضهم من بعض، ويجوز الإفتاء بقول كل منهم، سواء وافق غيره منهم أم / خالفه، لكن مع مراعاة (أ) ما قدمناه من اشتراط: أن لا يكون ذلك القول سهواً، أو غلطاً، أو خارجاً عن المذهب، أو نحو ذلك.

(١) القائل: هو الكردي: ص ٢٩٠.

فلا يرد علينا ما ذكره مولانا وشيخنا الشيخ سعيد: من عدم جواز الإفتاء بما في «شرح المنهج» من صحة فسخ النكاح عند انقطاع خبر الزوج الغائب. لأن كلاً من «التحفة» و«النهاية» قد نبهتا على أن شيخ الإسلام قد خرج بذلك عن منقول المذهب. وقالاً - نقلاً عن الأذرعي - : «إن المذهب نقل». وما كان كذلك، لا يجوز الإفتاء به، كما نبهت على ذلك «الفوائد» : ص ٢٩٠-٢٩١].

[مكانة حواشي المتأخرين:]

«وأما أرباب الحواشي على كتب المتأخرين؛ كالزيادي، والحلي^(١)، والشويري^(٢)، والعناني^(٣)، وغيرهم، فأكثرهم موافق للشيخ الرملي في غالب المسائل. ويجوز الفتوى بقولهم، بالشرط المتقدم، هذا هو الذي يظهر في ذلك»، انتهى «الفوائد» : ص ٣١٨].



[عدم ارتضاء الكردي لإطلاق شيخه سعيد سنبل:]

واعلم أنه قد مر عن الشيخ سعيد سنبل السكتي: عدم جواز الإفتاء والحكم بما يخالف «التحفة» و«النهاية»، وقد علمت أن تلميذه الشيخ محمد بن سليمان الكردي غير مرتضيه. قال في «الفوائد المدنية» [ص ٢٥٩]: «وما ذكره، أي:

(١) هو علي بن إبراهيم الحلبي (ت ١٠٤٤ هـ). له «حاشية على شرح المنهج». ينظر عنه: خلاصة الأثر: ٣/ ١٢٢؛ الأعلام: ٤/ ٢٥٢.

(٢) هو محمد بن أحمد الشويري المصري (ت ١٠٦٩ هـ). له «حاشية على شرح التحرير». ينظر عنه: خلاصة الأثر: ٣/ ٣٨٥؛ الأعلام: ٦/ ١١.

(٣) هو محمد بن داود العناني المصري (ت ١٠٩٨ هـ). له: «فتح الكريم الوهاب على شرح تنقيح اللباب». ينظر عنه: تاريخ الجبرني: ١/ ٦٥؛ هدية العارفين: ٢/ ٣١٠؛ الأعلام: ٦/ ١٢١.

شيخه سعيد المذكور / من عدم جواز الإفتاء والحكم بما يخالفهما، فلا يظهر / ١٨٥
وجهه. وأغرب من ذلك حكاية الاتفاق عليه!

أما أولاً: فإن سير كلام أمتنا يقضي خلاف ذلك. فإن المتأخرين عن ابن حجر والزملّي، من رمنهما إلى عصرنا، يخالفونهما في كثير من المسائل من غير تكبر على ذلك. ثم عدّ مسائل من ذلك.

إلى أن قال [ص ٢٦٦]: «وراجع المحققين على «النحفة»، ك«خاشية ابن قاسم» عليها، و«خاشية العلامة السيد عمر البصري» عليها، وغيرها، تجد مخالفتهم لما فيها شيئاً كثيراً، وكذلك لما في «النهاية». ثم ذكر مسائل من ذلك.

إلى أن قال [ص ٢٧٥]: «وتأمل قول الشهاب القليوبي في مواضع من «خاشية على الجلال المحلي» [٢١ / ١]: «فما في «شرح شيخنا الزملّي»، كابن حجر / غير مستقيم»، أو [٣٠ / ١]: «فيه نظر»، أو نحو ذلك. فكيف ساع لهؤلاء / ١٦٢
مخالفة ما فيهما؟ مع تصريح بعضهم: بأنه لم يبلغ رتبة الترجيح! بل كلام ابن حجر نفسه يومي في بعض المواضع إلى أنه لم يبلغ رتبة الترجيح.

[واقعة حال للكردي مع شيخه سعيد سنبل]:

بل / قد وقعت مخالفة ما في «النحفة» أو «النهاية»، أو هما، لشيخنا / ١٩١
الشيخ سعيد [سنبل] نفسه. [فإنه في بعض مجاوراته بالمدينة النبوية، أقر في «شرح»^(١) الششوري على المنظومة الرحبية^(٢)، في الفرائض، قوافق الشيخ

(١) مزيدة من (ب)، فقط.

(٢) ما بين المعكوفين فقط من (أ).

(٣) اسم هذا الشرح «الفوائد الششورية في شرح المنظومة الرحبية». فرغ من تأليفه سنة ٩٨٤ هـ، طبع في باريس سنة ١٨٩٠ م. كما في «معجم المطبوعات» ١١٤٧ / ٢. والمؤلف هو عبد الله بن محمد العمري الششوري الشافعي (ت ٩٩٩ هـ). ينظر عنه: الأعلام ١٢٨ / ٤.

المششوري في مسألة مذكورة في «سرحه». وكان بعض الطلبة حاضراً درس شيخنا ممن كان في حنطه من تقرير الفقير خلافاً ما قرره شيخنا في ذلك.

ثم جاءني وأخبرني بذلك. فقلت: إن الذي اعتمده ابن حجر في «التحفة» والرملي في «النهاية» هو ما قررته، وما قرره لكم الشيخ اعتمده المششوري تبعاً لابن الهائم^(١). فرجع إلى الشيخ وأخبره بذلك. فقال: إن الفرائض من المششوري وابن الهائم! وصدق أنه فلهما، لكن فيه التنظر^(٢) في القول: بأنه لا يجوز مخالفة «التحفة» و«النهاية»، إلى آخر ما ذكره.

ثم قال [ص ٢٧٩]: «وأما ثانياً: فالمعروف في كلام أنختا الشافعية في ذلك التخيير. فإن العلامة السلمي^(٣) في كتابه «فرائد الفوائد»^(٤)، بعد كلام طويل، ما نصه [ص ٤٠]: «إن كان الناظر أهلاً للترجيح أخذ بما ترجح عنده، إلا فيتجه أن يبنى ذلك على مسألة: ما إذا اختلف على المششوري فتوى مفتين. وفيها أوجه: أحدها: يأخذ بالأغلظ. والثاني: بالأخف. والثالث: التخيير؛ فيأخذ بأيهما شاء. وهو الصحيح عند الشيخ أبي إسحاق، والخطيب البغدادي»، إلى آخر ما قاله، وقرّر ما يفيد: «أن هذا هو المعتمد»، إلى آخر ما ذكره^(٥).



(١) هو أحمد بن محمد، الشهير بابن الهائم، المصري ثم المقدسي (ت ٨١٥هـ). ينظر عنه: شذرات الذهب: ٧/ ١٠٩: الأعلام: ١/ ٢٢٦.

(٢) كذا في الأصول كلها مع الأم، وفي مطبوعة «الفوائد» (ص ٢٧٦): «التنظر».

(٣) هو محمد بن إبراهيم المناوي السلمي (ت ٧٤٧هـ). ينظر عنه: طبقات الإسوي: ٢/ ٤٦٦: الأعلام: ٥/ ٢٩٨.

(٤) تصامه: «فرائد الفوائد» في اختلاف القولين لمجتهد واحد. طبع في بيروت سنة ١٤١٥هـ.

(٥) أي: الكردي في «الفوائد» (ص ٢٧٩).

ومما أورده في ذلك، ما نصّه «السرالدة» ص ٢٨٠: «وفي (باب النذر) من «التحفة» (١٠/٧٩): أن المكروه لعارض يصح نذره، كنذره لأحد أبويه، أو أولاده فقط. وقول جمع: لا يصح، لأن الإيثار بغير عارض صحيح مكروه؛ مردود. بأنه لأمر عارض، هو خشية العقوق من الباقين. قال بعضهم: وإذا صرح الأصحاب بصحة نذر المروّجة لصوم الذهر من غير إذن الزوج، لكنّها لا تطرح إلا بإذنه مع حرّمته، فأولئ أن يصح بالمكروه».

إلى آخر ما أطال به ابن حجر في «تحفته». وأطال ابن حجر في صحته في «فتاويه» (٤/٢٨٨) أيضاً. ونقله عن / جمع من أهل اليمن. وقد راجعت (النذر) (ص ١٦٣) من «النهاية» للجمال الرملي، فلم أر لهذه / المسألة ذكراً فيها. (١٨٧/٤)

وأما الوقف؛ فقد صرح بصحته في «النهاية» ك «التحفة» (٦/٢٤٧). وعبارة «النهاية» (٥/٣٦٩): «ومما تعم به البلوى: أن يقف ماله على ذكور أولاده، وأولاد أولاده، حال صحته، قاصداً بذلك حرمان إناثهم. والأوجه: الصحة. وإن نقل عن بعضهم: القول ببطلانه»، انتهت عبارتهما.

وقد سئل السيد عمر البصري عن هذه المسألة، فتكلّم عليها في قريب من خمس ورق على قطع النصف (ص ٣٠٢-٣٢٥)، وذكر أن في «تحفة ابن حجر» و«فتاويه» وفي كلام جمع من أهل اليمن: الصحة. وفي كلام آخرين: عدم صحة النذر، كابن زياد، وغيره. ثم قال بعد بيان الفريقين وحججهما، ما نصّه (ص ٣٢٣): «قد تعارض في هاتين المسألتين، أي: وهما النذر لبعض الأولاد بشيء، أو لأجنبي، بقصد حرمان الورثة. إفتاء طائفتين متكافئتين، أو متقاربتين. والمعول عليه في نحو ذلك ما نصّ عليه الأصحاب. ففي أصل «الروضة» (١١/١٠٤): «فرع: إذا وجد مفتين فأكثر، هل يلزمه أن يجتهد فيسأل

أعلمهم؟ وجهان: قال ابن شريج: نعم، واختاره ابن كنج، والفضل وأصحهما عند الجمهور: أن يتخير فيسأل من شاء^(١). ثم ذكر السيد عمر [ص ٣٢٣] نقولاً تفيد أن المعتمد: التخيير، فراجعها من «فتاويه» إن أردتها.

ثم قال [ص ٣٢٥]: «والحاصل: أن ما تقرّر من التخيير، مع أنه المعتمد عند أئمة المذهب، كما تقرّر، لا محيد عنه في عصرنا، بالنسبة إلينا وإلى أمثالنا من القاصرين عن رتبة الترجيح، على أنا لو قلنا بالمرجوح من وجوب البحث عن الأعلم، لعسر الوقوف عليه جداً، بالنسبة لمن يروم التحلي بحلية الإنصاف، والشهري عن امتطاء كاهل الاعتساف، فإن التمييز بين الحثين المرتين / في غاية العسر، فكيف بالميتين! وبالجملّة: فالمعتمد، وهو الأحوط الأورع: ما تقرّر من التخيير، وهو الذي درج عليه السلف الصالح المشهود لهم أنهم خير القرون، والله أعلم. وكتبه الفقير إلى عفو ربه الغني، عمر بن عبد الرحيم [البصري]»^(٢). الحسيني الحسيني الشافعي، المتكفل على خدمة وظيفة الإفتاء بأمر القرى^(٣) انتهى كلام السيد عمر البصري، ولا مزيد على حسنه.

[ما استفيد من فتوى البصري السابقة:]

وقد استفدنا منه ثلاث فوائد:

أحدها: أن السيد عمر لم يبلغ رتبة الترجيح، لا يقال: إنه قال ذلك هضماً لنفسه، لأننا نقول: لو بلغ / ذلك للزمه ترجيح ما يظهر له ترجيحه ويفتي به، ولا يقول بالتخيير الذي هو زينة^(٤) القاصر عن رتبة الترجيح.

(١) مزيدة من (ج).

(٢) (*) هاهنا بلاغ في النسخة (أ).

(٣) في (ج): «رتبة».

ثانيها: أنه حيث كان في المسألة خلافان متكافئان أو متقاربان؛ يتخير المظني ونحوه في الأخذ بأيهما شاء، ولا يبحث عن الأعلّم ولا غيره.

ثالثهما: جواز العدول عما في «التحفة» أو «النهاية» إلى ما في غيرها، بدليل أن السيد عمر مشنول عن هذه المسألة، فأفتى بالتخيير، وأنه معتمد المذهب، ويلزم منه: جواز العدول عما في «التحفة»، انتهى المراد من «الفوائد المدنية» [ص ٢٨٢].





الفصل الثالث

في بيان مصطلح الأئمة المذكورين في كتبهم

ف نقول: إن الإمام النوري، رضي الله عنه، قد بين مصطلحاته في خطب مصنفاته، فلا حاجة إلى ذكرها، إذ هي معلومة. وأما كتب من بعده من محققي المتأخرين، فمن تبعه في ذلك، أو في بعضه، فذلك. وإلا، فنذكر ما حضرنا من ذلك.

قال الشيخ محمد بن إبراهيم / العليجي^(١) رحمه الله تعالى، تلميذ الشيخ محمد بن سليمان الكردي، في كتابه «تذكرة الإخوان»^(٢) نقلًا عن «الفوائد

(١) آية شافعي داغستاني، كتب لي الأخ الباحث محمد العديري الداغستاني، في ٦ جمادى الأولى ١٤٣٨ هـ، ما نصه: «الحلف الموقر جون في نسبه إلى العليج، والقلهاج، والعالم بدر التركي يقول في كتابه «نزهة الأذهان في تراجم علماء داغستان»: إن عليج قرية من قرى ناحية خيداق، أي كيج، وأخري: أن القلهاج اسم واد في تلك القرية والعالم السريشتم فعيب أفندي الساكني بنقل عنه أنه قال: إن القلهاج، بضم القاف، وسكون اللام، اسم قرية من ناحية الخيداق، والعليج اسم قبيلته. و(الخيداق) تقع الآن في جمهورية أذربيجان، وكان تقع قبل سقوط اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية من داغستان، كما كانت تعد شروك من منطقة داغستان، وهي اليوم في جمهورية أذربيجان، انتهى ما أورد به الأستاذ العديري. وكنت قبل ذلك ظننته من قلهاجات، في عُمان، على ساحل الخليج العربي، كما هي «معجم البلدان» (٣٩٣/٤) ومن وقع في هذا التوهم أخونا الشيخ عبد المصير الملباري في كتابه «دراسة موسوعية في الاصطلاحات الشافعية» (ص ٤٣، هامش ٣).

أحد الفقهاء العليجي عن محمد بن سليمان الكردي في المدينة، وعبد الكريم الداغستاني في دمشق (ت بعد ١١٠٠ هـ) عن مقدمة تحقيق كتابه «تذكرة الإخوان» (ص ٧٢-٧٣).

(٢) حققه عصر ملا عبد الله السردابي، ونشر في مجلة معهد العلوم الإنسانية، أبريل، كردستان، العراق، في مارس ٢٠١٦ م، منه نسخة في مركز الملك فيصل بالرياض، رقمها (٩/٢٤٩٤)، وأخرى في مكتبة الإسكندرية (١٤٢٠ ح ٤)، وثالثة في أبريل كردستان، هي التي اعتمدها المحقق.

المدنية»، ولم أر ذلك فيها، و«عقود الشرر في بيان مصطلح تحفة ابن حجر»^(١) ما نصّه

«قال شيخنا في «الفوائد المدنية»، و«العقود»:

«اعلم أن الشيخ أحمد ابن حجر، إذا قال: (شيخنا)، يريد: شيخ الإسلام. وأن الشيخ محمد الخطيب الشربيني يعتبر عنه بـ (شيخنا) أيضاً. وأن الشيخ محمد بن ١٩٩ الرملّي يعتبر عنه بـ (الشيخ) / . وإذا قالوا: (الشارح)، أو (الشارح المحقق)، فمرادهم به: الشيخ أحمد الجلال المحلي. وإذا قالوا: (الإمام)، فمرادهم: الشيخ عبد الملك، إمام الحرمين. وإذا قالوا: (القاضي)، فمرادهم به: القاضي حسين. وإذا قال الشيخ محمد الرملّي: «أفتى به الوالد» مثلاً، فمراده: أبوه، الشهاب أحمد الرملّي. ويعبر عنه الخطيب بـ (شيخ)، والشيخ ابن حجر يعتبر عنه بـ (البعض)، كما يعبر به عن غيره. وإذا قالوا: (شارح) بالتنكير، فمرادهم به: واحد من شراح «المنهاج» أو غيره.

وإذا قالوا: «كما قال بعضهم»، أو: «كما اقتضاه كلامهم»، أو نحو ذلك، بذكر (كما)، فثارة بصريحون باعتمادهم، وثارة بصريحون بضعفه، فالأمر حيث لا حاجة إلى توضيح. وإن أطلقوا ذلك فهو أيضاً معتمد. ومثله في ذلك التفصيل / (لكن) الاستدراكية. وقد يجمعون بين (كما) و(لكن)، فالمنقول عن الشيخ ابن حجر: ترجيح ما بعد (كما).

وإذا قالوا: «على ما اقتضاه كلامهم»، أو: «على ما قاله فلان»، بذكر

(١) من مؤلفات الشيخ الكردي، توجد منه نسخة في مكتبة الأحقاف بتريم، رقمها (٨٤٦) فقه، تقع في (١٢) ورقة، ضمن مجموعة السادة آل بن يحيى. صدر عام ٢٠١٧ م عن دار الفتح، بعناية أخينا الشيخ الفاضل فيصل الخطيب الأحصاني.

(على)، أو: (قالوا)، أو: «هذا كلام فلان». فهذه صيغة تيزي، كما صرح خوا به، ثم تارة يرخونه، وهو قليل، وتارة بصغفونه / وهو كثير. فيكون مقابله هو (١٩٠/١) المعتمد، أي: إن كان. وتارة يظفون ذلك، فجرئ غير واحد من المشايخ على أنه ضعيف، والمعتمد: ما في مقابله أيضاً، أي: إن كان، كما سبق، انتهى.

وقال الشيخ محمد باقشير^(١): «تتبع كلام ابن حجر، فإذا قال: «على المعتمد»، مثلاً، فهو الأظهر من القولين أو الأقوال. وإذا قال: «على الأوجه»، مثلاً، فهو الأصح من الوجهين، أو الأوجه»، انتهى.

وقال السيد عمر في «الحاشية»^(٢): «وإذا قالوا: «والذي يظهر»، مثلاً، أي: بذكر الظهور، فهو بحث لهم»، انتهى. قال الشيخ ابن حجر في رسالته في الوصية بالسَّهْم المقدَّر^(٣): «البحث: ما يفهم فهماً واضحاً / من كلام (١١٧٠/١) الأصحاب المنقول عن صاحب المذهب بنقل عام»^(٤). انتهى.

وقال السيد عمر في «فتاويه»: «البحث: هو الذي استنبطه الباحث من نصوص الإمام وقواعده الكائنين. قال شيخنا: وعلى كلا التعريفين لا يكون البحث خارجاً عن مذهب الإمام. وقول بعضهم في مسائل الأبحاث: «لم نرفقه

(١) هو الفقيه محمد بن سعد باقشير الحضرمي ثم السكي (ت ١١٥٢ هـ). له مؤلفات فقهية، وهو الذي جمع «حاشية عبد الله بن سعيد باقشير على تحفة المحتاج» (خ. ب نظر: جهود فقهاء حضرموت في خدمة المذهب الشافعي: ٧٣٩/١، وما بعدها).

(٢) هي حاشيته على «تحفة المحتاج». طبعت قديماً بهامش «التحفة» في بولاق سنة ١٢٩٠ هـ.

(٣) هي رسالة عنوانها «الحق الواضح المقرر في حكم الوصية بالنصيب المقدَّر»، مدرجة ضمن

«الفتاوى الفقهية الكبرى» (٤/ ٥٠-٦٨).

(٤) عبارته في «الفتاوى الفقهية الكبرى» (٤/ ٦٧): «... هذه العبارة إما يقال، كما لا يخفى على من مارس عبارتهم، في بحث يفهم من كلام الأصحاب فهماً واضحاً، لا فيما هو منصوص لهم». وهي مشتملة على فحوى التعريف المذكور أعلاه. والله أعلم.

نقلًا^{١٤١}، [يريد^{١٤٢} به]: نقلًا خاصًا، فقد قال إمام الحرمين: لا تكاد مسألة من مسائل الأبحاث خارجة عن المذهب من كل الوجوه^{١٤٣}، انتهى.

قال السيد عمر في «الحاشية»، في (الظهارة): «يقع كثيرًا أنهم يقولون في أبحاث المتأخرين: «وهو محتمل». فإن ضبطوه بفتح الميم الثاني: فهو مشعر للترجيح، لأنه بمعنى: قريب. وإن ضبطوه بالكسر: فلا يشعر به؛ لأنه بمعنى: ذو احتمال، أي: قابل للحتمل والتأويل. فإن لم يضبطوا بشيء منهما: فلا بد أن تراجع كتب المتأخرين عنهم، حتى تنكشف الحقيقة الحالة». انتهى.

وأقول^{١٤٤}: والذي يظهر: أن هذا [إذا]^{١٤٥} لم يقع بعد أسباب الترجيح، كلفظ (كما) مثلاً، أما إذا وقع / بعدها فيتعين الفتح. كما إذا وقع بعد أسباب التضعيف، يتعين الكسر^{١٤٦}، انتهى.

قال شيخنا^{١٤٧}: «الاختيار: هو الذي استنبطه المختار عن الأدلة الأصولية بالاجتهاد»^{١٤٨}، أي: على القول بأنه يتجزأ^{١٤٩}، وهو الأصح - من غير نقل له عن صاحب المذهب، يكون خارجاً عن المذهب / ولا يعول عليه. وأما المختار الذي وقع للنووي في «الروضة»، فهو بمعنى: الأصح في المذهب، لا بمعناه المضطرب^{١٥٠}، انتهى كلام العليجي.

(١) في (أ): «يرد».

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٣) القائل: هو العليجي: ص ٨٦. وقوله «شيخنا» يعني به شيخه الكردي مصنف «الفوائد».

(٤) لم ترد في النسخ الثلاث، وهي في النسخة الأم، وهي «نشرة كتاب العليجي».

(٥) هو: الكردي.

(٦) للكردي كلام طويل في مسألة (المختار)، الفوائد: ص ٨٢ - ٨٤. ذكر العليجي حاصله.

(٧) في (أ)، و«نشرة كتاب العليجي»: «يتجزأ». وفي الأم: «يتجزئ». والتصويب من (ج)، وهي

غير واضحة في (ب).

وقال في «الفوائد الحمدية» في الكلام على (مسألة وصل البسملة بالحمدلة) من «التحفة»، ما نصه [ص ٨٢]: «ورأيث في «مختصر الروضة» للسيوطي^(١): في نسخة المصنف بخطه، ما نصه: «والأولئ أن يصل البسملة بالحمدلة». ثم قال: «قال ذلك في «المجموع»^(٢)، والمختار: فصل البسملة لحديث الوقوف على كل آية، انتهى. وتعبيره بـ(المختار)، [يفيد: أن ذلك خلاف المنقول / (ص ٨٢)] في المذهب، لما اشتهر عندهم من استعمال التعبير بـ(المختار)^(٣) لما يختاره قائله من جهة الدليل. وعبارة النووي في «تحقيقه»: «ومثلي جاء شيء رجحت طائفة بسيرة، وكان الدليل الصحيح الصريح يؤيده، قلت: «المختار كذا». فيكون «المختار»: تصريحاً بأنه الراجح دليلاً، وقائلاً به طائفة قليلة، وأن الأكثر الأشهر في المذهب خلافه»، انتهى كلام «التحقيق» [ص ٣٢]، وقد تبعه على ذلك المتأخرون^(٤). ولما قال السبكي: «المختار طهارة النيذ بالتخليل» قال ابن حجر في «فتاويه» بعد كلام قرره [١/ ٣٣]: «فعلم أنهم مصرّحون بطهارة خل النيذ بالتخليل، وأن ذلك هو المعتمد مذهباً ودليلاً، [لا دليلاً فحسب] خلافاً لما يوهنه تعبير السبكي بالمختار»، انتهى^(٥). وكذلك الزيادي في «شرح

(١) غير مطبوع، فائدة للسيوطي على «الروضة»، أعاد منها الأدهار الغضة في حواشي الروضة، منه نسخة في المكتبة الأزهرية، برقم [٧٧٦ | ٥٧٤٥]، وهي الكبرى. وله: «الحواشي الصغرى». و«البسوع فيما زاد على الروضة من الفروع». و«المنقى من البسوع» منه نسخة في دار الكتب المصرية، برقم (٥٢١ مطبوع)، و«مختصر الروضة»، ورواها كثيرة تسمى «الغنية» ثم تم. و«العدب المسلسل في تصحيح الخلاف المرسل» في الروضة. واختصره مجرداً من الخلاف وسماه «العبر» مع زيادات. ثم نظم الروضة، وسماه «الحلاصة» كتب منها من الأول إلى (الحيض)، ومن (الخراج) إلى (السرفعة). وشرح نظمه في «رفع الخصاصة».

(٢) النووي، المجموع شرح المذهب: ٣/ ٣٩٣.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من (ج)، وهو ثابت في بقية النسخ مع الأم. و«الفوائد» (ص ٨٢).

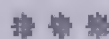
(٤) الكلام للكردي: ص ٨٢. وثم عبارة ص ٨٣. أسقطها المؤلف هنا، قبل إيراد كلام السبكي.

(٥) انتهى كلام ابن حجر في «فتاوى». والعبارات التي بين الأقواس، مريضة من مطبوعة «الفتاوى».

المحرر^(١)، و«حاشية شرح المنهج»^(٢)، أي: خلافا لما يوهسه تعبير السبكي بالمختار. وفي تعبير السيوطي بـ«المختار» في مسائلنا إشارة إلى أنه سقراً بأن المنقول في المذهب. نذب الوضيل، ويكفي في ذلك حزم النووي به حزم المذهب في أصح كتبه.

فائدة

محل ما ذكر في التعبير بـ«المختار» في غير «الروضة». أما هي فقد رأيت^(٣) في كلام بعضهم: «أنه حيث عبر فيها بـ«المختار»، ولم ينبه أنه مختار من حيث الدليل، يكون مراده: أنه مختار من حيث المذهب، فتنبه له. ويؤيد ذلك: أن النووي لم يذكر في أول «الروضة» حكم التعبير بالمختار»، انتهى [«الفوائد»: ص ٨٣-٨٤].



[مصطلح الشيخ ابن حجر في «تحفة المحتاج»:]

ومما لخصه شيخ مشايخي^(٤)، العلامة علي بن عبد البر الوناني، من «رسالة الشيخ محقق بن سليمان الكردي»، قال:

- لم نرد في نسخ كتابنا هذا، بل ولا في مطبوعة «الفوائد» للكردي (ص ٨٣).
- (١) تقدم ذكر الزبيري. و«شرح» هذا، كما في «كشف الظنون» ١٦١٢ / ٢، في ثلاثة مجلدات. يوجد منه جزء في أوقاف بغداد، وجزء في مكتبة الموصل برقم (٣٧) (١٩٢)، وجزء في أوقاف السلمانية، العراق، رقمه (٣٠٦). ينظر: فهرس آل البيت.
- (٢) اسمها: «الدُر المنهج في حل عقود المنهج»، وصفها البغدادي بأنها مقبولة بين العلماء. كما في «هدية العارفين» (١ / ٧٥٤). وحصر «فهرس آل البيت» لها (٣٨) ثمانياً وثلاثين نسخة متوزعة.
- (٣) القائل: الكردي.
- (٤) الكلام هنا للمؤلف، بأسودان.

«بيان مصطلحات «التحفة»:

منها: «قال شارح»، بالتشكيل، فقييل: هو ابن شهاب في «شرح الكبير على المنهاج» السبكي بـ «إرشاد المحتاج»^(١)، أو غيره. وهو قبل الجلال المحلي يسير^(٢)، وهو مردود. بل استعمله في أي شارح، لأي كتاب كان. فأرادته في التيسر [٣٤٨/١]، و(قسم الصدقات) [١٥٧/٧]، ونحوهما. ابن شهاب. وأراد به في / (استقبال القبلة) [١/ ٤٨٥، ٤٩٣]: التقي السبكي في «الابتهاج»^(٣)، [١٨٢] وهو أول من شرح «المنهاج»، كما قاله الدميري^(٤)، أو: أول من وُفِّي بمفصود شرح «المنهاج» كما قاله غيره^(٥) / .

[ب/ ١٠٢]

(١) اسمه تاماً «إرشاد المحتاج»، إلى توجيه المنهاج، كشف الظنون: ٢ / ١٨٧٥ لم يحصر (١٢) التي عشر نسخة له في «فهرس آل البيت». وأما الصغير فاسم البداية المحتاج في شرح المنهاج. وهذا طبع حديثاً في عدة مجلدات، عن دار المنهاج. وعن نسخة المنشورة بنظر: فهرس آل البيت.

نبيه: هناك شرح ثالث اسمه «كفاية المحتاج إلى توجيه المنهاج»، ذكره العبداني. إيضاح المكون ٤ / ٣٧٣. وبه لصاحب الإرشاد والبداية. ولكني رأته مذكوراً في «خزائن التراث» وبه نسخة في مركز الملك فيصل بالرياض، مسوياً لأيي بكر بن أحمد (ت ٨٥١ هـ)، والدهذا.

(٢) توفي ابن قاضي شهاب، محمد بن أبي بكر، سنة ٨٧٤ هـ وتوفي الجلال المحلي، محمد بن أحمد، سنة ٨٦٤ هـ. فالستقدم إنما هو المحلي، خلافاً لما ورد أعلاه، نعم، والد ابن قاضي شهاب، أبو بكر توفي قبل المحلي، سنة ٨٥١ هـ. ولكنه مؤرخ، وليس هو شارح «المنهاج». فليحذر.

(٣) وصل فيه إلى (الطلاق)، فأنتمه ابنه أحمد. بهاء الدين. كشف الظنون: ٢ / ١٨٧٥. توجد له

(٢٧) سبع وعشرون نسخة خطية، أحصاها «فهرس آل البيت».

(٤) هو محمد بن موسى، مصري (ت ٨٠٨ هـ). ينظر عنه: الضوء اللامع: ١٠ / ١٥٩ الأعلام: ٧ / ١١٨.

(٥) هو السخاوي، في «المنهل العذب» (ص ٧٣).

[وَأَرَادَ بِهِ فِي (صِفَةِ الصَّلَاةِ) (٢/ ٦٧، ٦٨): الْإِسْنَوِيُّ فِي «كَافِي الْمَحْتَاجِ»^(٦٥)،
وَأَرَادَ بِهِ فِي (أَوَّلِ الْجَمَاعَةِ) (٢/ ٢٥٠)]^(٦٦): الدَّمِيرِيُّ فِي «النَّجْمِ الْوَهَّاجِ»^(٦٧)، وَفِيمَا
بَعْدَهُ (٢/ ٢٥٥): الْأَنْزَعِيُّ فِي «قُوتِ الْمَحْتَاجِ»^(٦٨)، وَفِيمَا بَعْدَهُ (٢/ ٢٦٥، ٢٧٤) الْوَلِيُّ
الْعِرَاقِيُّ، شَيْخُ ابْنِ شَيْخِهِ، فِي «نُكْتَةٍ عَلَى التَّيْبَةِ وَالْمَنْهَاجِ وَالْحَاوِي»^(٦٩)، وَأَرَادَ بِهِ فِي
(الْجُمُعَةِ) (٢/ ٤٣٥، ٤٥٦) الْمُقَرَّبِيُّ^(٧٠) فِي شَرْحِ «الْإِرْشَادِ»: «إِخْلَاصُ النَّاوِيِّ»^(٧١)،
وَالشَّهْرُ بِالنَّشْئَةِ^(٧٢)، وَغَيْرُ هَؤُلَاءِ، كَالزَّرْكَشِيِّ فِي «الدِّيْبَاجِ»^(٧٣).

ومنها: «قَوْلُ بَعْضِ الشُّرَاحِ»، وَهُوَ كَمَا مَرَّ.

- (١) «مَحْظُوطٌ»، لَمْ يَطْعُ بِعَدِّ أَحْصَيْتَ لَهُ (١٥) حِصَّةً عَشْرَ نَسَخَةٍ حَظِيَّةٍ فِي «فَهْرَسِ آلِ الْبَيْتِ» (١٣١ / ٣٢) قَالَ السَّحَاوِيُّ فِي «الْمَهْلِكِ الْعَدْبِ» (ص ١٦٩) «وَمَا أَحْسَنَهُ وَأَنْفَعَهُ لَكِنَّهُ لَمْ يَكْمُلْ»، وَحَصَلَ فِيهِ إِلَى (الْمَسَافَةِ) وَتَقْصِيفُ الزَّرْكَشِيِّ. وَمِثْلُهُ فِي «كَلْفِ الظُّنُونِ» (٢/ ١٨٧٥).
- (٢) سَاقَطَ مِنْ (أ)، وَثَبَتَ فِي بَقِيَّةِ النُّسخِ وَمِنْهَا الْأَمُّ.
- (٣) مَقْطُوعٌ مِنْ (ج).
- (٤) طُبِعَ فِي عَشْرَةِ مَجْلَدَاتٍ، صَدَرَ عَنْ دَارِ الْمَنْهَاجِ.
- (٥) صَدَرَتْ لَهُ طَبْعَةٌ تَحَارِيرِيَّةٌ مَلْفُوفَةٌ مَسْوُودَةٌ، عَنْ دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ وَأَحْصَى مِنْهُ (٤٤٣) ثَلَاثَ وَأَرْبَعِينَ مَجْلَدًا فِي «فَهْرَسِ آلِ الْبَيْتِ» (٣٧٣ فَهْرَسَ شَافِعِي). بِمَكْنَى تَلْفِيزِ بَضْعٍ نَسَخٍ كَامِلَةٍ مِنْهَا.
- (٦) وَأَسَمَهُ «تَحْرِيرُ الْفَتَاوِيِّ عَلَى التَّيْبَةِ وَالْمَنْهَاجِ وَالْحَاوِي»، صَدَرَتْ مِنْهُ قِطْعَةٌ فِي مَجْلَدَيْنِ، عَنْ دَارِ الْمَنْهَاجِ.
- (٧) هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الشَّافِعِيُّ الْبَغْدَادِيُّ (ت ٨٣٧ هـ) يُنْظَرُ عَنْهُ: الضُّوْءُ الْإِلَامِيُّ: ٢/ ٢٩٢؛ الْبَدْرِ الطَّالِعُ: ١/ ١٤٢؛ الْأَعْلَامُ: ١/ ٣١١.
- (٨) أَوْ اسْمُهُ تَامًا: «إِخْلَاصُ النَّوِيِّ مِنْ إِرْشَادِ الْغَاوِيِّ فِي مَسَائِلِ الْحَاوِيِّ»، إِيضَاحُ الْمَكْنُونِ: ٣/ ٤٩؛ «فَهْرَسِ آلِ الْبَيْتِ»: بِرَقْمِ ٩٣٣. طُبِعَ فِي أَرْبَعَةِ مَجْلَدَاتٍ.
- (٩) تَعَامِيهَا: «تَمَثُّبَةُ إِرْشَادِ الْغَاوِيِّ فِي مَسَائِلِ الْحَاوِيِّ»، تَوْجِدُ لِلْمَكْنُونِ بِهَذِهِ التَّسْمِيَةِ عِدَّةَ نُسَخٍ، ثُمَّ إِحْصَاؤُهَا فِي «فَهْرَسِ آلِ الْبَيْتِ» قِسْمِ الْفَقْهِ، بِرَقْمِ (١٥٣٦).
- (١٠) تَعَامِيهَا: «الدِّيْبَاجُ فِي تَوْضِيحِ الْمَنْهَاجِ». وَيُنْظَرُ: «فَهْرَسِ آلِ الْبَيْتِ» قِسْمِ الْفَقْهِ، رَقْمِ (٣٠٦).

ومنها: «الشارح»، معرّفاً. وهو الجلال المحلي، كما ذكره ابن البيت في «حاشية التحفة». وكذا قوله: «الشارح المحقق»، وهو مراد «النهاية»^(١). و«شرح المحرّر» للزيادي، كما ذكره الشيخ أبو الحسن البكري^(٢) في «حاشيته على المحلي»^(٣).

وآراد به «الشارح» في «شرح الإرشاد»^(٤): الشئس الجوجري^(٥)، شارح «الإرشاد»^(٦).

ومنها: «قال بعضهم»، قيل: هو الشهاب الرملي، وهو مردود. والأولى: أن المراد (بعض العلماء)، كائناً من كان، فهو أعم من قوله: «قال شارح»، كما يعلم من سبّر «التحفة».

وآراد شيخ الإسلام زكريا في «شرح المنهج» بـ «بعضهم»: الجلال المحلي، كما يقضي به السبّر. لكنه ليس بكلي، بل أغلي.

ومنها: «كما»، قال الشويري: «فما بعدها هو المعتمد، وإن استدرك بعدها بالكن»، أو رجح بعد ذلك ما يقابل ما بعدها، وإن ما الشير من أن المعتمد ما

(١) أي: «النهاية المحتاج»، للرملي.

(٢) هو محمد بن محمد أبو الحسن البكري المصري (ت ٩٥٢ هـ) ينظر عنه في «المعجم» ص ٥٤٨؛ «المنا الباهر» ص ٣٧٤؛ «الأعلام» ٦/ ٦٠.

(٣) اسم الحاشية «عائدي المدقق» عبارة «المحرّر»، توجد منها نسخة واحدة في باريس، والأخرى في الظاهرية، بدمشق. كما في «فهرس آل البيت».

(٤) المقصود به: «فتح الجواد»، لابن حجر الهيتمي.

(٥) هو محمد بن عبد المنعم الجوجري، مصري، من جزأخر (قرب دباط) (ت ٨٨٩ هـ) ينظر عنه: «الضوء اللامع» ٨/ ١٢٣؛ «الأعلام» ٦/ ٢٥١.

(٦) مخطوط، لم يطبع. وهكذا اسمه، ليس له عنوان. يقع في عدة مجلدات، تنشر أجزاءها في عدة مكينات عالمية، ينظر لمعرفة خزانة التراث، وفهرس آل البيت.

بعد (لكن)؛ إنما^{١١} هو فيما إذا لم يسبقها «كما». انتهى. مثاله: ما في (أسباب الحدث) [١/ ١٥١]، في بحث حصل المضطرب مع الأمانة.

نعم؛ إذا قال بعده: «والمعتمد» [١/ ١٨٣]، أو: [«الأوجه كذا»، فهو المعتمد]، ولو كان بعد «كما»، قاله الشيخ سعيد شبل^{١٢}، انتهى.

أي: وإذا لم ينص بعد «لكن» أو «كما» بخلافه، أو دلت قرينة على ذلك. مثاله: قوله في (باب الجماعة): «كما لو تخلف للشاهد الأول» [٢/ ٣٣٦]، إلى آخره. ونقل عبد العزيز الزمزمي^{١٣} عن ابن حجر ما يؤيد ذلك، وهو: «أن ما قبل «لكن»، إن كان يفيد المسألة بلفظ «كما»؛ / فما قبل «لكن» هو المعتمد. أي: إن نية على اعتماد^{١٤} خلافه، بأي وجه من أوجه الترجيح، وإلا فما بعد «لكن» هو المعتمد». انتهى. وقال العلامة البشيريشي^{١٥}: «ما بعد «لكن» في «التحفة» هو المعتمد /، سواء كان قبلها «كما»، أو غيره. ونقل ابن اليتيم في «الحاشية» عن مشايخه: أن المعتمد عند ابن حجر ما بعد «لكن»، إذا لم ينص على خلافه / أنه المعتمد. أي: أو دلت قرينة على ذلك.

وقال الشيخ محمد بن سليمان الكردي^{١٦}: «يظهر لي - أي من سبب «التحفة» - أن ما بعد «كما» حيث صرح أو أشار إلى اعتماده، نحو «كما»، هو

(١) ما بين المعكوفين سقط من (أ)، و(ج)، وأثبت من (ب).

(٢) سقط من (ج).

(٣) هو عبد العزيز بن محمد الزمزمي المكي (ت ١٠٧٢ هـ)، سبط ابن حجر الهيثمي. ينظر عنه: فوائد الارتحال: ٥/ ٣٠ المختصر من نشر النور: ص ٢٥٩.

(٤) في (أ) و(ج): «اعتماده»، بهاء ضمير.

(٥) هو أحمد بن عبد اللطيف البشيريشي، نسبة لقرية بالمحلة (ت ١٠٩٦ هـ). ينظر عنه: فوائد الارتحال: ٢/ ٤٨٢ ثبت النحلي: ص ١٣٥؛ الأعلام: ١/ ١٥٥.

(٦) في كتابه «عقود الدرر»: ص ٣٩٨ وما بعدها، والكلام ملخص ومطلق لا بالنص.

ظاهراً أو واضحاً، فهو المعتمد. وحيث قيد ما بعد «كما» بقيد، فيكون ذلك القيد هو معتمده، لا الإطلاق الذي بعد «كما». وحيث ذكر «كما» وحدها، أو «لكن» وحدها، ولم يشتر لتضعيفه ولا ترجيحه، فيكون هو معتمده.

ومنها: «كذا»، فهي للتبري. مثل «هذا»، في نحو: «هذا ما قاله فلان». أو: «من أعلى»، في نحو: «على ما اقتضاة كلامهم»، أو: «على ما بحث». ومثل «قلوا»، في نحو: «قالوا: إن الأمر كذا»، فكلها مشعرة بالضعف، إن لم تدل قرينة على اعتمادها، انتهى.

[فوائد عن الفقيه سالم باصهي، تلميذ ابن حجر]

ومن الفوائد المنقولة من كلام الفقيه سالم باصهي^(١)، رحمه الله تعالى، ما نصه: «ما يذكر في كلام الشيخ ابن حجر وغيره، من قولهم: «وقد يفرق»، و: «إلا أن يفرق»، و: «يمكن الفرق»، فهذه كلها صيغة فرقي. وقولهم: «وقد يحاب»، و: «إلا إن يحاب»، و: «لأن تحب»، فهذا جواب من قائله. وقولهم: «ذلك أردّه»، و: «يمكن»^(٢) أردّه، فهذه صيغة رد. وقولهم: «ولو قيل بـ» كذا» لم يبعد»، و: «ليس ببعيد»، أو: «لأن قريباً»، أو: «أقرب»، فهذه صيغة ترجيح. وإذا جاء في كلامهم: «كما قاله جمع»، أو: «كما قاله فلان»، فهذا تقرير له.

وقولهم: «على ما قاله (فلان)»، مثلاً، صيغة تبريء واستشكال، ويكون غالباً للتبري. وقد يرد للاستشكال. وقولهم: / «كذا قاله (فلان)»، للتبري.

[٩٥/١]

(١) الشامي الحضرمي، كان حياً سنة ١٠١١ هـ. ينظر: جهود فقهاء حضرموت، ١/ ٥٧٣-٥٧٨.

(٢) سقط من (ج).

وإذا وجدنا في المسألة كلاماً في المصنّف / ، وكلاماً في الشؤني؛ فالعمدة:
 ما في المصنّف وإذا وجدنا كلاماً في الباب، وكلاماً في غير الباب؛ فالعمدة: ما
 في باب المسألة وإذا كان في المظنة وفي غير المظنة استطراداً؛ فالعمدة: ما في
 المظنة. وإذا كان للشيخ ابن حجر كلام في «التحفة» وكلام في غيرها؛ فالعمدة:
 ما في «التحفة»، لأنها آخر مصنفاته، انتهى بحزونه.

[فائدة: في سكوت الشيخ:]

ونقل عن خط العلامة الشيخ، محمد بن عبد الولي بارجا^(١)، ما لفظه: «إذا
 حكى الشيخ في تحفته، أو غيرها، قولاً لأحد، أو منجثاً، وسكت عليه، فلم
 يقل: «وهو وإه»، مثلاً. ولا: «هو الأصح»، ولا غيرها مما يصرّح بترجيحه أو
 تضعيفه؛ فسكوته ليس ترجيحاً ولا تضعيفاً. لكن لك أن تأخذ بالمذكور، والعهد
 على قائله، لا على الشيخ.

مثال ذلك: ما حكاه الشيخ عن النووي فيما لو عرض ذكر النبي ﷺ في
 الصلاة، من أنها لا تدب الصلاة عليه، فإنه نقله عن النووي^(٢)، وسكت عليه.
 فإن لم يسكت الشيخ على ما حكاه، بل قال: «وفيه ما فيه»، أو: «على ما
 فيه»، فهو تضعيف له منه. ومثاله: في «التحفة»، ما ذكره في ركن الشهادة في
 موالاته.

(١) فقيه من أهل القرن الثالث عشر، أخذ عن العلامة علي بن عبد الله السفاوي (ت ١١٨١هـ)،
 وعنه السيد محمد بن أحمد بن جعفر العجني (ت ١٢٥٤هـ). يُنظر: عقد البواقيت:
 ٨٢٨، ٨٢٢، ٤٢٨/١.

(٢) عبارة «التحفة» (٢ / ٦٦): «ولو قرأ المصلي، أو سمع، آية فيها اسمه، ﷺ، لم تسحب
 الصلاة عليه، كما أفتى به المصنّف».

فإن لم يقل ذلك، بل قال: «وهو القياس»، أو نحوه، فهو ترجيح له منه.
فإن حكى بعد قوله: «وهو القياس» قولاً يافض القياس، فلا اعتماد عليه. فإن
لم يحك ذلك، بل استدرك عليه بـ«لكن»، فهو ترجيح.

وذكر الصورتين: في حمل المصنف مع الأمتعة، وصورة الاستدراك: (أ) /
ذكرها في (النسيم)، فيما لو جرح في أعضاء التيمم، ووضع الجبيرة عليه بلا
ظهير. واستدراك الشيخ بـ«لكن» ليس بترجيح على إطلاقه، فقد يستدرك
بـ«لكن» القوة رآها في كلام الزوياني، انتهى.

ومن خط السيد العلامة، عبد الرحمن بن أحمد الجفري علوي^(١)، ما
نصه: «إذا قال الشيخ / ابن حجر في «تحفته» مثلاً: «ويحرم على نزاع فيه»، (أ) /
فيكون ذلك تبريراً من النزاع لا من الحكم، ومثله إذا قال: «على خلاف فيه». وأما
إذا قال: «على ما اقتضاه إطلاقهم»، فيكون تبريراً عن الحكم، فيكون المعتمد:
مخالفة اقتضاء إطلاقهم. وأما إذا قال: «كما اقتضاه كلامهم»، أو: «إطلاقهم»،
أو نحوه ذلك، فالمعتمد: ذلك الاقتضاء. ولو قال: «ولو قيل بالحرمة لم يبعد»،
فمعنى ذلك: أن الحرمة هي القرينة للناظر، فيكون معتمداً. ولو قال: «الآن
المعتمد كذا»، أو: «الأوجه كذا»، فهو المعتمد، ولو كان بعد «كما».

ومثل ذلك: لو وقع الاستدراك من غير نحو الأوجه، أو المعتمد، ولم
يكن قبله «كما». أما إذا كان قبله «كما»، فما قبل «كما» هو المعتمد، ولا عبرة
بالاستدراك بعدها، أي: بعد (كما)، انتهى، تقرير الشيخ سعيد سنبل المكي.

(١) في الموضوعين بياض بقدر ٤ كلمات في (أ)، وطمس البياض في (ب) و(ج).

(٢) لم أقف على ترجمته.

* ومن خط السيد المذكور ما صورته: «إذا عبر الشيخ ابن حجر في التحفة بـ«على»، فمعناه: غير مسلم. وإذا عبر بـ«كما»، فهو مرتضيه. والشيخ الرملي مثله. والظاهر: أن هذا اصطلاح لأهل المذهب، أن «على» للتبري، ذكره الشيخ في (باب الجنائز) بعد قول المتن: «ولو تخلف بغير عذر»، إلخ. وهو قوله: «حيث قال شيخنا / في «شرح»ه، وغيره، مع التبري، فقال: «على ما اقتضاه كلامهم»، انتهى. وإذا عبر في «التحفة» بـ«كذا قالوه»، فهو متبرئ من العلة لا من الحكم»، انتهى.

ورأيت نقلاً عن تقرير الشيخ الإمام، عبد الله بن سالم البصري ثم المكي^(١)، رحمه الله ما نصه: «إن قول الشيخ ابن حجر: «لكن»، ليس ما بعدها هو المعتمد مطلقاً، بل تارة وتارة. فقول الشيخ: «قال جمع»، إلخ، ضعيف. عند الشيخ، كما / علم من عبارة «التحفة»، بل و«النهاية». وكذا قرّر الشيخ إفريس بن أحمد المكي^(٢)، رحمه الله: إذا قال الشيخ ابن حجر في كتابه «لكن»، فإن كان قبل «لكن»: «كما»؛ فالمعتمد عند المكيتين - الذي نقلوه عن الشيخ - ما قبل «لكن»، والمضربون لا يفرقون»، انتهى.

ووجدت معزواً إلى الفقيه العلامة، عبد الله بن أبي بكر الخطيب، قاضي تريم، ما لفظه: «سئل: ما إذا استدرك الشيخ ابن حجر بعد نقله المسألة عن غيره، بقوله: «لكن فيه نزاع»، أو: «نظر»، ونحو ذلك؟

(١) توفي بمكة سنة ١١٣٤ هـ. ينظر عنه: فهرس الفهارس: ١ / ١٣٦، الأعلام: ٨٨ / ٤.

(٢) ويعرف بالصفدي، والشامع (ت ١١٢٦ هـ). ينظر عنه: إتحاف فضلاء الزمن: ص ٣٩٢، المختصر من نشر النور: ص ١٢٦.

فأجاب: الذي يظهر لنا من سبب كلامه: أنه لا يطلق القول بأنه مرجح / (١١٦) ما استدرك به، بل فيه تفصيل. حاصله: إن كان بعد المتقول عن الأضحاب والشيخين، أو الثوري، فلا يؤثر ما استدرك به في ذلك، لأن نحو التراجع لا يدفع المتقول، كما صرحوا به. كالمسألة التي نقلوها عن الغزالي، وإقرار الشيخين لها، وقبول الشاهد واليمين في السرقة بالنسبة للمال، دون القطع. وإن كان في مسألة مولدة عن المتأخرين، ثم استدرك عليه، فالظاهر: ترجيحه الاستدراك، فإذا ساق الشيخ / كلاماً، وأتى بخلافه، ثم قال: «ويجاب عن الأول». فالمعتمد عنده: ما (١١٧) أجاب به، والله أعلم، انتهى.



ومن خط الشيخ منصور البذيري المدني^(١)، ما نصه: «أخبرني الشيخ محمد بن سليمان، عن الشيخ سعيد سبيل المكي، عن شيخه عبد الواحد المصري^(٢)، عن شيخه الثوري: أن اصطلاح الشيخ ابن حجر في «التحفة»: أنه إذا قال: «كما»، فما بعدها هو المعتمد عنده، وإن استدرك بعدها «لكن»، [أو رجع] ^(٣) بعد ذلك ما يقابل ما بعد «كما». وإنما اشتهر أن المعتمد ما بعد «لكن» في كلامه: إنما هو فيما إذا لم يسبقها «كما». مثاله: في (أسباب الحدث)، بحث حمل المصحف مع الأمتعة، حيث قال [١٥١/١]: «فهل يأتي فيه التفصيل كما سئل كلافهم، ثم ذكر ما يشير إلى ترجيح المقابل، بقوله: «فإن قلت».

(١) المصري ثم المدني، من أهل القرن الثالث عشر، كان موجوداً سنة ١٢٤٠ هـ. ينظر عنه: عقد

اليواقيت: عدة مواضع، منها ١/٣٢٧، ٣٤٠، ٢/٧٠٦، ٧١٩.

(٢) لم أقف على ترجمته بحسب المصادر المتوافرة عندي.

(٣) ما بين المعكوفين في (١): «هو المعتمد عنده». وأثبت ما في (ب) و(ج).

[قلت] : "ومما يؤيد أنه المعتمد: أن الشيخ ابن فاسم عند قول الشارح هنا: «فهل يأتي هذا التفصيل»، قال: «وفيه نظر»، ويشجع التحريم مطلقاً، فلولا أنه راجح عنده لسا توجه قوله: «وفيه نظر»، والله أعلم.

نعم، إذا قال بعده: «والمعتمد»، فهو السعتمد. ونظيره في (باب الجماعة) قبيل فصل المتابعة، حيث قال [٣٣٦/٢]: «كما لو تخلف للشهد الأول، كما (٧١) أفتى به القفال ثم، والمعتمد...»، فراجع.

ونقل عن الشيخ عبد الله بن سالم البصري: أن من اصطلاح الشيخ ابن حجر في كتبه: أنه إذا فسر الكلمة بـ «أي»، فالعبارة صحيحة. وإن قال: «يعني» فالعبارة فيهما إيهام، انتهى. ونقل عنه أنه قال: «إذا عبر الفقهاء / بقولهم «مطلقاً»، كان الإطلاق في مقابلة قيد ماضٍ، أو آتٍ»، انتهى.

[٩٩/١] ومن خط العلامة الشيخ الفقيه، عبد الله / بن عثمان العمودي:

«فائدة عظيمة: يحتاج إليها من حيث الاصطلاح: إذا نقل عن العالم الحي فلا يصرح باسمه، لأنه ربما رجع عن قوله. وإما يقال: «قال بعض العلماء»، ونحوه. وإن مات صرح باسمه»، انتهى، وقال: «إنه نقله من خط العلامة ابن مزروع^(١)».

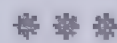
(١) سقطت من (ب).

(٢) من أهل الدوقة، من وادي دوعن الأسو، بحصر موت (ت ١٤٣ هـ). ينظر عنه: بهجة الزمان: ص ٢٤٥؛ الشامل: ص ٦٩٥.

(٣) هو عبد الرحمن بن محمد بن مزروع الشبامي (ت ٩١٣ هـ). ينظر عنه: مقدمة «تتوادة» المطبوعة بعناتي.

وقال العلامة البحيري^(١)، في «حاشية فتح الوهاب»^(٢)، عند قوله: «كما به عليه الأذرع»، ما نصه [٢٩٣/١]: «فائدة: حيث قالوا: «كما به عليه الأذرع»، مثلاً، فالمراد: أنه معلوم من كلام بعض الأصحاب، وإنما للأذرع نسبة عليه. وحيث قالوا: «كما ذكره الأذرع»، مثلاً، فالمراد: أن ذلك من عند نفسه. كذا أفاده شيخنا الريادي عن مشايخه. انتهى شؤيري»، انتهى.

وفي «شرح الغياب» لابن حجر: «اصطلاح أكثر المتأخرين اختصاص التعبير بـ «الظاهر»، و «يظهر»، و «يحتمل»، و «يشج»، ونحوها، مما لم يسبق إليه المعبر بذلك. لتمييز ما قاله، مما قاله غيره»، انتهى.



وسمعت^(٣) الشيخي، مفتي الشافعي ح^(٤) بسكة المشرفة، الشيخ العلامة، محمد صالح [ابن إبراهيم]^(٥) الرئيس الزبير^(٦)، يقول: «إذا عبروا بقولهم: «وظاهر كذا». فهو ظاهر من كلام الأصحاب. وأما إذا كان مفهوماً من العبارة، لعبروا عنه بقولهم: «والظاهر كذا»، انتهى.

(١) هو سليمان بن محمد البحيري الأزهرى، ي نسب إلى بحير، قرية بمصر العربية (ت ١٢٢١ هـ). ينظر عنه: تاريخ الجبرتي: ٤/ ٢٤٤، الأعلام: ٣/ ١٣٣.

(٢) واسمها «التحريد لنفع العبيد»، طبعت بمصر مراراً، في أربعة أجزاء، منها طبعة بولاق سنة ١٢٨٦ هـ وسنة ١٢٩٢ هـ وسنة ١٣٠٧ هـ وسنة ١٣٠٩ هـ. معجم المطبوعات: ٢/ ٥٢٩.

(٣) القائل هنا: هو المؤلف محمد باسودان.

(٤) كذا رسم حرف الحاء مهملاً في النسخ الثلاث، وهي تعني: حينئذ.

(٥) سقط من (ج).

(٦) أنوفى سنة ١٢٤٠ هـ. ينظر عنه: المختصر من نشر النور: ص ٢١٤. واسمه (محمد صالح) مراكشاً. وليس محمد بن صالح، كما في «الأعلام» (٦/ ١٦٣).

ورأيت بخط بعضهم ما نصه: «وقع الشيخ الإسلام زكريّا في «شرح المنهج»:

[١] أنه تارة يعبر به «أولى»، وتارة بـ «أعم»، وتارة بهما.

فالأول: إذا أوهم كلام أضله حكماً غير مراد، كما صرح به كلامه في مواضع، منها: موضعان قبل (القضاء).

والثاني إذا قصّر عن شمول بعض الأحكام.

والثالث اجتماع كلا المعنيين. تبه على ذلك الشويري.

[٢] وتارة يقول: «هذا من زيادتي»، وتارة يقول: «والنصريح به من زيادتي».

فالأول: / لما لم يمكن أخذه من كلام الأصل.

والثاني: لما يمكن أخذه ولو بالقياس على غيره، انتهى / .

قلت: وقد يعبر به «القيد»، وهو لا يعطي إلا ما أعطاه الأصل.



وفي «الفوائد المدنية» [ص ٥٤]: «فائدة: نقل [التاج] السبكي عن والده، واعتمده: أنه حيث وجد لأحد من الأصحاب كلام في فتاويه، مخالفت

للكلام في تصنيفه؛ اعتمد [على] ما في تصنيفه، لأنه موضوع لذكر ما هو الأمر الكلّي الذي يشترك فيه جميع الناس، دون ما في فتاويه، لأنها لتنزيل ذلك الكلّي على الجزئي، وقد تختلف الأبواب والأحوال في التنزيل، فلنا منها على ثقة، انتهى (٣).

(١) زيادة من (ب).

(٢) مزيدة من (ج).

(٣) نقل ذلك الكردي عن «شرح العباب» لابن حجر، كما صرح به في «الفوائد» (ص ٥٤).

هذه القول؛ وإن كان في بعضها تكرير، ففي البعض زيادات وتقرير.

من قواعد المتأخرين:

ومن قواعدهم: إذا نقلوا عن الغير ولم يتعقبوه، فهو تقرير، وعلمة على اعتمادهم ومنها: أن أدوات الغايات في عباراتهم، للإشارة إلى الخلاف. فإذا لم يوجد خلاف، فهو لتعميم الحكم.

وعندهم: أن البحث، والإشكال، والاستحسان، والنظر، لا يرذ المنقول، بل العمل بالمنقول، والمنهزم لا يرذ التصريح.

[إطلاقات الأئمة ومفادها]:

وفي «التحفة» للشيخ ابن حجر ما نصه [١١٢/١٠]: «وقد أخذ الإسوي من المجموع» [١٢١/٧، ١٠٠/١١]. وتبعوه: أن إطلاقات الأئمة إذا تناوت شيئاً، وصرح بعضهم بخلافه، فالمعتمد: الأخذ فيه بإطلاقهم، انتهى. [من كلام الأضلي، والثاني: لما يمكن أخذه ولو بالقياس على غيره، انتهى^(١)].

قلت: ومثال ذلك في «التحفة»، في (كتاب الوكالة)، في بحث قبول قول الوكيل في التلف والرد، فإنه قال [٣٤٨/٥]: «وقضية إطلاق الشيخين، وغيرهما، قبوله في ذلك، ولو بعد العزل. لكن بحث السبكي، كابن الرفعة في «المطلب»: أنه لا يقبل بعده. وتأيدته بقول القفال: لا يقبل قول قيم الوقف في

(١) هذه العبارة من هامش النسخة الأم، ولم ترد في بقية النسخ.

الاستدانة بعد عزمه. فيه نظر ظاهر، إلى آخر ما ذكره /، فهو مثال لما ذكره.
والله أعلم. وفي «فتاويده» قال: «قاعدَةُ الْمُقْبِلِينَ: أَنَّهُمْ يَطْلُقُونَ فِي مَحَلِّ اتِّكَالٍ
عَلَى مَا قَدَّمُوهُ فِي مَحَلِّ آخِرٍ، أَوْ عَلَى مَا هُوَ مَعْلُومٌ، أَنَّهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تتمیم

فی تعریف الأصحاب / والمتقدمین والمتأخرین والسلف والخلف

(۱۱۰۹)

قال الشيخ ابن حجر في «شرح العباب»، عند قول المتن: «والأصحاب»، ما نصه: «أي أصحاب الشافعي الذين سلكوا طريقته في الاجتهاد، أو قلّدوه من النضحية، وهي هنا: اتباعه فيما يراه من الأحكام. مجازاً عن الاجتماع في العشرة. بجامع ما في كل من الموافقة وشدة الارتباط. وهو بهذا المعنى يشمل سائر أئمة مذهبه منذ زمنه إلى الآن، لكن غلب استعمالهم - كالمقدمين - فيمن قبل الشيخين»، انتهى.

وقال في «التحفة» في (الفرائض)، بعد قول المتن: «وأقضى المتأخرون»، ما نصه [۳۹۱/۶]: «من الأصحاب، وفي «الروضة» [۶/۶]: أنه الأصح، أو الصحيح عند محققي الأصحاب / منهم ابن شراقة، من كبار أصحابنا (۱) ومتقدميهم. ثم صاحب «الحاوي»، والفاضل حسين، والمتولي، وآخرون» [وبه] «كقول ابن شراقة، هو قول عامة شيوخنا. اعترض تخصيصه بالمتأخرين. وقد يجاب: بأنه أراد أكثرهم، كما دلّ عليه كلامه في «الروضة»، فلا ينافي أن كثيرين من المتقدمين عليه. ومن هذا: يؤخذ أن المتأخرين في كلام الشيخين ونحوهما كل من كان بعد الأربعمئة، وأما الآن وقبله فهم من بعد الشيخين»، انتهى، ومثله في «النهاية» [۱۲/۶].

(۱) سقط من (ج)، والمثبت من الأم وبقيّة النسخ.

وقال شيخ والدي، السيد الجليل، العلامة الحفيل، حامد بن عمر حامد باعلوي، رحمه الله: «الخلافاً إنما هو في منقول المذهب. إما عن الشافعي، أو عن أصحاب الوجوه. وهم: متقدمو الأصحاب، ما قبل الأربعمئة سنة، كالشيخ أبي حامد الإسفراييني^(١)، والفقهاء الشافعي، وغيرهم. وأما بعدهم؛ فإنما ذلك بحثٌ تتجاذبه آراء المناظرين، فحيث وجد في المسألة نقلٌ صحيحٌ أتبعه، انتهى. نقلته من خط تلميذه السيد الجامع للعلوم والأسرار، شيخ والدي^(٢) عمر بن عبد الرحمن البار، باعلوي، رحمه الله.

وقال الشيخ العلامة النحرير، علي بن عبد الرحيم باكثير /، في رسالته «القول الأجل في العمل بشهادة الأمل فالأمل»، بعد كلام ما نصّه:
«وقال ابن السبكي، أيضاً:

تنبيه: إذا قلنا إن المسائل الاجتهادية المختلف فيها لا ينقض الحكم فيها؛ هل يلحق به ما حدث للناس من حوادث ليس فيها خلافاً للمتقدمين، وإنما فيها آراء يتجاذبها الفقهاء؟ وإن كان يقع في الذهن: أنها مثل الأولى، فلا ينقض! لكن قال أبي، ومن خطه نقلت: «إنما يطلق المختلف على ما فيه خلافاً للمتقدمين، أما ما يقع لنا من صور المسائل، وتجادبت فيه الآراء، فلا نقول إنه من المختلف فيه. بل ينبغي أن ينظر فيها، فإن اتضح دليلٌ عليها؛ أتبع. وإلا؛ فلا. وإن حكم حاكمٌ فيها، لم يدل عليه دليل، ينبغي جواز نقضه، وإن دل عليه دليل [لم ينقض]^(٣)»، انتهى.

(١) هو أحمد بن محمد الإسفراييني (ت ٤٠٦ هـ). ينظر عنه: طبقات السبكي: ٣ / ٢٤.

(٢) زاد هنا في (ج): «الحبيب»، ولم ترد في الأم وبقية النسخ.

(٣) سقط من (ب).

قال: «وقد يستغرب هذا، ولا غرابة فيه إن شاء الله تعالى، بل الأمر كما قال. وعليه يحمل أقضية صادرة من شريع وغيره، نقضها علي، رضي الله عنه، وغيره، لم يكن تقدّم فيها خلافاً، ولا عليها دليل قاطع»، انتهى.

وقال^(١) أيضاً فيها، أي «الرسالة المذكورة» ما نصّه: «وما أحسن / ما نقله صاحب السبوح عن الناج السبكي، وهو ما صورته: «غالب مسائل الأقدمين مولدات، إلا أن حوضهم فيها صيرها منقولة لنا. ومولدات هؤلاء، أي كابن الزرقعة، ووالده النقي الشبكي /، لم تصر بعد، وقد ينمادى عليها الرمان فتصير إلى ما (١١٣) بعد منقولة. كما صارت مولدات أولئك إلى»، انتهى. وبه يعلم أن مولدات من ذكرت، أي من المناظرين، لها حكم المنقول الآن، انتهى.

وقال فيها أيضاً ما نصّه: «والإطاف حاصل على اعتبار أقوال الأئمة الذين بعد الشبكي، ترجيحاً في المنقول / والسحوت، وعلى ذلك»^(٢) مبنى (١١٤) لمصنفاتهم وشروحهم وخواتمهم وفتاويهم، من غير تكبر، انتهى المقصود منقلاً.

[من هم السلف والخلف؟]:

والسلف: ما قبل الأربعمئة، والخلف: ما بعد الأربعمئة. وقال النجيري في «حاشية فتح الوهاب» في (الأذان)، عند قوله: «المواظبة السلف»، إلخ، ما نصّه: «[١٦٧/١]: «قال بعضهم: هم الصحابة. والخلف: من بعدهم. وهو المشهور. وقال بعضهم: السلف: ما قبل الأربعمئة. والخلف: من بعدهم»، انتهى.

(١) أي: الشيخ علي بن قاضي باكير.

(٢) مراد من (ب).

وقال فيها، في (الجماعة) عند قوله: «تبعاً للسلف والخلف» ما نصّه
 [٣١٧/١]: «السلف: هم أهل القرون الأولى الثلاثة: الصحابة، والتابعون، وأتباع
 التابعين، والخلف: من بعدهم. كما قرره شيخنا، انتهى».



الباب الثالث

وفيه ثلاثة فصول أيضاً

الفصل الأول في عمل القاضي في أحكامه

بحكم القاضي باجتهاده إن كان مجتهداً، وقد سبقت شروط المجتهد، وأنه غير موجود، أو باجتهاد مقلده إن كان مقلداً. قال الشيخ ابن حجر في (القضاء) من «التحفة» [١٠/١١٦]: «وقضية كلام الشيخين: أن المقلد لا يحكم بغير مذهب مقلده. وقال الماوردي: يجوز. وجمع الأذرع وغيره: بحقل الأول: على من لم ينته لمرتبة الاجتهاد في مذهب إمامه، وهو المقلد الضرف الذي لا يتأهل لنظر ولا ترجيح. والثاني: على من له أهلية ذلك.

ومنع ذلك الحشاني^(١)، من جهة: أن العرف حري بأن توليه المقلد مشروطة بأن يحكم بمذهب مقلده. وهو متجة، سواء الأهل وغيره، لا سيما إن قاله له في عقد التولية: «على عادة من تقدمك»، لأنه لم يعتد لمقلده حكم بغير مذهب إمامه.

وقول جمع متقدمين: لو قلد الإمام رجلاً القضاء، على أن يقضي بمذهب غيره، بطل التقليد، يتعين في قاضي مجتهد، أو مقلد عين له غير مقلده، مع بقاء تقليده له، كما هو واضح. ثم رأيت شارحاً جزم بذلك، قال: «وهو الذي عليه العمل: أنه شرط على كل / مقلد العمل بمذهب مقلده، فلا يجوز الحكم بـ (١١٢)

(١) هو أحمد بن إسماعيل الضنهاجي الفرافي، الشهير بالحشاني (ت ٨١٥ هـ). ينظر عنه: الضوء اللامع: ١/٢٣٧، الأعلام: ١/٩٧.

بخلافه». انتهى. ونقل ابن الرُّفعة عن الأصحاب: أن المحاكم المقلد إذا بان حكمه على / خلاف نص مقلده، نقض حكمه. وصرح ابن الصلاح كما مر: بأن نص إمام المقلد في حقه، كنص الشارع في المقلد، ووافقه في «الروضة». وما أفهمه كلام الرافعي عن الغزالي، من عدم النقض بناءً على أن للمقلد [تقليد] من شاء، وجزم به في «جمع الجوامع». قال الأذرعني: «يفيد الوجه، بل الصواب سدُّ هذا من أصله، لما يلزم عليه من المفاسد التي لا تحصى». انتهى. وقال غيره: المفتي على مذهب الشافعي لا يجوز له الإفتاء بمذهب غيره، ولا ينفذ منه، أي: لو قضى به، لتحكيم، أو تولية / ، لما تقرّر عن ابن الصلاح. نعم؛ انتقل لمذهب آخر بشرطه، وتبحر فيه، جاز له الإفتاء به». انتهى كلام «التحفة».

وقال فيها أيضاً [«التحفة»: ١٠ / ١٤٤-١٤٥]: «وينقض أيضاً حكم مقلد بما يخالف نص إمامه، لأنه بالنسبة إليه كنص الشارع بالنسبة للمجتهد، كما في أصل «الروضة»، واعتمده المتأخرون، والحق به الزركشي حكم غير متبحر بخلاف المعتمد عند أهل المذهب، أي: لأنه لم يرق عن رتبة التقليد، وحكم من لا يصلح للقضاء، وإن وافق المعتمد، أي: إن لم يكن قاضي ضرورة، بما مرّ عنه: أنه ينفذ حكمه بالمعتمد. ونقل القرافي، وابن الصلاح، الإجماع على أنه لا يجوز الحكم بخلاف الراجح في المذهب، وبعدم الجواز صرح السبكي في مواضع من «فتاويه» في (الوقف) وأطال، وجعل ذلك من الحكم بخلاف ما أنزل الله، لأن الله أوجب على المجتهدين أن يأخذوا بالراجح، وأوجب على غيرهم تقليدهم فيما يجب عليهم العمل به. وبه يُعلم، أن مراد الأولين بعدم الجواز: عدم الاعتداد به، فيجب نقضه، كما عُلِمَ مما مرّ عن أصل «الروضة».

قال ابن الصلاح وتبعوه: «وينفذ حكم من له أهلية الترجيح، إذا رجع قولاً ولو مرجوحاً في مذهبه بدليل جيد. وليس / له أن يحكم بشاذ أو غريب (١) في مذهبه، إلا أن ترجح عنده، ولم يشترط التزام مذهب باللفظ أو العرف، كقوله على قاعدة من تقدمه. قال [١٤٥ / ١٠]: «ولا يجوز تقليد غير الأربعة في قضاء أو إفتاء بخلاف غيرهما». انتهى. وسبقه إلى صحة ذلك الاستثناء الماوردي، وخالفه ابن عبد السلام، ومزأنفاً لذلك مزيداً، انتهى كلام «التحفة».



وقال العلامة ابن الجمال، في «كتابه» المذكور [ص ١٤٦]: «وعلم أيضاً مما تقدم، أن المفتي والقاضي ليس لهما الإفتاء / والقضاء إلا بالراجح. وتقدم، (١) أن محله في المفتي: إذا أطلق نسبة الإفتاء، بحيث يوهم المستفتي أنه معتمد المذهب. ومحله في الحاكم: إذا كان ليس من أهل الترجيح، كما قال السبكي. بخلاف من كان من أهل الترجيح، فإنه متى رجع قولاً منقولاً بدليل جيد جاز، ونفذ حكمه. وإن كان مرجوحاً عند أكثر الأصحاب، ما لم يكن بعيداً أو شاذاً، أو يخرج عن مذهبه. وإلا: جاز، إن ظهر رجحانه، وكان من أهله. ولم يشترط عليه [موليه] (٢) التزام مذهب بلفظ: «وليشك على مذهب فلان»، انتهى (٣).

وقد سبق في الكلام على كتب المتأخرين، حكم ما إذا اختلف عليه كلام متبحرين في مذهب (٤) / إمامه: أنه يتخير، إن لم يكن أهلاً للترجيح. وأما من (٥) بلغ رتبة الترجيح فهو عندما ظهر له ترجيحه، والله أعلم.



(١) زيادة من «فتح المجيد» (ص ١٤٦)، لم ترد في نسخ الأصل، ولا في الأم.

(٢) أي: كلام ابن الجمال.

(٣) إلى هنا تم الساقط من النسخة (ج).

وقال العلامة ابن قاضي باكتبر في «كتابه» المذكور: «إنما يحتاج إلى معرفة
الراجح القضاة، والحكام، والمشتون والمصنفون في الراجح من المذهب،
وعامل أراد العمل بالراجح. وأما عامل أراد العمل ولو بغير الراجح؛ فيكفيه أن
يعلم أن هناك خلافاً صحيحاً، انتهى.

وقال العلامة ابن الجمال في «كتابه» المذكور [ص ١٣٥]: «وإذا رجع الشافعي
رحمه الله تعالى شيئاً من القولين أو الأقوال، فهو الراجح. ولعلم ذلك بأمور:

[ب/ ١١٤] [١-] التأخر^(١) / .

[٢-] فالنص على الرجحان.

[٣-] فالشريع عليه وحده.

[٤-] فالقول عن مفايله: إنه مدخول، أو يلزمه فساد.

[٥-] فأفراده في محل.

[٦-] فموافقة مذهب مجتهد لتقوية به.

كذا بالمعنى في «التحفة» [١/ ٤٥]، أخذاً من «الروضة» [١١٢/ ١١] في بغضه.
لكن مقتضاه كما قال العلامة ابن قاسم، رحمه الله تعالى [١/ ٤٥]: «أن الراجح
المأخر، وإن نص على رجحان الأول»، وليس كذلك قطعاً. ومقتضاه أيضاً ما
[١١٧/ ١] فرع عليه وحده، وإن قال: يلزمه فساد، قال: ولا ينبغي / أن يكون مراداً، انتهى^(٢).

(١) كذا في الأم، وفي بقية النسخ «التأخير»، والاختلاف واقع كذلك في نسخ «فتح المجيد»
ينظر ص ١٣٥ هامش ٤.

(٢) أي كلام ابن قاسم، من «حاشيته على التحفة».

وقال العلامة شرف الدين المناوي^(١) في «شرح مختصر أدب القضاء» ما نصّه [٥٨ / ١]: «قيل: وعلم القضاء وإن كان من أنواع الفقه؛ لكنه متميز^(٢) بأمور لا يحسنها كل فقيه، وقد يحسنها من لا باع له في الفقه، فهو كالنصير من علم النحو، [لا يعلمه كل النحاة، وربما علمه من لا باع له في النحو]^(٣)، انتهى. وأصل ذلك قول^(٤) سيد المتأخرين السبكي: «الفقهاء الكاملون على مراتب: أحدها: معرفة الفقه في نفسه؛ وهو أمر كلي، لأن صاحبه ينظر في أمور كلية، كما هو. [وإن كان]^(٥) المصنف والمعلم والمتعلم، وهذه هي الأصل. الثانية: مرتبة المفتي؛ وهي النظر في صورة جزئية^(٦)، وتزيل الكلي عليها. فعليه اعتبار المسئول عنه، وأقوال تلك الواقعة، ويكون جوابه عليها. فإنه يخبر أن حكم الله في هذه الواقعة كذا، بخلاف الفقيه المطلق المصنف [المعلم]^(٧)، لا يقول: «في هذه الواقعة». بل: «[في] الواقعة الفلانية». وقد يكون بينها وبين الحادثة فرق، ومن ثم تجد كثيراً / من الفقهاء لا يعرف يفتي، فإن خاصية^(٨) ١١٥

(١) الذي يقصده المؤلف هنا هو زين الدين محمد عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ). شارح «عماد الرضا» لتركيب الأنصاري، والنص المسقول هنا من كتابه «فتح الرؤوف الغادر». وأما الشرف المناوي، فهو يحيى بن محمد المناوي الفاهري (ت ٨٧١هـ) ينظر عن الشرف المناوي: الضوء اللامع: ١٠ / ٢٥٤؛ الأعلام: ٨ / ١٦٧. وعن زين الدين المناوي: خلاصة الأثر: ٢ / ٤١٢؛ الأعلام: ٦ / ٢٠٤.

(٢) كذا في الأم، وفي بقية النسخ: «مميز».

(٣) ما بين المعكوفين لم يرد في مطبوعة «شرح عماد الرضا» (٥٨ / ١).

(٤) زاد هنا في (ج): «سيدنا».

(٥) في مطبوعة «شرح عماد الرضا»: «كما هو دأب المصنف إلخ».

(٦) في أصول الكتاب: «مرتبة». والتصويب من مطبوعة «شرح عماد الرضا» (٥٩ / ١).

(٧) ما بين المعكوفين لم يرد في المطبوعة.

المفتي: تنزيل [الأمر الكلّي] ^{١١} على المحل الجزئي، وهو يحتاج لمزيد تبسيط وتغزير رائد على حفظ الثقة وأدلتها، ولهذا تجذ في فتاوى بعض المتقدمين ما يتوقف فيه، لا لقصور ذلك المفتي، بل لأنه قد يكون في الواقعة المستول عنها ما [يقتضي] ^{١٢} ذلك الجواب الحاضر، فلا يطرؤ في جميع صورها.

الثالثة: مرتبة القاضي؛ وهو أخص من مرتبة المفتي، لأنه ينظر فيما فيه المفتي من الأمور الجزئية، وزيادة / ثبوت أسبابها، وانقي ^{١٣} معارضاتها، ونحو ذلك / ويظهر للقاضي أمور لا تظهر له، فنظره أوسع من نظره. ونظر المفتي أوسع من نظر الفقيه، وإن كان نظر الفقيه أشرف وأعم نفعاً، فالفقه عمومته شريف، نافع نفعاً كلياً، وهو فوائد الدين والدنيا، والفتوى خصوص فيها ذلك العموم، وتنزيل الكلّي على الجزئي بغير إلزام [حكم] ^{١٤}، والحكم [خصوص خصوص] فيه ذلك ^{١٥}، وزيادتان ^{١٦}: النظر في الحجج، والإلزام ^{١٧}، انتهى كلام المناوئ.

تقديم [مسألة: حكم الحاكم؛ هل يرفع الخلاف؟]

حكم الحاكم يرفع الخلاف في المسائل الخلافية، ويصير الأمر متفقاً عليه، ذكره ابن حجر في مواضع من «التحفة»، قال في (الوقف)، ما نصّه [٢٤٦/٦]:

- (١) في المطبوعة: «تنزيل الكل على»، إلخ.
- (٢) في الأصول: «المص»، وهو من تصحيحات الساج، والمثبت من المطبوعة.
- (٣) في المطبوعة: «وبيان».
- (٤) لم ترد في المطبوعة.
- (٥) ما بين المعكوفين الصغيرين لم يرد في المطبوعة.
- (٦) في الأصول: «وزيادات»، والمثبت من المطبوعة.
- (٧) ما بين المعكوفين الكبيرين ساقط من (ب)، وهو ثابت في بقية النسخ والمطبوعة.

النتيجة: أفنى ابن الصلاح بأن حكم الحنفي بصحة الوقف على النفس، لا يمنع ما في نفس الأمر، وإنما يمنع في الظاهر، سياسة شرعية، ويلحق بهذا ما في معناه، انتهى.

وتبعه على ذلك جمع آخرون، وردّه جمع آخرون، بأنه منقطع على الضعيف: أن حكم الحاكم في محل اختلاف المجتهدين لا ينفذ باضناً، كما صرح به في تعليقه. والأصح، كما في «الروضة» / في مواضع: نفوذه باضناً. ولا معنى له، إلا إذا ترتب الآثار عليه من حلّ وحرم، ونحوهما، وقد صرح الأصحاب: بأن حكم الحاكم في المسائل الخلافية يرفع الخلاف، ويصير الأمر متفقاً عليه، انتهى.

وينقض حكم القاضي فيما خالف فيه نص الكتاب والسنة والإجماع، قال في «التحفة»: «ومنه ما خالف شرطاً لواقف»، انتهى. أو خلاف القياس الجلي؟ وهو: ما يعمّ الأولى والمساوي. قال في «التحفة» [١٠٤/١٤٤]: «قال القرافي: أو خالف القواعد الكلية» / قال الحنفية: أو كان حكماً لا دليل عليه، أي: قطعاً، فلا نظر لما ينوّه على ذلك من النقص في مسائل كثيرة قال بها غيرهم لأدلة عنده. قال السبكي: «أو خالف المذاهب الأربعة لأنه كالمخالف للإجماع»، أي: ويأتي عن ابن الصلاح، وقد سبق عن «التحفة» في (الفصل الأول) من (الباب الأول): أن خرق الإجماع ولو فعلياً محرم على مفايذ زماننا وحاكمه. ومزّ عنها: أن حكم المقلد بما يخالف النصّ ينفذ. وكذلك حكم غير المشخّر بخلاف المعتمد عند أهل المذهب.

وقال الجمال الرملي في «النهاية» ما نصّه [٢٥٩/٨]: «لو قضى قاض بصحة نكاح زوجة المفقود بعد أربع سنين ومدة العدة، أو نفى خيار المجلس

أما ١٧٨ /، أو بيع العرايا، أو منع القصاص في المنفل، وصحة بيع أم الولد، وصحة
نكاح الشغار، ونكاح المتعة، وحرمة الرضاع بعد حولين، وقتل مسلم بدمي،
وتوريث بين مسلم وكافر، أو باستحسان فاسد استناداً لعادة الناس من غير
دليل، أو خلاف الدليل^(١)، نقض قضاؤه، كما ذهب إليه الأكثرون. وحزم /
به ابن المقرئ في «روضه»، وأفتى به الوالد، رحمه الله تعالى، «النهى». وذكر
شرف الدين المناوي في «شرح المختصر أدب القضاء» صوراً غير ما ذكر،
فلتطلب منه.



الفصل الثاني في عمل المفتي في إفتاءه

اعلم أن الشيخ، إمام المحققين، محمد بن سليمان الكردي، في «الفوائد المدنية» جعل المفتين يتقسمون إلى قسمين، قال فيها [ص ٣٨]:

١ - القسم الأول من المفتين:

«أحدهما: أن يكونوا من أهل الترجيح في المذهب. فهؤلاء / لا يجوز (١) لهم أن يفتوا إلا بما يظهر لهم ترجيحه من كلام الشيخين، أعني: الرافعي والنووي، ما لم يجمع المتأخرون على أنه سهو، سواء كان ما يظهر له من كلام ابن حجر أو الرملي، أو غيرهما».

ثم ساق ما نقلناه عنه في الفصل الأول من الباب الثاني، في (مبحث الكلام على كتب الشيخين)، إلى أن قال [ص ٥٧]: «فإن لم يكن [للشيخين] (٢) في المسألة نقل، أفتى بما يظهر له ترجيحه من أقوال للشافعي معتمدة في المذهب، أو وجوه للأصحاب يخبرون بها على قواعد الإمام معتمدة أيضاً. ثم إن وجد ذلك في الكتب السابقة (٣) على الشيخين، فلا بد من مزيد الفحص والتحري، حتى يغلب على الظن أنه المذهب، كما قدّمنا لك عن «التحفة» وغيرها.

وأما القول الضعيف في المذهب؛ فلا يجوز للمفتي المعروف بالإفتاء

(١) لم ترد في مطبوعة «الفوائد المدنية».

(٢) كذا في جميع الأصول مع الأم، وفي مطبوعة «الفوائد» والمنقذمة.

على مذهب إمام أن يفتي به، مع إطلاق نسبته إلى مذهب الشافعي، مثلاً، وإن كان من أهل الترجيح وظهر له ترجيحه. قال الشيخ ابن حجر في «فتاويه» [٣١٧/٤]: «المفتي المعروف بالإفتاء على مذهب إمام، ليس له الإفتاء بالضعيف عند أهل ذلك المذهب، وإن فرض أنه من أهل الترجيح، وترجح عنده، لأنه إنما يسأل عن الراجح في مذهب / ذلك الإمام، لا عن الراجح عنده».

وحمل ابن حجر على هذا ما نقله السبكي / عن ابن الصلاح من الإجماع: على أنه لا يجوز الإفتاء والحكم بالضعيف. وأما إذا أفتاه بالضعيف على طريق أحد التعريف بحاله، وأنه يجوز للعامة تقليده بالنسبة للعمل به / فغير ممتنع. كما سنبينه لك إن شاء الله تعالى، انتهى^(١).

وما أوعد^(٢) بيانه، هو قوله، رحمه الله [ص ٣١٨]: «ثم محل ما ذكرته من الخلاف والتفصيل، فيمن يريد الإفتاء مع إطلاق النسبة إلى مذهب الشافعي. أما من يريد العمل في خاصة نفسه، فيجوز له تقليد القول - أو الوجه - المرجوح. وكذا من يريد الإفتاء على طريقة التعريف بحاله، وأنه يجوز للعامة تقليده بالنسبة للعمل به، فغير ممتنع. وهكذا حكم الإفتاء بمذهب المخالف من المذاهب المدونة، فيجوز إخبار الغير به، وإرشاده إلى تقليده، كما صرحوا به».

وعبارة «فتاوى ابن حجر» [٣١٦/٤]: «يسوغ للمفتي الإفتاء بمذهبه [وخلاف مذهبه]^(٣) إذا عرف ما يفتي به على وجهه، وأضافه إلى الإمام القائل به، لأن الإفتاء في العصر المتأخرة إنما سبيله النقل والرواية، لا تقطاع الاجتهاد

(١) من «الفوائد المدنية» (ص ٥٨).

(٢) كذا في الأم. وبقي النسخ: «وعدت».

(٣) سقط من (ب)، والمثبت من بقية النسخ والأم.

بما تكرر مرارته منذ أزمنة، كما صرح به غير واحد. وإذا كان هذا سبيل المفتين اليوم؛ فلا عرق بين أن ينقل الحكم عن إمامه أو غيره بل لو فرض أن شخصاً له قوة اجتهد الفتوى في مذهبه وغيره جاز له الإفتاء بما تقتضيه فروع المذهبين، لكن مع بيان ذلك، ونسب كل رأي إلى الإمام القائل به، وهذا هو ملخص ما وقع لغير واحد من الأئمة، أنه كان يفتي على مذهبين، كالعارف / الإمام عبد القادر (١١٢ هـ) الجبلي^(١)؛ كان يفتي على مذهب الشافعي وأحمد، رضي الله عنهم، وكابن دقيق العيد، قيل: كان يفتي / على مذهب الشافعي ومالك، رضي الله عنهما. (١١٩ هـ) إلى آخر ما أطال في هذا. عن «فتاوى ابن حجر» وغيرها، مما يأتي بعضه قريباً، انتهى المقصود نقله من «الفوائد المدنية» [ص ٣١٨-٣١٩].

وقال فيها أيضاً ما نصّه [ص ٣٧٠-٣٧١]: «وقول السائل: وهل يجب على المفتي أن يفتي بالأشد لمن يريد الاحتياط في الدين؟ وبعبارة لعمري؟ جوابه: لم أقف على من قال بالجواب، ولا وجه للقول به. نعم؛ هو الأولى. فقد رأيت في «فتاوى السيد عمر البصري»^(٢) بعد أن ذكر ما سبق عنه، من التخيير في الفتوى بين من شاء من محققي المتأخرين، فراجع مما سبق إن أردته / ما نصّه [ص ١٦٥]: «يظهر أن الأولى بالمفتي التأمل في طبقات العامة: (١) [١] فإن كان السائلون من الأقوياء الأخذيين بالعزائم وما فيه الاحتياط؛ اختصهم برواية ما يشتمل على التشديد.

(١) الشيخ عبد القادر بن موسى، الحسيني البغدادي (ت ٥٦١ هـ) علم شهير، أفرد مؤلفات. ينظر عنه: الأعلام: ٤/ ٤٧.

[٢] وإن كانوا من الضعفاء الذين هم تحت أسر النفوس، بحيث لو اختصر في شأنهم على رواية التشديد أهملوا، ووقعوا في وهذه المخالفة لحكم الشرع، روى لهم ما فيه التخفيف، شفقة عليهم من الوقوع في ورطة الهلاك. [لا] "نساهلاً في دين الله تعالى، أو لباعث كطمع، أو رغبة، أو رهبة". ثم قال: "وهذا الذي تقرر هو الذي نعتقد وندين الله تعالى به"، انتهى. ونقله تلميذه ابن الجلال الأنصاري في رسالته «فتح المجيد بأحكام التقليد» [ص ١٤٧]. وأقره، وعلى الحالة الأولى، يحمل ما رأيته في «العقد الفريد في أحكام التقليد»، في أواخره [ص ١٨٢-١٨٣] عن ابن عرفة أنه قال: «قال الشيخ عز الدين، في «جامع فتاويه» المروية لنا ولغيرنا بالإجازة والسند الصحيح، ما نصه: «والأولى التزام الأشد الأحوط لدينه، فإن من عز عليه دينه تورع، ومن هان عليه تبذع»، انتهى ما أردت نقله منه.

ورأيت^١ في آخر «شرح ألفية العلامة البرماوي في الأصول»^٢، ما نصه:

«فائدة:

[في التخفيف على صاحب الوسواس]

قال بعض المحتاطين: من يُلَيّ بوسواس، أو شك، أو قنوط، أو إياس،

(١) سقطت من (أ) و(ج).

(٢) القائل هو الكردي: ص ٣٧١.

(٣) البرماوي هو محمد بن عبد الدائم البرماوي المصري الشافعي (ت ٨٣١ هـ). له «النبذة الألفية» في الأصول الفقهية نظمها سنة ٨١٨ هـ عليها عدة شروح، أشهرها شرح ناظمها «الفوائد السنية في شرح الألفية» فرغ منه سنة ٨٢٨ هـ طبع حديثاً في خمسة مجلدات.

والأولى أخذه بالأخف والترخيص، لئلا يرداد ما به فيخرج عن الشرع. ومن كان قليل الدين كثير النساغل؛ أخذ بالاثقل والعزيمة، لئلا يرداد ما فيه فيخرج إلى / الإباحة، والله أعلم، انتهى ما رأيت في «الكتاب» المذكور.

١١١٤/١١

وبوافق ما نقله ابن حجر في (الفضاء) من «تحفته» عن «الخادم» للزركشي، وعبارتها (١١٢/١٠): «وفي «الخادم» عن بعض المخنطين: الأولى لمن يلي بوسواس الأخذ بالأخف والترخيص، لئلا يرداد فيخرج عن الشرع، ولضده الأخذ بالاثقل، لئلا يخرج إلى الإباحة»، انتهى نقل «التحفة» بحروفه، والله أعلم، انتهى^(١).

وقال فيها، أي: «الفوائد المدنية» [ص ٣٢٠]، أيضاً، نقلاً عن «فتاوى ابن حجر»، ما نصه: «ثم قال، أي: ابن حجر [٣١٧/٤]: «ولقد سئل السبكي عن مسألة من بيع الغائب، فأفتى بالصحة فيها، بناء على القول الضعيف فيها. فقال [١٤٧/١]: «بيع النخل في الكؤارة»^(٢) وحارجهما بعد رؤيته؛ صحيح. وقبل رؤيته؛ يخرج على قولي بيع [الغائب. وبيع]^(٣) الغائب قد صححه أكثر العلماء وأتباعهم /، ومثل هذه للمفتية لا بأس به، لأنه قول الأكثر، ولأن الدليل^(٤) اجابته بعضهم، ولاحتياج غالب الناس إليه في أكثر الأموال التي يحتاج إلى شرائها من المأكول والملبوس. والأمر في ذلك خفيف إن شاء الله تعالى، والأمور

(١) أي: النقل عن «الفوائد المدنية» (ص ٣٧٢).

(٢) كؤارة النخل: عسلها في الشمع. سخطار الصحاح: ص ٥٨٦. و«الكؤارة» كلمة عربية: بفتح الكاف، وضمتها كما في «المحصر» لابن سيده (٣٥٦/٢)، وفيه: «قل: الكؤارة، بالضم: بيت ثيبه لم يوضع لها».

(٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

إذا ضاقت اتسعت، ولا يكلف عموم الناس بما يكلف به الفقيه / الحادق
التحرير، انتهى^(١).

إلى آخر ما ذكره عن «فتاوى ابن حجر»، وتلميذه السيد عمر وغيرهما،
مما حاصله: جواز العمل للإنسان في خاصة النفس بالوجه المخرج، والإفتاء
به على طريق التعريف بحاله، وأنه يجوز للعامة تقليده، وإخبار الغير به،
وإرشاده إلى تقليده، لا سيما إذا دعت الحاجة أو الضرورة.

قال [الفوائد: ص ٣٢٢]، أي: في «فتاوى السيد عمر»: «فإن إخبار الأئمة
المذكورين لنا بذلك، ويجوز تقليده، إفتاء لنا منهم بالمعنى المذكور». وفي
«فتاوى الفقيه ابن زياد» بعد مزيد بسط في المسألة، ما نصه: «وقد أرشد العلماء
إلى التقليد / عند الحاجة، فمن ذلك: [ما] نقل عن ابن عجيل أنه قال: «ثلاث
مسائل في الزكاة يفتى فيها بخلاف المذهب»، انتهى المقصود^(٢).

مطلب:

في مسائل يفتى فيها بخلاف معتمد المذهب

وقال مولانا سيدي الوالد، نفع الله به آمين، في رسالة له سماها «تعريف
طريق التيقظ والانتباه لما يقع في مسائل الكفاءة من الاشتباه»، وقد حث
وحرض فيها إلى إرشاد المحتاج والمضطّر إلى أقوال العلماء، مما فيه يسر^(٣)
في الدين.

(١) أي: النقل عن «الفوائد السنية» (ص ٣٢١).

(٢) من «الفوائد السنية» (ص ٣٢٢-٣٢٣).

(٣) كما في الأم، وفي بقية النسخ «يسر».

قال في مقدمة «الرسالة» المذكورة ما معناه: «اعلم» أن أئمتنا الشافعية، رضوان الله تعالى عليهم، لهم اختيارات مخالفة لمذهب الإمام الشافعي، رضي الله عنه، اعتمدوا العمل بها لتعسر أو تعذر العمل بالمذهب، وهي كتيرة مشهورة. وعند التحقيق فهي غير خارجة عن مذهبه. وذلك الاستبطاء، أو القياس، أو الاختيار، من قاعدة له، أو على قول قديم، أو لدليل صحيح؛ لقوله، رضي الله عنه: «إذا صح الحديث فهو مذهبي». فمن الاختيارات:

١- العمل بمذهب مالك، في أن الماء لا ينجس مطلقاً إلا بالتغير.

ومنها: الاكتفاء في النية بالمقارنة العرفية، [لأن القلوب لما أظلمت وضعفت على القدرة على ما شرطوه من مقارنة النية] ^(١) للتكبير من أوله إلى آخره، بالاعتبار الذي ذكروه، الذي قيل فيه: إنه خارج عن مقدور البشر، رأى جمع، منهم الحجة الغزالي، نفع الله به، الاكتفاء بالمقارنة العرفية عند العوام، واختاروه وفرزوه، لما في ذلك من المشقة / والعسر.

ومنها: نقل الزكاة، ودفعها إلى صنف واحد، وإلى شخص واحد.

ومنها: المعاطاة في بعض البيع.

ومنها: بيع العهدة المعروف عند علماء حضرموت.

ومنها: معاملة السفية، وكون الرشد إضلاح الدنيا دون الدين.

ومنها: المزارعة، والمخابرة، والمفاخدة، والمناشرة.

ومنها: رد الباقي بعد ذوي الفروض عليهم، غير الزوجين، إذا لم ينتظم

بيت المال، فإن فُقدوا فلدوي الأرحام / .

(١) سقط من (ج)، والمثبت من بقية النسخ والام.

ومنها: ولاية الفاسق في النكاح.

ومنها: اختيار العمل بقول بعض العلماء في بعض مسائل الكفاءة بشرطه

الآتي.

ومنها: جواز العمل بالقول القديم، فيمن انقطع حيضها لغير علة، بأن

الـ (١٢٣) / تترنص / تسعة أشهر، ثم نعتد بثلاثة أشهر.

ومنها: الضخ لغاية الزوج إذا تعذر تحصيل النفقة منه.

ومنها: إذا عم الفسق، قبول شهادة الأمل فالأقمل.

إلى غير ذلك مما هو مذكور في محالّه، انتهى.

- فإن قلت: قدم عن الشيخ سعيد سنبل المكي [«الفوائد» ص ٦٧]: أنه

لا يجوز الإفتاء بما في «شرح المنهج» من فسخ النكاح بالغيبة، وأقره تلميذه

الشيخ محمد بن سليمان الكردي. قال [«الفوائد» ص ٢٩١]: «لأن كلاً من

«التحفة» و«النهاية» قد تبها على أن شيخ الإسلام قد خرج بذلك [القول] عن

منقول المذهب، [وقالاً، نقلاً عن الأذرعي: إن المذهب نقل] (١)، فكل ما كان

كذلك، [مما ذكر] (٢) لا يجوز الإفتاء به.

- قلت (٣): الكلام هناك في الإفتاء مع إطلاق النسبة إلى مذهب الشافعي

١١١٧ / مثلاً، وما هنا في الإفتاء بهذه المسألة على طريق التعريف بالحال، كما تقرّر،

وتنبه المستفتي على ذلك، وإرشاده إليه عند الحاجة والضرورة.

(١) ما بين المعكوفين زدياه من مطبوعة «الفوائد» (ص ٢٩١)، ولم يرد في نسخ الأصل كلها.

(٢) سقط من (ج) ومطبوعة «الفوائد»، وهو مثبت في (أ) و(ب) والأم.

(٣) القائل: هو الشيخ محمد باسودان، المؤلف.

بل قال سيدي الوائد نفع الله به، بعد ما نقل بعض ما سيأتي عن «رسالة
باكثير» من النقل ما نصه: «وقول «التحفة» و«النهاية»: أن شيخهما قد خرج
بذلك عن منقول المذهب؛ لا يخالف قولنا في المقدمة: «إن هذه المسائل غير
خارجة عن المذهب». فالمراد: غير خارجة عن قواعد المذهب وأصوله، والله
أعلم»، انتهى^(١).



وقال الشيخ العلامة الشحرور، علي بن عبد الرحيم بن قاضي باكثير، في
رسالته المسماة «القول الأجل في العزل بشهادة الأهل فالأهل»، ما نصه:
«قال الأشحر / في الكلام على الإفتاء بالقديم، فمن انقطع حيضها لغير علّة،^(٢)
أنها تترخص تسعة أشهر، ثم تعتد بثلاثة [أشهر]^(٣)، بعد كلام: «والذي تقرّر
عليه الرأي، كما أوضحته في الفتوى المطوّلة في هذه المسألة: أن القاضي
الشافعي، أو الحنفي، إن قضى به؛ لرجحانه عنده، أو مساواته الجديد، أو
ضرورة كالاحتياج للنفقة، وفيه أهلية الترجيح والتخريج؛ نفذ قضاؤه، وصح
العقد قطعاً، وحرم ولم يصح نقضه. وجازت الفتوى به لمن هو كذلك، إن بين
للمستفتي الشافعي أنه ليس من مذهب الشافعي في شيء»، انتهى^(٤).

وقوله: «وفيه أهلية الترجيح»، إلخ، قيد في غير حالة الضرورة، كما يشهد
لذلك قوله في الكلام على فسح / المرأة بتعذر النفقة لغية الزوج، ما لفظه: (١١٨٠)
«فالحاصل: أن القاضي الشافعي إذا قضى به لرجحه عنده، إما لمرجح ذاتي؛

(١) أي: كلام الشيخ عبد الله بأسودان.

(٢) مزیلة من (ج) فقط.

(٣) أي: كلام الأشحر.

لكونه من أهل الترجيح. وإما خارجي؛ لكونه رأى تضرر المرأة بذلك. فقضاؤه به أيضاً صحيح. كما صرح بالأول: السبكي، وبالثاني: السيد السمهودي في «العقد الفريد في أحكام التقليد»، انتهى.

وقال ابن زياد: «لا بأس بالقنوي به عند الضرورة، والقصد من ذلك: بيان أن القضاء والإفتاء بخلاف راجح المذهب / عند الضرورة جائز نافذ».

قال الأشعر في «فتاويه»: «قال شيخنا الشهاب الرملي، في بغض مؤلفاته ما لفظه: «إذا رأينا كلام الأ أصحاب أو بعضهم، ولم يعارضه من كلام غيره / ما هو أقوى منه، ثم رأينا أن المصلحة اقتضت الإفتاء بخلافه، كيف يسوغ لنا ذلك الإفتاء؟ هذا ما لا يمكن مقلد القول به، وإن كان مجتهداً. لأن ذلك ليس من وظيفته، إنما وظيفته الترجيح عند تعارض الآراء».

وأما مخالفة منقول المذهب لمصلحة أو مفسدة قامت في الذهن؛ فذلك لا يجوز. ومن فعله فقد وقع في ورطة النقول في الدين، وسلك سنن المارقين، حفظنا الله من ذلك بئس وكرمه»، انتهى لفظه. وظاهره ربما باين ما مر عن السيد السمهودي، وليس كذلك. لأن كلامه مفروض في الخارج عن المذهب، ولو لكونه شاذاً، وكلام السيد فيما لم يخرج عن قواعد / المذهب وأصوله، والله أعلم». انتهى كلام الأشعر، رحمه الله تعالى»، انتهى^(١).

ولما نقل سيدي الوالد، نفع الله به، في «الرسالة المذكورة»، انتفاء كلام الأشعر وابن زياد من «رسالة باكثر»، قال بعده ما معناه: «فإذا كان هذا كلام الأشعر في مسألة الفسخ بتعذر النفقة لغيبه الزوج، وقد قال فيها صاحب «التحفة» و«النهاية»: أن شيخهما زكريا في «شرح المنهج» القائل بها فيه، قد

(١) أي: كلام علي بن قاضي باكثر، وهو الناقل عن الأشعر، كما تقدم.

خرج بذلك عن مقول المذهب. فغاية مرحوحها - أي: تلك المسائل المارة - أنه تكون كمسألة الفسخ المذكورة. وقد جَوَّز الأشعر وابن زياد الفسخ والإفتاء فيها للضرورة^(١)، انتهى^(٢). وما نقله الأشعر عن الشهاب الرملي مثله في «فزة العين» في بيان أن التبرع لا يبطئه الدين^(٣) حرفاً بحرف، ونقله عنه السيد الإمام عبد الرحمن / بن سليمان مقبول الأهل، في «جواب مسألة».

قال سيدي أبو الدُّنْعَمُ بالله به، في «الرسالة» المذكورة آنفاً، ما نصّه: «وقد اختلف الشيخ ابن حجر وابن زياد، رحمهما الله تعالى، في أنه إذا وُجِدَتْ حادثة، واقتضى العمل فيها بما يخالف المَقْبُول، عملاً بقاعدة جلب المصالح ودفع المفاسد». فقال ابن حجر: لا يعمل فيها بذلك. وقال ابن زياد: يعمل فيها بمقتضى القاعدة.

وقد أطال النقل عنهما وعن غيرهما في [هذه]^(٤) المسألة، السيد البدر عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى الأهل، نفع الله به /، في جواب له عليّ أعراف القبائل وعواندهم. ومنه في تقرير كلام ابن زياد، قال ما نصّه: «قال الحشيري^(٥)، رحمه الله: «الشرع مبني على دفع المفاسد وجلب المصالح، بل لو كان حكم شرعي يخالف العادة، وترك العمل بالعادة يؤدي إلى مفسدة وفتنة عظيمة؛ عمل بالعادة. سداً للذريعة المؤدية إلى الشقاق والعداوة، التي لا ينقطع بابها إذا فتح، ولا يسد» /، انتهى كلام الحشيري رحمه الله، والله أعلم^(٦)، أعلم^(٧)، انتهى^(٨)».

(١) أي: كلام والد المؤلف، عبد الله بأسودان.

(٢) مزبلة من (ج).

(٣) في (ب): «الحشيري» وضرب عليها، وكتب بالهامش: «الحشيري»، وهي في الأم كما أثبت.

(٤) أي: كلام السيد الأهل.

[٢-] القسم الثاني من المفتين:

أَنْ لَا يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ التَّرَجِيحِ فِي الْمَذْهَبِ، قَالَ فِي «الْفَوَائِدِ الْمَدْنِيَّةِ» [ص ٥٨]: «فَاهِلُ هَذَا الْقِسْمِ، وَهُمْ الْمَوْجُودُونَ الْيَوْمَ، بِجَوَازِ لَهُمِ الْإِفْتَاءُ بِقَوْلِ مَنْ أَرَادُوا مِنْ ابْنِ حَجَرٍ وَالرَّمْلِيِّ، وَلَا كَلَامٍ فِي ذَلِكَ. مَا لَمْ يَتَّفَقْ مَتَعَبُّوهُمَا كَلَامَهُمَا / ١٢٧ عَلَى أَنَّهُ سَهْوٌ، عَلَى قِيَاسِ مَا سَبَقَ فِي الْكَلَامِ عَلَى الشَّيْخَيْنِ» / «انْتَهَى الْمُرَادُ مِنَ الْفَوَائِدِ الْمَدْنِيَّةِ».

ثُمَّ سَأَقُ بَعْدَ هَذَا نَقُولاً كَثِيراً وَاسِعَةً، نَحْوَ سِتَّةِ كَرَارِسَ فِي قِطْعِ التَّصْفِ، سَبَقَ بَعْضُهَا فِي (الفصل الثاني) مِنْ (الباب الثاني)، فِي الْكَلَامِ عَلَى كُتُبِ الْمَتَأَخِّرِينَ: الشَّيْخِ ابْنِ حَجَرٍ، وَابْنِ الرَّمْلِيِّ، وَالْخَطِيبِ الشَّرِيفِيِّ، وَشَبِخَهُمُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَأَضْرَابَهُمْ، كَابْنِ زِيَادٍ، وَأَبِي مَخْرَمَةَ، وَأَرْبَابِ الْحَوَاشِي الَّذِينَ سَبَقَ ذِكْرُهُمْ. فَإِنَّهُمْ بِجَوَازِ الْإِفْتَاءِ بِقَوْلِ كُلِّ مِنْهُمْ، سِوَاةَ وَافِقِهِ غَيْرُهُ / أَمْ خَالَفَهُ. لَكِنْ مَعَ مُرَاعَاةِ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ الْكُرْدِيِّ، مِنْ اشْتِرَاطِ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ الْقَوْلُ سَهْوً، أَوْ غَلْطاً، أَوْ خَارِجاً عَنِ الْمَذْهَبِ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يَنْبَغِي، عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ، فِي النُّقْلِ الْمَشَارِإِلَيْهِ، وَذَكَرَ فِيهِ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ مِنْ ذَلِكَ، مِمَّا لَا يَخْلُو عَنْهُ بَشَرٌ.

[العلماء قد يخطئون]

وَقَدْ قَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «عَلَى قِيَاسِ مَا سَبَقَ فِي كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ»، مَا نَصَّه [ص ٥٨-٥٩]: «فَنِي (الطلاق) مِنْ «التَّحْفَةِ»، عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى إِطْلَاقِ الدُّوَرِ [١١٥/٨]: «أَنَّ زَلَاتِ الْعُلَمَاءِ لَا يَجُوزُ تَقْلِيدُهُمْ فِيهَا»، انْتَهَى. وَفِي (الكبيرة الأولى) مِنْ «الزَّوْجَرِ» [٥٧/١] تَأَلَّفَ ابْنُ حَجَرٍ: «الْعَصْفَةُ لَيْسَتْ إِلَّا لِلْأَنْبِيَاءِ، وَلَقَدْ قَالَ مَالِكٌ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَغَيْرُهُ: مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا مَاخُذٌ مِنْ قَوْلِهِ وَمُرْدُودٌ

عليه، إلا صاحب هذا القبر، يعني النبي ﷺ، انتهى ما أردت نقله منه.

ونقل الشعراني في «طبقات الأخيار» (١/ ٣٤)، عن مجاهد، أنه كان يقول «ليس أحد إلا يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ»، انتهى. ومجاهد كان قبل مالك، بل رأيت في «المقاصد / الحسنة» للمحافظ السخاوي (ص ١٥١٣: أن أبا ١٢٥ الطبراني [في «الكبير» ١٠ / ٣٣] روى من حديث ابن عباس رفعه: «ما من أحد إلا يؤخذ من قوله ويدع»^(١)، انتهى^(٢).

وحزم ابن الجمال الأنصاري - في شرح فرائض «المنهاج» - علي ابن حجر، والرملي، والخطيب، وشيخهم شيخ الإسلام في موضع من شرح «الروض»^(٣) بالشهو. من جعلهم في شروحه لـ «المنهاج» في ذوي / الأرحام: ١٢٦ «أن الأحوال والمخالات من الأم يرون نصيبها بالتسوية».

ونقل ذلك عنه الشيخ علي الوائلي في «تحقيق المرام»^(٤)، وسكت. لكن أول كلامهم في «الفوائد المدنية»، قال في آخر / كلامه [«الفوائد»: ص ١٧٧]: «ولا بد من فهمه كذلك، لئلا يحكم بأن ذلك سهو»، انتهى. وقد نقلت عبارته في «خلاصة الكلام مختصر تحقيق المرام بشرح نظم ذوي الأرحام».

(١) قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١ / ٣٤): «رواه مؤلفون». وقال السخاوي في «المقاصد» (ص ٥١٣): «أورده الغزالي في «الإحياء» بلفظ: «ما من أحد إلا يؤخذ من علمه ويترك إلا رسول الله»، ومعناه صحيح».

(٢) أي: كلام الكردي: ص ٥٩.

(٣) عنوان الكتاب تاماً «تحقيق المرام بشرح نظم ذوي الأرحام»، شرح فيه الوائلي نظماً لشيخه أحمد السجاعي (ت ١١٩٧ هـ)، واختصرها المؤلف الشيخ محمد باسودان، وسمى اختصاره «خلاصة المرام»، كما سيذكره. ينظر: جهود فقهاء حضرموت: ١ / ٩٤٧.

(٤) الكلام للمؤلف، الشيخ محمد باسودان.

تتبع في شروط المفتي

قال في «الفوائد المدنية» (ص ٣٧٢): «ثم لا بد في السفني من استحضاره شروط الإفتاء. قال ابن المقري في «روض الطالب» (الأسنى) ٢٨٠/٤، وما بعدهما: «يُشترط إسلام المفتي، وعدالته، فتورُّ فتوى الفاسق، ويعمل لنفسه باحتجاده. ويشترط: تيفظ، وفرة، وضبط، وأهلية اجتهد، فمن عَرَف مسألة أو مسائل بأدلتها لم يجوز فتواه بها ولا تقليده. وكذا من لم يكن مجتهداً، ولو مات المجتهد، لم تبطل فتواه، بل يؤخذ بقوله. فعلى هذا: من عَرَف مذهب مجتهد وتبحر فيه، حار أن يفتي بقول ذلك المجتهد. ويُضف ما يفتي به إلى المذهب إن لم يعلم أنه يفتي عليه. ولا يجوز لغير المتبحر أن يفتي إلا بمسائل معلومة عن المذهب»، انتهى كلام ابن المقري.

[مسألة من «فتاوى الرمي»]:

ورأيت في «فتاوى الجمال الرمي» في (علم الأصول)، ما نصه: «سئل: أَرْضَى الله عنه، عن إنسان / حفظ «الإرشاد» في مذهب الشافعي، و«الكثر» في مذهب الحنفي، و«المختصر» في مذهب مالك، و«المقنع» في مذهب الحنلي؛ فهل / يجوز له الإفتاء في جميع المذاهب المذكورة؟

فأجاب: بأنه يشترط في المفتي المنتسب إلى مذهب إمام - زيادة على ما يشترط فيه من إسلام وعدالة - أن يعرف مذهب إمامه، ويعرف قواعده، وأساليبه، ويكون فقيه النفس، فليس لمن حفظ^(١) كتاباً أو نحوه في مذهب إمامه، ولم تتوفر فيه شروط الإفتاء أن يفتي»، انتهى.

(١) في (ج): يعرفه.

[مسألة أخرى]

وفي «فتاويه» أيضاً:

«سئل رضي الله عنه: عن المفتي إذا أفتى وخرج عليه بعض الناس: بأن ما آفاه خطأ، ودفعته إليه الورقة والنقل، فشققها وكتب غيرها، وهكذا مراراً متعددة، هل يُمنع من الفتوى^(١) أم لا؟

فأجاب: إن لم يكن أهلاً للإفتاء^(٢) وجب منعه من الإفتاء، وإلا فلا. وحطؤه ورخوعه إلى النصاب لا يخرجُه عن الأهلية، انتهى والله أعلم. وقد ظهر لك: أن [من]^(٣) لم تكن فيه أهلية لا يجوز له تعاطيها. وقد رأيتُ في بعض «فتاوى العلامة ابن قاسم العبادي» ما نصّه: «ومنصب الإفتاء انحطت مرتبته، وتسوره كل من أراد، بل يجري عوامُّ الطلبة على التكلم فيما شاءوا بما شاءوا، وعلى إساءة الأدب في حق علماء الدين، وسادات العارفين، لتغافل من أولي الأمر، وتشاغلهم عن البحث عن أوصافهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم»، انتهى، ونقلته من خط تلميذه العلامة أحمد الخفاجي^(٤)، انتهى كلام «الفوائد الحديثة».

وفي «السمط»، مختصر «فتاوى» ابن حجر، للعلامة الفقيه، عبد الله [ابن حجر] ١٤٧

(١) في (ج): «الإفتاء».

(٢) في (ج): «الفتوى».

(٣) زيادة من المحقق لاستقامة السياق.

(٤) هو أحمد بن محمد، مصري (ت ١٠٦٩ هـ). ينظر عنه: خلاصة الأثر: ١/ ١٣٣١ الأعلام:

(١٣٠) أحمد (١) بازرة [الدُّوْعَى، رحمه الله] (٢) / : «مسألة» (٣) : من أجاب بحجاب معترضاً على جواب غيره؟ هل يجوز تحطّته والتشيع عليه - كما يفعل البعض - بالفاظ قبيحة، سواء ظهر تحطّته بالنص، أم كان اعتراضه عليه بحسب فهمه؟ أم يجوز في حال دون حال؟ وفي «الروضة» كلام لا يخفى على شريف علمكم. حفظوا لنا أثابكم الله تعالى.

فأجاب: إن كان المجيب الأول ليس أهلاً للإفتاء، وصدر منه ما يدل على استعمال أو تقصير في استثناءه الحكم، فالمعترض عليه معذور، وإن أتى من ألفاظ التنكير عن تلك المقالة بما أتى، لأن بيان الحق ودفع غير أهليه عن التعرض لما ليسوا له أهلاً، واجبان على كل متأهل (٤) لذلك. وإن كان أهلاً للإفتاء، مبيّناً فيما أفشى به، لم يعذر المعترض عليه إلا إن بين الخطأ بالنص التصريح من كلام الشافعي أو الأصحاب، رضي الله عنهم. ومع ذلك؛ يتعين عليه الأدب معه، فلا يبرر انتقاصاً في ذاته أصلاً. وأما إذا أراد التنفير عن تلك المقالة؛ فواسع له أن يقول: هذه خطأ، أو باطل، ولا يجوز لشافعي العمل بها، أو نحو ذلك من الألفاظ المنفرة / عن المقالة لا غير. وعلى ما ذكرت من التفصيل؛ يحتمل ما وقع للأصحاب بعضهم مع بعض، ومع هذا؛ فالأولى ربط اللسان ما أمكن، انتهى.



(١) مزينة من (ج).

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) المسألة في «فتاوى ابن حجر الكبرى» (٤/ ٣٣١).

(٤) في (ج): «كل متكلم أهلاً».

الفصل الثالث في حكم العمل في حق النفس

اعلم: أنه قد مرّ في مواضع متعدّدة من هذه الرسالة، حكمُ جواز العمل بالقول الضعيف، والوجه الضعيف. قال في «الفوائد المدنية» بعد كلام ذكر فيه حكم الشرط في البيع، سبق / بعضه، ما نصه [ص ٣٣٨]: «فأقول: يجوز تقليد - ١٣١ - الأقوال والأوجه الضعيفة، والأئمة المجتهدين غير الأئمة الأربعة، بشرطه من التسهيل في الحلة الحنيفة السهلة، وبه يظهر سرّ حديث: «اختلاف أمّتي رحمة»، انتهى. وقال فيها، أي: «الفوائد المدنية» أيضاً [ص ٣٢٣]: «ومما ذكره ابن الجمال [ص ١٤٠]: لا يجوز القضاء والإفتاء إلا بالراجح. وأما العمل لخاصة النفس في المسألة المذكورة - أعني: ذات القولين أو الأقوال - فيجوز فيه تقليد المرجوح الذي رجحه بعض أهل الترجيح، سواء الرافعي وغيره»، إلى آخره.

ثم قال ابن الجمال بعد كلام طويل [ص ١٤٢]: «وبما ذكره يعلم أن قول «الروضة» [١١١/١١١]: «ليس للمفتي والعامل على مذهب الشافعي في المسألة ذات الوجهين أو القولين، أن يفتي أو يعمل بما شاء من غير نظر. وهذا لا خلاف فيه، بل يُبحث عن أرجحهما / ، ينحو تأخّره»، انتهى؛ محلّه فيمن يريد العمل [١١٦/١١٦] بالراجح في المذهب. قال العلامة / ابن حجر [فتاوى: ٤/٣١٨]: «أما من شل [٨٥/٨٥] عن قول الشافعي، رحمه الله تعالى، في مسألة كذا، ليعرف أن له وجوداً فيعمل به عند من جاز العمل بالقول الضعيف، وكذا الوجه الضعيف؛ فلمستول أن

بغية بأن الشافعي في مسألة كذا قولاً^(١). وأن جماعة منهم العز بن عبد السلام
جوز العمل بالضعيف. وإن ثبت رجوع قائله عنه. بناء على أن الرجوع لا يرفع
الخلافاً السابق^(٢)، انتهى^(٣). وظاهره^(٤) عدم اشتراط أن يرجح القول الضعيف
مطلقاً، فما قدمته من أن شرط تقليد الضعيف، أن يرجحه بعض أهل الترجيح،
محله فيمن يريد العمل بالراجح.

ثم قال ابن الجمال، بعد كلام ذكره، ما نصه [ص ١٤٤]: «مسألة: إذا كان
(ب) ١٣٢ في المسألة وجهان، أو أوجه، فإن كانا لقائلين؛ جاز تقليد كل منهما من قائله /
الأهل. كما اقتضاه قول «الروضة»: «اختلاف المتبحرين كاختلاف المجتهدين
في الفتوى»^(١). أي: والراجح: التخيير فيهما في العمل. فيحمل ما فيها من
إطلاق منع العمل إلا بالراجح؛ على ما إذا كانا لواحد. أي: وقد رجح أحدهما،
ولم يرجح مقابله / جميع من أتى بعده. كما قيده بذلك مولانا العارف بالله،
(١) ١٢٧ السيد عمر، رحمه الله تعالى. وإلا؛ فكما إذا كانا لقائلين، أي: وهذا في المتأهل.
أما غيره؛ فقد غلب حكمه مما مر، وهو: الجواز مطلقاً، بشرطه، على ما مر.

فلو شك في كون الوجهين لقائلين أو لقائل، ورجح أحدهما؛ فهل يحوز
تقليد المرجوح لاحتمال أنهما لقائلين؟ أو يمنع، لاحتمال أنهما لواحد، وقد رجح
مقابله؟ لم أر في ذلك شيئاً. لكن مقتضى (قاعدة تعارض المانع والمقتضي):

(١) في الأم: «قولاً»، وكذا في بعض نسخ «فتح المجيد» (ص ١٤٣)، و«الفوائد» (ص ٣٢٤).

(٢) انتهت عبارة ابن حجر من «الفتاوى الكبرى» (٤/٣١٨).

(٣) الكلام هنا لابن الجمال المكي.

(٤) العبارة بمعناها لا نصها، كما في «الروضة» (١٠/٢٢٣)، و«(١١/١٠١).

السبع ثم رأيت في «فتاوى العلامة ابن حجر» [١/٣٠٤] رحمه الله تعالى: التصريح
بدلكم محلّه، كما علمت، فيمن يريد العمل بالراجح، كما تقدّم.

فعلّم من جميع ما قدمته: أنّ الضعيف^(١) الذي رجّحه بعض أهل
الترجيح، من المسألة ذات القولين أو الوجهين، مثلاً: يجوز تقليده للمعارف
ولغيره. والضعيف غير الراجح من بعض أهل الترجيح؛ يمتنع تقليده على
المعارف بالنظر في الأدلة والبحث على الأرجح. وغيره يجوز تقليده إذا لم
يجد من يخبره بالراجح، وإلا تعيّن العمل [به]^(٢)، إذا لم يرد العمل بغيره، كما
تقدم^(٣)، انتهى^(٤). أي^(٥): فحيث أراد العمل بالمرجوح الذي لم يرجّحه أحد
المرجحين؛ جاز له العمل. وحيث أراد العمل بالراجح / امتنع، إلا بشرطه (١٢٩/١)
الذي ذكره ابن الجمل.

إذا تقرّر ذلك؛ فقول ابن حجر في شرح [خطبة]^(٦) «المنهاج» من «تحفته»

[١/٥١]: «إنّ الضعيف لا يجوز العمل به»، إلى آخر ما قاله، يحمل على / (١٥٩/١)

من أراد العمل / بالراجح، كما تقدّم في كلام ابن الجمل، وكتب على هذا (١٢٣/١)

(١) في هذا الموضع من الأم: «يجوز تقليده للمعارف ولغيره»، وهذه العبارة ستأتي، في السطر
التالي مباشرة. فكانها سبق نظر من الناسخ، والله أعلم.

(٢) مزيدة من (ب).

(٣) أي: كلام ابن الجمل، فتح المجيد: ص ١٤٥.

(٤) الكلام هنا، وما بعده، للكردي: ص ٣٢٥.

(٥) سقط من النسخ كلها مع الأم، والمثبت من مطبوعة «النوادر» (ص ٣٢٥).

تمت مقابلة ما تم جمعه من أوراق النسخة الأم، وكان هذا الموضع آخرها. وذلك ليلة الاثنين ١٤
صفر سنة ١٤٣٧ هـ. وتم ذلك في ظرف عشرة أيام تقريباً. والحمد لله كتبه: محمد باذيب.

الموضع من «التحفة» رسول زكي الكردي^(١)، في «حاشيته على التحفة»^(٢)، ما نصّه: «هذا إن كان الوجهان لواحد. وإلا: جاز العمل بالضعيف في غير فضل وإفتاء»، انتهى كلام رسول زكي، انتهى كلام «الفوائد المدنية» [ص ٣٢٥].

تعقيب الشيخ باسودان على عبارة الشيخ سنبل:

وقد مرّ عن إفتاء العلامة الشيخ سعيد سنبل المكيّ [«الفوائد» ص ٦٧] أن الأقوال الضعيفة يجوز العمل بها في حق النفس لا في حق الغير، ولا يجوز الإفتاء ولا الحكم بها. قال: «و(القول الضعيف): شاملٌ، لخلاف الأصح، وخلاف المعتمد، وخلاف الأوجه، وخلاف المشجّه. وأما (خلاف الصحيح). فالغالب أنه فاسدٌ، لا يجوز الأخذ به»، انتهى.

قال سيدي الوالد^(٣)، نفع الله به، في رسائله المسماة «تعريف التيقظ والانباء»، المارّ ذكرها، في (الفصل) قبل هذا: «وأما ما نقله الشيخ محمد بن سليمان الكردي في «الفوائد المدنية»، عن شيخه سعيد سنبل، رحمه الله، بأن الضعيف شاملٌ لخلاف الأصح، وخلاف المعتمد، وخلاف الأوجه، /

(١) فقيه محقق، من أهل كردستان العراق، اسمه: رسول الذكي، والبعض ينطقها رابا ويكتبها كذلك. ذكره المدرّس في كتاب «علمائنا» مؤرخاً وفتاه في سنة ٩٨٤ هـ (ص ٥١٤)، وبني (ص ٥١٧) قال: إنه توفي في الصف الأول من القرن الحادي عشر! وأثبت التاريخ الأوثق مؤلف كتاب «حياة الأمجاد من العلماء الأكراد»، طاهر البكري، حفظه الله، وأجابني عن طريق صدقتي: لقمان البحري: بأن هذا هو الصواب، وأن ما في «الموضع الثاني» من كتاب «علمائنا»، غير صحيح.

(٢) مؤلفها من أهل القرن الحادي عشر الهجري، ومن «حاشيته» تلك نسخة في السليمانية، بالعراق، رقمها (٧٢)، تقع في (٢٢٦ صفحة)، كتبت سنة ١١٧٧ هـ، بقلم ابن أوسر بن عباس بن حسن هندستاني. كتاب في «فهارس آل البيت» قسم الفقه.

(٣) الكلام هنا للمؤلف.

وخلاف المشجعه، مع إطلاقه فيه نظراً؛ إذ من استقرأ اصطلاح محقق المتأخرين من التعبير بالأصح، والمعتمد، وما بعدهما، وجد مقابل كل من المذكورات راجحاً، بل أكثر ما يوجد في كلام ابن حجر والرملي مقابل معتمد أحدهما، معتمد الآخر. وكذا في كلام غيرهما من نظرائهما كابن زياد، وأبي مخرمة، انتهى كلام سيدي الوالد، نفع الله به.

تتم

[في حكم من ارتكب مختلفاً في تحريمه]

قال الشيخ ابن حجر في «التحفة» [١١٣/١٠]: «فائدة: من ارتكب ما اختلف في حزمته من غير تقليد؛ أتم بترك تعلم أمكنه. وكذا بالفعل، إن كان مما لا يعتدُّ أحدٌ بجهد، لمزيد شهرته. قيل: وكذا إن علم أنه قيل بتحريمه، لا إن جهل. لأنه إذا خفي على بعض / المجتهدين فعله أولى. أمّا إذا عجز عن العلم، ولو لنقله، أو اضطرار إلى تحصيل ما يشذرمقه، أو رمق مموّنه، فيرتفع تكليفه، كما قبل ورود الشرع. قاله المصنف، كابن الصلاح.

ومن أدّى عبادةً مختلفاً في صحتها، من غير تقليد للقاتل بها، لزمته إعادتها، لأن إقدامه على فعلها عيبٌ. وبه يعلم أنه حال تلّسبه بها عالم بفسادها، إذ لا يكون عابثاً إلا حينئذ. فخرج من من فرجه، فنسي وصلّى، فله تقليد أبي حنيفة في إسقاط القضاء، إن كان / مذهبه صحة صلاته، مع عدم تقليده له (١٣٠) عندها، وإلا فهو عابثٌ عنده أيضاً، وكذا من أقدم معتقداً صحتها على مذهبه جهلاً، وقد عذر به، انتهى.

[مسألة]

في حكم التقليد بعد العمل

وسئل خاتمة المحققين، الشيخ محمد بن سليمان الكردي، عن التقليد
بعد العمل، هل يجوز أم لا؟

فأجاب بقوله: «نعم يجوز؛ لكن بشرطين، نشه عليهما ابن حجر في «تحت»
أحدهما: أن لا يكون في حال العمل عالماً بفساد ما عن له بعد العمل
التقليد فيه، بل عمل مع سيان للمفسد، أو جهلي بأنه مفسد، وغدر به.

ثانيهما: أن يرى الإمام الذي يريد تقليده جواز التقليد بعد العمل. فس
أراد تقليد أبي حنيفة مثلاً بعد العمل، سأل الحنفية عن جواز ذلك عندهم. وأما
سؤاله الشافعية فلا يفيد. لأنه يريد الدخول في مذهب أبي حنيفة والخروج
من مذهب الشافعي في تلك المسألة، فحيث لم يجوز له أبو حنيفة الدخول في
مذهبه بعد العمل، والعبادة على مذهب الشافعية باطله، صارت عبادته على كلا
المذهبيين باطلة، فاحفظ ذلك وأتقنه، انتهى.

وقال العلامة ابن الجمان، في كتابه المذكور، ما نصه [ص ٢٠٣-٢٠٥]:
«علم من قولهم الذي ذكرته أول هذا الكتاب: أنه لا يجوز / الإقدام على فعل
حتى يعتقد حله، أنه متى تعاطى شيئاً مختلفاً في تحريمه، وكان مقلداً ملتزماً
لمذهب معين، وكان مقلده يرى تحريمه، حرم عليه ارتكابه، وأنكر عليه. لأن
من تعاطى شيئاً معتقداً تحريمه حرم عليه، ووجب الإنكار عليه، كما صححه
الرافعي في (الوليمة) [فتح العزيز: ٨٠/٣٤٨]، وكذا النووي [الروضة: ٧/٣٣٥].

كمن تعاطى مجتمعا على تحريمه، بخلاف معتقد الحل، وإن رفع إلى حاكم عقيدته بخلاف عقيدة المرفوع. ولا ينافي القاعدة، وهي: أن العبرة بعقيدة الحاكم لا الخصم، لأنها مفروضة في غير ذلك وأمثاله. كما استوجه العلامة ابن قاسم، رحمه الله تعالى، معترضا به قول «التحفة» بعد قول «المنهاج» في (الرجعة) ١٥٣/٨: «ولا يعزّر معتقد تحريمه»، أي: وطء الرجعية، بخلاف معتقد الحل والجاهل تحريمه، وذلك لإقدامه على عصية عبده.

وفقول الزركشي «المشور» ٣٦٣/٣: «لا ينكر إلا مجمع عليه»، سهو، بل ينكر أيضا ما اعتقد الفاعل تحريمه، كما صرحوا به. نعم؛ فيه إشكال من جهة أخرى، لأنهم صرحوا بأن العبرة بعقيدة الحاكم لا الخصم. فحيثما الحنفى لا يعزّر الشافعي فيه وإن اعتقد تحريمه، لأن الحنفى يرى حله، والشافعي يعزّر الحنفى / إذا رفع له، وإن اعتقد حله؛ عملاً بالقاعدة. فكيف مع ذلك يصح (١٥٣/٨) المشي بإطلاقه؟ فليقتد بما إذا رفع «المعتقد تحريمه أيضا»، انتهى.

ثم قال العلامة ابن قاسم، بعدما تقدم (١٥٣/٨): «وبالجملة؛ فالأوجه الأخذ بما أفادته عباراتهم، من أن معتقد الحل لا يعزّر»، انتهى من «فتح المجيد» لابن الجمال [ص ٢٠٣-٢٠٥].



وقال ابن حجر في (كتاب الشير) من «التحفة» ٢١٨/٩: «/ ويجب إجماعهم بالإكثار / على معتقد التحريم، وإن اعتقد المنكر بإباحته، لأنه يعتقده أنه حرام» (١٥٣/٨) بالنسبة لفاعله، باعتبار عقيدته، فلا إشكال في ذلك، خلافاً لمن رجّحه.

وليس لعامّي يجهل حكم ما رآه أن ينكره حتى يخبره عالم بأنه مجمع عليه، أو في اعتقاد الفاعل [ولا لعالم أن ينكر مختلفاً فيه، حتى يعلم من الفاعل] ^(١) أنه حال ارتكابه معتقداً لتحريمه، كما هو ظاهر، لاحتمال أنه حينئذ قلّد من يرى حله، أو جهل حرمة. أما من ارتكب ما رأى إباحته بتقليد صحيح، فلا يجوز الإنكار عليه، لكن لو دُرب للخروج من الخلاف برفق، فلا بأس، انتهى، والله أعلم.



(١) ساقط من (أ) و(ج). والعشت من (ب) ومن مطبوعة «الفتاوى».

الخاتمة

[في التعريف بفضل الاشتغال بالعلم والعمل]

وفيها إشارة تامة إلى عمل الخاصة والعامة في علم الأحكام، وتبيين
الأفضل للإنسان الاشتغال به من العلوم والأعمال، في سائر الأزمان، وذلك
من كلام سيدنا وشيخ مشايخنا، السيد الجامع، عبد الرحمن بن عبد الله بلفقيه
علوي، نفع الله به. قال رضي الله عنه في بعض «رسائله»^(١) بعد البسملة
والحمدلة والصلاة والسلام على سيد الأنام، وآله الكرام، وأصحابه الأعلام : / (١١٣)

«وبعد: فإن علم الأحكام المسمى بالفروع: على قسمين:

١ - القسم الأول من علم الأحكام:

الأول: ما هو موضوع لربط النظام على وجه يشتمل الخواص والعوام،
ويجمع أولي الأحلام، والأغنياء والطعام، على حسب ظاهر الحال، لحماية
الأمة عن التفريق وشق العصا في تنفيذ الأحكام. وذلك القسم هو الذي يتولى
القيام به أهل الأمر العام، ويتصدى له الولاة والحكام، فهم مكلفون به على
معرفتهم بالاجتهاد والتقليد، وهو موكول / إليهم على حسب رأيهم ونظرهم (١١٣)
السديد. وإن لم يوافق مذهب غيرهم، ولم يطابق رأي غيرهم في ذلك التحديد.
فلهم جلب المصالح العامة بالأمر العام على العباد، وإن تحلفت

(١) وهي مطبوعة بعنوان «تليقة أبيّة في طلب النور والتحري عند وقوع الاختلاف في رؤية
الأهله». بنظر: مجموع الأعمال الكاملة ١/ ٤٦١، وما بعدها.

المصلحة فيه عن بعض الأفراد، كما لهم دعة المفساد بالنهاي العام، وإن لم يوجد فساد من بعض الأحاد. فالأول: يظهر في ما يلزم به مياسير المسلمين للمصالح العامة، العائلة على الأمة. والثاني: يكثر فما يترتب عليه الفساد. (١/ ١٣١) ويظهر فيه التهمة. ومن ذلك: / منع النساء من الخروج إلى المساجد، وإن ترتب عليه فوت الجماعة.

ومنها: [منع] (١) من عُرف بالتساهل في الفتوى والتصدي للتدريس ونحوه من الأمور الدينية، والتجزي عليها مع عدم التحري وكمال الأهلية لها، (١/ ١٣٢) فلصاحب الأمر منعه من ذلك، وزجره لخوف المفسدة / العائلة، وإن كان فعله لا يخلو عن فائدة، كما له تخصيص ذلك بمن عُرف بأهليته وديانته، واشتهر وزعه وأمانته. وقد ورد منع علي، كرم الله وجهه، القصاص، غير الحسن البصري، لما ذكرناه.

ومن تأمل كتب الأحكام، وتأمل كلام العلماء الأعلام، كالماوردي في «الأحكام السلطانية»، و«حجة الإسلام في الإحياء»، وصاحب «الأنوار» (١)، وغيرهم، وأنصف: عرف واعترف، أن صاحب الأمر العام، من الولاية والحكام، إذا عرف تهوّر العوام، وتجري من لا يوثق بدينه وورعه من الغشام، في التعرض لروية الهلال، وتجرّتهم على الشهادات بها مع عدم تحريهم في تحقيقها، فله منعهم من ذلك على وجه العموم.

- فإن قيل: كيف يمنعون من ذلك؟ وفيه مصلحة دينية. وقد قال بعضهم (١/ ١٣٥) إن تراخي الهلال فرض كفاية؟

(١) إضافة من المحقق لاستقامة السباني والمعنى

(٢) هو كتاب «الأنوار لعمل الأبرار»، مطبوع في مجلدين. تأليف يوسف بن إبراهيم الأردبيلي الشامي (ت ٧٩٩ هـ). ينظر عنه: طبقات ابن قاضي شهبة ٣/ ١٣٨، الأعلام: ١٢/ ٨.

- ردة عليه غير ما بأنه لا سلف له في / ذلك، وبأن تحصيل سبب الوجوب (١/ ١٣٥) يجب، وبأن هذا لو كان واجباً لاستهتر، لأنه مما تتوفر الدواعي على نقله، ولم ينقل، وما توفر الدواعي على نقله ولم ينقل غير مقبول، كما هو معروف في قواعد الأصول. وعلى تسليم ما قاله ذلك البعض؛ فيخرج الأمر بذلك من الحرج إذا أفرد بذلك بعض الثقات، وخصه بحدول أثبات. هذا كله في التعرض للرؤية والتراخي، وأما إذا وجدت الرؤية نفسها من الثقة العدل، أو تواترت ممن يحصل بهم القطع، فلا سبيل إلى ردها، ويلزم قبولها، لأنها حجة شرعية، يقدم عليها عن المعارضة، ولا يدفعها مجرد الأوهام، وسوء الظن بالعوام، ولا أثر لرؤية لا تستند إلى وجه خاص، مع قيام الحجة وثبوتها عند الحاكم.

[٢]- وأما القسم الثاني من علم الأحكام:

وهو الوجهة الخاص، وطريقة الخواص. وهو: ما يعامل العبد به مولاة على وجه الصدق والإخلاص. فإنه يجتهد فيه لنفسه عند الاشتباه، ويحناط عند تعارض الأمثال والأشياء، ويستفتي قلبه وإن أفتره. فإن كان على بصيرة من أمره محققاً، تخالف العامة، عمل بها في نفسه، ولا يظهرها مراعاة لحق الأمر العام، وجماعة الإسلام. وإن لم / يتحقق عنده حال، فليس له إلا الاختياط (١/ ١٣٦) عند الاحتمالات التي لها وجه، لا مجرد الوسوسة.

وقد تتعارض الاحتمالات في صوم عيد، وإفطار / آخر يوم من رمضان، (١/ ١٩٢) وقد يرجح أحد الاحتمالين بقوة الفقه والقرائن.

ثم من تأمل أحوال أهل هذا الزمان وولاتهم وحكامهم، وما يجرون عليه في أحكامهم /، وجدها بعيدة من التأسيس على التقوى، قريبة من التجزي (١/ ١٣٩)

على الفتوى، والجري مع الهوى. فالأولى به أن يكون معهم ظاهراً، ويحفظ لهم حرمة ضرة الإسلام، وحق الأمر العام. ويتحقق منهم، ومن الدخول في أمورهم، صيانة لنفسه ولدينه من الملام والآثام. ولا يصدقهم ولا يكذبهم. وإذا خاطبوه قال: سلام. وفي الحديث: «إذا رأيت الناس قد خرجت عهودهم، وخفت أماناتهم، وكانوا هكذا»، وشبك بين أصابعه، «فالزم بيتك، وامكك عليك لسانك، وخذ ما تعرف، ودع ما تنكر، وعليك بخاطرة نفسك، ودع عنك أمر العامة» انتهى. وذلك لما ذكرناه من قلة الديانة، وخفة الأمانة، وبكث العهود، وتزلزل العقود، خصوصاً في أهل الأمر العام.

وإذا كان الإنسان اليوم معهم / في معاملة الدنيا على خطر، لا يثق بأحد منهم في بلوغ وطرد، فكيف بأقرب الدين التي صارث غريبة وأهلها غرباء. وفي الحديث: «بدأ الإسلام غريباً، وسيعود كما بدأ، فطوبى للغرباء»^(١). وما أحسن العبرة في هذا الزمان، لمن أقامه الله فيها.

أما من أقامه الله في المخالطة، فلا يخرج نفسه منها ما دام يجاهد بما قدر عليه، ولو بظهور حجة الله في العوام وعلى الحكام، وتحمل المشقة في النفع الديني والديني، وإن قل، مع سلامة دينه؛ فذلك من أفضل الجهاد. فبائية الصائحة لا بضرة من ضل إذا اهتدى، ويحب الله بالصبر والتقوى جميع الردي. قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصِبرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضْرِبْكُمْ كَيْدُ الْمُكْذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٥]، ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، والله أعلم.

(١) أخرجه أحمد من حديث عبد الله بن عمرو. المسند: ٥٦٦/١١، رقم ٦٩٨٧.

(٢) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة: ١٣٠/١، رقم ٢٣٢.

(٣) انتهى النفل من الهدية العلامة بشقيه، مجموع الأعمال الكاملة: ١/ ١٦٦-١٧١.

تقيم وتحتيم

نورد فيه سؤالاً وجواباً يشتمل على فوائد جمة، وفوائد مهمة.

«قال السائل، وهو السيد الإمام، العلامة مفتي الأنام في وقته بيلد زبيد المحروسة، سليمان بن يحيى بن مقبول الأهدل، رحمه الله:

«الحمد لله؛ مسألة: هل / الأفضل للإنسان في هذا الزمان، الاشتغال (١/١٣٨)

بطلب العلوم، وصرف الوقت [فيه، والاقتصار في العمل على الفرائض والنفل المؤقت؟ أم الاشتغال بالعمل وصرف الوقت] إلى التوافل، والاقتصار في العلم على ما لا بد منه؟ وهل الأفضل في طلب العلم: قراءة كتب الفقهاء، أو كتب التصوف، / أو كتب العقائد؟ وما المختار قراءته في هذه الفنون؟ وهل (١/١٩٤) بعض هذه الفنون أو كتبها مذموم أم لا؟»

قال المجيب، وهو السيد الإمام، البحر الزاخر في علمي الباطن والظاهر، علامة الدنيا في وقته، عبد الرحمن بن عبد الله بلقفيه العلوي، رحمه الله تعالى:

«الجواب والله الموافق للصواب: اعلم أن دين الإسلام المشتمل على الإيمان والإحسان، الذي وضعه الله للعباد، ليصلح لهم به المعاش والمعاد، ويهديهم به إلى رضاه والقرب منه في سلوك سبيل الرشاد، لا بد فيه من علم وعمل.

إلا أن العلم وسيلة وأصل، والعمل ثمرة وفروع. وكل من العلم والعمل ينقسم إلى أصول وفروع، وظاهر وباطن، وكل واحد من هذه الأقسام: إما

فرض عين، أو فرض كفاية، أو مدوَّب، وكل من الفنون الثلاثة: العقائد، والفقه (١٢٦) / ، والنصوف، يشتمل على جميع هذه الأقسام. ولا يكون شيء منها مذموماً، ولا اتكسب المؤلف فيها، إلا لعارض يعرض لها، يقتضي ذلك.

إذا علمت / ذلك؛ فاعلم أن الأفضل للإنسان في كل زمان، بل الواجب المتعين عليه: الاشتغال بما هو فرض على الأعيان في الوقت، سواء كان أصولاً أو فروعاً، وظاهراً وباطناً، وذلك هو ما يتوقف عليه أداء الواجبات الظاهرة والباطنة، واجتناب المحرمات كذلك. وذلك يختلف باختلاف الأحوال والأوقات، قلة وكثرة، وزيادة ونقصاً.

فمن الواجبات الباطنة:

الإيمان، وما لا بد منه في الاعتقاد، والإخلاص، ونحو ذلك. ومن الظاهرة: الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، وغير ذلك.

ومن المحرمات الباطنة:

الملايسة غالباً للشك، والرياء، والعجب، وشبه الظن، ونحوهما. والظاهرة: كالظلم وأكل الحرام والمقالات الفاسدة. فمن الواجب المتعين على كل مسلم ومسلمة: تعلم المسائل التي يغلب وقوعها في الواجبات والمحرمات والملايسات المذكورة وغيرها، ظاهراً وباطناً، سواء كان التعلم بقراءة الكتب أو بالسماح / والتلقين، أو غير ذلك. فإن كثيراً من عوام المؤمنين ونسائهم، يتلقون من بعضهم بعضاً، أكثر مسائل أصول الدين، وجملتها من فروعها، وإن كانوا أميين لا يقرءون الكتب، ولا يحسنون العبارة.

ومما ذكرته: يُعلم أنه لا بد لكل مسلم من تعلم ما يحتاجه من الفنون الثلاثة: العقائد، والفقه، والتصوف. فإنه يتعين الجمع / بينها، إذ لا فروع إلا (ص ٢٤٥) بأصول، ولا باطن إلا بظاهر، وعكسه، فكل ذلك دين واحد.

وقد ورد في الكتاب والثقة في جميع ذلك على وضع متحد، فترجيح أحد الفنون الثلاثة مع الاحتياج إلى قسيميه من غير موجب، تحكم بلا دليل. والميل إلى بعضها بمجرد الهوى من غير مرجح ضلال / عن سواء السبيل. (ص ٢٤٦)

فإنه يحب الإيمان بكل ما جاء به الرسول، وقد ذم الله سبحانه من يقول يؤمن ببعض ونكفر ببعض، ونفترق بين أهل الحق في القبول، وذلك لأن الحق واحد، والكاذب بعضها تكذيب بكل، ولذلك كفر العلماء من جحد بعض أركان الدين، وما علم منه ضرورة.



- فإن قيل: إن اتروى أهل التصوف غالباً بغلبت عليهم التقوى والسلامة من النفس والأهواء، فهل يوجب ذلك ترجيح التصوف؟

- قلنا: الحق يعرف بنفسه، لا بالرجال. ولا يلزم من ظهور أهله بهذه الصفة رجحانه [على قسيميه] (١) إلا لعارض / يعرض له، كما يعرض لقسيميه (٢) أيضاً ما يرجحان به على التصوف، وقد يعرض للثلاثة ما يوجب الذم، وكل شيء يمدح في وجه ويذم من وجه، وقد ألفت بعض العلماء كتاباً في ذلك (٣).

(١) سابق من (ب).

(٢) انظر المصنف كتاب «المحاسن والمساوي» للبيهقي، مطبوع.

[الكلام على العقائد]:^(١)

فالذي يرجح به علم العقائد: كونه الأصل، ومفتاح الدين، ومنبع اليقين،
وبه السلامة من البدع والأهواء، وهو طريق معرفة الله بالتقل التي هي أشرف كل
علم، وإنما بذم من وجه كونه يدخل به في علم الكلام، الذي هو منزلة الأقدام،
ومضلة العوام، مما يذوق على العقول ويعتاصر على الأفهام، وكذلك يفتي بأن
قراءته حرام، وذلك واضح الصحة على من يحصل^(٢) له به شك وارتياب، أو
يخاف عليه ميل وانقلاب، فقد يفهم^(٣) الشبهة ولا يفهم [الجواب]^(٤).

وقد جزم بعضهم بحرمة قراءة [أم البراهين]^(٥) عقيدة السنوسي على
بعض القوام، وهذا وجه تحريم / كتب ابن عربي على قوم دون قوم، والثورة
والإنجيل - الذي هو شفاء بنص القرآن - على من يضره.

فإن قلت: هل يفيد علم العقائد معرفة الله؟

فالجواب: أن المعرفة عامة وخاصة. فالمعرفة العامة أضل الخاصة،
وهي معرفة ما يجب لله ويجوز عليه ويمتنع، على ما أثبتته النقل وقبلة العقل،
فهذه المعرفة إنما تؤخذ من علم العقائد، وهي أضل المعرفة الخاصة، التي هي
نور في القلب / ، بقذفه الله فيه، يخص به المقبلين عليه، المعرضين عن غيره.

(١) هذا العنوان مأخوذ من هامش النسخة (أ).

(٢) في (ج): «حصل».

(٣) في الأصول: «فهم». والتعديل من المحقق لاستقامة السياق.

(٤) ساقطة من (ب).

(٥) ساقطة من (ب).

وينبغي الاقتصار من كتب العقائد على العقائد الملخصة المجردة عن الاستدلال على قواعد المتكلمين، فإنها / كافية مع الجزم الذي لا يبقى معه (ج) ١٩٦ شك من لا يقبل التشكيك، فقد قدمنا بيان الخطر في علم الكلام. مع أن غيره أهم منه، ولا بأس به للفتة النادر ذي الفهم الذكي، والذهن الألمعي الوقاد، إذا لم يعارضه ما هو أهم منه في طريق الرشاد.



[الكلام على الفقه:]^(١)

وأما الفقه؛ فالذي يرجح به كونه موضع معرفة الأحكام المفروضة على الأنام، كالصلاة والزكاة والصيام، ومعرفة الحلال والحرام، وكل ما هو واجب بحق الإسلام.

وانما يذم من جهة أنه قد يخرج بصاحبه إلى المراء والجدال والمخضام، ويُقصَد به المباهاة وجمع الحطام، وقد يحصل باستغراق القلب^(٢) في الغفلة عن الله، فيكون سبباً للحجاب والقسوة الموقعين في الأنام، والجزأة على الله واتباع الهوى على الدوام. وكل ذلك ناشئ من عدم ملاحظة القلوب، وما يعرض لها من زين الهوى وغبين الذنوب، والتقصير في معرفة عللها الكامنة، وأحكامها الباطنة /، مع عدم تصحيح النية، وتطهير الطوية، والغفلة بالمراء (ب) ١٩٥ والجدال والخلافات والفروع / النادرة، عن ذكر الله والدار الآخرة. فيقوى (أ) ١٩٣ تضعف التقوى جند الهوى والشهوة، وتصبح الغفلة إلى القسوة، فيموت القلب

(١) عنوان مزيد من هامش (أ).

(٢) في (ب): «بالاستغراق».

ويحیی اللسان، وذلك عنوان الشاق وغاية الخسران، فلا يفلح فقيه يسلك بفقهاء في [هذه] المسالك، وهو يعين ما أراد به النجاة من فقهاء أول هالك.

وأما من قصد به وجه الله، وأخلص لله في اشتغاله، ولم يشتغل به عما هو أهم منه في قصده وأقواله وأفعاله، ولم يغفل به عن الله، بل ذكر الله به، وذكره بالله، وأكثر من ذكر الله في خلاله، ونحفظ في نظره ومناظرته من آفات مقالته ومراته وجداله، فإن التفقه له من أفضل الطاعات، وأولى ما أنفقت فيه نفائس الأوقات، ففي الحديث: «ما عبد الله بشيء أفضل من فقه في الدين»^(١)، و«من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»^(٢).

وإن الفقه في الاصطلاح أخص من مطلق الفقه في الدين، فهو نوع منه، وما ورد في فضل الفقه والعلم يشملهما، ويحتمل حامله إذا كان قويم الدين ليس في عدالته شبه، فإن تعظيم الفقه والفقهاء لحق الدين من أعظم الأمور، والنظر إليهم بعين التقصص هو عين التقصص والفضور، وعنوان الجهل والغرور، فيجبت إجماع العوام عن التعرض / لأعراضهم، ورشقهم بسهام الملام، ولا ينكر على العالم إلا من هو أعلم منه، وبما أتاه من حلال أو حرام، ومن أظهر الحسن أحسنه الظن، ولم يجوز التعرض لعرضه لحرمة الإسلام، وحسابه / على الله فيما يضمنه ضميره، فما به عليه اجترام^(٣).

(١) مريدة من (ب).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٤٥٠/١٩)، رقم (١٠٧٦)، و«الأوسط» (١٩٤/٦)، رقم (٦١٦٦)، والبيهقي في «الشعب» (٢٢٠/٣)، رقم (١٥٨٣)، عن أبي هريرة وأبي يعيم في «تاريخ أصهان» (١٠٩/١) عن ابن عمر مرفوعاً، قال البيهقي: «المحفوظ هذا اللفظ من قول الرافعي».

(٣) متفق عليه، البخاري: ٢٧/١، رقم ٧١، ومسلم: ٧١٨/٢، رقم ١٠٣٧.

(٤) في (أ): «ما عليه به احترام».

فيبغى لطالب الفقه في الدين، أن يصحح النية، ويجهد في خلوص الطوبة، ويعتني بعين قلبه، ويحفظه من الأخلاق الرديئة، لا يزال ذاكرًا لله في كل شأنه، ملاحظًا له في كل حكم بحضارته، مراقبًا لله كما يراقبه في قراءة آيات الأحكام في النكاح والطلاق وفي الصلاة، فإنه [لا] ^(١) بالتفكير في معانيها عن كونها صلاة وقراءة وقلبه حاضراً فيها، فكذلك إذا حضر قلبه مع الله في قراءة الفقه انخرت له ثمرة الصلاة. فالشأن كل الشأن الحضور مع الله فيما يرضاه، وتحلصة الطريق: الإقبال على الله فيما شرعه من العلم والعمل لقصد وجهه ورضاه.

[قف على هذا الإرشاد]: ^(٢)

ويبغى للمتعلم الاحتراز من كثرة مخالطة المتفقهة الذين غلب عليهم التظاهر بالعلوم، وشهوة القيل والقال، والمراء والجدال، والتفريط في صالح الأعمال، بل يقبل على ما هو همه الواجب عليه، وبده اللازم له، وهو ما يدعوه إليه علمه /، ويجهد في التقوى ليستثير قلبه، ويفتح فهمه، وكل مجتهد له (١٥٥) نصيب على حسب ما قدر له، فيما بلغ من أمره.



إلا أن المختار لمن فهمه وقاد، والعلم له منقاد، صرف ما فضل من وقته عن أداء الفرائض والنوافل المؤكدة والحزب الفرائضي والأذكار النبوية ونحوها المرتبة، إلى طلب العلم الشريف، فيدأب فيه، ويحرص على طلب الفائدة أينما

(١) ساقطة من (ج).

(٢) عنوان مأخوذ من هامش (أ).

كانت، وعند من كانت، ولو ممن هو دونه في المعرفة والتعريف، ويقصد إلى
 كتاب الفن، الجامع لأكثر المسائل الظاهرة، فيعني به / حفظاً وقراءة وتعلماً
 وتحقیقاً وتفهماً، ثم يتدرج منه إلى الكتب المبسوطة العبارة، فإن المختصرات
 كما قيل: تمحق العلم، وتكلل الذهن، وتوقع في الاشتباه، ويرتقي منها إلى
 أصول ذلك العلم وفروعه، وما أخذ وخلاقياته، وعلمه ودلائله، ليخرج بقدرته
 عن التقليد، ويدخل في حقيقة الإدراك، وأبواب الاستدراك، والتبع والتقييد.
 ولا يدع فناً من الفنون الظاهرة وآلاتها المشهورة، كالنحو، واللغة،
 والتصريف، والأصول، إلا ويأخذ طرفاً منه، يهتدي به إلى باقيه عند الحاجة
 إليه، لأن هذه الفنون يتوقف بعضها على بعض في الغالب، لأنها مختلطة.
 مسائل كل فن منها / بالفن الآخر مرتبطة.



ويحذر كل الحذر من التعصب لفهمه، أو كتابه أو مذهبه أو شيخه،
 فإن العصبية من / حمية الجاهلية، وأضل أكثر المفسدات القلبية، وأكبر
 حجاب عن اقتباس العلوم والفوائد الدينية، وخصوصاً علم الفروع، فإن أكثر
 مداركه ظنية، فليضع لما يلقي إليه، فربما يكون ما علمه غيره أضح، وما فهمه
 أوضح، وكثيراً ما يتغير الاجتهاد وتتجدد المعرفة عند تحقق النظر لطلب الحق
 والاسترشاد. وقد كان الصحابة وأتباعهم، رضوان الله عليهم، مختلفين في
 الفروع في الاجتهاد، مستشرين الأقوال والآراء في جميع البلاد، ولم يقع بينهم
 شيء مما يقع بين أهل المذاهب الأربعة، بل المذهب الواحد، بل كانتهم في
 المظاهرة على الحق والتقوى، والمؤازرة على الصدق، كالرجل الواحد، / لا
 يدخل فيهم بسببها الأحقاد، ولا يعرض بينهم فيها الأنكاد.



[الكلام على التصوف:]^(١)

وأما التصوف، ففضله جلّي، لا يحتاج إلى تبين، فإنه صفوة الذين،
وموضع شراب الاصطفاء والاتصاف بصفات المتقين، وبه صفاء أوصاف
القلوب، وحميًا شراب المعرفة واليقين، / ومن لم يذُق منه مذاقًا، ولم يكتسب [١/ ١٤٧]
منه أخلاقًا، فقد خسر وإن نال علم الأولين والآخرين.

إنما يذم من جهة الاغترار به في دعوى وصول، قبل تأصيل الأصول،
واعتبار بشجود عبارة ليس تحتها محضول، واتخاذ ذلك وسيلة عند الخلق في
الإقبال والقبول، وتلك دعوى باطنة، قد يخفى فسادها على الفهم والمعقول،
لأنه أمر باطني يعسر الوقوع فيه على الحقيقة، إلا الفقد المادري، الجامع بين
الشرعية والطريقة. فلذلك كثّر المدعون فيه، الملبسون به على [العوام، وراج
التدليس فيه على أكثر الناس، على] ^(٢)الدوام.

فكم انتصب فيه بالخرقة والتدليس، شيخاً أجازوه فيه إبليس، واستغوى
كثيراً من الأنباع، واستهوى جملة من المريدين والأتباع، بالخداع وحسن
القول وضرب السماع والتهويس، فضاعت أعمارهم جمعاً، ولم يدركوا حقاً،
ولا وجدوا نفعاً، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، بل قادهم في طريق ضلال
وفنون، وأفادهم تلفيق أوهام وظنون، ذاقوا فيها حقيقة خيال وجنون، والجنون
فنون. بل زُيما بأخواعدم المبالاة، واستباحوا ما حرم الله، وكفروا بأحكام الله /
واستظهروا بالشطط والطامات والتألي على الله /

[١/ ١٤٨]

(١) عنوان مأخوذ من هامش (أ).

(٢) ما بين المعكوفين مزيد من (ب).

والحاصل؛ أن التصرف للصادق فيه على طريقته، كيميأة السعادة، ومسلك كل إحسان وحسن وزيادة، ولكن لغزبه قل أن يوقف عليه، ولعزته ينذر أن يوصل إليه، ولا يناله إلا القدر النادر. على يد شيخ كامل ماهر، فكم هلك قوم طليوة بالأماني والتمني. فظنوا أنهم يبلغون منازل بهوينا والثاني، أو يذوقون فيه شراب المعرفة والعنم اللذني، وفصارهم سوف وليثني ولعلي ولو أني، هيهات هيهات.

فإن أهله قوم تركوا كل أمام ورا، وأدلىخوا في ليل الجحيم، فأصبخوا على غاية الجحيم، وعند الصباح تحمد القوم الشري. عموا عن كل موجود، وزهلوا في كل جود، سوى واجب الوجود، واستجابوا له، وأنبوا إليه، تعرفهم بسيماهم في وجوههم في^(١) أثر السجود، يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف. شعرا:

قوم كرام السجايما جئما جلسوا يبقى المكان على آثارهم عظرا

منى أراهم وأنى لي برؤيتهم أو تسمع الأذن عن أخوالهم خيرا

كلما رفعهم الله نعمته وقربه، وفضلهم بطاعته وحببه، عرفوا له قدر ما أعطاهم، واعترفوا بقله الشكر، فازدادوا خوفا وتواضعا، لمعرفة جلاله، ورأوا منهم غاية التقصير في شكر توفيقه وإفضاله:

رأوا أنهم لما اجتنأهم لفضله وأهلهم للضالحات وللدكر

فقد خصهم منه بأفضل نعمة وقد عرفوا التقصير في قلة الشكر



وإذا قد عرفت^(٢) ذلك الحال، وعلم صعوبة السلوك في هذا المجال،

(١) كذا في جميع النسخ، ولعل الأصح: «من».

(٢) في (ج): «عرفت».

فالأحسن لطالب الخير والسعادة، والراغب في النجاة وزيادة، الإكبات على
تعلّم جميع العلم النافع في الدين، والاجتهاد في اتباع سنة سيد المرسلين عليه السلام،
والنصر في كل حال وعند كل طاعة وعبادة لتفحات رب العالمين، ولا بد مع
صدق التوجه إلى الله من فتح الله، ومع صدق الجهاد، وبذل الاجتهاد من نصر الله،
﴿وَالَّذِينَ حَبَّوْا فِي مَا نَهَيْتَهُمْ تُبَا وَأَنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩]،
والله أعلم. انتهى.



وليكن هذا آخر ما يشر الله إirاده من المتأصّد، وجمعه من الفوائد،
في أوقات قلائل، مع ما هو حاصل في الزمان والمكان من الشواغل، وأمور
تضد عن المطلوب / لو لم / يكن منها إلا مانع الذنوب لكفى، بل هو أعظم (ح) (١٠١)
حجاب منصوب. (١٥١) (١)

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك
وأتوب إليك، والحمد لله أولاً وآخراً، باطناً وظاهراً، حمداً
يوافي نعمه ويكافي مزيده. يا ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال
وحرّك وعظيم سلطانك، سبحانه لا نخشي ثناء عليك، أنت
كما أثبت على نفسك، يا رب العالمين.

وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمّد
وعلى آله وصحبه أجمعين.





خواتم النسخ الثلاث

[خاتمة النسخة أ]: «تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، وذلك يوم الاثنين لعله ١٠ في شهر جماد أول سنة ١٢٨٤، أربع وثمانين ومئتين وألف».

[خاتمة النسخة ب]: لا توجد خاتمة، لكن يتلو الكتاب صفحتان فيهما فائدة في معرفة المحارم. أرحت كتابتها في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٢٨٧، بقلم أفقر العباد إلى الله، مبارك بن عوض بن علي بن صنديد».

[خاتمة النسخة ج]: «تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، وكان الفراغ من كتابته ضحى يوم الأحد، ٢١ ربيع الأول سنة ١٢٩٨، بقلم الفقير إلى عفو ربه الغني به، محمد بن شيخ بن محمد بن أحمد بن سهل جميل الليل علوي، عفى الله عنه آمين. بعناية محبنا الأنور الشيخ^(١)...».



(١) ضرب على الاسم.



الفهارس والكشافات التحليلية

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث الشريفة.
- فهرس الأعلام.
- فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن.
- قائمة مصادر ومراجع التحقيق.
- فهرس المحتويات.



فهرس الآيات القرآنية

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة البقرة		
﴿إِنَّ اللَّهَ بِالْكَافِرِينَ لَزُومٌ وَّجِيمٌ﴾	١٤٣	٨١
﴿يُرِيدُ اللَّهُ يَحْكُمَ الْبَيْنَ﴾	١٨٥	٨١، ٧٩
﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ مَسَالًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾	٢٨٦	٨١
سورة آل عمران		
﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ أَخَذُوا آلَهُمُمُمًا﴾	١٢٠	٢٥٨
سورة النحل		
﴿فَتَتْلَوْهُمُ الْقُرْآنَ﴾	٤٣	١٨٠
سورة الحج		
﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾	٧٨	١٢٨، ٨١، ٧٩
سورة العنكبوت		
﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾	٦٩	٢٦٩، ٢٥٨
سورة الشورى		
﴿إِنْ أَقِيمُوا الدِّينَ﴾	١٣	٨٢



فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	طرف الحديث
٢٤٧، ٨٩، ٨٢، ٧٧	«اختلاف أمي رحمة»
٨٢	«إذا أمرتكم بأمر»
٢٥٨	«إذا رأيت الناس قد مرجت عهودهم»
٨١	«إن الدين يسر»
٦٩	«إن الشريعة جاءت على ثلاثمائة وستين طريقة»
١٨٠	«إنما العلم بالتعلم»
٢٥٨	«بدأ الإسلام غريباً»
١٢٨، ٧٩	«بعث بالحنيفة المسحاة»
١٨٠	«شقاء العني السؤال»
٨٢	«فما استطعت»
٢٦٤	«ما عبد الله بشيء أفضل من فقهه»
٢٤٣	«ما من أحد إلا يزاحم من قوله»
٢٦٤	«من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»



فهرس الأعلام

١٥٢، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦١، ١٦٣.

١٦٥، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣.

١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٣.

١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ١٨٩، ١٩١، ١٩٢.

١٩٣، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨.

٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٧.

٢٢٣، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤١.

٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٢.

ابن دقيق العيد ٨٨، ٨٩، ١٠٥، ٢٣٣.

ابن سنان ٨٢.

ابن رشد ١٣٢.

ابن زياد الزبيدي ١٠٥، ١١٣، ١١٧، ١٦٩.

١٧٠، ١٧١، ١٩٣، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢.

٢٥١.

ابن سراقه ٢١٧.

ابن سريج ١٩٤.

ابن شيرمة ٨٣، ٨٤.

ابن شهيد ١٨٩، ٢٠٣، ٢٠٤.

ابن ظهيرة ١٢٨.

ابن عباس ٧٨، ٢٤٣.

ابن أبي الدم ٨٨.

ابن أبي ليلى ٨٣.

ابن أبي هريرة ١٠٣.

ابن الجمال = علي بن أبي بكر ابن الجمال.

ابن الحاجب ١١٨، ١١٩، ١٢٠.

ابن الرفعة ٨٩، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٢١٥، ٢١٩.

ابن الصباغ ١٤٩.

ابن الصلاح ٨٩، ٩٠، ٩٣، ١٠١، ٢٢٤.

٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣٢.

ابن العماد ١٦٣.

ابن المقرئ اليمني ٢٠٤، ٢٣٠، ٢٤٤.

ابن الهائم ١٩٢.

ابن الهمام ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠.

ابن التميم ٢٠٥، ٢٠٦.

ابن أمير حاج ١٠٧.

ابن حجر العسقلاني ٩٤، ١٦٣.

ابن حجر الهيتمي ٦٤، ٦٧، ٨٨، ٩١، ٩٣.

٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٨.

١٠٩، ١١١، ١١٢، ١١٦، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥.

١٢٧، ١٢٨، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٦، ١٤٧، ١٥١.

- ابن عبد الحق ١٨٩.
- ابن عبد السلام ٨٩، ١١٩، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٢، ٢٣٤، ٢٤٨.
- ابن عربي ٧١، ٢٦٢.
- ابن عرفة ٨٥، ١٣٢، ١٣٣، ١٥٠، ٢٣٤.
- ابن علان ١٦٧.
- ابن قسم العدلي ١١٣، ١٣٧، ١٧٢، ١٧٣.
- ١٧٥، ١٧٩، ١٨١، ١٩١، ٢١٢، ٢٢٦.
- ٢٥٣، ٢٤٥.
- ابن كنج ١٩٤.
- ابن مزروع ٢١٢.
- ابن نجيم ١٠٨، ١١٠، ١١٢.
- أبو إسحاق المروزي ١٠٣، ١٥١، ١٩٢.
- أبو الحسن البكري ٢٠٥.
- أبو الطيب الطبري = المقاضي الطبري.
- أبو ثور ١٤٥.
- أبو حامد الأسفرايني (الشيخ) ٨٨، ١٤٨.
- ١٤٩، ١٥٥، ١٥٨، ٢١٨.
- أبو حنيفة النعمان (الإمام) ٨٢، ٨٣، ١٠٤.
- ١١٠، ١٠٩، ١١٣، ١١٩، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٠.
- ١٤١، ١٥٣، ٢٥١، ٢٥٢.
- أبو سعيد العلاني ٩٤.
- أبو عاصم العامري الحمصي ١٢١.
- أبو مخزومة = بن عمر بامخزومة.
- أبو بكر الشنواني ١٧٢.
- أبو زرعة = عبد الله بن أحمد بزرعة.
- إبراهيم اللقاني ١٠٣.
- أحمد البهجوري ١٧١.
- أحمد الخفاجي ٢٤٥.
- أحمد بن حنبل (الإمام) ٨٢، ١٠٠، ١٠٦.
- ١١٤، ١١٥، ١٤٥، ٢٣٣.
- إدريس المكي ٢١٠.
- الأفرعي ١٤٧، ١٩٠، ٢٠٤، ٢١٣، ٢٢٣.
- ٢٢٤، ٢٣٨.
- الإسنوي ٩٤، ١٠٤، ١٢٠، ١٤٧، ١٤٨.
- ١٥٠، ١٥٤، ١٥٦، ١٦٣، ١٦٤، ٢٠٤، ٢١٥.
- الأشعر ١٢٥، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١.
- الأصمعي ١٢٦.
- إمام الحرمين ٧٧، ٨٩، ١٠٨، ١٣٦، ١٤٦.
- ١٥٥، ١٥٦، ١٩٨.
- الأمدي ١١٨، ١١٩، ١٢٠.
- بادشاه ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١٢.
- بازرعة = عبد الله بن أحمد بزرعة.
- باكثير = علي بن عبد الله حليم باكثير.
- بامخزومة = عبد الله بن عمر بامخزومة.
- البحيري ١٥٧، ٢١٣، ٢١٩.
- البرزلي ١٣٢، ١٥٠.
- البرماني ٢٣٤.
- بريرة ٨٤.
- البشتي ٢٠٦.
- البلقبي ١٠٦، ١١٣، ١١٥.
- البندنجي ١٤٩.

- البويطي ١٤٥، ١٥٣، ١٥٥.
 البيهقي ٧٨، ١٥٥.
 تاج الدين الكندي = الفرقانح .
 التاج السبكي ٩٢، ٩٣، ١٤٠، ٢١٨، ٢١٩، ٢٣٩.
 الرملي ١٤١.
 الظي السبكي ٩٢، ٩٣، ٩٩، ١٠٢، ١٠٥، ١١١، ١١٨، ١٣٢، ١٣٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠.
 جابر ٨٤.
 جبريل (عليه السلام) ١٤١.
 الجلال المحلي ١١٩، ١٨٩، ١٩١، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٥.
 الجمال = علي بن أبي بكر ابن الجمال.
 الجمال الرملي ٦٤، ٦٨، ١٠٣، ١١٨، ١٣٥، ١٤٦، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٨، ٢١٠، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤.
 الجوجري ٢٠٥.
 الجويني (أبو محمد) ٨٨.
 الحاكم ١٤١.
 حامد بن عمر حامد ١٨٦، ١٨٧، ٢١٨.
 حرمة ١٤٥، ١٥٣، ١٥٥.
 الحسامي ٢٢٣.
 حسين علي العشاري ١٠٠، ١٤١.
 الحنبري ٢٤١.
 الحلبي ١٩٠.
 الحلبي ٧٧.
 الحناط ١٠٣.
 الحنصري ١٥١.
 الخطيب البغدادي ١٩٢.
 الخطيب الشربيني ١٦٩، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٩، ١٨٨، ١٨٩، ٢٤٢، ٢٤٣.
 الدميري ٢٠٣، ٢٠٤.
 الرافي ٦٤، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ١٠٤، ١٠٥، ١٢٢، ١٤٥، ١٤٩، ١٥١، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٨٦، ٢٢٤، ٢٣١، ٢٥٢.
 الربيع الجيزي ١٤٥.
 الربيع المرادي ١٤٥، ١٥٣، ١٥٥.
 رسول زكي الكردي ٢٥٠.
 الرملي = الجمال الرملي.
 الريمي ١٦٣.
 الزركشي ٨١، ١٥١، ٢٠٤، ٢٢٤، ٢٣٥، ٢٥٣.
 الزعفراني ١٤٥، ١٤٨.
 زكريا الأنصاري ٧٠، ٨٧، ٩١، ٩٢، ١٥٦، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٩، ١٨١، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٨، ٢٠٥، ٢١٤، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٥٥، ٢٢٤٣.
 الزيايدي ١٧٩، ١٨١، ١٩٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢١٣.

الششوري ١٩١، ١٩٢.

الشهاب الرملي ١٦٢، ١٦٣، ١٧١، ١٨٨.

١٨٩، ١٩٨، ٢٠٥، ٢٤٠، ٢٤١.

الشوري ١٩٠، ٢٠٥، ٢١١، ٢١٣، ٢١٤.

الشيخ ابن حجر - ابن حجر الهيتمي.

شيخ الإسلام = زكريا الأنصاري.

الشيخ زكريا = زكريا الأنصاري.

الشيرازي ٨٩.

المصيدلاني ٨٨، ١٤٩.

الطبراني ٦٩، ٢٤٣.

الطرطوسي ١٢١.

عائشة (أم المؤمنين) ٨٤.

عبد الرؤوف ٦٧.

عبد العزيز الرمزمي ٢٠٦.

عبد الرحمن العبدروس ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣.

١٧٤، ١٧٥، ١٧٦.

عبد الرحمن بن أحمد الجفري ٢٠٩.

عبد الرحمن بن سليمان الأهلل ٧٢، ٨٨، ٢٤١.

عبد الرحمن بن عبد الله بنفيل ٧٢، ٩٧.

١٢٣، ١٢٨، ١٨٥، ١٨٧، ٢٥٥، ٢٥٩.

عبد العزيز السلياري ١٠٤.

عبد القادر الحلي ٢٣٣.

عبد الله باقشير ١٥٨.

عبد الله بامحرمة العدني ١٠٥.

عبد الله بن أبي بكر الخطيب ١٧٥، ٢١٠.

عبد الله بن أبي بكر فكري باشعيب ١٧١.

١٧٢.

زيد بن ثابت ١٤٨.

الزبير العراقي ٩٤، ٩٥، ٩٦، ١٠٥.

سالم باصهي ٢٠٧.

السخاوي ٩٣، ٩٤، ١٦٣، ٢٤٣.

سعيد بن ١٧٨، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٧، ١٩٠.

١٩١، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١١، ٢٣٨، ٢٥٠.

سفيان ٨٢.

السنسي ١٥٢.

سليمان الأهلل ٢٥٩.

المنجي ٨٨.

السنوسي ٢٦٢.

السيد السهودي = علي السهودي.

السيد عمر = عمر الصري.

السيرطي ٦٦، ٧٨، ٨٠، ١٣١، ١٣٤، ١٣٥.

١٣٧، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٩.

الشافعي (الإمام) ٦٤، ٧٢، ٨١، ٨٢، ٨٤، ٨٩.

٩٩، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٩، ١١٥، ١١٨.

١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٧، ١٣٥، ١٣٨.

١٤٠، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٤.

١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤.

١٦٥، ١٦٧، ١٧٨، ١٨٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٤.

٢٢٦، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٦.

٢٤٧، ٢٥٢.

الشبرايمسي = علي الشبرايمسي.

شرف الدين المناوي ٢٢٧، ٢٣٠.

شريح (القاضي) ٢١٩.

٢٣٤، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٣.

علي بن أبي طالب ٢١٩، ٢٥٦

علي بن عبد البر النوائي ١٧٣، ٢٠٢، ٢٤٣.

علي بن عبد الرحيم باكثير ٦٣، ٦٨، ٨٢، ٨٥.

٨٦، ٩٠، ١٢٥، ١٣١، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٠.

١٤١، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٦، ٢١٨، ٢٢٦.

٢٣٩

علي بن قاضي = علي بن عبد الرحيم باكثير.

عمر البار ١٠٠، ٢١٨.

عمر البصري ١١١، ١١٥، ١١٧، ١٧٠، ١٧٦.

١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٨، ١٨٩، ١٩١، ١٩٣.

١٩٤، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٤٨.

عمر بن عبد الرحيم البصري = عمر البصري.

عمر بن شعيب ٨٣.

العاسي ١٩٠

عيسى (عليه السلام) ١٢٩.

الغزالي ٨٨، ٨٩، ٩٥، ١٣٢، ١٥٣، ١٥٦.

٢١١، ٢٢٤، ٢٣٧، ٢٥٦.

الفخر الرازي ٩٠.

الفركاخ ١٤٦.

الفوراني ٨٨، ١٤٩.

القاضي الطبري (أبو الطيب) ١١٥، ١٥٥.

القاضي حسين ٧٧، ٨٨، ٨٩، ١٠٥، ١٣٨.

١٥٥، ١٩٨، ٢١٧.

قالون ١٨٤.

عبد الله بن أحمد بازرة ٩٠، ٢٤٥.

عبد الله بن أحمد باسودان (والد المؤلف)

٦١، ١٠٠، ١٨٣، ٢١٨، ٢٣٦، ٢٣٩.

٢٤٠، ٢٤١، ٢٥٠، ٢٥١.

عبد الله بن الزبير المكي ١٤٥.

عبد الله بن سالم البصري ٢١٠، ٢١٢.

عبد الله بن سليمان الجرهمي ١٢٧.

عبد الله بن عثمان العمودي ٢١٢.

عبد الله بن علوي الحداد ٩٦.

عبد الله بن عمر بامخرمة ١١٨، ١٦٩.

١٧٠، ١٨٦، ٢٤٢، ٢٥١.

عبد الواحد المصري ٢١١.

عبد الوارث بن سعيد ٨٣.

عبد الوهاب الشعرامي ٦٩، ٨٠، ٢٤٣.

عبد الوهاب بن زياد المكي ١٧٢.

العز بن عبد السلام = ابن عبد السلام.

العصامي ١٧٧.

علوي بن سقاف ١٨٥.

علي الخواص ٧٠.

علي السهودي ٦٢، ٨٤، ٩٣، ١٢٠، ١٢٢.

١٣١، ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٥٠، ٢٤٠.

علي الشيراملي ١٠١، ١٧٧، ١٧٩.

علي باكثير = علي بن عبد الرحيم باكثير.

علي بن أبي بكر ابن الجمال ٦٢، ٩٧، ١٠٢.

١٠٤، ١٠٦، ١٠٨، ١١١، ١١٣، ١١٧، ١١٨.

١٢٠، ١٢٢، ١٢٤، ١٥١، ١٥٢، ٢٢٥، ٢٢٦.

محمد بن عبد المولى باز جا ٢٠٨
 محمد صالح الرمس ٢١٣
 محمد صالح السلفي ١٧٨
 محمد كيريت العدني ٦٩
 محيي الدين النووي = النووي
 المزجد ١٠٤
 المزني ١٥٥، ١٤٥
 المزي ٩٣
 المسعودي ٨٨
 المقرئ اليمني = ابن المقرئ
 منصور البديري ٢١١
 المهدي ١٢٨، ١٢٩
 نصر الدين المقدسي ٧٧
 النعمان = أبو حنيفة
 نور الدين السهمودي = علي السهمودي
 النووي ٦٤، ٦٦، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥
 ١٢٢، ١٢٥، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧
 ١٤٩، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٩
 ١٦١، ١٦٣، ١٦٥، ١٨٦، ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٢
 ٢٠٢، ٢٠٨، ٢١١، ٢٣١، ٢٥٢
 الهروي ١٠١، ١٠٢، ١٤١
 هشام بن عروة ٨٤
 ورش ١٨٤
 الولي العراقي ٢٠٤

القرافي ١٠٧، ١١٢، ١١٩، ٢٢٤، ٢٢٩
 القفال ٨٧، ٨٨، ١٢١، ١٢٤، ١٥١، ١٥٨
 ٢١٢، ٢١٥، ٢١٨
 القليوبي ١٩١
 الكرايسي ١٤٥
 الكمراني ١٢٥
 الليث ٩٩
 مالك (الإمام) ٨٢، ٩٩، ١٠٤، ١١٨، ١٤٠
 ١٤٧، ١٤٨، ١٥٣، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٤٤
 الماوردي ١٢٦، ١٥٥، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٢٥
 ٢٥٦
 المتولي ٢١٧
 مجاهد ٢٤٣
 المحلي = الجلال المحلي
 محمد إبراهيم العليجي ١٩٧، ٢٠٠
 محمد الرملي = الجمال محمد الرملي
 محمد باقشير ١٩٩
 محمد بن أبي بكر شليه ١٧٥
 محمد بن الحسن الواسطي ١٥٤
 محمد بن زين بن سميظ ٩٦
 محمد بن سليمان الكردي ٦٢، ٨٣، ٩٨، ١٥٤
 ١٥٧، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٧، ٢٠٦، ٢١١، ٢٣١
 ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٥٠، ٢٥٢
 محمد بن عبد الله بأسودان (المؤلف) ٧-٤١
 محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ١٤٥

فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن

- الانتهاج، للسكي ٢٠٣
 الأحكام السلطانية، للماوردي ٢٥٦.
 الثبوت ٢٦٢.
 الإحياء، للغزالي ٢٥٦، ١٥٣.
 إخلاص النوي، لابن الحفري ٢٠٤.
 إرشاد المحتاج، لابن شهبة ١٨٩، ٢٠٣.
 الأشياء والنظائر، للسيوطي ١٣١، ١٣٤.
 ١٣٨، ١٣٦.
 أم البراهين ٢٦٢.
 الأم، للشافعي ١٤٥، ١٤٨، ١٥٣، ١٥٥.
 ١٥٩، ١٥٧.
 الأمالي، للرافعي ٩٤.
 الأمالي، للشافعي ١٥٣، ١٥٥.
 الإمداد ١٥٨، ١٧٥، ١٨١، ١٨٩.
 الإملاء، للشافعي ١٤٥، ١٥٥.
 الإنجيل ٢٦٢.
 الأنوار، للأردبيلي ٢٥٦.
 الإيعاب = شرح العباب.
 البسيط، للغزالي ١٥٦.
 تاريخ العصامي ١٧٧.
 تاريخ قزوين، للرافعي ٩٤.
 التحفة = تحفة المحتاج.
 تحفة المحتاج ٦٧، ٨٨، ٩١، ٩٢، ٩٨، ١٠٠،
 ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١٢،
 ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧،
 ١٣٦، ١٣٧، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧،
 ١٧٢، ١٧٤، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١،
 ١٨٢، ١٨٣، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٣،
 ١٩٥، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠،
 ٢١١، ٢١٥، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٨،
 ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٩.
 ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣.
 تحقيق المرام، للوناني ٢٤٣.
 التحقيق، للنووي ١٦٦، ٢٠١.
 تخريج أحاديث الإحياء الكبير ٩٥.
 تذكرة الإخوان للعليجي ١٩٧.
 تصحيح التنبيه، للنووي ١٦٥.
 تعريف طريق التيقظ، لياسودان ٢٣٦، ٢٤٠،
 ٢٤١، ٢٥٠.
 التعقبات على المهامات، لابن العماد ١٦٣.

الحاوي، للماوردي ١٥٥.
 الحجة، للشافعي ١٥٥، ١١٥.
 الحجة، للمقدسي ٧٧.
 الخادم (خادم الروضة) ١١٥، ١٢١، ١٥٠.
 ٢٣٥، ١٥١.
 خلاصة تحقيق العرام، للمؤلف ٢٤٣.
 الخلاصة، للغزالي ١٥٦.
 الديباج، للزركشي ٢٠٤.
 الرسالة الجديدة، للشافعي ١٥٥.
 الرسالة القديمة، للشافعي ١٥٥.
 روض الطالب ٢٣٠، ٢٤٣، ٢٤٤.
 الروضة، للنووي ١٠١، ١٣١، ١٤٧، ١٥١.
 ١٥٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٩٣، ٢٠٠، ٢٠٢.
 ٢١٧، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨.
 الزواجر، لابن حجر ٢٤٢.
 السمع المنظوم، لباكثير ١٧٢.
 شرح ابن شبة على المنهاج = إرشاد المحتاج.
 شرح الإرشاد = الإمداد.
 شرح الإرشاد ٢٠٤.
 شرح الإرشاد، للجوجري ٢٠٥.
 شرح الإيضاح، لابن علان ١٦٧.
 شرح الإيضاح، للرمل ١٦٦، ١٨٣.
 شرح الیهجة الصغير ١٧٩.
 شرح الجوهرة ١٠٣.
 شرح الخطيب على المنهاج ١٨٨.

التعليق لأبي حامد الاسفراييني ١٤٨، ١٥٥.
 تعلیفة القاضي حين ١٥٥.
 تهذيب الأصول ١٠٥.
 التفتيح، للنووي ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧.
 تهذيب الأسماء ١٥٥.
 توجيه الاغتراف من بحر الاختلاف ٦٣، ٦٨، ١٣١، ١٤٠، ٢٣٩.
 التوسط والفتح، للأذرعي ١٤٧.
 الجامع الصغير ٧٧.
 جزیل المواهب، للسيوطي ٧٨، ٨٠.
 جمع الجوامع ٢٢٤.
 حاشية ابن حجر على رسالة باقشير ١٥٨.
 حاشية ابن عبدالحق على المنهج ١٨٩.
 حاشية ابن قاسم على التحفة ١٩١.
 حاشية الإيضاح، لابن حجر ١٦٥، ١٦٧.
 حاشية البجيرمي على فتح الوهاب ١٥٧، ٢١٣، ٢١٩.
 حاشية البصري على التحفة ١٩١، ١٩٩، ٢٠٠.
 حاشية التحفة لابن اليتيم ٢٠٥، ٢٠٦.
 حاشية الزیادي على شرح المنهج ٢٠٢.
 حاشية الشيرازي ١٧٧.
 حاشية العشاري ١٠٠-١٠١، ١٤١.
 حاشية القليوبي على المحلي ١٩١.
 حاشية رمول زكي الكردي ٢٥٠.
 حاشية على شرح المحلي، للبكري ٢٠٥.
 حاشية فتح الجواد ١٢٨.

- شرح الشنشوري ١٩١.
- شرح العباب ١٤٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٧٢، ١٧٥، ١٨٠، ١٨١، ١٨٦، ١٨٧، ٢١٣، ٢١٧.
- شرح القبة البرماوي ٢٣٤.
- الشرح الكبير (للعزیز) ١٠٥، ١٤٩، ١٥١.
- شرح المحرر، للزيادي ٢٠٢، ٢٠٥.
- شرح المنهاج، للمحلي ١٨٩.
- شرح المنهج ١٧٩، ١٨٢، ١٩٠، ٢١٤، ٢٣٨، ٢٤٠.
- شرح المذهب = المجموع، للتووي .
- شرح فرائض المنهاج ٢٤٣.
- شرح مختصر أدب القضاء، للمناوي ٢٢٧، ٢٣٠.
- شرح مختصر بافضل، لابن حجر ١٨١.
- شرح مسلم، للتووي ١٥٢، ١٦٥.
- شرح مستند الشافعي، للرافعي ٩٤.
- طبقات الشرعاني ٢٤٣.
- العباب ١٠٤، ١٧٢.
- العزیز شرح الوجیز = الشرح الكبير.
- العقد الفريد، للمصمودي ٦٢، ٨٤، ١٢٢، ١٣١، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٢، ١٥٠، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٤، ٢٤٠.
- عقود الدرر، للكردي ١٩٨، ٢٠٢.
- عمدة الأبرار، للونائي ١٧٣.
- فتاوى ابن حجر (الكبرى) ١٠٤، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١٥١، ١٥٩، ١٨٠، ١٨١.
- ١٩٣، ٢٠١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٤٩.
- فتاوى ابن زياد ١٠٥، ١١٣، ١١٧، ٢٣٦.
- فتاوى ابن قاسم العبادي ٢٤٥.
- فتاوى الأشعر ١٢٥.
- فتاوى الأصمعي ١٢٧.
- فتاوى البلقيني ١٠٦، ١١٣.
- فتاوى الجمال الرملي ٢٤٤.
- فتاوى السبكي ١٠٢، ١١٨، ١٣٩، ٢٢٤.
- فتاوى الشهاب الرملي ١٦٢.
- فتاوى العز ٢٣٤.
- الفتاوى الكبرى = فتاوى ابن حجر .
- فتاوى النووي ١٦٥.
- الفتاوى الهجرانية ١٧٠.
- فتاوى عمر البصري ١٨٣، ١٨٩، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٩، ٢٣٦.
- فتح الجواز ١٠٠، ١٧٢، ١٨٠، ١٨١.
- فتح المجيد، لابن الجمال ٦٢، ٩٧، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٦، ١١٨، ١٢٠، ١٢٤، ١٤٥، ١٥١، ٢٣٤، ٢٥٣.
- فتح المعين ١٠٤، ١٠٦، ١١٧.
- فتح الوهاب، لشيخ الإسلام زكريا ١٥٧.
- فتح بصائر المسترشدين ٧٢.
- فرائد الفوائد، للسلمي ١٥٢، ١٩٢.
- فهرسة ابن حجر الهيتمي ١٥٢.
- الفوائد المحضة، للبلقيني ١١٣.
- الفوائد المدنية، للكردي ٦٢، ٨٣، ٩٢، ٩٩.

مختصر المزني ١٤٥، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٦.

مختصر المزني الكبير ١٥٥.

مختصر حرمة ١٥٣، ١٥٥.

مختصر فتاوى ابن حجر لبازرعة ٩٠، ٢٤٥.

المطلب العالي، لابن الرفعة ٨٩، ٩٥.

المعتمد للقرطبي ١٤٩.

معنى المحتاج = شرح الخطيب.

المقاصد الحسنة ٢٤٣.

المقنع في المذهب الحنبلي ٢٤٤.

مناقب الشافعي، لليهقي ١٥٥.

المناقب الكبرى (غاية القصد)، لابن سميطة

٩٦.

المنثور في القواعد، للزركشي ٨١.

منظومة الاجتهاد، لباكثير ١٧٢.

منظومة الزبد ٨٢.

المنهاج، للنووي ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٥.

١٦٦، ١٦٧، ١٨٨، ١٨٩، ٢٤٣، ٢٤٩، ٢٥٣.

المنهج (منهج الطلاب) ١٥٧، ١٨١.

المهمات، للإسنوي ٩٤، ١٤٦، ١٤٧.

١٤٨، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٦.

الموارد الهنية لياسودان (أصل كتابنا) ٦٢،

١٨٣.

الميزان الخضرية = الميزان الصغير.

الميزان الصغير، للشعراني ٦٩، ٧٠، ٨٠.

نتائج الفكر، للمحمدي ١٧٦.

النجم الوهاج، للدمنيري ٢٠٤.

١٠٨، ١١٢، ١٣٤، ١٤٥، ١٥٤، ١٥٧، ١٦٣.

١٦٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٢، ١٨٣.

١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠١.

٢١٤، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤.

٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٠.

قرة العين في أن التبرع لا يبطله الدين ٢٤١.

القواعد ١٤١، ١٤٢.

القواعد الكبرى، للعز ١٤٠، ١٤٢.

القواعد، للزركشي = المنثور في القواعد.

قوت المحتاج، للأذري ٢٠٤.

القول الأجمل، لباكثير ٩٠، ٢١٨، ٢٢٦،

٢٣٩.

كاشف اللثام، للكردي ١٣٤، ١٤٨.

كافي المحتاج، للإسنوي ٢٠٤.

كتاب حرمة = مختصر حرمة.

كف الرعاع، لابن حجر ٩٩، ١٠٨.

الكثر في المذهب الحنفي ٢٤٤.

لب الأصول، لشيخ الإسلام ٨٧.

مبتدا التحرير، لابن الهمام ١٠٧.

مجمع الأحباب ١٥٤.

المجموع، للنووي ١٢٠، ١٣٥، ١٤٦، ١٤٧.

١٤٩، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٨، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧.

٢٠١، ٢١٥.

المحرر، للرافعي ١٥٦، ١٥٧.

مختصر البويطي ١٤٥، ١٥٣، ١٥٦.

مختصر الروضة ٢٠١.

٢٤٠، ٢٣٨، ٢٢٩، ٢١٧، ٢٠٥، ١٩٥

نقل الفوائد ١٧٣.

نهاية المطب ١٥٧، ١٥٦، ١٥٥

الكتب على السوء للعراقي ٢٠٤

النهج (مختصر المنهج) ١٥٧.

نكت التنبيه للنووي ١٦٥.

الهجرانية = الفتاوى الهجرانية.

نهاية الاختصار ١٥٣.

الوجيز للعراقي ١٥٦

نهاية المحتج ١٨١، ١٧٩، ١٧٨، ١٧٧، ١٦٨

الوصيط، للغزالي ١٥٦.

١٨٢، ١٨٣، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٣

* * *



قائمة مصادر ومراجع التحقيق

أولاً، المخطوطات:

(١) العشاري، عبد الله بن محمد، حاشية العشاري على المنهاج القويم، نسخة خطية، من محفوظات مكتبة الأحقاف، تريم.

ثانياً، المطبوعات:

- (١) ابن الهمام السيواسي، محمد بن عبد الواحد، التحرير في أصول الفقه، (القاهرة: مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م).
- (٢) ابن أمير حاج الحنفي، محمد بن محمد، التقرير والتحبير شرح التحرير، (القاهرة: المطبعة الأميرية بولاق، ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م).
- (٣) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، المعجم المؤسس للمعجم المفهرس، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، (بيروت: دار المعرفة، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).
- (٤) ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد، الفتاوى الفقهية الكبرى، (القاهرة: المطبعة الميمنية، ١٣٠٨هـ / ١٨٩٠م).
- (٥) ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد، نيل شيخ الإسلام ابن حجر، تحقيق: أمجد رشيد، (الأردن: دار الفتح للدراسات والنشر، ١٤٣٥ / ٢٠١٥م).
- (٦) ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد، كف الرعاع عن محرمات الله والسماع، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).
- (٧) ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد، تحفة المحتاج شرح المنهاج، (بيروت: دار الفكر، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م).

- (٨) ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد، حاشية الإصباح في المناسك للنووي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م).
- (٩) ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد، فتح الحواد بشرح الإرشاد، (القاهرة: مطبعة ومكتبة البابي الحلبي، ط ٢، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م).
- (١٠) ابن سبسط، محمد بن بن، بهجة الزمان وسلوة الأحرار في ذكر طائفة من الأعيان والأصحاب والأقربان، علي بطبعه علي بن عيسى الحداد، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت).
- (١١) ابن قاضي شهيد، أبو بكر بن أحمد، طبقات الشافعية، تحقيق: عبد العليم خان، (حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م).
- (١٢) أبو الشيخ الأصبهاني، عبد الله بن محمد، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- (١٣) أحمد الزيات، وأخرون، المعجم الوسيط، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، د.ت).
- (١٤) الإسوي، عبد الرحيم بن الحسن، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، تحقيق: محمد حسن هيتو، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م).
- (١٥) الإسوي، عبد الرحيم بن الحسن، المهمات، اعتنى به: أبو الفضل الدماطي، (بيروت: دار ابن حزم، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م).
- (١٦) الأوسي، محمود شكري، الملك الأذفر في نشر مزايا القرنين الثاني عشر والثالث عشر، تحقيق: عبد الله الجبوري، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٧٢٧هـ / ٢٠٠٧م).
- (١٧) أمير بادشاه، تيسر التحرير، (القاهرة: مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٠هـ / ١٩٣١م).
- (١٨) الأنصاري، شيخ الإسلام ذكرى بن محمد، غاية الوصول شرح لب الأصول، (القاهرة: مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٦٠هـ / ١٩٤١م).

- (١٩) الأصباري، عبد الرحمن، تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأسان، تحقيق: محمد العروسي (المنطوي)، تونس: المكتبة العتيقة، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م.
- (٢٠) حسنة، عبد الله بن محمد، بشر التفحات المسكية من تاريخ الشجر المحببة، بغداد: محمد بسلم عبد النور، (اليمن: تريم للدراسات، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م).
- (٢١) ناديب، محمد أبو بكر، أضواء على حركة طباعة التراث الحضرمي في المهجر ١٨٤٥ - ٢٠١١م، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٣٤هـ / ٢٠١٢م).
- (٢٢) ناديب، محمد أبو بكر، المحاسن المجتمعة في مآثر الإخوة الأربعة، (الأردن: دار الفتح للدراسات، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م).
- (٢٣) ناديب، محمد أبو بكر، جهود فقهاء حضرموت في خدمة المذهب الشافعي، (الأردن، دار الفتح للدراسات والنشر، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م).
- (٢٤) ناديب، محمد أبو بكر، إسهامات علماء حضرموت في نشر الإسلام وعلومه في الهند، (الأردن: دار الفتح للدراسات والنشر، ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م).
- (٢٥) البحري، سليمان بن محمد، التحرير لنفع العبد «حاشية على شرح المنهج»، (القاهرة: مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠م).
- (٢٦) المصري، عمر بن عبد الرحيم، فتاوى المصري، تحقيق: عبد الله شاهين، (الأردن: دار الفتح للدراسات والنشر، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م).
- (٢٧) البغدادي، إسماعيل باشا، إيضاح المكنون، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، مصوراً عن طبعة وكالة المعارف الجليلة بإستانبول، ١٣٧٠هـ / ١٩٥١م).
- (٢٨) البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين في أسماء المصنفين، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، مصوراً عن طبعة وكالة المعارف الجليلة بإستانبول، ١٣٧٠هـ / ١٩٥١م).
- (٢٩) بلقيش، عبد الرحمن بن عبد الله، رفع الأستار وتنزل الأنوار في إجازة الأخيار، ضمن «مجموع الأعدال الكاملة»، (تريم: مقام الإمام بلقيش، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م).

(٣٠) بلفقيه، عبد الرحمن بن عبد الله، شرح القصيدة الفريدة في خلاصة العقيدة، ضمن
مجموع الأعمال الكاملة، (ترجم: مقام الإمام بلفقيه، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م).

(٣١) البليبي، عمر بن رمضان، التجرد والاهتمام بجمع فتاوى شيخ الإسلام، جمع: علم
الدين البليبي، تحقيق: أحمد رشيد ومحمد الكاهن وأخرون، (الأردن: أروقة للدراسات
والنشر، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م).

(٣٢) ابن حبيب، الحبيب سالم، منحة الإله في الاتصال ببعض أوليائه، عنق عليه: محمد أبو بكر
بازيب، (ترجم: دار المقاصد، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م).

(٣٣) ابن سبيط، محمد بن زين، غاية القصد والسراد في مناقب الإمام الحداد، (القاهرة: مكتبة
ومطبعة البابي الحلبي، د.ت).

(٣٤) البويري، الحسين بن محمد، تراجم الأعيان، تحقيق: صلاح الدين المنجد، (دمشق:
المجمع العلمي العربي، ١٩٥٩م).

(٣٥) البيهقي، أحمد بن الحسين، مناقب الشافعي، تحقيق: السيد أحمد صفور، (القاهرة: مكتبة
دار التراث، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م).

(٣٦) الحرني، عبد الرحمن بن حسن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، (القاهرة: الهيئة
العامة لدار الكتب والوثائق القومية، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م).

(٣٧) الجندب، عبد القادر بن عبد الرحمن، العقود المعجدية في نشر مناقب بعض أفراد الأسرة
الجندبية، (سغافورة: شركة مطبعة كيودو، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).

(٣٨) الجويني، عبد الملك بن يوسف، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: عبد العظيم الديب،
(المنصورة: دار الوفاء، ط٣، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م).

(٣٩) الجويني، عبد الملك بن يوسف، نهاية المطلب في دراية المذهب، تحقيق: عبد العظيم
الديب، (جدة: دار المنهاج، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م).

(٤٠) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون،
(بيروت: دار إحياء التراث العربي، مصوراً عن طبعة وكالة المعارف الجليلية بإستانبولة،
١٣٧٠هـ / ١٩٥١م).

- (٤١) الحبشي، أحمد بن زين، شرح العينية، اسعافورة مطبعة كرجاني، ١٤١٧هـ / ١٩٨٧م.
- (٤٢) الحبشي، عبدروس بن عمر، عقد البواقيت الجوهريّة وسمط العين الذهبية بأذكر طريق السادات العلوية، تحقيق: محمد أبي بكر باديس، (الأردن: دار الفتح للدراسات والنشر، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م).
- (٤٣) الحداد، عبد الله بن طاهر، قرّة الناظر بمناقب الحبيب القطب محمد بن طاهر بن عمر الحداد، (تريم: دار التراث، ١٤٣٠هـ / ٢٠١٠م).
- (٤٤) الحداد، علوي بن طاهر، الشامل في تاريخ حضرموت ومخالفاتها، (الأردن: دار الفتح للدراسات والنشر، ١٤٣٨هـ / ٢٠١٦م).
- (٤٥) حموي، مصطفى بن فتح الله، فوائد الارتحال ونتاج السفر في أخبار القرن الحادي عشر، تحقيق: عبد الله محمد الكندري، (لبنان: دار التوادع، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م).
- (٤٦) الخزرجي، علي بن الحسن، العقود التلويّة في تاريخ الدولة الرسولية، (بيروت: دار صادر، مصورة عن طبعة الهلال، مصر، ١٣٢٩هـ).
- (٤٧) الخطيب، فيصل، شيخ الإسلام محمد الرملي حياته وأثاره، (الكويت: دار الصفاء، ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م).
- (٤٨) الدمشقي، عبد العزيز (العر) بن عبد السلام، القواعد الكبرى المسماة «قواعد الأحكام في إصلاح الأنام»، تحقيق: نزيه حماد وعثمان خضيرية، (دمشق: دار القلم، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م).
- (٤٩) الرملي، أحمد بن أحمد، فتاوى الشهاب الرملي، مطبوعة بهامش «الفتاوى الكبرى» لابن حجر، (القاهرة: المطبعة الميمنية، ١٣٠٨هـ / ١٨٩١م).
- (٥٠) الرملي، محمد بن أحمد، نهاية المحتاج شرح المنهاج، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م).
- (٥١) زبارة، محمد بن محمد، نيل الوطر في تاريخ القرن الثالث عشر، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمنية، ودار العودة بيروت، مصور عن الطبعة المصرية الأولى، ١٣٥٠هـ / ١٩٣١م).

(٥٢) الزرقاني، محمد بن عبد القوي، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تحقيق: طه

عبد الرؤوف سعد، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م).

(٥٣) الزركشي، محمد بن عبد الله، اللآلئ المستورة في الأحاديث المشهورة، المعروف

بـ«التذكرة في الأحاديث المشهورة»، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطاء، بيروت: دار

الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).

(٥٤) الزركشي، محمد بن عبد الله، المستور في التواعد، (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون

الإسلامية، ط٢، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).

(٥٥) الزركشي، خير الدين، الأعلام، (بيروت: دار العلم للملايين، ط١٢، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).

(٥٦) الزركشي، عبد الوهاب بن علي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود محمد

الطاحي، وعبد الفتاح محمد الحليم، (القاهرة: حجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢،

١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).

(٥٧) البخاري، محمد بن عبد الرحمن، المهمل الغذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي،

تحقيق: محمد العيد الخطراوي، (المدنية العنبرية: مكتبة دار التراث، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).

(٥٨) بن تيسر، يوسف إمام، معجم المطبوعات العربية والمصرية، (بيروت: دار صادر، مصوراً

عن طبعته الأولى الصادرة عام ١٣٤٦هـ).

(٥٩) الصفار، عبد الرحمن بن عبد الله، إدام الفوت أو معجم بلدان حضرموت، اعتنى به

تاريخياً: محمد أبو بكر باديس، (جدة: دار المنهاج، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م).

(٦٠) الصفار، عبد الله بن محمد، تاريخ الشراء الحضرميين، (الطائف: مكتبة المعارف،

د.ت. مصوراً عن الطبعة المصرية الأولى).

(٦١) الصفار، علوي بن عبد الله، التلخيص الشافي من تاريخ آل طه بن عمر الصافي، (القاهرة:

مطابع المكتب المصري الحديث، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م).

(٦٢) الصفار، مصطفى بن مائة البيان الجلي في مناقب العجيب محمد بن علي، (ضعة

خاصة: ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م).

(٦٣) السلمي، محمد بن إبراهيم، فرائد الفوائد في اختلاف القولين لمصنف واحد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).

(٦٤) السمعاني، عبد الكريم بن محمد، الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، (جدار: دار مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م).

(٦٥) السبيعي، أبو بكر بن محمد، لطائف الدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، تحقيق: أمجد رشيد، (الأردن: دار الفتح للدراسات والنشر، ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م).

(٦٦) السيوطي، خليل الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م).

(٦٧) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جزيل المواهب في اختلاف المذاهب، تحقيق: عبد القيوم محمد شليح البستوي، (القاهرة: دار الاختصاص، د.ت).

(٦٨) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، لب الباب في تحرير الأنساب، (بيروت: دار صادر، د.ت).

(٦٩) الشعراوي، عبد الوهاب بن أحمد، الطبقات الكبرى المسماة الواقع الأنوار في طبقات الأخبار، (القاهرة: مكتبة محمد المنجي الكني وأخيه، ١٣١٥هـ / ١٨٩٧م).

(٧٠) الشعراوي، عبد الوهاب بن محمد، العيزان الخضرية، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).

(٧١) عاكش الضمدي، الحسن بن أحمد، حقائق الزهر في تراجم أعيان العصر، تحقيق: إسماعيل البشري، (طبعة خاصة: ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).

(٧٢) عبد الحميد، أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م).

(٧٣) العصفوري، عبد العزيز بن أحمد، فتاوى علماء الأحساء وسائلهم، (بيروت: دار الشائر الإسلامية، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م).

(٧٤) العطار، علي بن حبيب، تاج الأعراس على مناقب القطب صالح بن عبد الله العطار، (إندونيسيا: قدس، مطبعة منارة قدس، د.ت).

(٧٥) العليحي، محمد بن إبراهيم، تذكرة الإخوان، تحقيق: عمر ملا عبد الله الميرداني، نشر في مجلة معهد العلوم الإسلامية، كردستان، العراق، ٢٠١٦م).

(٧٦) العبدوي، عبد القادر بن شيخ، النور السافر في أخبار القرن العاشر، تحقيق: أحمد حالي ومحمود الأرموط وأكرم الوشي، (بيروت: دار صادر، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م).

(٧٧) العراقي، محمد بن محمد، إحياء علوم الدين، (بيروت: دار المعرفة، د.ت).

(٧٨) الغري، محمد نجم الدين، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق: جبرائيل جبور، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط ٢، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م).

(٧٩) العمادي، أحمد بن الصديق، المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، (بيروت: دار الكتب، بالتعاون مع الكتب العلمية، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م).

(٨٠) ابن قانع، عبد الباقي بن قانع، معجم الصحابة، تحقيق: صلاح المصري، (المدينة المنورة: ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م).

(٨١) العراقي، أحمد بن عيسى، شرح تنقيح الفصول، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، (بيروت: شركة الطباعة الفنية المتحدة، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م).

(٨٢) القليوبي، أحمد سلامة، حاشيتا قليوبي وعميرة علي المحلي، (بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).

(٨٣) الكتاني، عبد الحفيظ، فهرس الفهارس والأبواب ومعجم المعاجم والشيخات والمسلسلات، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار العرب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م).

(٨٤) الكردي، محمد بن سليمان، السوائد المدنية فيمن يقني بقوله من أنس الشافعية، بعناية: سام الحايي، (قرص: دار الحفظ والجاي، ١٤٢١هـ / ٢٠١١م).

(٨٥) الكردي، محمد بن سليمان، كاشف اللثام عن حكم التجرد قبل الميقات بلا إحرام، تحقيق: فيصل بن عبد الله الخطيب، (الأردن: دار الفتح للدراسات، ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م).

- (٨٦) الكرمي، محمد بن سليمان، عقود الدرر في بيان مصطلحات لحقة ابن حجر، تحقيق: فيصل بن عبد الله الخطيب، (الأردن: دار الفتح الدراسات، ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م).
- (٨٧) اللقاني، إبراهيم بن حسن، هداية المرید للجوهرية التوحيد، القاهرة: دار النصارى، ١٤٣٠هـ / ٢٠١٠م.
- (٨٨) المحيي، محمد أمين بن فضل الله، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، (القاهرة: طبعة مصورة عن طبعة بولاق، ١٢٨٤هـ).
- (٩٠) السمرسي، عبد الكريم محمد، علماءنا في خدمة العلم والدين، دبي: نشر: محمد علي القرق داغي، (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م).
- (٩١) السراي، محمد بن خليل، سلك الدرر في أعيان القرن الحادي عشر، القاهرة: مطبعة بولاق، ١٣٠١هـ / ١٨٨٣م.
- (٩٢) السوروي، القاضي حسين، التعليقة، (مكة المكرمة: مكتبة نزار الباز، د. ت.).
- (٩٣) المرحد السبي، أحمد بن عمر، العباب المحيط بمعظم مسائل الأصحاب، تحقيق: حمدي الدمرداش، (دمشق: دار الفكر، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م).
- (٩٤) المشهور، أبو بكر علي، لوامع النور في ذكر نخبة من أعلام حضرموت الصلور من خلال ترجمة حياة السيد العلامة علوي بن عبد الرحمن المشهور، (طبعة خاصة ط ٢).
- (١٤٣٧هـ / ٢٠١٥م).
- (٩٥) الملياري، أحمد زين الدين، فتح المعين شرح قررة العين، بعناية: بسام الجاني، (بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م).
- (٩٦) الملياري، عبد الصير بن سليمان الشافعي، الفاموس الفقهي في المذهب الشافعي، المستن: دراسة موسوعة لاصطلاحات الشافعية، (الأردن: دار النور المبين، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٦م).
- (٩٧) المناوي، محمد عبد الرؤوف، شرح عماد الرضا المسمى: فتح الرؤوف القادر، بعناية: عبد الرحمن بكير، (جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).
- (٩٨) السروي، يحيى بن زكريا، كتاب التحقيق (قطعة منه)، (بيروت: دار الجيل، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).

(٩٩) الخروبي، يحيى بن شرف، تهذيب الاسماء واللغات، (مطبعة: إدارة الطباعة العلمية، طبعة مصورة، د.ت.).

(١٠٠) الخروبي، يحيى بن شرف، روضة الطالبين، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م).

(١٠١) الهبل، محمد الحبيب، التاريخ والمؤرخون بمكة، (مكتبة مؤسسة الفرقان لثقافة الإسلام، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).

(١٠٢) الراسطي، محمد بن الحسن، سجع الأحباب وتذكرة أولي الألباب، (مختصر حلية الأولياء)، (جدة: دار المنهاج، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م).

(١٠٣) الرضائي، إسماعيل بن محمد، سر الثناء الحسن في تاريخ اليمن، (مطبعة: مكتبة الإرشاد، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م).



فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
تفريظ بقلم البد عمر الحبلائي	١
بين يدي الكتاب	٥
ترجمة المؤلف العلامة الشيخ محمد بن عبد الله باسودان (١٢٠٩-١٢٨١هـ)	٧
عود إلى ترجمة المؤلف	٩
شيوخه	١٠
مؤلفاته	١٩
أ - مؤلفاته في أصول الدين	١٩
ب - مؤلفاته الفقهية	٢١
ج - وصا يلحق بالحق	٣٠
ح - مؤلفاته في السيرة النبوية	٣١
د - مؤلفاته في التاريخ	٣٢
هـ - مؤلفاته في علم النحو	٣٣
و - مؤلفاته في التصوف والأخلاق	٣٣
هذا الكتاب	٣٧
مصادر المؤلف	٣٨
أمية هذا الكتاب ومزياه	٤٣
وصف النسخ الخطية	٤٥

١٧	مصحح في تحقيق نص الكتاب
٦١	وبه نستعين
٦٢	[مصادر كتاب «الموارد الهنية»، (أفضل كتابنا هذا)]
٦٥	[تنبيهات]
٦٥	[التنبيه الأول:]
٦٥	[التنبيه الثاني:]
٦٦	[التنبيه الثالث:]
٦٧	المقدمة: [في تعريف الدين والشريعة والملة]
٦٨	[أقسام الأحكام الشرعية]
٧٥	الباب الأول: وفيه ثلاثة فصول
٧٧	الفصل الأول: في اختلاف الأئمة، وأنه من الله رحمة بهذه الأمة
٨٥	تتبع
٨٦	[تعريف المجتهد]
٨٧	[قف، وجوّد المجتهد في العصر وعظمه]
٨٩	[قف! جواز تجزؤ الاجتهاد]
٩٧	الفصل الثاني: في التقليد وما فيه من مرتبي التخفيف والتشديد
٩٨	[قف على تعريف التقليد]
٩٨	[١- أول شروط التقليد]
٩٩	[تقليد غير الأربعة في حق النفس]
١٠٢	[٢- ثاني شروط التقليد]
١٠٢	[٣- ثالث شروط التقليد]

- ١٠٣ ٤ - رابع شروط التقليد
- ١١١ (إبراز) أسرار الجمال دقة فهم النسخ ابن حجر
- ١١٢ أفت على حبل الإحصاء
- ١١٣ [خلاصة حكم مسألة التلقيق]
- ١١٨ ٥ - خامس شروط التقليد
- ١٢٢ ٦ - سادس شروط التقليد
- ١٢٢ ٧ - سابع شروط التقليد
- ١٢٣ تشييم [في معنى قولهم: «العامي لا مذهب له»]
- ١٢٨ فائدة [في مذهب مهدي آخر الزمان]
- ١٣١ الفصل الثالث: في حكم استحباب الخروج من الخلاف للمتخلى بحلية الإنصاف
- ١٣٤ [شروط الخروج من الخلاف]
- ١٣٤ [أولاً: شروط الكردي]
- ١٣٥ [ثانياً: شروط العلامة علي باكير]
- ١٤٠ تشييم [في تعيين وقت أفضلية الخروج من الخلاف]
- ١٤١ [١-] فائدة [في أن مراعاة الخلاف في مذهبا أولي من مراعاة مذهب الغير]
- ١٤٢ [٢-] فائدة أخرى [في تعدد النزاع على الحاكم في مسائل الخلاف]
- ١٤٣ الباب الثاني: وفيه ثلاثة فصول
- ١٤٥ الفصل الأول: الكلام على مذهب إمام الأئمة، وسلطان الأمة، إمامنا ومتبوعنا
- ١٥٧ [أفت على اعتماد كلام الشيعين]
- ١٦٥ تشييم [في ترتيب مصنفات الإمام النووي]

الموضوع الصفحة

الفصل الثاني: في الكلام على كتب محققي المتأخرين	١٦٩
[الموازنة بين ابن حجر وابن زياد وبامخرمة]	١٧٠
[إفادة سبب ظهور نسب الرملي واشهرها]	١٧١
[قف! على اعتماد أهل حضرموت]	١٧٤
[قف! على اعتماد ما في «التحفة»]	١٧٤
[فتو رأي النسب الرملي في الحرمين]	١٧٧
[من فتاوى الشيخ سعيد منبل، شيخ المؤلف]	١٧٩
[منافسة بعض الأقوال الضعيفة]	١٨٢
[التنويه بمباحث «الفوائد المدنية» للكُردي]	١٨٢
[نصوص نادرة عن علماء حضرموت]	١٨٥
[جمع المؤلف، باسودان، بين كلام من تقدم]	١٨٧
تتبع في العمل بأقوال شيخ الإسلام زكريا ولا مبداء كالخطيب الشربيني وابن حجر والترمذي]	١٨٨
[المفاضلة بين «التحفة» و«المغني» و«النهاية»]	١٨٨
[مكانة حواشي المتأخرين]	١٩٠
[عدم ارتضاء الكردي للإطلاق شيعه سعيد منبل]	١٩٠
[واقعة حالي للكُردي مع شيعه سعيد منبل]	١٩١
[ما استفيد من فتوى البصري السابقة]	١٩٤
الفصل الثالث: في بيان مصطلح الأئمة المذكورين في كتبهم	١٩٧
وانتد	٢٠٢
[مصطلح الشيخ ابن حجر في «تحفة المحتاج»]	٢٠٢

٢٠٣	بيان مصطلحات «التحفة»
٢٠٧	[قوائد عن الفقه سائمه باصهي - تلميذ ابن حجر]
٢٠٨	[قائده في سكوت الشيخ]
٢١٥	[من لوازم المتأخرين]
٢١٥	[إطلاقات الأئمة ومفادها]
٢١٧	تسليم في تعريف الأصحاب / والمتقدمين والمتأخرين والشنف والخلف
٢١٩	[من هم السلف والخلف ؟]
٢٢١	الباب الثالث: وفيه ثلاثة فصول أيضاً
٢٢٣	الفصل الأول: في عمل القاضي في أحكامه
٢٢٨	تسيم [مسألة: حكم الحاكم هل يرفع الخلاف ؟]
٢٣١	الفصل الثاني: في عمل المفتي في إفتاءه
٢٣٤	قائده: [في التخفيف على صاحب الرشواس]
٢٣٦	[مطلبت: في مسائل يقضى فيها بخلاف معتقد المذهب]
٢٤٤	تسيم في شروط المفتي
٢٤٤	[مسألة من افتاوى الرملي]
٢٤٥	[مسألة أخرى]
٢٤٧	الفصل الثالث: في حكم العمل في حق النفس
٢٥٠	[تعقيب الشيخ باسودان على عبارة الشيخ سنبل]
٢٥١	تسيم [في حكم من ارتكب مخالفاً في تحريمه]
٢٥٢	[مسألة: في حكم التقليد بعد العمل]

٢٥٥ الخاتمة: [في التعريف بفضل الاشتغال بالعلم والعمل]
٢٥٥ (١ - القسم الأول من علم الأحكام)
٢٥٧ (٢) وأما القسم الثاني من علم الأحكام
٢٥٩ تنصيص وتنخيم
٢٦٢ [الكلام على العوائد]
٢٦٣ [الكلام على الفقه]
٢٦٥ [فت على هذا الإرشاد]
٢٦٧ [الكلام على التصوف]
٢٧١ خواتم النسخ الثلاث
٢٧٣ الفهارس والكشافات التحليلية
٢٧٥ فهرس الآيات القرآنية
٢٧٧ فهرس الأحاديث النبوية
٢٧٩ فهرس الأعلام
٢٨٥ فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن
٢٩١ قائمة مصادر ومراجع التحقيق
٢٩١ أولاً، المخطوطات
٢٩١ ثانياً، المطبوعات
٣٠١ فهرس المحتويات

الأعمال التي صدرت للمحقق^(١)

أ. كتب قدم لها أو علق عليها أو عرف بها وترجم لمؤلفها بطلب ناشريها:

(١) التورين في إصلاح الدارين، تأليف: محمد بن عبد الرحمن الحسني (ت ٧٨٢هـ)، ترجمة

المؤلف، ط ١ (بيروت، دار المحامي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م)، ط ٢

(جدة: دار المنهاج، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م).

(٢) نشر طي التعريف في فضل حملة العلم الشريف والوفد على ماقتهم الشريف، تأليف: محمد بن

عبد الرحمن الحسني (ت ٧٨٢هـ)، ترجمة المؤلف، ط ١ (جدة: دار المنهاج ١٤١٧هـ /

١٩٩٧م)، ط ٢ (١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م).

(٣) مواهب الديار شرح فتح الرحمن، تأليف: سعيد بن محمد باخري (ت ١٢٧٠هـ)، ترجمة

المؤلف، وكلمة عن عناية علماء حضرموت بفتح الرحمن، ط ١ (جدة: دار المنهاج،

١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م)، ط ٢: (١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م).

(٤) زينونة الإفراج شرح مضمومة ضوء المصباح في أحكام الكباح، تأليف: عبد الله بن أحمد

بأسودان (ت ١٢٦٦هـ)، ومعه كتاب «فتح الفتح على ضوء المصباح»، تأليف: إبراهيم

الباجوري (ت ١٢٧٦هـ)، ترجمة الباجوري، وكلمة عن عناية علماء حضرموت بالأكحة

(جدة: دار المنهاج، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م).

(٥) مجمع الأحباب وتذكرة أولي الألباب، تأليف: محمد بن الحسن الواسطي (ت ٧٧٦هـ)

ببذة عن عناية علماء حضرموت بالكتاب، (جدة: دار المنهاج، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م).

(٦) المنهج القويم بشرح مسائل التعليم، تأليف ابن حجر الهيثمي (ت ٩٧٤هـ)، ومعه «حاشية

(١) مرتبة على تاريخ صدورها.

- الجرهزي الريدي (ت ١٢٠١هـ). ترجمة بافضل مؤلف «المقدمة الحضرمية»، وشارح الكتاب ابن حجر، والجرهزي صاحب التعليق (جدة: دار المنهاج، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م).
- (٧) إمام القوت أو معجمه من حصن موت. تأليف: عبد الرحمن بن عبيد الله الشافعي (ت ١٣٧٥هـ). تعليق على الكتاب: د. عبد الله. (جدة: دار المنهاج، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م).
- (٨) بشرى الكريم بشرح مسائل التعليم. تأليف: سعيد بن محمد باعش (ت ١٢٧٠هـ). ترجمة المؤلف. (جدة: دار المنهاج، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م).
- (٩) مسطور الإفادة ما يعبر على الحضور في العبادة. تأليف: محمد بن الحسين الأسلافي اليمني. ترجمة المؤلف. (جدة: دار المنهاج، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م).
- (١٠) الذخائر القدسية في زبارة خير البرية، تأليف: عبد الحميد قدس الشكي (ت ١٣٣٥هـ). ترجمة المؤلف. (بيروت: دار الحاوي، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م).
- (١١) جواهر تاريخ الأحذاف. تأليف: محمد بن علي زائن باحسان (ت ١٣٨٣هـ). مساهمة في التصحيح، مع تعليقات على مواضع. (جدة: دار المنهاج، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م).
- (١٢) المنهج السوي شرح أصول السادة آل باعلوي. تأليف: زين بن إبراهيم بن سبط (معاصر). مساهمة في التصحيح والتعليق، (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م).
- (١٣) بحر الحجج والبرور في الأدعية السائورة التي تشرح الصدور، تأليف: عبد الحميد قدس الشكي (ت ١٣٣٥هـ). ترجمة المؤلف. (بيروت: دار الحاوي، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م).
- (١٤) العودة الهندي في أمالي علي ديوان الكندي، تأليف: عبد الرحمن بن عبيد الله الشافعي (ت ١٣٧٥هـ). ترجمة المؤلف. ط ١٦ (جدة: دار المنهاج، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٧م).
- (١٥) طراز أعلام الرمن في طبقات أعيان اليمن، تأليف: علي بن الحسن الخزرجي (ت ٨١٢هـ). (مراجعة الجزء الأول والثاني، لصالح دار المنهاج، والتعليق على مواضع من الكتاب).

ب. كتب قدم لها واعتنى بها أو ترجم لمؤلفيها مع الإشراف على طبعها:

- (١٦) بقية من نعمتي في إيضاح بعض معالم تريم الغناء. تأليف: عمر بن أحمد المشهور (ت ١٤٢٥هـ). (ترميم: طبعة خاصة على الحاسوب، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م).

(١٧٧) الكوكب اللامع فيما أهل من تاريخ بايع. تأليف: عبد الله بن أحمد الناجي (ت ١٤٢٨ هـ).
(جدة: دار الأندلس الخضراء، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م).

(١٨) الإمام الداعية الحبيب أحمد مشهور الحداد. تأليف: حماد بن أحمد مشهور الحداد
(ت ١٤٣٤ هـ). (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م).

(١٩) نصب الشريك لأقناب من استند إليه الحجة من علم الملوك. تأليف: عثمان بن أبي بكر العمودي
(تقرن العشر). تحقيق: د. حسن ناصفة. (الأردن: دار الفتح، ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م).

(٢٠) الأبرار من أخبار السادة. تأليف: د. علي بن محسن السقايف (معاشر). (بيروت: طبعة
خاصة على نفقة المؤلف، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٩ م).

(٢١) قوة الباطن بسابق الحبيب القطب محمد بن طاهر بن عمر الحداد (ت ١٣١٦ هـ). تأليف:
عبد الله بن طاهر الحداد (ت ١٣٦٧ هـ)، يقع في ٣ مجلدات، (ترميم: دار التراث، ١٤٣٠ هـ /
٢٠٠٩ م).

(٢٢) بهجة الحافظ ومسود المواد في مجموع مائر الحبيب علوي بن محمد بن طاهر الحداد،
سيرة حياته، ومجموع كلامه، وديوانه، ومجموع مكاناته، وغير ذلك. في ٣ مجلدات.
(ترميم: دار التراث، ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م).

(٢٣) الموهب والتميز في مناقب قطب الزمن الحسن. وهو مناقب الإمام الحسن بن عبد الله بن
علوي الحداد (ت ١١٨٨ هـ). تأليف: علوي بن أحمد بن حسن الحداد (ت ١٢٣٢ هـ).
حرر في مجلد. (ترميم: مقام الإمام الحداد، ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م).

(٢٤) مجموع مناقب ومواعظ ووصايا الإمام الحسن بن صالح البحر الجفري (١١٩٣ -
١٢٧٣ هـ) ومعه مكاناته وقصائده. مجلدان. (ترميم: دار التراث، ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م).

(٢٥) مجموع الأعمال الكاملة لمؤلفات وفتاوى ورسائل الإمام العلامة الحبيب عبد الرحمن بن
عبد الله بن فقيه (١٠٨٩ - ١١٦٢ هـ). في مجلدين (ترميم: دار التراث، ١٤٣٦ هـ / ٢٠١٥ م).

ج - التحقيقات:

(٢٦) الفضل المعروف في فضل المعروف، أربعون حديثاً. تأليف: مرعي الكزبي الحنبلي
(ت ١٠٣٣ هـ). (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م).

(٢٧) نشر التوبة الشريفة بالإعلام والتعريف بمن له ولاية عسكرة ما سقط من البيت الشريف.

تأليف محمد علي ابن علان الكري الصديقي (ت ١٠٥٧هـ). (بيروت: دار الشائر الإسلامية، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م).

(٢٨) ديوان شاعر الدولة. تأليف عبد الله بن أحمد الناحي (ت ١٤٢٨هـ). (بيروت: طبعة خاصة على نفقة الشاعر، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٣م).

(٢٩) رسالة في أحكام الحيض والنفاس والاستحاضة. تأليف محمد بن علي الخطيب (معاصر). ط ١: (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م). ط ٢: (١٤٣٠هـ / ٢٠١٠م).

(٣٠) ديوان ابن جبران (ديوان شعر). نظم: محمد جبران بن عوض جبران (ت ١٤٣٦هـ). (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م).

(٣١) تحفة الإخوان شرح فتح الرحمن. تأليف: سالم بن عبد الرحمن بأصهبي (ت ١٣٣٦هـ). ط ١: (الأردن: دار الفتح، الأردن، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م). ط ٢: (١٤٣٦هـ / ٢٠١٦م).

(٣٢) تزيين القلوب والأبصار بالنسب على العلوم التي تضمنها سيد الاستغفار. تأليف: أحمد بن زين الحشبي (ت ١١٤٤هـ). (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م).

(٣٣) البلاسل الصادحة على أغصان سورة العناقة. تأليف: عبد الله بن أبي بكر باشعيب (ت ١١١٨هـ). (جدة: دار المنهاج، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م).

(٣٤) تهذيب النفس بما ورد من الأدب والوصايا في الإجازات الخمس. جمع: عبد القادر بن عبد الرحمن الحيد (ت ١٤٢٧هـ). (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م).

(٣٥) القول المختار فيما لال العمودي من الأخبار. تأليف: عبد الله بن أحمد الناحي (ت ١٤٢٨هـ). (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م).

(٣٦) من مقالات الأستاذ محمد بن هاشم العلوي (ت ١٣٨٠هـ). وهي المقالات المنشورة على صفحات مجلة الإخاء التريمية. (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م).

(٣٧) سمط العقيان شرح منظومة رياضة الصبيان وبقية الإخوان. تأليف: عبد الله بن أحمد باسودان (ت ١٢٦٦هـ). (جدة: دار المنهاج، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م).

- (٣٨) الأنوار اللامعة والتمتات الواسعة على الرسالة الجامعة والتذكرة النافعة. تأليف: عبد الله بن أحمد باسودان (ت ١٢٦٦هـ). (الأردن: دار الفتح للدراسات، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م).
- (٣٩) إقادة النفس والإخوان فيما يجب تعلمه على كل إنسان. تأليف: عمر بن إبراهيم مشغان شراحيل الشبامي (ت ١٢٩٣هـ). (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م).
- (٤٠) مجموع مواعظ وكلام الإمام العلامة الحبيب أحمد بن عمر بن سميط (ت ١٢٥٧هـ). جمع تلميذه: دحمان بن عبد الله بن عمر لعجم باذيب. (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م).
- (٤١) تقريب التاسع في ترتيب وظيفة الجامع، تأليف: عوض بن محمد عقبة سديس الشبامي (ت ١٢٩٩هـ). (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م). ملحقاً بمجموع مواعظ ابن سميط.
- (٤٢) أربعون حديثاً في فضل القرآن الكريم. جمع: عبد الرحمن بن عبد الله بلفقيه (ت ١١٦٣هـ). (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٥م).
- (٤٣) منحة الإله في الاتصال ببعض أوليائه. تأليف: سالم بن حفيظ ابن الشيخ أبي بكر بن سالم (ت ١٣٧٨هـ). (تريم: دار المقاصد، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م).
- (٤٤) فتاوى ابن مزروع الشبامي (ت ٩١٣هـ). جمع: أحمد شريف بن علي خرد (ت ٩٥٧هـ). (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م).
- (٤٥) الرحلة السميطة إلى الديار الحضرمية. كتبها: محمد جبران بن عوض جبران (ت ١٤٣٦هـ). (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٩م).
- (٤٦) عقد اليواقيت الجوهريّة وسمط العين الذهبية بذكر طريق السادات العلوية وما أثر عنهم من إجازة ووصية. تأليف: عيّدروس بن عمر الحبشي (ت ١٣١٤هـ). في مجلدين. (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٩م).
- (٤٧) الوسيلة المعظمّة، نظم: محمد بن زين بن سميط (ت ١١٧٢هـ). (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٩م).
- (٤٨) صدى السنين ورجع الأنين (ديوان شعر). نظم: أحمد بن علي بافقيه (ت ١٤١٢هـ). (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٩م).

(٤٩) الشاهد المقبول في الرحلة إلى الشام ومصر وإسطنبول، تأليف: شيخ بن محمد الحبشي (ت ١٣٤٨هـ). (الأردن: دار الفتح، ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م).

(٥٠) رسالة في أحكام الصوم على معتمد مذهب الإمام الشافعي. تأليف: محمد بن علي الخطيب (معاصر). (الأردن: دار الفتح، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م).

(٥١) الشامل في تاريخ حضرموت ومخالفاتها. تأليف: علوي بن طاهر الحداد (ت ١٣٨٢هـ). (الأردن: دار الفتح، ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م).

(٥٢) ثبت النخلي، المسئى بغية الطالبين في بيان المشايخ المحققين المعتمدين. تأليف: أحمد بن محمد النخلي (ت ١١٣٠هـ). (الأردن: دار الفتح، ١٤٣٩هـ / ٢٠١٧م).

(٥٣) المقاصد السنية من الموارد الروية في الفوائد الفقهية. تأليف: محمد بن عبد الله ياسودان (ت ١٢٨١هـ). وهو هذا الكتاب. (الأردن: دار الفتح، ١٤٣٩هـ / ٢٠١٧م).

(٥٤) تحرير الأيدي والعقود اللازمة والجائزة وأدوات الطلاق. تأليف: علي بن أحمد بامروان (ت ٦٢٤هـ). (الأردن: دار الفتح، ١٤٣٩هـ / ٢٠١٧م).

(٥٥) النحلة الجودية والأزهار الوردية المنفتحة بمعاني المنظومة البستية. تأليف: عبد الله بن عبد الرحمن سراج باجمال (ت ١٠٣٣هـ). (الأردن: دار الفتح، ١٤٣٩هـ / ٢٠١٧م).

د - المؤلفات:

(٥٦) إجازة عامة في أسانيد ومرويات الشيخ عبد الله بن أحمد الناهجي (ت ١٤٢٨هـ). (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م).

(٥٧) القول الأغر في مدح سيد البشر ﷺ. قصيدة رائية من نظم: أحمد بن عمر باذيب (ت ١٢٨٦هـ تقريباً). شرحاً وعنايةً. (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م).

(٥٨) العرف الوردي في ترجمة ومشبعة فضيلة العالم المربي الخطيب الواعظ وصفي المسلي، من علماء مدينة حمص. (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م).

(٥٩) المحاسن المجتمعة في مآثر الإخوة الأربعة. (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م).

- (٦٠) الحديث والمحدثون في اليمن. بحثٌ أُلقي في مسجد الجند باليمن عشية أول جمعة من شهر رجب سنة ١٤٢٦هـ. (المكلا: دار حضرموت، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٨م).
- (٦١) السيد أحمد بن عمر بافقيه من رواد الصحافة العربية في القرن العشرين، سيرة حياته ونماذج من مقالاته. (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٨م).
- (٦٢) عقود اللّجين بتراجم شيوخ الحبيب زين. (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٩م).
- (٦٣) جهود فقهاء حضرموت في خدمة المذهب الشافعي، مجلدان. (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٩م).
- (٦٤) أضواء على حركة نشر التراث الحضرمي في المهجر (١٢٦٢-١٤٣٢هـ / ١٨٤٥-٢٠١١م)، رصدٌ وتقْدُّ، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٣٤هـ / ٢٠١٢م).
- (٦٥) إسهامات علماء حضرموت في نشر الإسلام وعلومه في الهند، رصدٌ بيلوغرافي. (الأردن: دار الفتح، ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م).
- (٦٦) تبسيط الفقه الأكبر المنسوب للإمام أبي حنيفة النعمان على طريقة السؤال والجواب. (القاهرة: دار الصالح، ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م).
- (٦٧) الحداث، حاشية على التعليقات الشبامية على المنهج القويم لابن حجر الهيتمي. قيد الإخراج.
- نسأل الله التوفيق والقبول، آمين.

هذا الكتاب

يعد من أنفع وأشمل مؤلفات الفقهاء الشافعية عموماً في بابيه. فقد اشتمل على مضامين المؤلفات التي تقدمته في بابيه. وأهمها (الفوائد المدنية في معرفة من يفتى بقوله من متأخري الشافعية) للفقير العلامة محمد بن سليمان الكردي المدني المتوفى سنة ١١٩٤ هـ. وقد زاد المؤلف عليه فوائد كثيرة من مصنفات نادرة هي اليوم في عداد المفقودات.



9 789957 234331

هاتف : 00962 6 46 46 199

فاكس : 00962 6 46 46 188

ص.ب : 183479 عمان 11118 الأردن

info@daralfath.com • www.daralfath.com

